

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:



الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية (1955 - 1962)

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ العام

إشراف الأستاذ الدكتور:

رمضان بورغدة

إعداد الطالبة:

كوثر هاشمي

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	تّبة	سم وأقب الأستاذ
رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	يوسف قاسمي
مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رمضان بورغدة
عضوا مناقشا	جامعة باجي مختار عنابة	أستاذ التعليم العالي	عبد النور ناجي
عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	شايب قدارة
عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	محمد شرقي
عضوا مناقشا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر	حمادي بن موسى

السنة الجامعية 2016/2017 م

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي امدني بالقوة والقدرة وأعانني على إنجاز هذا

العمل الذي ارجوا من الله القدير ان يجعله في ميزان حسناتي

إلى والديا الكريمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى

أَشْكُرُ "ذِيكَ الَّذِي أَذْعَمَهُ لِي وَعَلَى وَالِدِي"
"الْحَاتِرْنِي بِلَوْ وَطَعْتَلِي فِي عِدَاكَ الدَّالِّينَ"

سورة النمل، آية 19

إلى أستاذي المشرف:

جل معاني الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور

الذي علمني الخوض في دروب البحث العلمي الجاد والصبر

والمثابرة

كوثر هاشمي

مقدمة البحث ونظرة

فوجئت السلطات الاستعمارية الفرنسية باندلاع أحداث الفاتح من نوفمبر 1954م التي لم تكن في الواقع إلا شرارة أشعلت فتيل ثورة لم يسبق لها مثيلا في تاريخ الجزائر المستعمرة من حيث تنظيمها المحكم وشموليتها لمناطق مختلفة من القطر الجزائري ووضوح مبادئها وأهدافها التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954 الذي نشرته جبهة التحرير الوطني بالتزامن مع اندلاع الثورة ونص على استعادة السيادة الوطنية بكل الوسائل وتأسيس جمهورية جزائرية، ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية. فكان اندلاع الثورة بمثابة الصدمة التي حاقت بالذّظام الاستعماري الفرنسي العتيد الذي عجزت مختلف مصالح استخباراته عن توقع هذا الحدث المزلزل.

وتبعاً لذلك سارعت حكومة ماندس فرانس (Mendes France) إلى اتّخاذ قرارات سياسية وأمنية سريعة لوأد الثورة في مهدها قبل أن يشتدّ عودها وتخرج عن السّيطرة وتصبح تهديدا وجوديا للجزائر الفرنسية من بين أهمّ القرارات التي اتّخذتها قرار إنهاء مهام الحاكم العام للجزائر السّيد روجي ليونار (Rogé Léonard) الذي ظلّ يشغل هذا المنصب منذ 11 أبريل 1951، فقد تجاوزته الأحداث وفشل في وأد الثورة الجزائرية في مهدها وتعويضه بجاك سوستال (Jacques Soustelle). هذا التّعيين الذي ربط اسم سوستال بالجزائر المستعمرة منذ سنة 1955 إلى غاية استقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962، مؤثّرا في أحداث ثورة التحرير الجزائرية بفضل مركزه السّياسي سواء كحاكم عام للجزائر أو كوزير في حكومة الجنرال شارل ديغول أو كأشدّ أنصار الجزائر الفرنسية وكمعارض شرس للسياسة الجزائرية للجنرال ديغول التي أسّسها منذ 16 سبتمبر 1959 على قاعدة تقرير المصير.

وهذه الدراسة في الواقع هي محاولة لرصد وتحليل مختلف الأدوار التاريخية التي قام بها جاك سوستال في الأحداث المرتبطة بالثورة الجزائرية منذ تعيينه حاكما عاما للجزائر من قبل حكومة مندس فرانس الاشتراكية في مطلع سنة 1955 إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962. وسأحاول - مستندة إلى الوثائق التاريخية الخاصة بهذه الفترة - إنجاز دراسة على

قدر معقول من الموضوعية من شأنها أن تفتح الباب لنقاش علمي مثمر بمعزل عن التوظيف السياسي والتصورات الذاتية والأحكام المسبقة.

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

إنَّ اختيار موضوع الدراسة الذي يتفاعل ويتعايش معه الباحث طيلة فترة دراسته ليس أمراً سهلاً، إنه يحتاج إلى بذل جهد علمي متبصرٍ للتأكد من أصالته ولتحديد إشكاليته وإمكانية البحث فيه من خلال التأكيد من وجود المادة الخبرية ومن القدرة على الوصول إليها واستغلالها وأهمية الاضافة العلمية التي يمكن أن يحققها في مجال الدراسات التاريخية المتخصصة. لهذا فإذا لم يكن اختيار موضوع الدراسة مؤسساً وفق أسباب موضوعية متينة وأخرى ذاتية مرتبطة بميول الباحث وقدراته العلمية فإنَّ تحقيق دراسة علمية راقية ومثمرة ومثيرة للاهتمام سيكون أمراً بعيد المنال.

أمّا عن أسباب اختياري لهذا الموضوع بالذات فيمكن تحديدها في العناصر الآتية:

- يعتبر جاك سوستال (Jacques Soustelle) من الأسماء البارزة في السِّياسة الفرنسية حيث ارتبط اسمه بمحطّات مهمة ومصيرية في التاريخ الفرنسي. كما أن تعيينه حاكماً عاماً للجزائر بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة الجزائرية، وإن كانت فترة حكمه للجزائر لم تتجاوز السنة إلا أنَّه هُلهدت تطوّرات خطيرة ومتسارعة أثرت ليس فقط على مسار الثورة الجزائرية وإنما كذلك على مصير النظام السِّياسي الفرنسي.
- وعلى الرغم من انتهاء مهامه كحاكم عام إلا أنَّه ظلَّ مرتبطاً بأحداث الثورة الجزائرية سواء تعلّق الأمر بدوره في حركة 13 ماي 1958 التي أنهت حكم الجمهورية الرابعة وأعدت الجنرال ديغول إلى أعلى هرم السلطة في فرنسا خلال مطلع شهر جوان 1958م أو مواقفه من السِّياسة الجزائرية للجنرال ديغول قبل دخوله حكومته وخلال ممارسته مهامه كعضو في الحكومة أو بعد انتهاء مهامه كوزير في حكومة ديغول وتحوّل له إلى معارض شرس للجنرال ديغول ولسياسته الجزائرية.

- لقد كنت مدركة منذ البداية أنّ هذه الدراسة تحتاج بالدّرجة الأولى إلى المادة الأرشيفية لبناء قوامها العلمي. فالعمل على المكوّن الأرشيفي على الرّغم من أنّّه عمل صعب ومنهك ويحتاج إلى كثير من الجهد والصبر إلا أنّه أمر في غاية الأهمّيّة، لأنّ الباحث أكثر من الحقيقة التاريخية ويساعده على إعادة تركيب الأحداث التاريخية في نسق منطقي بعيدا عن الأحكام المسبقة التي تجافي الموضوعية المطلوبة.

- موضوع البحث ذو أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية وقانونية واجتماعية جعلته موضوعا متشعبا ومعقّدا وصعبا من حيث الحصول على المادة المعرفية وجمعها وترتيبها والإطّلاع على مضامينها وترجمتها ترجمة أمينة وإعادة صياغتها، لكنّ ذلك يمكن أن يكسبها قدرا مقبولا من التميّز والجاذبية، لأنّها يمكن أن تكون دراسة تاريخية متعددة المقاربات.

إنّ المجال السدّي والمجال العلمي متلازمان، فلقد وظفت السياسة مختلف العلوم لخدمة أغراضها ومساعدتها ومنها علم الأجناس الذي يعدّ علما سياسيا بامتياز وركب الحركة الاستعمارية وأسس لخدمتها. ويعتبر الحاكم العام جاك سوستال من الأسماء اللامعة وصاحب تجربة كبيرة في التوظيف السدّي لعلوم الأجناس من خلال تجربته في المكسيك. لذلك أردت أن أبين تأثير الخلفية العلمية لحاكم سوستال على قراراته ومشاريعه السياسية كحاكم عام للجزائر، فكما قال سبينوزا: (1) "إنّ الأفكار العلمية الموفّقة في السدّيّ يأسه تحمل قوة كامنة داخلها" خاصة أنّ سوستال قد وظّف في ديوانه المدني والعسكري العديد من علماء الأجناس الذين سآتي على ذكر اسمائهم ومناصبهم من خلال فصول الدراسة.

(1) بيار بورديو، مولود معمري، أنثروبولوجيا الجزائر حوارات ومقالات، ترجمة كمال شاشوا، منشورات المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الانسان والتاريخ، الجزائر، 2014، ص135.

ثانيا: إشكالية البحث:

سأحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي يتعلّق بالدور التاريخي الذي لعبه جاك سوستال في أحداث الثورة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1955 وهو تاريخ تعيينه حاكما عاما للجزائر و05 جويلية 1962 تاريخ استقلال الجزائر.

وتتطلب الإجابة عن هذه الإشكالية المركزية الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تثيرها طبيعة الموضوع لعل أبرزها ما يلي:

- مهلي الملابس والظروف التي أدت إلى تعيين جاك سوستال حاكما عاما للجزائر من قبل الاشتراكي مانديس فرانس (Mendes France) إلى الرغم من اختلاف توجهاتهما السياسية؟ وكيف استقبل المستوطنون في الجزائر نبأ هذا التعيين؟.
- ما هي التدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها الحاكم العام جاك سوستال لمواجهة الثورة الجزائرية؟ وكيف كانت ردود الفعل المختلفة على سياسته؟
- ما مدى استثمار الحاكم العام جاك سوستال لتجاربه وخبراته العلمية كعالم أجناس في محاولة القضاء الثورة الجزائرية والحفاظ على الجزائر الفرنسية؟
- كيف كانت مواقف جاك سوستال من مختلف الأحداث المرتبطة بالثورة الجزائرية بعد انتهاء مهامه كحاكم عام إلى غاية سنة 1962؟

ثالثا: حدود البحث:

إن كانت ضرورة البحث قد فرضت الرجوع إلى مقدّمات الأحداث التاريخية المرتبطة به، فإن الفترة الزمنية الممتدة من 1955 إلى 1962 هي المجال الزمني الذي تركّزت فيه أحداث الدراسة التي تميزت بالتداخل والتسارع والتعقيد .

أما المجال المكاني فقد ارتبط بالرّقعة الجغرافية التي امتدّت ليلها أحداث هذه الدراسة وأثرت فيها ونعني بها - بطبيعة الحال - الجزائر وفرنسا.

رابعاً: مناهج البحث:

إن طبيعة هذه الدراسة والكمّ الهام والمتنوع من المعطيات التاريخية المرتبطة بها قد فرضت استعمال مناهج علمية مختلفة تكاملت في نسق وظيفي واحد هو كشف الجوانب المتعددة للبحث. وهذه المناهج هي:

1. المنهج التاريخي الوصفي:

إن طبيعة الدراسة التي تصبّ في حقل المعرفة التاريخية اقتضت استعمال المنهج التاريخي الوصفي الذي اعتمدت عليه كمنهج محوري في عرض ووصف الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الزمني وتداخلاتها وتأثيراتها .

2. المنهج التاريخي المقارن:

لقد رافقت الثورة الجزائرية حرب اعليّة دعائية كبيرة، سمّاها الفرنسيون بالعمل البسيكولوجي الذي يعتبر من أهمّ أدوات الصراع التي جذّها الفرنسيون لدعم المجهود الحربي ضد جبهة التحرير الوطني ممّا جعل المعلومات حول الحدث الواحد متضاربة ومتناقضة، الأمر الذي تطلّب جهداً كبيراً لتقصّي الحقيقة. ولهذا سلاّب فرض المنهج المقارن نفسه كوسيلة مهمّة لا غنى عنها لانجاز هذه الدراسة.

3. المنهج الإحصائي:

لم تشذّ الدراسات التاريخية عن العلوم الاجتماعية الأخرى التي تستخدم المنهج الإحصائي في دراستها، فلغة الأرقام حضرت في هذا البحث فارضة نفسها بسبب توظيف المعطيات الإحصائيات الرسمية الفرنسية التي أنجزت حول مختلف جوانب الموضوع خاصة في شقه العسكري.

4. المنهج التحليلي:

وقد اعتمدته في تحليل مختلف الوقائع التاريخية وربطها مع بعضها البعض لمعرفة طبيعتها وعلاقاتها وتداعياتها .

خامسا: صعوبات البحث:

لا يخلو البحث العلمي من الصعوبات، لكن بعضها يصبح حافزا في تقوية إرادة الباحث لتجاوزها ما يحوّلها إلى نكهة مميزة لكل بحث أكاديمي جاد. ولكي نكون واقعيين ونبتعد عن المثالية الطوباوية فإنّ هناك صعوبات تمثلّ فعلا عراقيل تعقّد سيرورة العملية البحثية، ولهذ يمكن حصر أهمّ الصعوبات التي واجهتها في النقاط التالية:

1 لقد حرصت على أن تكون المادّة الأرشيفية القوام الأساسي الذي تستند عليه الدراسة فاستعملتها من شأنه أن يميّز اللثام عن العديد من القضايا الغامضة والإجابة على تساؤلات عديدة لكنّ كثيرا من الأرشيف مازال محظورا على الباحثين الإطلاع عليه (Archives non communicables)، مثل بعض الأرشيف الخاص بمنظمة الجيش السري (Organisation d'armée secrète) الذي يحتوي على سبيل المثال مراسلات سرية وشخصية خاصة بجاك سوستال وشخصيات فاعلة في منظمة الجيش السري. وأرشيف المحاكم العسكرية وأرشيف الشعب الإدارية المتخصصة (sections administratives spécialisées) خاصة ملف "المخازنية" التابعين لها وتقارير نشاطاتها السرية الغير معلنة.

ولمواجهة هذه الصعوبات وتخطّيها عملت على تعويض هذا النقص بما توفّر لي من مصادر أخرى خاصة مذكرات الشخصيات التي عايشت الأحداث محل الدراسة. كما لم أستطع الوصول إلى آخر المذكرات التي كتبها جاك سوستال (Jacques Soustelle) وهو على فراش المرض، حيث أنجز منها ثلاث فصول دون إنهاؤها وهي لم تنشر، حيث من المتوقع أن تحوي معلومات سرية ومهمّة.

2. واجهتني صعوبات خاصة بضيق الوقت فالموضوع طويل ومصادر مادته التاريخية كتبت باللغة الفرنسية، ما اقتضى عملا اضافيا لترجمة مختلف النصوص الى اللغة العربية ترجمة سليمة وهو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد خاصة أنّ الأمر يتعلق

بنصوص سياسة وقانونية تعالج مسائل حساسة استعملت فيها تراكيب معقدة وبأسلوب غير مباشر يحمل معاني متعددة هدفها تحقيق أهداف سياسية معينة.

3. كما لم استطع الحصول على المراسلات تبادلها جاك سوستال مع هيرتز (Hirtz) والتي تحتفظ بها عائلة هذا الأخير وقد رفضت تسليمها للإطلاع عليها بعد الاتصال بهم من قبل مركز التوثيق التاريخي حول حرب الجزائر (Centre de documentation historique sur l'Algérie) الذي يوجهقره بمدينة ايكس بروفنس الفرنسية ويحتفظ بنسخ من الأرشيف الخاص بشخصيات سياسية وعسكرية ارتبط اسمها مباشرة بتطورات القضية الجزائرية. لكن اطلع الباحثين على هذا الأرشيف لا يكون إلا بعد استشارة عائلة صاحب الأرشيف التي لها الحق في قبول أو رفض الاطلاع عليه، وهذه المراسلات تحمل الرمز 17ARC17 و17ARC1.

سادسا: مصادر البحث ومراجعته:

1. المصادر:

لقد اعتمدت على مصادر عديدة كانت قاعدة أساسية لانتقاء المعلومة التاريخية وإعادة تركيبها في قالب مادة خبرية علمية ذات طابع أكاديمي. وتأتي في مقدمة هذه المصادر الوثائق الأرشيفية الصادرة عن هيئات رسمية سياسية وعسكرية، كانت تصنع القرار السياسي والعسكري الفرنسي في الميتروبول والجزائر. ومن هذه الوثائق ما هو صادر عن رئاسة الجمهورية ومصالح الحكومة العامة في الجزائر والقيادات العسكرية العليا للجيش الفرنسي. حيث احتوت هذه الوثائق الأرشيفية الرسمية مادة خبرية هامة قمت باستغلالها في مختلف جوانب الدراسة، خاصة أنها تتضمن قدرا من المصادقية كونها تحوي معلومات سرية لم تكن موجهة للنشر والدعاية وإنما هي وثائق سرية ورسمية تم تداولها بين مختلف الأجهزة المختصة وحرصها تمكين صانع القرار من بناء تصوره للسياسة الجزائرية.

وبالإضافة إلى الوثائق الأرشيفية اعتمدت على تقارير رسمية صادرة عن مصالح الحكومة العامة بالجزائر كالتقرير الذي أعده الوزير المقيم روبرت لاكوست (Robert

(Lacoste) وهو عبارة عن عرض للوضع العامة في الجزائر سنة 1955 وحمل عنوان " عرض حول الوضع العام للجزائر خلال 1955م " « exposé de la situation générale de l'Algérie en 1955 » كما اعتمدت على التقرير الصادر عن مصلحة العلاقات الشمال إفريقية التابعة للحكومة العامّة في الجزائر، خاصة تقرير "بيان المسائل الإسلامية" « Bulletin des questions Islamiques ».

كما قمت باستغلال العديد من المذكرات التي كتبتها شخصيات فرنسية وجزائرية ساهمت بدرجات مختلفة في صناعة أحداث الجزائر خلال مرحلة الثورة الجزائرية.

ففي الجانب الفرنسي نجد كتابات جاك سوستال (Jacques Soustelle) التي تضمّنت مختلف المراحل التي ارتبط فيها بالسياسة الفرنسية في الجزائر، مثل كتاب "الجزائر المحبوبة والمتألّمة" (Aimée et souffrante Algérie) الذي تحدّث فيه عن تجربته كحاكم عام للجزائر وعن مفهومه لسياسة الإدماج وعن مشروعه الإصلاحية. وكذلك كتاب "المأساة الجزائرية والانهيال الفرنسي" (Le Drame Algérien et la Décadence française) الذي تحدّث فيه بإسهاب عن أهمية الجزائر للاقتصاد الفرنسي ولحفاظة فرنسا على مكانتها كدولة محورية على الساحة العالمية، مرجحا فكرة الإدماج التي رأى فيها الدواء الناجع للمشكلة الجزائرية. بالإضافة الى كتابه الذي جعله تحت عنوان "الحلم الذي تعرّض للخيانة" (L'espérance trahie 1958-1961) الذي عبّر فيه عن خيبة أمله في الجنرال شارل ديغول بعد المساهمة في عودته الى السلطة خاصة بعد اقراره لحق تقرير المصير.

كما قمت باستغلال "مذكرات الأمل" « mémoire d'espoir » للجنرال ديغول (De Gaulle) والتي كرس جزءا كبيرا منها للحديث عن المشكلة الجزائرية معترفا بالخطورة التي شكّلتها على أمن فرنسا ووحدتها الوطنية وإقراره صراحة برفضه لسياسة الإدماج التي تبذرها جاك سوستال (Jacques Soustelle).

وبالإضافة إلى ذلك اعتمدت في دراستي على العديد من مذكرات القادة العسكريين الفرنسيين، منها مذكرات الجنرال شال (Challe) بعنوان "ثورتنا" « Notre révolte » والتي

قدّم فيها شرحاً مفصلاً عن خطته الحربية التي حملت اسمه "مخطط شال" التي استهدف من خلالها الحاق الهزيمة بجيش التحرير الوطني وسخر خلالها إمكانيات عسكرية هائلة. كما برّر في هذه المذكرات سبب تزعمه لأخطر محاولة انقلابية في التاريخ الفرنسي الحديث التي جرت وقائعها في الفترة التي امتدت من 22 إلى 26 أبريل 1961.

كما قمت باستغلال مذكرات قادة عسكريين آخرين لا يقلّون أهمية عن الجنرال شال كمذكرات الجنرال "إدموند جوهور" (Edmonde Jouhoud) وعنوانها "بلدي الضائع" «Ô mon pays perdu» على اعتبار أنه ولد في الجزائر المستعمرة وقد تعرّض في مذكراته بالنقد لسياسة تقرير المصير التي أعلن عنها الجنرال ديغول، متناولاً التطوّرات المهمة التي عرفتها القضية الجزائرية منذ سنة 1958 إلى غاية المحاولة الانقلابية في شهر أبريل 1961 التي كان واحداً من أبرز قادتها، كما تحدّث عن تأسيس منظمة الجيش السري باعتباره أحد قادتها وعن دوره في هذه الأحداث المفصلية وأهمّ فاعليها.

أمّا الجنرال ماسي (Massu) فقد لعب أدواراً هامّة في صناعة الأحداث التي ارتبطت بالثورة الجزائرية، فهو الذي قاد معركة الجزائر ضدّ جبهة التحرير الوطني وفكّك خلاياها في مدينة الجزائر خلال خريف 1957 وهو المعروف بجرائمه المروّعة (عمليات الاختطاف والتّعذيب والقتل خارج سلطة القانون) ما جعل منه معبود جماهير المستوطنين. كما قاد حركة 13 ماي 1958 التي انتهت بإسقاط الجمهورية الرابعة وإعادة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا خلال مطلع شهر جوان 1958 ولذلك فإنّ مذكرات فكّكتسي أهمّية كبيرة بالنسبة لجوانب هامة من موضوع هذه الدراسة، حيث اختار لها عنوان "الكارثة والTorrent et la digue" وهو عنوان ذو دلالة حيث اعتبر عزله عن منصبه من قبل الجنرال ديغول بداية الشدّارة التي كانت لها آثار الكارثة على النظام السياسي الفرنسي، حيث انكسرت على إثر ذلك العلاقات الفرنسية-الفرنسية: بين الجيش والمستوطنين من جهة والسلطات الحاكمة بقيادة الجنرال ديغول من جهة أخرى والتي بدأت بأسبوع الجواجز في شهر جانفي 1960 لتطوّر إلى محاولة الانقلاب ضدّ حكم الجنرال ديغول التي جرت ما

بين 22 و 26 أبريل 1961 إلى غاية تأسيس مجموعة من الجنرالات السابقين وغلاة المستوطنين منظمة الجيش السوي الفرنسي قبيل انتهاء ثورة التحرير واستقلال الجزائر . كما استعملت منكرات شخصيات سياسية لعبت أدوارا هامة في تحريك دواليب السياسة الفرنسية في المتروبول والجزائر في ذلك الوقت، من بينها مذكرات المدير العام للأمن في الجزائر جون فوجور (Jean Vaujour) التي حملت عنوان تاريخ الثورة الجزائرية من الانتفاضة إلى الثورة في الأيام الأولى لحرب الجزائر (Histoire de la révolution Algérienne, de la révolte à la révolution aux premiers jours de la guerre d'Algérie) تحدث فيها عن التطورات السياسية التي سبقت اندلاع الثورة الجزائرية ومختلف ردود الفعل الفرنسية، وتحتوي المذكرات كذلك على معلومات دقيقة وهامة، خاصة وأن مؤلفها كان يشغل منصب مدير الأمن العام في الجزائر في الفترة التي امتدت من 1953 إلى 1955 ورافق جاك سوستال في خروجه التقفدية الأولى في الجزائر بعد تسلّم الأخير مهامه كحاكم عام للجزائر بصفة نهائياً أعدّ أوّل تقرير عام عن الوضع الأمني في الجزائر للحاكم العام جاك سوستال.

أما جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) رئيس بلدية الجزائر والنائب البرلماني الذي تميّز بأفكاره اليسارية المعتدلة، فقد قمت باستغلال كتابه الذي حمل عنوان "جزائر يونا" (Nous Algérien) والذي تحدث فيه عن مطالب الحركة الوطنية الجزائرية قبل اندلاع الثورة وعن أهمّ المشاريع الإصلاحية الخاصة بالجزائر وتم اجهاضها من قبل لوبي المستوطنين الأوروبيين في الجزائر مع تقديم تقييمه الخاص لهذه المشاريع ومن بينها مخطّط جاك سوستال الاصلاحى .

ولقد اعتمدت كذلك على مذكرات السيدة جيرمان تيون التي كانت تعمل في الدّيون المدني لجاك سوستال وأشرفت على أحد أهم مشاريع التهدئة (pacification) في الجزائر في عهده وهو مشروع المراكز الاجتماعية وعنوان كتابها هو: جيرمان تيون، مقتطف من مسيرة حياة (Germaine Tillion Fragments de vie) تحدثت فيه عن تجربتها في الجزائر منذ

المهمة التي كلفها بها وزير الداخلية فرانسوا ميتران في منطقة الأوراس بعد اندلاع الثورة مباشرة وكذلك عن تجربتها كعالمة أجناس في ديوان الحاكم العام جاك سوستال.

كما كان كتاب برنار تريكو (Bernard Tricot) وعنوانه: "زقاق للسلام" (les Sentiers de la paix) من المصادر التي استقيت منها معلومات مهمة بحكم مكانته السياسية، فقد كان أحد الساسة المقربين من الجنرال ديغول وشغل منصب مسؤول القضايا الجزائرية في ديوانه -الجنرال ديغول - في الفترة الممتدة من (1958-1962) بالتالي كان ملمًا بتطورات القضية الجزائرية ومقرّبًا من الصانع الأول للقرار السياسي الفرنسي في الميتروبول والجزائر في تلك الفترة، لذلك فالكتاب تضمّن مسحا دقيقا لأهم التطورات التي عرفتھا القضية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1958 إلى غاية 1962 .

وفي مقابل ما كتبه الشخصيات الفرنسية التي كان لها أدورا معينة في صناعة السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية، كتبت العديد من الشخصيات الجزائرية مذكرات حول اسهاماتها في الثورة، مثل كتابات بن يوسف بن خدة وهو أحد أبرز جماعة المركزيين وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ ورئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961-1962) التي أبركت اتفاقيات إفيان مع الحكومة الفرنسية. فمكانته السياسية ومستواه الثقافي الجيد مكانه من تقديم مادة تاريخية معالجة بطريقة جيدة، حيث اعتمدت على كتابه "أصول أول نوفمبر 1954" « les origines du 1^{er} novembre 1954 », الذي تحدث فيه عن كواليس تكوين المنظمة الخاصة واكتشافها حتى اندلاع الثورة بأسلوب واضح وتسلسل منطقي للأحداث.

ومن جهته كتب فرحات عباس الذي كان أول رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1961) كتاب "تشريح حرب" «Autopsie d'une guerre» وهو تحليل لأهم الأحداث التي عرفتھا الثورة الجزائرية. وقد تطرق فيه إلى سياسة الإدماج التي تبناها الحاكم العام جاك سوستال، حيث اعتبر أن الزّمن قد تجاوزها، علما أنه كان قد التقى بجاك سوستال قبل أن يلتحق بجبهة التحرير الوطني في ربيع 1956.

كما تعتبر كتابات المناضل المثقف محمد حربي من أرقى الكتابات الجزائرية عن الثورة وأكثرها توثيقاً، حيث تقدم المعلومة المصدرية في طابع مميّز من التحليل والعرض العلمي ومن أبرز كتبه مؤلّفه "الجزائر: (1954-1962)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع" « le FLN mirage et réalité »، وكتابه "1954: الحرب بدأت في الجزائر" « les 1954 la guerre commence en Algérie »، وكتاب "أرشيف الثورة الجزائرية" « les archive de la révolution Algérienne » الذي تضمن وثائق هامة صادرة عن مختلف قادة جبهة التحرير الوطني طوال الثورة الجزائرية وأرفقها بعرض توضيحي لمضامين تلك الوثائق التاريخية في غاية الأهمية.

2. المراجع:

تميزت مراجع الدراسة بالتنوع والغزارة ولا يتّسع المجال منهجياً في هذه المقدّمة لعرضها كلها، لذلك سأكتفي بالإشارة إلى أهمّها. فنجد كتاب الصحفي والمؤرخ إيف كوريير (Yve courier) والذي نال عن مجموعته التوثيقية عن حرب الجزائر عدة جوائز أكاديمية عالمية ومن هذه المجموعة اعتمدت على: حرب الجزائر: أبناء عيد القديسين « la guerre d'Algérie, les fils de toussaint » الذي تحدث فيه عن اندلاع الثورة وردود الفعل الفرنسية. وكذلك كتابه حرب الجزائر: عهد الفهود « la guerre d'Algérie, le temps de léopards »، حيث قدم فيه عرضاً مفصلاً عن الفترة محل الدراسة وبالخصوص على فترة ولاية الحاكم العام (جاك سوستال) حيث أجرى معه لقاءات متعددة.

كما استفدت كثيراً من كتاب برنار دروز (Bernard Droz) وإيفلين لوفر (Evlyne lever)

باعتبارها بعنوان تاريخ حرب الجزائر « histoire de la guerre d'Algérie » والذي تميز بطابعه العلمي في نقل ومعالجة المعلومة نظراً لكونهما باحثين أكاديميين متخصصين.

أمّا دراسات المؤرخ الألماني هرتموت السنهانس (Hartmut ilsnhans) فتعتبر من بين أهمّ المراجع التي اعتمدت عليها حيث استخلصت منهلادة خبرية مهمة تميّزت بالتحليل العلمي العميق، حيث اعتمدت على كتابه "حرب الجزائر حسب فاعليها الرئيس" ويعتبر

من أهمّ المراجع التي خدمتني بطريقة جيدة نظرا لكونه عبارة عن مجموعة من اللقاءات مع شخصيات سيّاسية فرنسية لعبت دورا مهما في مختلف الأحداث التي ارتبطت بالثورة الجزائرية، حيث انجز تراجم لحياتهم الشخصية. ومن المفيد كذلك الإشارة إلى كتابه " حرب الجزائر (1954-1962) انتقال من فرنسا إلى أخرى" (La guerre d'Algérie transition d'une France à une autre) والذي تحدّث فيه عن ظروف اندلاع الثورة الجزائرية وتأثيراتها الكبيرة على السياسة الفرنسية داخليا وخارجيا.

كما استعملت كتاب المفكّر والمنظر السياسي الفرنسي ريموند آرون (Raymond Aron) الذي غطّى أحداث الثورة الجزائرية بدراسة تحليلية ذات طابع استشرافي تميّزت بقدر كبير من العلمية والواقعية وقد حمل الكتاب عنوان "المأساة الجزائرية" (La Tragédie Algérienne) وتكمن أهمية الكتاب في كونه يحيلنا إلى أحد أهمّ المصادر التي اعتمدت عليها دراستي وهو كتاب جاك سوستال "المأساة الجزائرية والانهيال الفرنسي" (Drame Algérien et la Décadence française Réponse à Raymond Aron) هذا الكتاب هو ردّ على كتاب ريموند آرون "المأساة الجزائرية" تعرّض سوستال بالنقد للأفكار السياسية التي تبناها آرون في كتابه السالف الذكر.

إلى جانب المادة الأرشيفية والتقارير الرسمية ومجموعة من المصادر والمراجع المهمّة، اعتمدت أيضا على قواميس بيوغرافية خاصة بالثورة الجزائرية للتعريف بالشخصيات الفاعلة في الأحداث السياسية والعسكرية محل الدراسة منها على سبيل المثال القاموس التاريخي والبيوغرافي للثورة الجزائرية (Dictionnaire Historique et Biographique de la guerre d'Algérie) لصاحبه جون لويس جيرارد (Jean Louis Gérard)

وكانت المجلّة أيضا مصدرا لمادة علمية مهمّة ساعدتني في الوصول إلى أدقّ التفاصيل حول الأحداث التاريخية المرتبطة بموضوع البحث، أذكر من بينها مجلة ايستوريا ماغزين (Historia Magazine) الفرنسية المتخصصة خاصة وأن مجموعة من الأعداد التي اعتمدت عليها قد صدرت حينما كان الصحافي والمؤرخ الفرنسي المعروف ايف كوريير

يشرف على رئاسة تحريرها لذلك كانت المقالات المنشورة ضمن أعداد هذه المجلة في غاية الأهمية بالنسبة لموضوع الدراسة بصفة خاصة ولتاريخ الثورة الجزائرية بشكل عام.

ولقد اعتمدت على مجلة لوفو اسي بوغوكوا (Le voici pour quoi) التي بدأها جاك سوستال بعد نهاية مهامه كحاكم عام للجزائر، فكانت منبرا إعلاميهم، تضمنت أفكار جاك سوستال والنخبة السياسية الفرنسية التي كانت تتبنى فكرة "الجزائر الفرنسية".

إلى جانب المجالات اعتمدت على العديد من اليوميات الفرنسية التي غطت مادتها الخبرية أحداث الثورة الجزائرية منها لاديبش دو كونستونتين (La Dépêche de Constantine) وليكو دالجي (l'Echo d'Alger) اللتين تعتبران من أهم الأبواق الإعلامية لأنصار "الجزائر الفرنسية".

أما من الجانب الجزائري، فإنه، وإن كان لا مجال لمقارنة بين الإمكانيات الإعلامية الفرنسية الضخمة وإمكانيات جبهة التحرير الوطني هذا المجال إلا أنه من الضروري الإشارة إلى الأهمية الكبيرة التي تمثلها المادة الخبرية التي تضمّنتها جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني بنسختها: العربية و الفرنسية التي بدأت في الصدور منذ 1956 واستمرت إلى غاية سنة 1962 حيث يمكن للباحث أن يرصد مواقف جبهة التحرير الوطني من مختلف أحداث الثورة الجزائرية.

خطة البحث:

تتشكل هذه الدراسة من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، ومجموعة من الملاحق تتصل مادتها الخبرية اتصالا عضويا بمضمون البحث، وبيبلوغرافيا متنوعة وفهارس الأعلام والأماكن والموضوعات.

يتناول الفصل الأول اندلاع الثورة وتطوّر رهروود الفعل الأولية للإدارة الاستعمارية الفرنسية خاصة الحاكم العام وزير الداخلية ورئيس الحكومة وكذلك الهيئات المنتخبة، وأعني بها البرلمان الفرنسي بغرفتيه والمجلس الجزائري. كما سأرصد مختلف التدابير السياسية والعسكرية التي اعتمدها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة.

وسأقوم بعد ذلك برصد وتحليل مواقف الصحافة الاستعمارية الفرنسية من أحداث الفاتح من نوفمبر. وعمدت بعد ذلك الى تحليل ردود فعل مختلف الأحزاب المشكلة للحركة الوطنية الجزائرية ومدى تجاوب الشعب الجزائري مع الحدث الثوري للفاتح نوفمبر 1954. أمّا الفصل الثاني، فقد كرّسته لدراسة مبادرة حكومة منديس فرانس (Mandes France) بإنهاء مهام الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard) وتعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle) بدلا عنه وعالجت في هذا السّياق ردود فعل المستوطنين وقيادة الجيش الفرنسي، كما تطرقت إلى التّعريف بشخصية جاك سوستال ومهام الحاكم العام التي أسندت إليه وقراراته الأولى لاحتواء الثورة بعد أن قام بجولات استطلاعية شملت مناطق مختلفة من الجزائر.

في حين عالجت في الفصل الثالث مشروع جاك سوستال الكيويين في الجزائر وهما: فكرة إدماج الجزائر في فرنسا التي كانت بالنسبة له بمثابة العصا السحرية لحل المعضلة الجزائرية من خلال تحقيق المساواة -في ظل المواطنة الفرنسية- في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والدينية لكل مجموعة اثنية. وكذلك لخطة الإصلاحية التي حملت اسمه "مخطط سوستال" (plan Soustelle): وأهم ردود الفعل الفرنسية والجزائرية على هذه المشاريع التي لم ينجح في تجسيدها على أرض الواقع كما كان يأمل.

أما الفصل الرابع فقد خصصته لدراسة وتحليل السياسة الجديدة التي انتهجها الحاكم العام جاك سوستال لانقاذ الجزائر الفرنسية بعد الهجمات التي أشرفت عليها قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) ضد الأهداف العسكرية والاقتصادية الفرنسية وشهدت مشاركة واسعة للجماهير الشعبية.

وتتمثّل سلاّ ياسلاف الجديدة التي أقرّها الحاكم العام جاك سوستال بعد هجمات 20 أوت 1955م في مبادرته بتأسيسه للعبّ الإدارية المتخصّصة (sections administratives spécialisées) في خريف 1955م التي علّق عليها آمالا عريضة لمواجهة المجهود الحربي

لجبهة التحرير الوطني واحتواء الثورة ومنع تمدد جبهة التحرير الوطني في أوساط الجماهير المسلمة وذلك من خلال مهامها العسكرية والأمنية والإجتماعية والسياسية.

كما نظرت قت الهلابسات ونتائج العملية الأمنية السرية التي قام بها جاك سوستال وتمثلت في تشكيل مجموعات مسلحة من الأهالي لمواجهة جبهة التحرير التي عرفت باسم (العصفور الأزرق)، والتي منيت بفشل ذريع.

وبعد ذلك قمت بدراسة وتحليل قرار الحكومة الفرنسية بإنهاء مهام جاك سوستال كحاكم عام ورحيله الذي كان يوما استثنائيا كما أن الإطار الزمني للفصل سمح بالتطرق إلى تحركاته ومواقفه السياسية بعد مغادرته الحكومة العامة للجزائر فقد تحدثت عن تأسيسه لجمعية الاتحاد من أجل انقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française) التي ضمت تحت لوائها كل أنصار الجزائر الفرنسية.

أما الفصل الخامس فقد جعلته تحت عنوان "سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957-1962م) حيث كرسته لرصد وتحليل مواقف سوستال من أحداث الثورة الجزائرية في الفترة التي أعقبت إنهاء مهامه كحاكم عام من خلال رصد وتحليل مواقفه - كقائد برلماني - من القانون الإطار (la loi cadre) الذي عرض على البرلمان الفرنسي عام 1957م وكان بمثابة البديل عن سياسة الإدماج (politique d'intégration) التي سبق أن تبناها جاك سوستال لما كان حاكما عاما للجزائر.

كما سأطرق في هذا الفصل كذلك إلى دور سوستال في أزمة ماي 1958م ونهاية حكم الجمهورية الرابعة، والمهام الوزارية التي اضطلع بها ضمن حكومة الجنرال ديغول ومواقفه منطوية رات القضية الجزائرية باعتباره عضوا في الحكومة ثم خلافته مع الجنرال ديغول بعد عودته إلى السلطة حول مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر وفكرة الجزائر الفرنسية واختياره للعمل السري الذي من خلاله سترصد دوره في أخطر محاولة انقلابية في التاريخ الفرنسي الحديث وهي محاولة الجنرال شال قلب نظام حكم الجنرال ديغول خلال فترة

(22 - 26 أبريل 1961م) ودوره وموقفه من منظمة الجيش السري (Organisation d'armée

Secrète) الفرنسية.

أما الخاتمة فتضمّنت مختلف النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث. وقد أرفقت الدراسة بمجموعة من الملاحق التي تحوي مادة علمية مهمّة من شأنها أن توضح أكثر بعض القضايا التاريخية التي لها صلة بموضوع الدراسة والتي لم يستوعبها المتن لأسباب منهجية.

الفصل الأول

إندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

سأحاول من خلال هذا الفصل أن أتدبّع بالدّراسة والتحليل مسار الاستعدادات لتفجير الثورة في الجزائر منذ تشكيل المنظمة الخاصّة (organisation spéciale) كجناح عسكري سرّي لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية عقب مؤتمر فيفري 1947م إلى غاية تشكيل جبهة التحرير الوطني في خريف سنة 1954 وتفجير الثورة التحريرية في أوّل نوفمبر من السنة نفسها. وسأرصد بعد ذلك ردود الفعل الأولية التي خلّفتها أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 من قبل رموز الإدارة الاستعمارية الفرنسية وأعني بها خاصة: الحاكم العام للجزائر ووزير الداخلية ورئيس الحكومة الفرنسية وكذلك الهيئات المنتخبة وأعني بها البرلمان الفرنسي بغرفتيه (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) وكذلك المجلس الجزائري. كما سأطرق لدراسة صدى أحداث الفاتح من نوفمبر وما بعدها في الصحافة الاستعمارية الفرنسية ولدى المستوطنين الاوروبيين في الجزائر.

وسأقوم بعد ذلك بتحليل مختلف ردود فعل الاطياف السياسية المشكلة للحركة الوطنية الجزائرية ومدى تجاوز الجماهير الشعبية المسلمة مع ثورة التحرير في بداياتها .

أولاً: اندلاع الثورة الجزائرية (لمحة عن أحداث ربيعنا اعادة الأخير):

كانت الدّورة الجزائرية تتويجا لكفاح عسكري وثقافي وسياسي مرير خاضه الشعب الجزائري منذ عام 1830م ضد نظام استعماري وحشيّ وعتيد قلّ نظيره في التاريخ، فرض على الجزائر بالحديد والنار. وكان واضحا بعد القمع الاستعماري الرهيب للمسلمين الجزائريين الذي أعقب مظاهرات 8 ماي 1945م أن الثورة المسلحة أصبحت خيارا لا مفرّ منه لحل المعضلة الجزائرية. وكان المؤشّر على ذلك قرار مؤتمر حزب الشعب-حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية خلال فيفري 1947 تأسيس المنظمة الخاصّة (Organisation spéciale) كجناح كوي سرّي للاستعداد للثورة، حيث أوكلت مهمة قيادتها

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

إلى محمد بلوزداد⁽¹⁾ الذي كان على رأس قيادة وطنية ثلاثية تتشكّل منه ومن بلحاج جيلالي⁽²⁾ كمسؤول عسكري وحسين أيت أحمد⁽³⁾ كمسؤول سياسي⁽⁴⁾.

وقد حظي أعضاء المنظمة الخاصة بنوعين من التّكوين: تكوين نضالي وتكوين عسكري تضمّن دروساً فكرية وأخرى تطبيقية مستمدة من الكتب العسكرية الفرنسية⁽⁵⁾ وإن كان عمل المنظمة الخاصة في غاية السرية وواجهته صعوبات كبيرة إلا أنّها استطاعت أن تحقق جزءاً لا يستهان به من المشروع الثوري الذي أسّست من أجله⁽⁶⁾. فقد نظّمت مجموعة من العمليات للحصول على أموال من بينها عملية بريد وهران⁽⁷⁾، ورغم أن محاولة الهجوم الأولى كانت قد فشلت بسبب خلل تقني في السدّ يارة التي استعملت للوصول إلى مقر العملية فإن المحاولة الثانية توجت بالنجاح حيث تم الحصول على مبلغ ضخم قدر بثلاثة ملايين ومائة وسبعين ألف فرنك فرنسي⁽⁸⁾.

(1) محمد بلوزداد: ولد في 03 نوفمبر 1924 بالجزائر انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1943، ساهم في إعادة تنظيم شؤون الحزب في الشمال القسنطيني انتخب عضواً للجنة المركزية والمكتب السياسي لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ينظر: Mohamed Harbi, FLN, mirage et réalité, édition jeune Afrique, paris, 1993, p. 405.

(2) بلحاج جيلالي: من قداماء حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومن الأعضاء الأوائل في المنظمة الخاصة لكنه تحول إلى مخبر لصالح السلطات الفرنسية بعد إلقاء القبض عليه إثر اكتشاف المنظمة الخاصة وأصبح يعرف بـ كوييس، أنظر: Achour Cheurfi, dictionnaire da la révolution Algérienne (1954- 1962), édition jeune Afrique, Paris, 1993, p. 405.

(3) حسين أيت أحمد: ولد في 20 أوت 1926 بعين حمام بتيزي وزو، عضو حزب الشعب ثم عضو ممثلية حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالخارج. ثم عضواً في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالخارج إلى جانب أحمد بن بلا ومحمد خيضر شارك باسمها في مؤتمر بوندونغ وفي هيئة الأمم المتحدة. ينظر: ibid. pp. 19- 30.

(4) Mahfoud Kaddach, histoire de nationalisme Algérien, Tom 2, 2éme édition, édition ENAL, Alger, Son Dat, p. 771.

(5) Idem.

(6) Yves courrier, la guerre d'Algérie « les fils de toussaint », édition casbah, Alger, 2008, p. 56.

(7) تكونت المجموعة التي هاجمت بريد وهران من: سويداني بوجمعة، بوشعيب، حداد عمار، بورقيوي رابح، بن زرقة خثير، ولمزيد من المعلومات عن ملامسات وظروف عملية بريد وهران ينظر: حسين أيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1952 - 1962)، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2003، ص 184.

(8) المصدر نفسه، ص 184 - 185.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وقد استطاعت المنظمة الخاصة من خلال استقلاليتها المادية وكفاءة وحيوية قيادتها أن ترجح الكفة لصالح مناضليها داخل حزب انتصار الحريات الديمقراطية، مما عزّز موقف أعضاء الحزب الراضين للنشاط السياسي للحزب والداعمين لفكرة العمل المسلح⁽¹⁾. وهكذا حققت المنظمة الخاصة نجاحا باهرا في أداء مهامها منذ تأسيسها إلى غاية مطلع ربيع عام 1950، سواء من حيث تجنيد المناضلين والتدريب وجمع الأسلحة أو من حيث الانتشار في مناطق واسعة من الجزائر لكن هذا النجاح انتهى إلى انتكاسة باكتشافها من قبل السلطات الاستعمارية والتكيل بأعضائها. ففي مارس 1950 كانت مدينة تبسة مسرحا لحادث هزّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأحدث زلزالا أصاب كافة هياكل الحزب، فقد حدث أن مناضلا ومسؤولا محليا للمنظمة الخاصة يدعى عبد القادر خياري الملقب برحيم أتهم بالتعاون مع مصالح الأمن الفرنسية وقرر قادة المنظمة معاقبته⁽²⁾ فقاموا باختطافه، ولكنه نجح في الفرار ولجأ إلى الشرطة الفرنسية وكشف لها أحد أكثر الأسرار خطورة وهي أن لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الحزب السدّ ياسي القانوني جناحا عسكريا سريا يدعى المنظمة الخاصة⁽³⁾.

وقد استطاعت الشرطة الفرنسية أن تضع يدها على كمية من الأسلحة والوثائق كما تمكّنت من اعتقال (100)⁽⁴⁾ شخص من بينهم أحمد بن بلة وبلحاج جيلالي ومصطفى بن بولعيد وديدوش مراد⁽⁵⁾ وأحمد محساس المسؤول بمنطقة جنوب الجزائر وأحمد يوسف مسؤول مصلحة التواطؤ⁽⁶⁾ وذلك وجّهت ضربة قاسمة للمنظمة الخاصة.

(1) Yves courrier, la guerre d'Algérie « les fils de toussaint », op. cit, p. 58.

(2) عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة: اشرشور، الطبعة الثانية، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010، ص 29.

(3) المصدر نفسه، ص 30.

(4) بلغ عدد أعضاء المنظمة الخاصة عشية اكتشافها من قبل أجهزة الأمن الفرنسية أربعة آلاف وخمسمائة عنصر (4500) موزعين على مختلف مناطق الوطن وهو عدد لا يستهان به إذا ما قورن بتعداد جيش التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 والذي لم يتجاوز ثلاثة آلاف عنصر، Slimane cheikh, l'Algérie en arme, édition casbah, Alger, 1998, p. 93.

(5) Centre d'archive d'outre mère, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N°81F/879 Exposées des commissaires de Gouvernement devant l'assemblée Algérienne du 16 Novembre.

(6) أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر (1914-1954)، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 332.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وفي خضمّ هذا الظّف العصيب اهتدت قيادة الحزب إلى التّرويج لفكرة المؤامرة الكولونيالية (le complot colonialiste) والتي تقوم على اتّهام مصالح الحكومة العامة بافتعال مؤامرة لضرب الحزب، فاستحسنها الجميع⁽¹⁾ ولوضعها موضع التّفيذ كان لابد من القيام بمهمتين أساسيتي، تتمثل المهمة الأولى في تنظيم حملة دعائية مضادّة للحملة الاستعمارية المناوئة⁽²⁾ وتتمثل المهمّة الثانية في إصدارها تعليمات إلى المناضلين المعتقلين بضرورة إنكار وجود جناح عسكري سرّي للحزب واعتبرت ما حدث مؤامرة فرنسية تهدف إلى تقويض أركان الحزب من أساسه⁽³⁾. وكهتّ قيادة الحزب المحامي عبد الرحمان كيوان بمهمّة الأضال بالموقوفين وإعطائهم التّعليمات بنفي انتمائهم للمنظمة السريّة وإنكار وجودها كليا وحتى إنكار علاقتهم بالحزب⁽⁴⁾.

وقد خفّت هذه الإستراتيجية الدفاعية من شدّة وقع الهجمة الفرنسية وانتزعت منها زمامها وحوّلت موضوع التشهير من المؤامرة الوطنية إلى المؤامرة الاستعمارية مما أدّى إلى تعاطف الرأي العام في فرنسا والجزائر وفي أنحاء عديدة من العالم⁽⁵⁾ مع المعتقلين، وهو ما جعل العديد من المحامين الفرنسيين يتطوّعون للدفاع عن الموقوفين ومن هؤلاء المحامين: بيير ستيب (Pierre Stibe) روني ستيب (Renée Stibe) بيير بوران (Pierre Berin) إيف ديشزال (Yves de Chazelle)⁽⁶⁾.

وعقب هدوء الأوضاع نسبيا حاول قادة المنظمة الخاصّة الذين نجوا من القمع إقناع قيادة الحزب بإعادة بعث المنظمة الخاصّة من جديد ومراجعة الخط السّي ياسي للحزب باتجاه الإعداد للكفاح المسلح على أن يكون ذلك بالاعتماد أكثر على المناطق الجبلية كالأوراس

(1) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947 - 1954)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986، ص 139.

(2) المصدر نفسه، ص 139.

(3) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 334.

(4) Abderrahmane Kiouane, mouvement national « texte et position », édition Dahlb, Algérie, 2005, p. 165.

(5) Ben Youssef Ben Kedda, les origines du 1er novembre 1954, édition Dahleb, Alger : 1989, p. 157.

(6) Ibid, p p.157-158.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

والشمال القسنطيني ومنطقة القبائل وجبال الونشريس لإقامة مراكز ومجموعات مسلحة فيها، لكن قيادة الحزب رفضت ذلك⁽¹⁾ بحجة أن الظروف ليست مهيأة لنجاح هذا المسعى.

كما قرّر كل من محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي⁽²⁾ ومصطفى بن بولعيد⁽³⁾ عدم إدماج العناصر التي كانت محل ثقة تامة مثل حراس مخازن الأسلحة والقائمين بمهام الاتصال وكذلك عناصر المنظمة الخاصة لمنطقة الأوراس في المنظمة السرية ياسية للحزب⁽⁴⁾.

وقد تميّزت الفترة الممتدة من اكتشاف المنظمة الخاصة في ربيع 1950 إلى نهاية 1953 بانغماس قيادة الحزب في العملية الانتخابية التي نظمتها الإدارة الاستعمارية وتعميق اتجاهاتها الإصلاحية، فكّرت قيادة الحركة كل جهودها في الإعداد للانتخابات⁽⁵⁾ التشريعية التي تقرّر تنظيمها في جوان 1951⁽⁶⁾. لكن نتائج هذه الانتخابات كانت مخيبة للأمل قيادة الحزب، فقد أظهرت الإدارة الاستعمارية براعتها في استخدام كل طرق الغش والتزوير والقمع، بحيث خسر الحزب حتى المقاعد البرلمانية الخمسة التي تحصل عليها في انتخابات 1947⁽⁷⁾ ولذلك كانت نكسة حقيقية للحزب عمقت مشكلاته.

(1) Mohamed Harbiles archives de la révolution Algérienne, édition cheheb, Algérie, 2010, p p. 144, 145.

(2) العربي بن مهيدي: ولد بعين مليلة، مناضل في حزب الشعب ثم في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وعضو في المنظمة الخاصة عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل و من جماعة الإثنيين والعشرون (22)، ومن الذين خططوا لمؤتمر الصومام وقع في أيدي السلطات الفرنسية استشهد تحت التعذيب بتاريخ 03 - 02 - 1957 ينظر: Achour cheurfi, op, cit, p 68- 69.

(3) مصطفى بن بولعيد: من منطقة إنركب بالقرب من أريس بمنطقة الأوراس من عائلة ميسورة الحال، من كبار المسؤولين في المنظمة الخاصة (L'OS) في منطقة الأوراس ومن أبرز مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ترأس اجتماع الإثنيين والعشرين (22) عضو مجموعة الستة التي قررت تفجير الثورة، أشرف على تفجير الثورة في منطقة الأوراس، استشهد في 27 مارس 1956 بواسطة مذبح مفتح ينظر: Idem.

(4) صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية (صانعو أول نوفمبر 1954) المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر: 2010، ص 37.

(5) للإشارة هذه المهزلة الانتخابية أجريت بعد أسابيع من رحيل الحاكم العام نجلان (Naiglin) المعروف بكرهه للمسلمين الجزائريين، ما يعني أن التسلط الكولونيالي لم يكن مرتبطا بمسؤول معين وإنما كان خاصية متأصلة في النظام الاستعماري الفرنسي. ينظر: Mahfoud Kaddach, les absents au rendez vous de premier novembre, édition la tribune, Algérie, 2004, p.865.

(6) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 338 - 339.

(7) Mahfoud Kaddach, les absents au rendez vous de premier novembre, op.cit, p. 865.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وقد عزز القمع الاستعماري وما عقبه من تزوير لإدارة الناخبين المسلمين الاتجاه الراديكالي داخل الحزب وهو تطور كان يصب في جعبة المنظمة الخاصة، حيث تعالت اصوات المناضلين مخاطبة قيادة الحزب بعدم دعوتهم مرة أخرى إلى صناديق الاقتراع.⁽¹⁾ وفي خضم هذا الوضع بادر محمد بوضياف بتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل يوم 23 مارس 1954 وضمت أعضاء من اللجنة المركزية الذين اتهمهم مصالي الحاج بأنهم يتصرفون كباشوات، لذلك تحالفوا مع بوضياف لإبطال إدعاءات مصالي الحاج⁽²⁾ وعندما تعذر التفاهم بين الفريقين أسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل للمرة الثانية⁽³⁾.

وبعد أن انقسم الحزب نهائيا دخل المصاليون والمركزيون في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة النضالية للحزب، لذلك بادر إدارات المنظمة الخاصة بإصدار منشور بعنوان "نداء من أجل تحكيم العقل"، حيث اعتبره أحمد محساس أول دعوة مستقلة عن المصاليين والمركزيين نادى إلى الالتزام بالاستمرارية الثورية⁽⁴⁾. وبعد هذا البيان، أصدرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل نشرية داخلية سميتها الباتريوت (le Patriot) ومعناها الوطني لإذاعة وترويج أفكارها⁽⁵⁾ في أوساط مناضلي الحزب.

وبعد فشل أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مساعيهم لإعادة توحيد الحزب، عقد اجتماع لـ 22 يوم 25 جويلية 1954⁽⁶⁾، وتقرر فيه تفجير الكفاح المسلح لتفكيك النظام الاستعماري، من خلال البدء في تنظيم الهياكل السياسية والعسكرية للتحضير للثورة وفق مبادئ الحرب الثورية الشعبية التي تقوم على وحدة العمل السياسي والعسكري وتجنيد

(1) Yves courrier, la guerre d'Algérie « les fils de toussaint », op. cit, p.93

(2) يحي بوعزيز السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 61.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص 154.

(4) أحمد محساس، المصدر السابق، ص 373.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 338.

(6) أحسن بومالي، التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة "مجلة الذاكرة"، العدد الثالث، السنة الثانية، الجزائر، 1995، ص 109.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الجماهير الشعبية. وفي العاشر من أكتوبر 1954 اجتمعت مجموعة الستة لوضع اللمسات الأخيرة قبل تأسيس جبهة وجيش التحرير الوطنيين وتحديد يوم انطلاق الثورة⁽¹⁾.

وبعد ذلك شرعت لجنة الستة في وضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة، فبدأت منذ

08 أكتوبر 1954 في استخراج الأسلحة التي تم تخزينها للتأكد من صلاحيتها وإعدادها

للتوزيع، كما عقدت يوم 10 أكتوبر اجتماعا بضواحي مدينة الجزائر لتحديد اسم الحركة

الجديدة وتحديد تاريخ اندلاع الثورة⁽²⁾. فتم الاتفاق على تسمية الحركة الجديدة بجبهة التحرير

الوطني تزكية لاقتراح مصطفى بن بولعيد وأن يكون لها ذراعا مسلحا اتفق على تسميته

بجيش التحرير الوطني. كما تم الاتفاق على أن ترفق العمليات المسلحة التي تعلن بداية

الثورة بإعلان سياسي يرسل إلى الصحف والشخصيات الأوروبية والإسلامية وأن ينشر خارج

الأراضي الجزائرية بواسطة أحمد بن بلا المتواجد في القاهرة⁽³⁾ وتم تقسيم الجزائر إلى خمس

مناطق وتعيين مسؤولي كل منطقة⁽⁴⁾.

وبعد كل هذه الترتيبات الدقيقة اندلعت الثورة ما بين منتصف الليل والثانية صباحا

من أول نوفمبر 1954، حيث استيقظت الجزائر على وقع عمليات مسلحة منسقة ومنظمة

في كل من مدينة الجزائر وبوفاريك والبويرة وباتنة وخنشلة... إلخ، في حدود ثلاثين هجوما⁽⁵⁾

مثلت ما يمكن تسميته بالزلزال الذي عصف بالنظام الاستعماري الجاثم على الجزائر منذ

عام 1830م ولذلك كان لهذا الحدث ردود فعل هائلة، سأوضحها فيما يأتي.

ثانيا: ردود الفعل على اندلاع الثورة:

سأحاول في هذا السياق دراسة وتحليل مواقف وردود فعل السلطات الاستعمارية

المختصة وأعني بذلك الحكومة العامة في الجزائر والحكومة في باريس والمؤسسات المنتخبة

(1) Mohamed Harbi, Les Archives de la revolution Algérienne, op. cit, pp. 120 - 122.

(2) Yves courrière, la guerre d'Algérie, les fils de la toussaint, op. cit, p. 193.

(3) Ibid. p. 196.

(4) Ibid. p. 230.

(5) Benjamin Stora, Algérie, histoire contemporaine (1830- 1988), édition casbah, Algérie, 2006, p. 127.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

في فرنسا والجزائر (الجمعية الوطنية الفرنسية، مجلس الشيوخ، المجلس الجزائري). وكذلك مواقف الصحافة الكولونيالية من أحداث أول نوفمبر .

وبعد ذلك سأحاول رصد مواقف التشكيلات الوطنية الجزائرية مثل مواقف أعضاء اللجنة المركزية للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية و ومصالي الحاج وأنصاره والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقيادة فرحات عباس وكذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

1- ردود الفعل الفرنسية:

أ-ردود فعل الحكومة الفرنسية

اهتزّت الجزائر المستعمرة صبيحة الفاتح من نوفمبر 1954 على وقع انفجارات خلفت خسائر في المنشآت الأمنية والاقتصادية وأرغمت الحاكم العام روجي ليونار (Roger Léonard)⁽¹⁾ وأعضاء ديوانه المدني والعسكري على عقد اجتماع طارئ أصدر بعده الحاكم العام بيانا رسميا جاء فيه ما يلي⁽²⁾: "لقد حدثت أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري كمنطقة الأوراس، عمليات مسلحة مختلفة بلغ عددها ثلاثين عملية، قامت بها مجموعات صغيرة من الإرهابيين وأسفرت عن مقتل ضابط وبعض الجنود في خنشلة، وباتنة والقبائل. كما أطلق الرصاص على بعض رجال الدرك وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا على مخازن شركة الحبوب في البليدة وبوفاريك وشركة سيلوفان للخضار والفلين بالقبائل..". وأضاف الحاكم العام في بيانه قائلاً⁽³⁾: "لقد اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء قوات الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث...إن مواقف السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم

(1) روجي ليونار (Roger Léonard): ولد بتاريخ 27 افريل 1898 متحصل على ليسانس في الحقوق من المدرسة العليا للعلوم السياسية لمقاطعة جيراند (Girande) 1938 ثم رئيس قسم المنازعات في الديوان الرئاسي لكنه عزل من مهامه من قبل حكومة فيشي . وفي سنة 1940 دخل في اتصال مع قوات المقاومة بقيادة الجنرال ديغول، عين مستشارا للدولة سنة 1944 ثم مديرا عاما للشرطة ابتداء من يوم 09 ماي 1947. ثم عين حاكما عاما للجزائر بتاريخ 11 افريل 1951. ينظر: Centre d'archive d'outre mèrè, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N°81F/641. Notice biographique de Roger Léonard.

(2) La Dépêche de Constantine, N° 16.113, 03/11/1954, p. 01.

(3) Idem.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

العام من إجراءات لتهدئة وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة اتسمت بالهدوء، وضبط الأعصاب". وكان الهدف الرئيسي لهذا البلاغ هو التقليل من أهمية الأحداث التي شهدتها العديد من المناطق في الجزائر وطمأنة جماهير المستوطنين.

وفي اليوم الثاني صرح الحاكم العام روجي لينار (Roger Léonard) في ندوة صحفية بأن هذه الأحداث الغربية عن الجزائر ليست إلا نتيجة للأحداث التونسية⁽¹⁾. وفي اليوم الثالث من الشهر نفسه حاول تسليط الضوء على ما جرى ويجري مدعيا بأن ما شهدته الأوراس هو عملية استعراضية قامت بها عناصر مجرمة خارجة عن القانون.⁽²⁾ ووصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية⁽³⁾. وقال⁽⁴⁾: "إن السكان الذين يبرهنون حاليا على صبر كبير ورباطة جأش يمكنهم أن يتقوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة". وفي 07 نوفمبر صرح قائلاً:⁽⁵⁾ "إن عدد الخارجين عن القانون المشاركين في حوادث الإجرام يبلغ الألف... سأقضي على هؤلاء المشاغبين أعداء الوطن خلال أيام".

ولكي يطمئن الحاكم العام الرأي العام في فرنسا والجزائر ولتأكيد أن ما يحدث يمكن التحكم فيه بسهولة، أعلن في العديد من المناسبات عن اتخاذ الإجراءات الأمنية الكافية لاستعادة الأمن والنظام وأكد أن من واجب الحكومة حماية وحدة التراب الوطني و أنه " سيتم القضاء نهائيا على اللصوص الإرهابيين وأن الحكومة عازمة على ذلك لأن الشؤون

(1) أزغيدي محمد لحسن مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 79.

(2) La Dépêche de Constantine, N° 16. 123, 14-15/11/1954, p. 01.

(3) Centre d'archives d'Outre-mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 81/897, événement de premier novembre, discours et allocation de M Roger Léonard gouverneur générale de l'Algérie.

(4) Idem.

(5) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 82.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الجزائرية هي شؤون فرنسا".⁽¹⁾ وأن "رسالة فرنسا في الجزائر حضارية وعليها مواصلتها لأن هدفها تقديم الخير لهذا الشعب ولأنها أفضل حامية للإسلام في الجزائر" ⁽²⁾.

وفي معرض تحليله للوضع في الجزائر، أكد روجي ليونار في حوار له مع جريدة لاديباش دو كنستنتين (la Dépêche de Constantine) بأن الوضع يعرف تحسنا ويتميز بالهدوء الشامل وأن الإرهاب هو منهج اليائسين⁽³⁾ ولم يقدم رقما محددًا لعدد الخارجين عن القانون - حسب تعبيره- وعبر عن ذلك بقوله⁽⁴⁾ "يصعب تقديم رقم معين، إنهم كثيرون إلى حد ما" على الرغم من أنه في موضع سابق أكد بأن عددهم لا يزيد عن الأربعمائة شخص.

أما وزير الداخلية السيد فرانسوا ميتران (François Mitterrand)⁽⁵⁾ فقد حاول التقليل من أهمية ما يقع معتبرا هجمات أول نوفمبر وما تلاها مجرد حوادث عابرة ومعزولة يمكن احتواؤها في أقرب وقت ممكن وبأقل الوسائل. وأكد أن مصالحه اتخذت كافة الاحتياطات للقضاء على هذا التمرد وهو ما عبر عنه بقوله في العرض الذي قدمه أمام مجلس الحكومة⁽⁶⁾: "إن الإمدادات الهامة والمستعجلة التي أرسلت إلى الجزائر كفيلة بالقضاء على الإرهاب وإن هذه الأحداث تقوم بها مجموعة قليلة من المتمردين". وفي 05 نوفمبر 1954 قال أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي⁽⁷⁾ "لا مجال لأي شيء سوى الحرب... إن الجزائر هي فرنسا وهذه الأخيرة لا يمكن أن تعترف بأي سلطة غير سلطتها".

(1) La Dépêche de Constantine, N° 16.125, 19/11/1954, p. 01.

(2) Idem.

(3) La Dépêche de Constantine, N° 16.147, 09/12/1954, p p. 01-0 3.

(4) Idem

(5) فرانسوا ميتران (François Mitterrand): ولد في 26 أكتوبر 1916 بمدينة جازنك Jarnac بمقاطعة شرانت (Charente) الفرنسية، درس بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية وتحصل منها على شهادة في القانون. وقد استلم العديد من الحقايب الوزارية في العديد من الحكومات، كان على رأس وزارة الداخلية عندما اندلعت ثورة نوفمبر، تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية ما بين 1981 و1995. Achour, Cheurfi, op.cit, p. 251.

(6) La Dépêche de Constantine, N° 16.113, 03/11/1954, pp. 01-03.

(7) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 405.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وفي تعليقه على الثوار الجزائريين قال ميتران⁽¹⁾: "لقد تناسوا أنه وراء الحكومة كل الفرنسيين سواء كانوا في فرنسا أو في الجزائر، يجب أن يتحدوا من أجل الدفاع عن الحقوق الواحدة... وبتسرعهم في اختبار ليلتهم الدامية، وبتصرفهم هذا قد ساهموا في تعزيز موقفنا" وذكر بالتدابير التي تم اتخاذها لإخماد هذا التمرد في المهد فأكد أن الحكومة اتخذت كل التدابير اللازمة، فقد أرسلت تعزيزات عسكرية إلى الجزائر وأن الجيش والشرطة يشددون حلقة الحراسة والمراقبة"⁽²⁾.

وأغلق الباب بإحكام عن أي إمكانية للحوار مع الثوار، مؤكدا أنه⁽³⁾: "لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تقضي عليها وتحل محلها". وأضاف قائلاً:⁽⁴⁾ "إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردين المشاغبيين، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين قد استقروا فرنسا، هذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون لأن الجزائر هي فرنسا وفرنسا لن تعترف بأي سلطة غير سلطتها". ووضح مبادئ سياسته الجزائرية فقال ميتران:⁽⁵⁾ "يجب قمع الأعمال الإرهابية بدون رحمة والفصل بالقوة بين المتمردين وغالبية السكان".

أما رئيس الحكومة الفرنسية السيد مونديس فرانس (Mendès France)⁽⁶⁾ فلم يكن في وسعه وهو على رأس الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة غرة نوفمبر والتستر

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 406

(2) Echo d'Alger, N° 15679, 06 novembre 1954, p. 03.

(3) Idem.

(4) Idem.

(5) Idem.

(6) مونديس فرانس (Mendès France) ولد في مدينة باريس في 01-11-1907 من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية، متحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس، وعلى إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية. ويتفق أغلب الفرنسيون على اعتبار مانديس فرانس من المراجع المهمة في تاريخ السياسة الفرنسية والتي جعلت منهجه السياسي فلسفة تحل حيزا معتبرا في الفكر السياسي الفرنسي في العصر الحديث، كان على رأس الحكومة الفرنسية عندما اندلعت الثورة، مات بباريس في 18 أكتوبر 1982. ينظر: Jean- louis Gérard, dictionnaire historique, et biographique, de la guerre d'Algérie, édition curutchet, France, 2000, p. 140.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

على وقائعها وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر في الأرواح والمنشآت الاقتصادية والعسكرية، لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها، لكنها قللت من أهميتها وخطورتها لطمأنه الدوائر الاستعمارية⁽¹⁾ ولهذا صرح السيد منديس فرانس (Mendès France) قائلاً: ⁽²⁾ "هناك مواطنون شنوا حرباً على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف وأعدنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة... وأضاف قائلاً: ⁽³⁾ "إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغو ليس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا، ولا حق لأي أحد أن يشك فيها... وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة، فمن غير المعقول ولا المقبول أن يثور مواطن على وطنه، فاعتمدوا على الحكومة وعلي بالذات".

وأكد أنه⁽⁴⁾: "لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعات الجزائر تشكل جزءاً من الجمهورية الفرنسية وإنها فرنسية منذ عهد بعيد وبصورة لا مجال للنقاش فيها... إن فرنسا سوف لن تتفاوض مع أي طرف وأنها سوف تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية".

وفي 12 نوفمبر 1954 أطلع رئيس الحكومة الفرنسي منديس فرانس أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على خطة عمله وقال: ⁽⁵⁾ "إن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات اللازمة بدون تردد أو تأخر وأن قراراتها لن تكون مرنة وعلى كل واحد أن لا يتوقع منا إعطاء أي اعتبار للتمرد إن الدفاع عن السلام داخل الوطن وسيادة الجمهورية لا يقبلان أي مساومة" واستبعد نهائياً أي إمكانية لانفصال الجزائر عن فرنسا وحصولها على استقلالها

(1) يحي بوعزيز، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، الجزائر، 1974، ص 298.

(2) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/204, revue de presse quotidienne.

(3) Idem

(4) Michel Clark, Algeria in turmall, publication Barger, New York, 1960, p. 119.

(5) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/204, Revue de presse.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وهو الهدف الأساسي الذي فجرت من أجله جبهة التحرير الوطني الكفاح المسلح، فقال في هذا السياق⁽¹⁾: " كما أنه لا يمكن تصور الجزائر منفصلة عن فرنسا الأم، هذا ما يجب أن يكون واضحا لكل فرد في الجزائر وفي فرنسا وفي الخارج ولن يقبل أي برلمان أو حكومة فرنسية في يوم من الأيام أن يكون تبديل في هذا المبدأ الأساس".

واستبعد تماما فتح حوار مع الثوار على شاكلة ما يحدث في تونس، مؤكدا عدم إمكانية إجراء مقارنة بين ارتباط الجزائر بفرنسا مع علاقة فرنسا بتونس.⁽²⁾ في إشارة منه إلى أن بلاده تعتبر تونس بلدا يخضع لنظام الحماية (régime de protectorat) ويتمتع بشخصيته المعنوية، على عكس الجزائر التي تعتبرها فرنسا جزءا من أراضيها منذ عام 1834م، ولهذا أكد بلا ريب أو تردد أن الجزائر فرنسية بحكم القانون والتاريخ والجغرافيا، واتهم الشيوعيين والعرب بالمسؤولية عما يحدث في شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا وأن هذه الحملة المغرضة ضد فرنسا وضد وجودها بهذه المنطقة تتزعّمها وتدعمها دعائيا وإعلاميا خاصة إذاعة (بودباست) المجرية والقاهرة المصرية.⁽³⁾

ولكي يضع الحلف الأطلسي أمام الأمر الواقع ويجذّده ضد الشيوعية التي تدعم الثورة الجزائرية أو الخارجين عن القانون على حد تعبيره، ذكر رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس، في تدخله أمام الجمعية الوطنية الفرنسية أن:⁽⁴⁾ "مقاطعات الجزائر الثلاث تعد أراض للحلف الأطلسي وأن كل ما يهددها يهدد الحلفاء كذلك، لذلك يجب عليه تقديم يد المساعدة والإعانة اللازمة لفرنسا".

وهكذا كان رد السلطات الفرنسية عنيفا جدا على أحداث الفاتح من نوفمبر 1954، ما يؤكد حالة الهلع التي أصابتها، خاصة بعد الاهتمام الإعلام الهائل بهذه الأحداث، فقد بادرت الحكومة الفرنسية يوم 05 نوفمبر 1954 إلى إصدار مرسوم نص على حل حركة

(1) COAM, ALG, ALGER, Boite N° 917/204, Revue de presse.

(2) Alistair Horne, histoire de la guerre d'Algérie, Edition Dahleb Algérie, 2007, p.102.

(3) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boite N° 917/204, op.cit.

(4) La Dépêche de Constantine, N° 16.127, 19/11/1954, p. 1.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

انتصار الحريات الديمقراطية، وصادرت جريدتي لالجري ليبر (l'Algérie libre) ومعناها الجزائر الحرة ولانسيون ألبيريان (la nation algérienne) ومعناها الأمة الجزائرية اللتين تمثلان على التوالي لسان حال كل من المركزيين والمصاليين واحالت مسؤولي هاتين الجريدتين على العدالة.⁽¹⁾

كما قامت السلطات الاستعمارية بسلسلة من الاعتقالات طالت مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽²⁾ معتقدة أنهم هم المسؤولون عن أحداث أول نوفمبر مما يدل على فشل استخباراتي مريع في كشف حقيقة الأحداث ومن يقف من ورائها على الرغم من تعدد الأجهزة الأمنية وكفاءتها العالية ومتابعتها لكل كبيرة وصغيرة لنشاطات الحركة الوطنية بكل أطرافها حيث كانت تتتبع نشاطات العناصر الوطنية من خلال شبكة واسعة من المخبرين المندسين، مشكلة ملفات فردية تحتوي كل كبيرة وصغيرة عن تلك العناصر، وما تزال هذه الملفات إلى الآن مودعة بأرشفيف ما وراء البحار بإكس أون بروفنس (centre des archives d'outre mer à Aix –en- Provence).

ونظرا لتطورات أحداث الثورة فقد استحدثت السلطات الاستعمارية الفرنسية ما أصطلح عليه بمناطق الأمن (zone de sécurité) تحضيرا لعمليات القنبلة الجوية في منطقة الأوراس مما استلزم الرفع من الإمدادات العسكرية في الجزائر⁽³⁾. حيث قرر رئيس الحكومة الفرنسية السيد مانديس فرانس (Mandés France) تعزيز القوات الفرنسية بإرسال ثلاثة كتائب من قوات المظليين إلى الجزائر فنزلت في ميناء عنابة⁽⁴⁾ في طريقها إلى منطقة الأوراس التي كان الفرنسيون يعتقدون أنها القلب النابض للثورة الجزائرية.

(1) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر: 2012، ص 98.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 100.

(3) Jacques Duchemein, histoire de FLN, édition table Ronde, Paris, 1962, pp. 59- 60.

(4) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/8 lettre de gouverneur général de l'Algérie à Mer le Ministre de l'intérieur CA/S des affaires suivies par les différents parquets d'Algérie et se rapportant aux activités terroristes et séparatistes.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وقد شرعت هذه القوات في تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة بهدف القضاء على الثورة في المهدي، فقامت في 26 نوفمبر 1954 بعملية تمشيط كبيرة في جبل أشمول بمنطقة الأوراس وقد بلغت حصيلة القمع الفرنسي خلال شهر نوفمبر وحده اعتقال ألفين شخص⁽¹⁾.

وخلال شهر ديسمبر 1954 قاد الجنرال جيل (Gille) قائد قوات المظليين عملية تمشيط كبرى وظف فيها خمس فيالق لقوات المظليين مدعمة بسلاح المدفعية حيث قامت بعملية تمشيط كلي لمنطقة الأوراس نشرت خلالها الرعب وسط السكان⁽²⁾، وفي شهر جانفي 1955 قام الجيش الفرنسي بعمليتين عسكريتين كبيرتين هما فيرونيك (Véronique) وعملية فيوليت (Violette)⁽³⁾.

إلى جانب سياسة القمع العسكري والقانوني الواسع حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية استمالة الجماهير المسلمة والحيلولة دون انغماسها في الثورة من خلال تبني سلسلة من الإصلاحات بادر بها وزير الداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) يوم 05 جانفي 1955 حين عرض برنامج إصلاحات واسعة على مجلس الوزراء للمصادقة عليها قصد تطبيقها في الجزائر⁽⁴⁾.

وقد تضمن مشروع الإصلاحات المقترح إصلاحات مستعجلة لا يمكن تأخيرها، وأخرى مستقبلية على المدى الطويل. ومن القضايا التي صنفتم مستعجلة إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في الوظيفة العمومي. أما الإجراء الاستعجالي الثاني فهو ذو طابع أمني ونص على دمج الشرطة في الجزائر مع

(1) El Moudjahid, organe central de front de libération national N° 20, 15 mars 1958, TOM I, p. 777.

(2) Pierre leu liette, saint Michel et le dragon, édition de minuit, paris, p. 88.

(3) Francis et Colette, Janson, l'Algérie Hors la loi, édition ENAG, Alger, 1993, p. 198.

(4) Bernard Droz et Evelyn lover, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, édition de seuil, France, 1982, p. 64.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الشرطة الفرنسية⁽¹⁾. كما نصت الإصلاحات المقترحة من قبل وزير الداخلية على تطبيق المادة الثالثة والخمسين (53) من القانون العضوي الخاص بالجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947 والتي نصت على إلغاء نظام البلديات المختلفة (les communes mixtes). أما الإصلاحات على المدى الطويل فحصرها مشروع الإصلاحات المقترحة في توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي وتعديل أسعار الطاقة الكهربائية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين⁽²⁾.

وتتمة لمشروع الإصلاحات قامت حكومة مانديس فرانس (Mandes France) بعزل الحاكم روجي ليونار الذي أصبح لعبة في يد المستوطنين وتبيّن للحكومة أن الأحداث قد تجاوزته وتعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle)⁽³⁾ وهو ما سأطرق إليه لاحقاً. وهكذا، فإذا كان رموز السلطة التنفيذية قد فتحوا باباً وحيداً للحوار مع جبهة التحرير الوطني وهو الحرب، فإن مواقف المجالس الفرنسية المنتخبة من أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 لم تكن أقل حدّة من المواقف الحكومي وهو ما سأعالجه فيما يأتي:

ب - مواقف المجالس المنتخبة من الثورة:

أعني بالمجالس المنتخبة البرلمان الفرنسي بغرفتيه: الجمعية الوطنية (الغرفة السفلى) ومجلس الشيوخ (الغرفة العليا) إلى جانب المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne). وهكذا، فبالنسبة للجمعية الوطنية الفرنسية فقد طالبت من حكومة بلادها اتخاذ إجراءات سريعة لقمع الإرهاب والقضاء عليه في المهد، وهو ما عبر عنه مثلاً النائب عن عمالة

(1) يمكن تفسير إجراء دمج الشرطة الجزائرية في الشرطة الفرنسية لعدة اعتبارات منها خضوع جهاز الشرطة في الجزائر لتوجيهات وأوامر المستوطنين الأوروبيين، وبخاصة المستنفذين منهم المعارضين لأي إصلاح يمس الجزائريين، بالإضافة إلى ما يتميز به بعض ضباط هذا الجهاز من عنصرية ووحشية في تعاملهم مع الجزائريين، وهذا الإجراء بالتحديد أثار حفيظة المستوطنين الأوروبيين الذين اعتبروا أن هذا الإجراء يستهدفهم على وجه الخصوص. ينظر: Bernard Droz et Evelyn lover, op. cit, p 64.

(2) Idem.

(3) Idem.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

قسنطينة، السيد ليون هومسر (Léon Homsser)⁽¹⁾ الذي أعلن عن موقفه مما يحدث في الجزائر مرجعا أسبابه إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والأيدي الخارجية أو يعرف بالمؤامرة الأجنبية مؤكدا على أن الجزائر فرنسية.⁽²⁾

أما جيل فال (Jule Valle) النائب عن مدينة قسنطينة فقد وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى الدول العربية وخاصة مصر، معتبرا أن وقوفها وراء أحداث الجزائر تستهدف بناء سياسة متوسطة جديدة تعتمد على الإسلام الذي يمتد من دمشق إلى اسبانيا وطالب بالإسراع باتخاذ الإجراءات القصوى لقمع ومعاينة المسؤولين عن هذه العمليات الإجرامية على حد تعبيره.⁽³⁾ أما روني مايير (René Mayer)⁽⁴⁾ فقد أرجع ما تشهده الجزائر من فوضى إلى التدخل الأجنبي وأشار إلى سياسيين عرب من بينهم الحبيب بورقيبة⁽⁵⁾ وقال أنه متواطئ مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.⁽⁶⁾ ودعا بنبذة حادة وبإلحاح الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمحاربة الإرهاب⁽⁷⁾ وأكد أن "الحفاظ على الجزائر خاصة وشمال إفريقيا عامة يمكن فرنسا من لعب دورها في العلاقات بين الشرق والغرب"⁽⁸⁾، خاصة أن

(1) ليون هومسر (Léon Homsser): ولد بفرنسا 12 وت 1903 من عائلة الزاسية متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق تولى مهنة المحاماة واستقر في الجزائر بمدينة سكيكدة سنة 1941 ليتولى عدة مهام إدارية، ألتحق سنة 1943 بالجيش ويغادر برتبة رائد وأصبح سنة 1947 نائبا عن عمالة قسنطينة، وبعد أن فشل في انتخابات مجلس الشيوخ لسنة 1959 عن دائرة سطيف - باتنة، لم يعد له أثر في الحياة السياسية إلى أن توفي يوم 23 سبتمبر 1991. ينظر: لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الإفريقية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 260.

(2) La Dépêche de Constantine, N° 16.149, 11/12/ 1954, p. 01.

(3) Ibid, N° 16.151, 13/12/ 1954, p. 01.

(4) روني مايير (René Mayer): (1895-1972) من أهم الشخصيات الفرنسية في الجزائر خلال القرن العشرين ولد بباريس يوم 04 ماي 1895، انتخب نائبا راديكالي عن عمالة قسنطينة لعهدتين ما بين سنتي 1946-1955 كما شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية 1951-1952. ينظر: Jean- louis Gérard, op.cit,p. 140.

(5) الحبيب بورقيبة: زعيم سياسي تونسي ولد بمدينة المنستير بتونس كانت بدايته السياسية مع الحزب الدستوري القديم سنة 1933 الذي انسحب منه ليؤسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 إلى أن وقع وثيقة استقلال تونس مع فرنسا 20 ماي 1956. ينظر: لزهري بديدة، المرجع السابق، ص 258.

(6) La dépêche de Constantine, N° 16.149, 11/12/1954, p. 03.

(7) Idem.

(8) Idem.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

العالم كان يشهد في ذلك الحين حربا باردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر النائب روني مايير (René Mayer) بأن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى ربط مصير الوحدة الأوروبية بضرورة الحفاظ على الجزائر وشمال إفريقيا فإذا أراد الأوروبيون أن يتوحدوا فإن ذلك يتطلب بالضرورة سلامة وأمن شمال إفريقيا وأن الحديث عن الوحدة الأوروبية غير ممكن إن لم تتحقق المحافظة على شمال إفريقيا. (1)

أما جاك شوفالي (Jacques Chevalier) (2) رئيس بلدية الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي، فصرح بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل مهما كانت الظروف بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ (3).

وعلق رئيس دائرة الجزائر تريمود (Trémand) على حوادث ليلة أول نوفمبر فقال (4):
"إن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء، اقتزفتها حفنة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وسيضلون هادئين".

أما المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne) فمن المفيد قبل دراسة مواقفه من ثورة نوفمبر الإشارة إلى أنه قد أسس بموجب القانون العضوي الخاص بالجزائر (statut organique de l'Algérie) الذي أصدرته السلطات الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1947 ونتيجة للتوزيع غير الديمقراطي لمقاعد بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين وعمليات التزوير الواسعة التي طالت انتخابات المجموعة الثانية ونعني بها السنتين مقعدا المخصصة

(1) La dépêche de Constantine, N° 16.149, op. cit, p. 01.

(2) جاك شوفالي (1911-1971) (Jacques Chevalier) هو رجل صناعة وأصبح رئيس بلدية الإيبار في سن الثلاثين ثم نائب برلماني سنة 1946 وعضو في الجمعية الجزائرية ثم أصبح رئيس بلدية الجزائر العاصمة سنة 1953 وشارك في وزارة مانديس فرانس كأمين عام للدولة ثم وزير الدفاع، وهو كاثوليكي يؤمن بالقيم العقلية وشارك في دورا لوضع حد لجيوش L'OAS، انسحب من الحياة السياسية بعد استقلال الجزائر ودخل مع المهندس بولان في مشاريع سياحية في الجزائر سنة 1971، ينظر: Achour Cheurfi, op.cit, p. 104.

(3) Dépêche de Constantine, N° 16.132, 25/11/1954, p p. 01-03.

(4) Ibid, p. 01

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

للمسلمين الجزائريين، سيطر غلاة المستوطنين والمسلمين الجزائريين الموالين للإدارة على مقاعد المجلس، ولذلك كان متوقعا أن يقفوا ضد الثورة بكل قواهم، حيث أجمعوا على: "ضرورة قطع الطريق أمام الشيوعية من أجل إعادة السلام إلى الجزائر" (1).

وفي هذا السياق أكد رئيس المجلس الجزائري، السيد ريمون لاكيار (Reymond Laquier) أن (2) "الجزائر لا يمكنها إلا أن تكون مقاطعة فرنسية جميلة ومفتخرة بذلك".

أما النائب أوجان فال (Eugene Valle) فاعتبر أن اندلاع الأزمة سببه عوامل اقتصادية واجتماعية وأن علاجها سيؤدي إلى القضاء على جذور هذه الأزمة (3)، في إشارة منه إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية التي يعاني منها المسلمون الجزائريون.

ومن جهته اتهم النائب مالبال (Malpel) كل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والدوائر الخارجية والحزب الشيوعي الجزائري، بالمسؤولية عما حدث (4)، وحث الحكومة على وجوب: "الضرب بيد من حديد لمواجهة ما يحدث، لأن هذه البلاد فرنسية ويجب المحافظة عليها، ولهذا من الواجب المبادرة بمواجهة هذه العمليات الإجرامية بشدة لمنع تناميها وتفاقمها" (5).

وإلى جانب مواقف المجلس الجزائري من الأهمية بمكان الإشارة إلى مواقف الغرفة العليا للبرلمان الفرنسي ونعني به مجلس الشيوخ الذي دعا الحكومة الفرنسية إلى بذل قصارى جهدها من أجل إعادة الأمن والنظام إلى ربوع الجزائر باتخاذ كل الإجراءات الأمنية الكفيلة بقمع الإرهاب وضمان السيطرة الفرنسية على الجزائر.

وفي معرض تدخله، اتفق عضو المجلس السيد مرسيل دلري (Marcel Délirer) مع العديد من أعضاء المجلس على أن اندلاع أحداث أوّل نوفمبر تعود إلى مجموعة من

(1) Dépêche de Constantine, N° 16.132, op. cit, p. 03.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Idem.

(5) Idem.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأن إيجاد حلول لها سيؤدي حتما إلى حل المشكلة الجزائرية من جذورها. ولم يفته اتهام أطراف خارجية بالوقوف وراء ما يحدث وأن هذه الأطراف الخارجية هي التي تسير وتقود المسؤولين عن الأحداث⁽¹⁾. في حين اتهم السيناتور جاك أوقار (Jaque Augard) بطريقة غير مباشرة أطرافا خارجية بالمسؤولية عن الأحداث، فأشار إلى أن الجنوب التونسي هو مصدر السلاح الذي استعمله الخارجون عن القانون⁽²⁾، في إشارة منه إلى عناصر جبهة التحرير الوطني.

أما السيد هنري بورجو (Henri Bourgeaud) أحد أغنياء المستوطنين وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي، فقد اتهم الحكومة الفرنسية بالضعف وتبين هذا حسبه، في موقف حكومة منديس فرانس (Mandes France) من القضيتين التونسية والمغربية حيث تفاوضت مع الوطنيين، وهذا ما ترك انطبعا لدى الجزائريين أن الإرهاب يجلب الفوائد ولهذا أكد أن ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريب الجزائر⁽³⁾.

ج- مواقف الصحافة الفرنسية:

شهدت الصحافة الاستعمارية تهافتا كبيرا في الهجوم على الثورة الجزائرية⁽⁴⁾ حتى أن أحداث نوفمبر كانت سببا في ذلك التقارب والتحالف الذي ظهر بين الحكومة المركزية بباريس والمستوطنين الأوروبيين في الجزائر الذين كانوا قبل هذا التاريخ، قد جعلوا من الصحف التي تصدر في الجزائر منابر لتوجيه انتقادات لاذعة لهذه الحكومة وتشجيع تيار المنادين بالانفصال أو الاستقلال بالجزائر عن فرنسا الأم⁽⁵⁾. فقد كانت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمرين، لهذا فقد

(1) La Dépêche de Constantine, N° 16.13 2 , op.cit, p. 03.

(2) Idem.

(3) Bernard Droz et Evelyne Lover, op.cit, Paris, p. 62.

(4) أحمد حمدي الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، الجزائر، 1995، ص 50.

(5) لعياض نصر الدين، الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة، مجلة علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، العدد 03، الجزائر: 1989، ص 10.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

كانت المنبر الذي من خلاله يدافع هؤلاء المعمرين عن مصالحهم ووجهات نظرهم خاصة منها التي تدعو للانفصال عن فرنسا.

ولكن بعد أحداث الفاتح من نوفمبر راحت تستجدي عطف الحكومة للإسراع في وضع كل إمكانياتها لاسترجاع الأمن والاستقرار الذي كانت تنعم به الجزائر ومن هذه الفترة التاريخية تحولت هذه الصحف إلى بوق من أبواق الإدارة الاستعمارية تمرر من خلالها سمومها وتظليلاتها وتزييفها للرأي العام الداخلي والخارجي بل نجد في كثير من الأحيان هذه الصحف تدافع باستماتة كبيرة عن السياسة التي تمارسها هذه الإدارة اتجاه الجزائريين⁽¹⁾ وكانت الساحة الفرنسية تعج بعدد كبير من العناوين رغم التراجع الملاحظ بعد الحرب العالمية الثانية حيث توقفت عن الصدور غالبية عناوينها القديمة وعاشت الصحافة التي حلت محلها حياة صعبة نتيجة التحولات السياسية وتأثير السوق الاقتصادية⁽²⁾.

لقد تفاجأ الإعلام الفرنسي باندلاع الثورة التحريرية مثل السلطات الفرنسية، فحاول تدارك دهشته بتبني وجهة نظر السلطات الرسمية التي اعتبرت أن ما حدث هو تدخل أجنبي رابطة إياها بالأوضاع الإقليمية التي تعيشها تونس والمغرب والأوضاع العالمية التي يعيشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية والصراع الإيديولوجي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي فقد نقلت جريدة لا ديباش دوكنستنتين (la Dépêche de Constantine)⁽³⁾ تصريحاً لرئيس الحكومة منديس فرانس (Mendes France) أكد فيه:⁽⁴⁾ أن الجزائر

(1) لعياض نصر الدين، المرجع السابق، ص 07.

(2) بئر ألبير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص 96.

(3) لاديباش دوكونستونتين (la dépêche de Constantine) صحيفة يومية، تأسست بمدينة قسنطينة في بداية القرن العشرين من طرف السيد بول كيتولي (paul Cuttoli) ظهر أو عدد لها يوم 15 نوفمبر 1908، واستمرت في الصدور مدة 56 سنة، دون انقطاع أو توقف حتى في أصعب الظروف، كالحربين العالميتين - ولم يحل دون صدورهما سوى قرار السلطات الجزائرية بتأميم الجرائد الفرنسية الصادرة سنة 1963، إذ أرغمت الجريدة على التوقف في العدد 17800 الموافق لـ 17 ديسمبر 1963. ينظر: لزهري بديدة، المرجع السابق، ص ص 127-128.

(4) La Dépêche De Constantine, N° 16.125, 19/11/1954, p. 01.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

فرنسية بحكم القانون والجغرافيا والتاريخ، متهما الشيوعية والعرب بالوقوف وراء ما يحدث بشمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا وأكد أن هذه الحملة العربية ضد فرنسا وضد وجودها بهذه المنطقة تنزعمه دعائيا وإعلاميا إذاعتا بودابست المجرية وصوت العرب المصرية.

وحاولت وسائل الإعلام الفرنسية التقليل من خطورة أحداث الفاتح من نوفمبر 1954 في عملت في المقابل على تضخم دور ومسؤولية مصر في زعزعة أوضاع الجزائر وتحريضها ضد الوجود الفرنسي وكما قال محمد حربي: (1) "من هذا التاريخ تنشأ تلك الفكرة الخاطئة التي تستمر طويلا حول إدارة للأحداث التي كانت تجري في الجزائر بواسطة أحمد بن بلة الذي كان متواجدا بالقاهرة".

وكانت فرنسا تسعى بواسطة هذه التصريحات والمناورات الإعلامية التي أرجعت أحداث الفاتح من نوفمبر إلى التخطيط الأجنبي متهمة تارة بعض الدول العربية وتارة أخرى الشيوعية العالمية لكسب التأييد الداخلي للجزائريين لأن الشعب الجزائري مسلم ومتمسك بقوة بتعاليم دينه فإذا أفتته السلطات الاستعمارية من خلال وسائلها الإعلامية بأن الشيوعية العالمية مسؤولة عن الأحداث التي عرفت الجزائر في الفاتح من نوفمبر 1954 فإن هذا سيؤدي إلى أن الشعب الجزائري سينفض عن هذه الثورة ولا يحتضنها لأنها تقوم على مبادئ مخالفة لعقيدته. كما أن اللعب على وتر الشيوعية الدولية من شأنه أن يمكن فرنسا من كسب تأييد ودعم العالم الحر بقيادة الولايات المتحدة، علما أن المقاطعات الجزائرية تدخل ضمن نطاق حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو).

وفي سياق تأكيد مسؤولية القوى الخارجية عن أحداث الجزائر نقلت صحيفة لومند (Le Monde) مقتظفا من التصريح الإذاعي للرئيس جمال عبد الناصر الذي أكد فيه تمسك مصر المبدئي بدعم الحركات التحررية في الوطن العربي عامة وبلاد المغرب العربي خاصة

(1) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 17.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

حيث قال⁽¹⁾: "...وفيما يخصنا فإن كل ما يمس أي أمة عربية تحس به جميع البلدان العربية الأخرى ولهذا فلا يمكنها أن تبقى غير مكترثة تجاه الأحداث الجارية في شمال إفريقيا".

كما أدخلت السلطات الفرنسية تونس في قائمة الدول التي وجهت إليها أصابع الاتهام بالضلوع في التخطيط لأحداث الفاتح من نوفمبر وتمويلها، حيث ذكرت وسائل الإعلام الفرنسية أن خمسمائة إرهابي تونسي التحقوا بجبال الأوراس في الأيام الأولى من شهر نوفمبر، وأن مهمتهم تنظيم وحدات القتال وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وخوض حرب العصابات. وأن السلطات العسكرية قد لاحظت أن بعض الطائرات تأتي ليلا بدون ضوء فتفرغ حمولتها بمنطقة الأوراس وأن الطائرات قد يكون منطلقها من المملكة الليبية⁽²⁾.

إلى جانب فكرة المؤامرة الخارجية عملت الصحافة الفرنسية على تجريد الثوار من كل قيمة أخلاقية أو إنسانية كالشجاعة والبطولة والتضحية... فالثوار في نظر الإعلام الفرنسي - وهي الصورة التي عملت على نقلها للشعب الجزائري والعالم - مجرد إرهابيين خارجين عن القانون ومتطرفين والهدف بطبيعة الحال هو تجريد الثورة من أهدافها الوطنية والإنسانية، حيث كتبت ليكو دوران (l'Echo d'Oron): أن "مجموعة من المجانين حاولوا إحداث القطيعة بين فرنسا والجزائر"⁽³⁾.

كما نشرت الصحافة الفرنسية مقالات عديدة تتحدث فيها عن عدم احترام الثوار لقدسية عيد الأموات فكتبت صدى الجزائر ما يلي:⁽⁴⁾ "في الليلة التي سبقت عيد الأموات وفي الوقت الذي تم الاستعداد للاحتفال بذكريات الأموات كل الأموات وقعت سلسلة من الأعمال الإرهابية" ونلاحظ هنا أن صاحب المقال يريد استمالة الشعب الجزائري عندما يذكر

(1) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/204, revue de presse quotidienne.

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984، ص 99.

(3) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, Alger, Boîte N° 917/204, revue de presse quotidienne.

(4) L'Echo d'Alger, N° 15.675, 02/11/1954, pp. 01- 10.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

عبارة كل الأموات" بمعنى أن هذه الأعمال ليست انتهاكا لحرمان الأموات المسيحيين فقط وإنما هي انتهاك واضح وصريح لكل الأموات الذين يرقدون تحت أرض الجزائر.

وحرصت الصحافة الفرنسية كذلك على ترسيخ الفكرة القائلة بأن الثوار هم جماعات معزولة ومنبوذة من الجماهير التي لا ترغب سوى في أن تبقى فرنسية كاملة الحقوق والواجبات، لذلك عملت على تسليط الأضواء على حياة بعض الثوار ممن لهم سوابق مع القضاء الفرنسي بغرض تشويه سمعة جبهة التحرير الوطني، حتى يتخلف أبناء الشعب الجزائري عن الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، حيث نشرت جريدة إيكو دالجي مقالا جاء فيه أن⁽¹⁾ "جيش التحرير المزعوم يضم بين قيادته أركاناً شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من بينها الشهير قرنين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعة وعشرين سنة ويجر وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها، لذلك فلا مجال للدهشة عندما تعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم وترأس عصابة الإرهابيين بدلا من أن يستسلم للعدالة ويقضي في السجون سنوات الأشغال الشاقة".

وفي مقابل تصوير الثوار بأشع صور ممكنة عملت على إعطاء صورة مغايرة للجندي الفرنسي الذي: "يقطع الوديان والجبال لمواجهة الإرهاب والتميز بصفة التسامح، الساهر على سلامة وأمن السكان"⁽²⁾ وذلك بهدف رفع المعنويات المنهارة للجندي الفرنسي الذي لم يخرج بعد من وقع هزيمة معركة (ديان بيان فو) في الهند الصينية وإظهاره بمظهر الذي لا يقهر والإنسان الذي لا مثيل له في تعاملاته حتى مع خصومه أثناء الحروب.

إلى جانب الدعاية المغرضة ضد الثورة بزعم أنها تخطيط أجنبي يجسد تطرف الشيوعية العالمية وأن الثوار هم مجموعة من الإرهابيين الخارجين عن القانون طالبت الصحافة الفرنسية السلطات الفرنسية باستعمال أقصى أساليب القمع لخنق الثورة في المهد قبل استفحالها وإزالة العقاب الشديد بمدبري الحوادث⁽³⁾.

(1) L'Echo D'Alger, N° 15.678, 05/11/1954, p. 01.

(2) La Dépêche de Constantine, N° 16.126, 17/11/1954, p. 01.

(3) مولود قاسم نايت بلقاسم وردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة اول نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1983، ص 64.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

د - موقف المستوطنين الأوروبيين⁽¹⁾: في تشريحه لحرب الجزائر، اعتبر السيد فرحات عباس⁽²⁾ أن حوادث أول نوفمبر لم تكن قضية عربية خالصة، إنها قضية بين مجموعتين (deux communautés)، إنها تتعلق بالسلم أو الحرب بين سكان بلد واحد بين مستعمر ومستعمر، بين شعب مسلم وسكان أوروبيين مسيحيين بقدر ما كانت صراعا قائما بين جماعتين من السكان، والحال هذه فإن هذا المشكل يتطلب إما إنهاء الاستعمار عن طريق إصلاحات جذرية للبنى السياسية - الاجتماعية أو بواسطة العنف الذي سيكون فيه الانفصال كنتيجة طبيعية الزامية".

ولرصد موقف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من اندلاع ثورة نوفمبر سنجد أنفسنا مضطرين إلى رصد مواقف كبار الموظفين وكبار الإقطاعيين لأنهم تصرفوا وكأنهم الناطق الرسمي باسم كل الأقدام السوداء⁽³⁾، فدافعوا بشدة عن الجزائر الفرنسية ومنعوا كل مسعى لإحداث تغيير لفائدة المسلمين الجزائريين خوفا على مصالحهم، وهو ما يمكن

(1) المستوطنون: يبدو أنه من الصعب تحديد تعريف دقيق لكلمة المستوطنين الأوروبيين وذلك لتضارب واختلاف التسميات التي أطلقت عليهم، ولقد أطلق على المستوطنين الأوروبيين الذين عاشوا في الجزائر أكثر من تسمية، قد توحي هذه التسميات بأنها متحدة ومتجانسة، ولكن في جوهرها هناك تضارب واختلاف، رغم أن الفكر الاستعماري عمل على إخفاء هذا التناقض لما يحدثه من بلبلة لأنه لا وجود في الجزائر لأقلية واحدة بل هناك أقليات متعددة، وقد تعودت اللغة الاستعمارية وعودت الناس على كلمات معينة، مثل كلمة "فرنسيون أصليون" أو كلمة أوروبيون أو فرنسيون غير مسلمين، عن تسمية "فرنسيو الجزائر" أقدم تسمية عرف بها المستوطنون الأوروبيون، وهي تعتبر أكثر استعمالا ويرجع أصل هذه العبارة إلى البلد المنشأ بهدف التفرقة بين الفرنسي الجزائريين الذين يعيشون في بريطانيا أو إسبانيا وبذلك فإن هذه التسمية تحدد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان الذين يعيشون في الجزائر. ينظر: حسنية حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 16

(2) Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Garmier frère, paris, 1980, p. 73.

(3) هي إحدى التسميات التي عرف بها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر هذه الفئة التي لا تتكون من الفرنسيين فقط وإنما من الأسبان والبرتغال والإيطاليين، وقد ترادف هذا المصطلح مع (أوربيي الجزائر) هذه التسمية التي تربطهم بأصولهم الجغرافية في إشارة لاختلافهم عن الأفارقة. ينظر: Achour cheurfi, op. cit, p. 283.

أما على مستوى أصل العبارة يقول: بيار مانوني (Pierre Mannoni) إنه من النادر أن نجد شرحا مقنعا لهذا المصطلح وإن كان الشرح الذي نعرفه لا ينقصه الأسلوب التصوري، لكنه يبقى غير قابل للتصديق، إننا نذكر الأهمية السوداء التي يلبسها المهاجرون الأوائل أو تلك التي يلبسها عساكر الاستعمار في تعاكسها مع الأرجل العارية للسكان الأصليين. ينظر: Pierre Mannoni, les français d'Algérie vie rieurs, mentale, paris édition l'Harmattan, paris, p. 07.

هناك من يرجع هذه التسمية إلى لون الأقدام المستوطنين الأوروبيين الذي كانوا يقومون بدهس العنب الأسود لصنع الخمر ولذلك سمو بالأقدام السوداء، ينظر: Benjamin Stora , les écrits de novembre, la guerre d'Algérie, chihab édition, Algérie, 205, p. 182.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

للباحث أن يكتشفه من خلال دراسة مواقفهم مثلا من مرسوم 07 مارس 1944 وقانون الجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947م.

ويعتبر هنري دوزن (Henri Dozen) أن هذه الفئة لا تمثل عالما كبيرا ولكنها تمثل ضجة كبرى⁽¹⁾. في إشارة منه إلى أن عددهم كان قليلا بالنسبة لعدد المسلمين الجزائريين ولكن وزنهم السياسي كان كبيرا، فقد كانوا سادة الجزائر المستعمرة من دون منازع.

وكانت هذه الطبقة الاجتماعية المؤثرة منغمسة في الأحداث السياسية، بل إن ممثليها سواء بالبرلمان الفرنسي بغرفتين أو بالمؤسسات الجزائرية، كالمجلس الجزائري والمجالس العامة على مستوى المقاطعات الجزائرية يتمتعون بتأثيرات حاسمة في السياسات الجزائرية للحكومات الفرنسية المتعاقبة بغض النظر عن مشاربها الايديولوجية وتوجهاتها السياسية.

ويمكن أن نذكر في هذا السياق حركة روني مايير (René Mayer) التي كانت تتشكل من ثلاثين نائبا في البرلمان الفرنسي واتحادية رؤساء بلديات الجزائر الذين يمثلون رمز الاستيطان وكذلك التأثير الكبير للسيئاتور هنري بورجو (Henri Bourgeaud) على الشرطة مما مكنهم من فرض إرادتهم على السلطة المركزية في باريس⁽²⁾.

وفي هذا السياق بمقدورنا أن نلخص موقف المستوطنين من خلال تصريحات ومواقف أحد أكثر شخصيات المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تأثيرا وهو السيد هنري بورجو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث طالب الحكومة الفرنسية بضرورة دفن التمرد في مهده وضرورة البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم، ويجب محو هؤلاء الزعماء ومنظماتهم من الوجود وهو الموقف الذي تمسك به المستوطنون ودافعوا عنه بشراسة إلى غاية نهاية الثورة الجزائرية في سنة 1962 واستعادة السيادة الوطنية.

(1) Heri Douzon , Laguerre d'Algérie, Tom I, Editions temps actuelle, paris, son date p .171

(2) Mohamed Harbi, 1954. La guerre commence en Algérie. 3eme édition, édition complexe, Paris, pp.32-33.

2- ردود الفعل الجزائرية:

أ- موقف اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية

يمكن الإشارة في البداية إلى موقف أعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي تميز بالضبابية. ففي البداية رأوا في اندلاع الثورة حدثا فجر في غير وقته المناسب وسعوا من خلال مبعوثهم إلى القاهرة لإقناع الوفد الخارجي بالتريث⁽¹⁾؛ كما بعثوا بعد ذلك مراسلات إلى الحكومة الفرنسية يؤكدون فيها أن المشكل الجزائري مشكل ذو طابع سياسي داخلي ولا دخل لمصر في القضية⁽²⁾ ثم انساقوا - حسب ما ذهب إليه فرحات عباس- وراء الإدعاءات الفرنسية فوصفوا الثورة بأنها انقلاب داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية واتهموا أحمد بن بله بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم من الحكومة المصرية⁽³⁾. وقد أبانت جماعة المركزيين عن موقفها من التدابير القمعية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية لمواجهة الثورة الجزائرية من خلال رسالة أمضاها كل من بن يوسف بن خدة وأحمد بودة ومصطفى فروخي ووجهوها إلى وزارة الداخلية الفرنسية طالبوا من خلالها الحكومة الفرنسية بالشروع في سياسية تهدئة تكون تدابيرها الأولى وضع حد للقمع الفرنسي ووقف المتابعات وإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين والاعتراف بحق جميع الجزائريين في ممارسة كل الحريات الديمقراطية التي يخولها الدستور الفرنسي⁽⁴⁾. وبعد إطلاق سراح المركزيين الذين سجنوا بعد أحداث الفاتح من نوفمبر، التحق أغلبهم بالثورة، وقاموا بأدوار كبيرة في الكفاح التحريري ضمن جبهة التحرير الوطني وفي مقدمتهم

(1) طي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبية للنشر، الجزائر، 1999، ص: 56.

(2) أحسن بومالي، الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى في مرحلتها الأولى 1945-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985، ص 274.

(3) Ferhat Abbas, autopsy d'une guerre, op.cit, p p . 45- 46.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص60.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

السيد يوسف بن خدة⁽¹⁾ العضو الفاعل في لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1958) ثم رئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1961-1962)، وبذلك زالت هيئة المركزيين مبكرا ولم يبق لها أثر سواء بصفتها مجمعا للزعماء السابقين أو بصفتها نزعة سياسية⁽²⁾.

ب - موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

من المفيد في هذا السياق الإشارة في البداية إلى أنه بعد حل حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذي يتزعمه مصالي الحاج⁽³⁾ من قبل السلطات الفرنسية يوم الخامس نوفمبر 1954، شددت الرقابة عليه، وهو ما أكده مصالي الحاج في بيان سلم لوكالة الأنباء الفرنسية 08 نوفمبر 1954 وورد فيه قوله⁽⁴⁾: "بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر ليلة 31 أكتوبر إلى 01 نوفمبر عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة على شخصي". وبسبب تطور الأحداث السياسية بالتحاق جماعة المركزيين بصوف جبهة التحرير الوطني تفكك حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بصورة نهائية وانضوي أنصار مصالي الحاج تحت تنظيم سياسي جديد بزعامته، عرف باسم الحركة الوطنية الجزائرية التي دخلت في نزاع دموي مع جبهة التحرير في فرنسا وفي الجزائر ذهب ضحيته عدد كبير من مناصلي الطرفين.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 60.

(2) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص: 274.

(3) مصالي الحاج: ولد مصالي الحاج في 16 ماي 1898 في عائلة فلاحية محافظة وقد ساهمت عدة عوامل في تطور الوعي السياسي والحس الوطني لدى مصالي الحاج خاصة منها الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي كانت نتيجة حتمية للتواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر، أسس حزب نجو شمال إفريقيا بباريس وأصبح مصالي أمينا عاما له في 20 نوفمبر 1929، خلال الحرب العالمية الثانية نفي مصالي الحاج إلى لامير ثم إلى برافيل ولم يطلق سراحه إلا في عام 1946. فأعاد تشكيل حزب تحت اسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية هذا الأخير الذي عرف أزمة كبيرة حول المنهج السياسي للحزب، وضرورة الانتقال من إستراتيجية النضال السلمي إلى أسلوب العمل المسلح المباشر حيث أدى هذا الوضع إلى بروز ثلاثة تيارات متصارعة: المصاليون، المركزيون، الثوريون هذه الفئة الأخيرة هي التي فجرت الثورة. هذه الظروف هي التي دفعت مصالي إلى تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية في ديسمبر 1954. وقد انتهت المسيرة الحياتية لأبي الحركة الوطنية في 3 جوان 1974 بفرنسا ودفن بتلمسان يوم 7 جوان

عن حياته ينظر: Achoure cheurfi, op.Cit, p244:

(4) Centre d'archives d'Outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N°3R/306, les principaux dirigeants du MTLD messalistes

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

ولقد جرت بعض المحاولات المحتشمة لفض النزاع بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية في الأشهر الأولى من الثورة لأن ما يجمعهما في الواقع كان أكثر بكثير مما كان يفرقهما إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل وهو ما أكدته العديد من الكتابات التاريخية. فقد ذهب المؤرخ محمد العربي الزبيري إلى القول⁽¹⁾ "أنه إن كانت جبهة التحرير الوطني قد ردت على العنف بالعنف، فإن القتال بين الأشقاء في تلك السنة الأولى من الثورة لم يبلغ أشده، بل لقد طغى الجانب الدبلوماسي وكان من الممكن أن ينجح لو لم تتدخل المخابرات المصرية لتجهض كل مشاريع الاتفاق والوحدة".

أما المؤرخ محمد حربي⁽²⁾ أحد أبرز المؤرخين الجزائريين المتخصصين في تاريخ الثورة، وأحد كوادر جبهة التحرير الوطني خلال الثورة فقد أكد أن اللقاء الذي اتفق الطرفان المتنازعان على عقده بالقاهرة خلال شهر فيفري 1955م لم يعقد بسبب تدخل المخابرات المصرية عن طريق العقيد عكاشة الذي رتب لعملية اختطاف كل من السيد بن أحمد مز غنة والمكي الشاذلي من مطار القاهرة.

ومن جهتها تفتنت السلطات الاستعمارية لهذا الشرخ الكبير الذي أصاب الصف الوطني حاولت استغلاله لإجهاض الثورة من خلال العمل على ترسيخ مزيد من الانقسام بين الطرفين من خلال عمليات استخباراتية محكمة مما فاقم من دورة العنف الأعمى التي حصدت حياة الكثيرين وجعلت محاولات الصلح بين الإخوة الأعداء مهمة مستحيلة.

إن لهجة الإدانة الشديدة للحركة الوطنية الجزائرية التي تضمنها ميثاق الصومام المنبثق عن مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) تبين بأن جبهة التحرير الوطني قد وضعت مصالي وأنصاره في قائمة خصومها الذين يجب أن يزاخوا من الساحة الجزائرية بكل الوسائل الممكنة، وهي السياسة نفسها التي تبنتها الحركة الوطنية الجزائرية اتجاه جبهة التحرير

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 199.

(2) Mohamed Harbi, les archives de la révolution algérienne, édition Dahleb, Algérie, 2010, p.135.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الوطني والتي عبر عنها مصالي الحاج بقوله: (1) "...لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكره اليوم إنه بإنهاء هذا النظام- جبهة التحرير الوطني- والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمال بائسة وهنا يكمن العلاج.." وقد تعهد في هذا البيان بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين والسير قدما نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب (2).

وقد أشاعت الحركة الوطنية الجزائرية بين أنصارها وحاولت اقناع الرأي العام بأنها هي التي فجرت للثورة في الجزائر وأن أعضاء جبهة التحرير الوطني لا يمثلون إلا جماعة مطرودة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. ففي رسالة وجهها رئيس الحركة الوطنية مصالي الحاج إلى مجلس وزراء سوريا يوم 10 مارس 1957 وصف جبهة التحرير الوطني بأنها مكونة من عناصر مطرودة من حركة الانتصار فشلت في إشعال فتيل الثورة، إذ ولدت وماتت في يوم واحد. وفي اليوم الثاني قامت الحركة الوطنية الجزائرية بإعلان الجهاد دفاعا عن شرف الشعب الجزائري وكرامته (3).

وأكد مصالي الحاج في رسالته بأن الثورة بقيادته قد تمركزت في منطقتي الأوراس والقبائل حيث يقودها مسؤولان عرفا بالولاء له وهما مصطفى بن بوالعيد وكريم بلقاسم (4). وأشاع المصاليون في أوساط المناضلين بفرنسا أن مصالي هو القائد السياسي للثورة وأن قائد قواتها المسلحة هو الجنرال محمد بن لونيس (5).

(1) Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/306, les principaux dirigeants du MTLD messalistes

(2) محمد الميلي الإبراهيمي، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر الصومام، مجلة الباحث، نوفمبر 1984، ص 86.

(3) Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, op. cit, pp. 133- 134.

(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، المرجع السابق، ص 199.

(5) محمد بن لونيس: ولد في برج منايل في منطقة القبائل في 11 ديسمبر 1912 كان عضو في حزب الشعب الجزائري (PPA) وأوقف بعد أحداث 08 ماي 1945 وفي سنة 1947 أنتخب كمستشار رئيسي على رأس القائمة الوطنية لحزب الشعب رئيس الوحدات العسكرية الأولى للحركة الوطنية الجزائرية (Mouvement National Algérienne)، ينظر: Charles robert agiront, gènes de l'Algérie algérienne édit 2000, Algérie, 2010, p. 589.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وهكذا انغمس الطرفان المتصارعان في صراع شديد من أجل كسب القاعدة الشعبية سواء في الجزائر أو في أوساط المهاجرين الجزائريين في فرنسا وكادت الكفة تميل لصالح الحركة الوطنية الجزائرية، بما كان يتمتع به زعيمها من مكانة وتقدير في قلوب المناضلين. إلا أن الأزمة التي أصابت حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعدم امتلاك الحركة المصالية لهياكل تنظيمية داخل الجزائر ووجود مصالي الحاج في المنفى، رجح الكفة لصالح جبهة التحرير الوطني، رغم محاولات العديد من المناضلين تقريب وجهات النظر بين الطرفين لتوحيد العمل المسلح إلا أن مساعيهم باءت بالفشل بسبب طغيان المصالح الشخصية وحب الظهور والمسؤولية التي تميزت بها بعض القيادات الثورية.⁽¹⁾

ج-موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

واجه السيد فرحات عباس⁽²⁾ حدث اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بالاستتكار معتبرا إياها أعمال عنف تهز استقرار الجزائر، فهو لم يكن يؤمن بالعنف الثوري ويرفض أن يجد المشكل الجزائري حله من خلال الانفصال عن المتروبول الفرنسي، لذلك كان تعليقه الأول عن عمليات ليلة الفاتح نوفمبر: "إنها اليأس والفوضى والمغامرة"⁽³⁾. وعبر عن موقفه بوضوح يوم 12 نوفمبر 1954 حيث قال:⁽⁴⁾ "إن موقفنا معروف ولا يقبل أي غموض ونحن ما نزال مقتنعين بأن العنف لا يساوي شيئا".

وكان فرحات عباس يرى أن حل المعضلة الجزائرية يتطلب تطبيق قوانين الجمهورية الديمقراطية على الجميع في الجزائر، حفاظا على السلم والنظام العامين وإعطاء المسلم نصيبه من المسؤولية في إدارة بلده عبر إشراك (الفرنسي الجزائري المسيحي) و(الجزائري

(1) Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, op. cit, p.135.

(2) فرحات عباس: ولد في 24 أكتوبر 1899 في دوار الشحنة بالقرب من منطقة الطاهير بجيجل، متخصص في الصيدلة، أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1946، عضو أساسي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ابتداء من 20 أوت 1956 ثم لجنة التنسيق والتنفيذ في أوت 1957 ثم ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958. ينظر: Achour cheurfi, op, cit, p. 23.

(3) Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algérienne, op, cit, p.132.

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 47.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

المسلم) في إدارة وحكم بلدهم الجزائر التي ترتبط مع فرنسا الأم في إطار اتحاد فدرالي إلى جانب أقاليم ما وراء البحار الخاضعة للسيطرة الفرنسية⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن فرحات عباس لم يؤيد الثورة المسلحة كوسيلة لتفكيك النظام الاستعماري إلا أنه تصدى لدعاة العنف من المستوطنين واعتبر أن النظام الاستعماري الفرنسي هو المسؤول عن انفجار العنف في الجزائر لاعتماده على القوة في معالجة أوضاعها الداخلية⁽²⁾، وهو ما عبر عنه في العدد الواحد والخمسين من صحيفة لاربيبيك ألجيريان (la république Algérienne) حيث خاطب مباشرة رئيس الحكومة الفرنسية مانديس فرانس (Mandes France) قائلاً:⁽³⁾ "من واجب حكومتك إثبات أن باريس هي التي تحكم الجزائر بتطبيق القانون. أما إذا كان المستوطنون هم الحكام الفعليين فإن الجزائريين لم يبق أمامهم سوى الذهاب إلى السجن أو التمرد على السلطة عبر الالتحاق بالجل".

ولم تختلف مواقف مناضلو حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن مواقف السيد فرحات عباس في تصورهم للحل الخاص بالأزمة الجزائرية في خضم أحداث ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 حيث قدموا الأفكار نفسها في عبارات تقريبا واحدة. فالجهد السياسي الكبير الذي أبداه مناضلو حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في إطار الموافقة السياسية للإدارة الفرنسية والتعاون التام معها في بداية الأحداث من أجل دفع مسئوليتها إلى تبني مقترحاتهم السياسية وحل الوضع المتأزم في الجزائر لتجنب هذه الأخيرة الدمار المرتقب⁽⁴⁾.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 47.

(2) Ferhat Abbas, les événements d'Algérie de novembre 1954, la république, N° 46, 12 novembre 1954, p 01.

(3) Ferhat Abbas, les événements de l'Algérie et la refournies, la république algérienne, N° 51, 28 janvier 1955, p. 01.

(4) احمد بن مرسل، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية نموذجاً، 01 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 128.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وفي هذا السياق ألقى السيد شريف حاج السعيد كلمة أمام أعضاء المجلس الجزائري المنعقد خلال شهر ديسمبر 1954 رأى فيها أن حل المشكلة الجزائرية يتمثل في الجمهورية الجزائرية غير المنفصلة بل في إطار الاتحاد الفرنسي وفي إطار الدستور الفرنسي مع الاحتفاظ بإمكانية إدارة وتسيير شؤونها الخاصة⁽¹⁾.

أما الدكتور أحمد فرانسيس فقد صرّح خلال الندوة الصحفية التي عقدها وفد النواب الجزائريين في باريس بتاريخ 04 فيفري 1955 بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في البرلمان الفرنسي، فقال⁽²⁾: "توجد في الجزائر حركة قومية طاغية تطالب بتحقيق الجمهورية الجزائرية التي تكون متحدة مع الجمهورية الفرنسية".

كما دارت مناقشات المناضلين الآخرين للحزب حول الأفكار نفسها التي طرحها السيد فرحات عباس كدعوة السيدين أحمد بومنجل والشريف بن حبيلس وزير الداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) إلى معالجة المشكلة الجزائرية قبل فوات الأوان، والتي نشرت في الأعداد 48-49 من جريدة لاريبليك الجيريان (la république algérienne) إلى جانب مواضيع المناضلين الثلاثة الآخرين أحمد قايد، علال سعدون، قدور ساطور، التي نشرت في الأعداد 48-55-50 من المجلة نفسها، والتي تناولت حسب الترتيب المذكور أحداث أول نوفمبر 1954، حيث طالبوا من خلالها الإدارة الفرنسية بإجراء إصلاح اجتماعي اقتصادي⁽³⁾.

وهكذا بقي السيد فرحات عباس ورفاقه أوفياء لقناعاتهم السياسية المتمثلة في محاولة تفكيك النظام الاستعماري بواسطة ما سماها فرحات عباس: "الثورة بواسطة القانون" (la révolution par la loi).

(1) Cherif hadj Saïd, les Elus de l'UDMA à l'assemblée algérienne, la république algérienne, N° 47, 03 décembre 1954, op. cit, p. 02.

(2) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 305، 11-02-1955، الطبعة الأولى، المجلد 11، السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 283.

(3) احمد بن مرسلّي، المرجع السابق، ص 159.

د - موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

عقد المؤتمر التأسيسي للحزب الشيوعي الجزائري يومي 17 - 18 أكتوبر 1936 بالجزائر العاصمة بمشاركة الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي⁽¹⁾ وتم الإعلان عن تأسيسه بصفة نهائية في 20 أكتوبر 1936⁽²⁾،

ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أن الفروع السياسية الشيوعية الناشطة في الجزائر التي تحولت مطلع سنة 1936 إلى الحزب الشيوعي الجزائري كانت معادية للوطنية والإسلام⁽³⁾ بل إنها كانت ترى أن هذين التيارين المتأصلين في أعماق المجتمع يشكلان أمام تطور الشيوعية في الجزائر حاجزا منيعا يجب استئصاله بالأساس.⁽⁴⁾

أما بالنسبة لموقف الحزب الشيوعي الجزائري من ثورة الفاتح نوفمبر فيمكن رصده من خلال مجموعة من البيانات السياسية التي كان ينشرها في إطار متابعته للحدث السياسي والعسكري السائد في الجزائر ابتداء من 01 نوفمبر 1954. فقد أصدر بيانه الأول في 02 نوفمبر 1954 أدان فيه جبهة التحرير الوطني، مؤكدا أنه أرسل نيكولاس زانتاسكي ليخبر أعضاء الحزب في منطقة الأوراس بعدم الاشتراك في الحركة الثورية، لأنه يفضل الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح السكان الجزائريين دون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا⁽⁵⁾.

وفي بيانه الثاني الذي نشرته جريدة ليبارتي (Liberté) على إثر اجتماع لجنته المركزية يوم 19 جانفي 1955 ورد أن: الحزب الشيوعي الجزائري يتحاشى الشعارات

(1) Achour cheurfi, op.cit, p. 280.

(2) Charles Robert Ageront, gènes de l'Algérie algérienne éditoin 2000, Algérie, 2010, p. 425.

(3) يمكن أن نفسر التقارب بين الشيوعيين مع أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على انه تكتيك سياسي اقتضته قوة العلماء التي استقطبت نسبة عالية من المسلمين الجزائريين بالمقارنة مع الحركات السياسية والدينية الأخرى. للمزيد عن الموضوع ينظر: عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931 - 1945 دراسة تاريخية وإيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 294.

(4) المرجع نفسه، ص 294.

(5) العربي الزبييري، موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، العدد 60، 1983، ص 90.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

المرتجلة والآمال الفردية التي لا تستجيب لإرادة الجماهير الواسعة للسكان وتتجاوز إمكانياتها والتي قد تصبح أداة تفريق لصفوف العمال الجزائريين أي في صالح المستعمرين، إن تطور الكفاح السياسي للجماهير الذي يفرض نفسه يستلزم اتخاذ جميع القوى الوطنية الديمقراطية وضمن الإطار العالمي الذي توجد فيه بلادنا والتضامن مع الطبقة العاملة ومع الشعب الفرنسي⁽¹⁾.

وبالرغم من تزايد حدّة الكفاح المسلح وانتشار الثورة في شتى أنحاء الجزائر وتحقيقها مكاسب دبلوماسية هامة على الساحة الدولية، فقد ظل الحزب الشيوعي الجزائري متمسكا بموقفه، حيث أصر على استنكاره للأعمال الثورية والتشكيك في مبادئ الجبهة وأهدافها، وتحريض الجماهير بصفة عامة ومناضليه بصفة خاصة على عدم مساندة الثورة المسلحة. وفي هذا السياق دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري على إثر الاجتماع الذي عقده في 09 جانفي 1955 إلى المشاركة في انتخابات المجالس البلدية كما ثمنت السياسة التي اتبعتها فرنسا لحل المسألة التونسية. وهذا الموقف في الواقع ينسجم مع فلسفة الحزب وأهدافه القريبة التي لا تتجاوز توفير الخبز للجميع ومكافحة البطالة فضلا عن مطالب 1943 المتعلقة بمنح الجنسية الفرنسية وحق الانتخاب لبعض الجزائريين⁽²⁾.

وقد تحدى الحزب الشيوعي الجزائري جبهة التحرير الوطني وتجاهل تعليماتها التي نصت على مقاطعة الانتخابات، حيث أعلن يوم 24 فيفري 1955 مشاركته في الانتخابات القطاعية cantonales الجزئية المقرر إجراؤها في عمالة قسنطينة، ابتداء من 10 مارس 1955 بعد أن أعلن عنه مرشحه السيد العمراني⁽³⁾، وقد أثار هذا الموقف حفيظة جبهة التحرير الوطني التي أصدرت بيانا في جريدة المقاومة تحت "عنوان بيننا وبين الحزب الشيوعي" أدانت فيه مواقف الحزب⁽⁴⁾.

(1) مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص 56.

(2) المصدر نفسه، ص 56.

(3) المصدر نفسه، ص 57.

(4) المقاومة الجزائرية، العدد 13، 20-11-1956، الطبعة 2، ص 01.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

وعلى الرغم من الموقف السلبي الواضح للحزب الشيوعي الجزائري اتجاه الثورة الجزائرية، إلا أن ذلك لم يحل دون تمرد عدد من مناضليه على أفكاره وإيديولوجيته والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني نتيجة استيقاظ الروح الوطنية فيهم⁽¹⁾ ومنهم على سبيل المثال لا الحصر المناضل ابن بأحمد، النائب السابق عن مدينة قسنطينة.⁽²⁾

هـ - موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

إن المنتبغ لردود فعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على أحداث ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 يلاحظ تردها في اتخاذ موقف واضح لأسباب عدة منها عنصر المفاجأة الذي طبع هذه الأحداث والجهل بطبيعتها وعدم معرفة المسؤول عنها. ولهذا ورد في جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء في العدد الصادر يوم الخامس من نوفمبر 1954 أنه⁽³⁾:
"لا يمكن أن نقدم تعليقا عن الأحداث إلى أن تظهر الحقيقة". وفي عددها رقم (292) حرر مقال خصص لحوادث الفاتح نوفمبر تحت عنوان "حوادث الليلة الليلية" وصفت فيه الأحداث بالعمل المزعج إلى جانب إحصائها لأماكن التفجيرات معتمدة في ذلك على الإحصائيات التي قدمتها الجرائد الفرنسية.

أما حل الأزمة الجزائرية في نظر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فلا يكون عن طريق اللجوء إلى المزيد من العنف وإراقة الدماء من الطرفين وإنما يمكن في الأخوة والتضامن والحب والاحترام والثقة المتبادلة بين سائر عناصر السكان. لا فرق بين معتقدتهم ولا بين أصولهم، يتجنون كرجل واحد لخوض معركة البناء والتشييد ويخلصون لجزائريتهم

(1) المقاومة الجزائرية، العدد 14، 30-11-1956، طبعة 02، ص 01.

(2) Achour cheurfi, op. cit, p . 281.

(3) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 292، 03-11-1954، الطبعة الأولى، المجلد 11،

السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006 ص 173.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

ويعملون لها وكأنهم البنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، بمعنى آخر يعمل الجميع تحت شعار الأخوة والتضامن والمصلحة المشتركة، لا تحت شعار: الأثرة والعداوة والبغضاء⁽¹⁾.

وفي عدد جريدة البصائر الصادر يوم 04 فيفري 1955 دعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى معالجة الأزمة الجزائرية وفق القواعد الديمقراطية الحرة من خلال وضع برنامج إصلاحات شامة خاص بالجزائر بالتنسيق مع بقية الأطياف السياسية ومما جاء في نص هذا البيان أن⁽²⁾: الحكومة الفرنسية تستطيع معالجة الوضع في البلاد بتغيير الحالة الراهنة تغييرا جوهريا أساسيا على قاعدة ديمقراطية حرة وإعلان برنامجها إعلانا صريحا لوقدامها على الرجوع إلى الوراء وتراجعها عن سلوك سياسة الشدة والعنف والقسوة والانتقام الجماعي".

غير أن موقف نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيخ العربي التبسي⁽³⁾، كان واضحا في تأييده للثورة وهو ما كلفه فيما بعد التعرض لعملية اختطاف واغتيال يوم 17 أبريل 1957. أما رئيس الجمعية، الشيخ محمد البشير الإبراهيمي⁽⁴⁾ الذي كان يعيش في القاهرة وينتقل باستمرار عبر مختلف البلاد العربية في المشرق⁽⁵⁾ فقد أعلن

(1) المصدر السابق، العدد 298، 24-02-1954، الطبعة الأولى، المجلد 11، السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 221.

(2) البصائر المصدر نفسه، العدد 304، 04-02-1955، الطبعة الأولى، الجزء 11، ص 296.

(3) العربي التبسي: هو العربي بن بلقاسم بن مبارك التبسي نسبة إلى مدينة تبسة التي ولد فيها، عين أمينا عاما لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الجديد عام 1935 ثم مدير معهد ابن باديس سنة 1947، ثم نائب رئيس الجمعية من عام 1952 إلى عام 1956، اختطف في 17 أبريل 1957 على يد الجيش الفرنسي ومنذ ذلك اليوم لم يظهر واعتبر من الشهداء. ينظر: تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساءها الثلاث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة، الجزائر، 2004.

(4) البشير الإبراهيمي: هو محمد البشير الإبراهيمي ولد سنة 1889 ميلادية، من قبيلة تعرف بأولاد إبراهيم بن يحيى بن مساهل، لما تأسست جمعية العلماء المسلمين في ماي 1931 كان البشير الإبراهيمي على رأس فرعها في وهران، عندما توفي الشيخ عبد الحميد بن باديس انتخب البشير الإبراهيمي في غيابه رئيسا لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم تولى إدارة جريدة البصائر. ينظر: محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص ص 222.

(5) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الاول، المرجع نفسه، ص 187.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

في يوم الثاني من نوفمبر 1954 تأييده للثورة الجزائرية باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بيان وزع على الصحف المصرية ووكالات الأنباء العربية والعالمية⁽¹⁾.

وفي البيان الثاني المؤرخ يوم 11 نوفمبر 1954 وصف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الثورة الجزائرية بالحدث المبارك والأمل الوحيد في التحرر من التعسف الفرنسي وكان عنوان البيان: "أوسع المعلومات عن الثورة الجزائرية" وورد في مقدمته قوله⁽²⁾: "انفجر بركان الثورة المباركة في الجزائر ليلة اليوم الأول من نوفمبر الحالي وقد كنا نحن الجزائريين الموجودين خارج الجزائر نتربص هذه الثورة ونتوقعها لأنها الأمل الوحيد في تحريرنا من التعسف الفرنسي الذي لا يعرفه إلا من ابتلى به، ونتوقعها لأن هذا هو وقتها، ولأن فرنسا لا تفهم إلا هذه اللغة ويفتح آذانها إلا هذا الصوت".

وقد كتب الشيخ البشير الإبراهيمي هذا البيان بعد الإطلاع على العدد 292 من جريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو أول عدد وصله بعد الثورة. وعلى الرغم من أن هذا العدد من البصائر قد غطى أحداث الفاتح من نوفمبر بمقال تحت عنوان: "الليلة الليلية" وصفت فيه الأحداث بالعمل المزعج، وتضمن إحصاء أماكن التفجيرات إلا أن الشيخ البشير الإبراهيمي بعين البصيرة استقى منها نقاط تحسب في التقييم الإيجابي للثورة حيث قال⁽³⁾: "فهنا من هذا السرد المجرد من التعليق أشياء كثيرة، منها أن وقوع عدة حوادث لحظة واحدة يشهد بحسن التدابير والنظام والإحكام، ومنها أن الثورة شعبية غير متأثرة بالتأثيرات الحزبية ومنها أن طابعها عسكري حازم عارف بمواقع التأثيرات".

أما البيان الثالث فقد أصدره يوم 15 نوفمبر 1954 وكان نداء موجها للشعب الجزائري لمساندة الثورة والالتحاق بها وعدم التخلف عن ركبها فجعله تحت عنوان: "نداء إلى

(1) عبد القادر نور، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول الإعلامي والإعلام المضاد، دار القصة، الجزائر، 2010، ص 213.

(2) محمد البشير الإبراهيمي، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 29.

(3) المصدر نفسه، ص 30.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

الشعب الجزائري المجاهد... نعيذكم بالله أن تتراجعوا"، ومما جاء فيه قوله⁽¹⁾: "حياكم الله وأحيا بكم الجزائر وجعل منكم نورا يمشي من بين يديها ومن خلفها، هذا هو الصدّوت الذي يسمع الأذان الصدّمّ وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة وهذه هي اللّغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة وهذا هو المنطق الذي يقوّم القلوب...".

وفي هذا السياق من المفيد الإشارة إلى الشهادة التي قدمها في مذكراته الكاتب العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومدير تحرير جريدة البصائر السيد أحمد توفيق المدني، حيث ذكر أن جمعية العلماء المسلمين لم تشارك فعليا في الإعداد لثورة نوفمبر 1954، لكن بعض قادتها كانوا على علم بأنها ستقع في خريف 1954 وكانوا على استعداد لتأييد حركة التحرر الكبرى بالجزائر منذ البداية. وذكر أن من أوحى له بهذه الفكرة، أي اقتراب قيام الثورة هو المناضل عمر دربور الذي التقى به خلال زيارته-أي المدني - لمدينة باتنة في أكتوبر 1954 يوم قيامه بافتتاح مدرسة هناك. كما أكد أنه علم من مصدر موثوق به بأن الثورة ستندلع عن قريب ولكنه لم يكن يعرف التاريخ المحدد. وأنه بغرض الاستجابة لنداء الثورة منذ البداية قام بدعوة أعضاء المجلس الإداري للجمعية للاجتماع يوم غرة نوفمبر 1954 بمدينة قسنطينة وحسب قوله فإن المجلس قرر بأن الجمعية تساند الثورة دون تحفظ⁽²⁾.

و - موقف الشعب الجزائري:

كان اندلاع الثورة مفاجئا للجماهير المسلمة لأنها كانت محاطة بالسرية التامة، لذلك كان من الطبيعي ألا يكون انخراط الجماهير الشعبية في الثورة مكثفا مباشرة بعد اندلاعها على الرغم من المؤشرات الدالة على أن هذه الجماهير على استعداد للانخراط في عمل ثوري لتحرير البلاد. لكن ردود فعل السلطات الاستعمارية التي تميزت بالوحشية والقمع نتيجة حملة الاعتقالات العشوائية دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والاتحاق بالجبال

(1) محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص 19.

(2) أحمد توفيق المدني، حياة كفاف، الجزء الثاني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977، ص ص 411-412.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

هروبا من السجون ومراكز الاستتاق⁽¹⁾ كما أن النداء الذي وجهه الشيخ البشير الإبراهيمي من القاهرة إلى الشعب الجزائري عقب أحداث الفاتح من نوفمبر لدعم الكفاح المسلح كان له وقعا كبيرا على الشعب الجزائري نظرا للمكانة الكبيرة التي كان يحظى بها أعضاء جمعية العلماء المسلمين في أوساط الشعب الجزائري كممثلين للقيم العربية والدين الإسلامي⁽²⁾.

وعن موقف الشعب الجزائري من ثورته يومها الأول يقول السيد ابن طوبال: ⁽³⁾ "عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر فالشعب لم يسبب لنا المشاكل وقبلنا، نحن كنا نخفي أنفسنا ولم نكن نذهب عند كل الناس، لكن وجدنا كل الناس مستعدين عندما نطلب منهم التضحية". وعن إيمان الجماهير الشعبية بالثورة ذكر أنهم⁽⁴⁾: "كانوا يتساءلون ويقولون إذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا شرط أن لا تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال وإن كان هذا الوضع السائد عند أقلية من الجزائريين فإن هناك ما كان وقع المفاجأة كبيرا عليه لأن الذين فجروا الكفاح المسلح أفلحوا في إحاطة استعداداتهم الشاقة بسرية تامة لاعتبارات أمنية، حيث نميز تردد عند بعض الجزائريين في اتخاذ موقف معين من الأحداث وهناك الكثيرين من انحازوا إلى المعسكر الفرنسي - لأسباب مختلفة - وحملوا السلاح ضد جبهة التحرير الوطني إلى غاية الاستقلال وهو أمر حدث حتى في فرنسا نفسها حين انحاز كثير من الفرنسيين إلى المحتلين الألمان وحملوا السلاح ضد المقاومة الفرنسية.

وهكذا فمن ما سبق عرضه ومناقشته في هذا السياق يمكن أن أستخلص أن الثورة التي فجرت جبهة التحرير الوطني شرارتها في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 قد ولدت من

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، الجزء الثاني، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 18.

(2) أحمد طالب الإبراهيمي مذكرات جزائري، الجزء الأول، دار القصة للنشر، (1932-1965)، الجزائر، 2006، ص 93.

(3) أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 85.

(4) المرجع نفسه، ص 85.

الفصل الأول.....اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية

رحم أزمة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية التي بدأت بوادرها منذ عام 1947 وأدت إلى تقسيم الحزب سنة 1953 ومهدت لميلاد اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أسست جبهة التحرير الوطني وفجرت الكفاح المسلح بغرض "إقامة دولة ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية" كما نص على ذلك بيان أول نوفمبر 1954م.

لقد نجح مفجرو الكفاح المسلح في تظليل ومباغطة أجهزة الأمن الفرنسية، ولذلك عجزت السلطات الاستعمارية على معرفة كنه أحداث الفاتح من نوفمبر والمسؤولين عنها ولذلك اتسمت ردود فعلها بالارتباك وإن كانت قد أسستها - كعادتها منذ بداية الاحتلال - على العنف المفرط الذي طال الكثيرين بما في ذلك أولئك الذين لم تكن لهم صلة بالأحداث كأعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية.

لقد كانت مواقف التيارات السياسية الوطنية مرتبكة وترددت في اتخاذ مواقف واضحة وحاسمة بفعل جهلها بطبيعة الأحداث ومن يقف خلفها، غير أن تطورات الأحداث فيما بعد قد دفعت بأغلبية عناصرها على الانضمام فرادى إلى جبهة التحرير.

الفصل الثاني

جاء سوسنال حاكما عاما للجزائر

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

يتناول هذا الفصل في البداية التعريف بشخصية جاك سوستال، باعتباره من الشخصيات السياسية التي لعبت دورا مهما في الحياة السياسية الفرنسية خلال فترة جد حرجة في التاريخ الفرنسي، هي فترة الاحتلال النازي لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية حيث انضم إلى المقاومة الفرنسية بقيادة الجنرال شارل ديغول .

وسأنتظر بعد ذلك الى تعيين جاك سوستال حاكما عاما للجزائر في ظرف حرج واستثنائي - بعد اندلاع الثورة الجزائرية بثلاثة أشهر - ورصد ردود الفعل التي أثارها هذا التعيين خاصة عند المستوطنين الأوروبيين الذين عبروا صراحة عن رفضهم لتعيينه في هذا المنصب الحساس. ورغم إسقاط المستوطنين لحكومة مانديس فرانس التي عيّنت سوستال حاكما عاما للجزائر، وتسببوا في إبقاء فرسا في فراغ حكومي لمدة تسعة عشر يوما، إلا أن قدر جاك سوستال يبدو أنه قد ربط بالجزائر فقد تم تثبيته في منصبه من قبل الحكومة الجديدة.

لذلك سأقوم بعد ذلك بالتطرق إلى ظروف تسلّمه لمهامه واستكشافه إمكانية حل المعضلة الجزائرية على أساس الإدماج (intégration) من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا - التعريف بإيميل جاك سوستال (Emile jacques Soustelle):

هو إميل جاك سوتال (Emile jacques Soustelle) المولود في مونتبولي (Montpellier) بفرنسا يوم 03 فيفري 1912م⁽¹⁾ والذي عرف عنه في صغره أنه كان طفلا انطوائيا وغير اجتماعي. وقد يرجع ذلك لانفصال والديه، فقد تربي في كنف زوج أمه. لكن طبعه الانطوائي في طفولته لم يحل دون تفوقه الدراسي، فقد تميز بالنبوغ والعبقرية ولم يرض إلا بالمرتبة الأولى منذ أن وطأت قدماه المدرسة⁽²⁾. واستمر كذلك حتى حاز الرتبة الأولى في مسابقة الدخول للمدرسة العادية العليا (L'école normale supérieure) سنة 1929م وتخرج

(1) Jacques Soustelle L'espérance trahie, Edition alma, Paris, 1962, p. 18.

(2) Bernard Ullman, Jacques Soustelle le mal aimé, édition plan, Paris, 1998, p. 14.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

منها أستاذا معتمدا (agréer) للفلسفة وعلم الاجناس⁽¹⁾ وهو في العشرين من عمره⁽²⁾. وفي الفترة الممتدة ما بين 1939م و 1935م كلف بمهام علمية عديدة في أمريكا اللاتينية، فزار مناطق غير معروفة في المكسيك وتخصص في دراسة اللغات والحضارات القديمة هناك، وكتب على إثرها مؤلفه "المكسيك أرض هندية" (Mexique terre indienne)⁽³⁾. وفي سنة 1937م ناقش أطروحة الدكتوراه في جامعة السوربون⁽⁴⁾.

وبفضل حصوله على شهادة الدكتوراه في علم الجناس عين نائبا لمدير متحف الإنسان (Musée de L'homme) في باريس الذي كان يديره البروفيسور ريفي (Paul Revet)⁽⁵⁾، أحد أكبر المساندين للجبهة الشعبية التي كانت تدعم الجنرال ديغول (De Gaulle) خلال الحرب العالمية الثانية وقد جعل من جاك سوستال مساعدا له بعد أن نشر دراسات مهمة حول الأزتيك (Aztéques) وبعض المناطق التي كانت مجهولة في المكسيك⁽⁶⁾.

أما من الناحية الدينية، فقد كان جاك سوستال مسيحي الديانة، بروتستانتي المذهب⁽⁷⁾، وإن كانت هذه النقطة قد أثارت جدلا كبيرا وشكوكا حقيقية حول صحتها عند الحديث عن سيرته الذاتية، حيث تحدثت العديد من الجرائد المحلية الفرنسية عن أصله

(1) علم الاجناس هو تخصص يدرس نمط عيش المجتمعات البدائية عاداتها وتقاليدها وهو علم واكب الحركة الاستعمارية في العالم التي ساهمت في انشائه وكان احدى وسائلها التي وظفت بطريقة جيدة وفعالة في التجسس على الشعوب المستعمرة. ينظر : Patrick Chanpagne ,la sociologie, édition milan , paris,1998, p.26.

(2) Claude Delmas, qui est jacques Soustelle, in : Voici Pour Quoi N° 20 ,23 Octobre 1958, p. 13.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N°3 R/286, notice biographique de M. jacques Soustelle.

(4) Jacques Soustelle, le drame Algérien et décadence française, édition Plon, paris, 1957, p. 06.

(5) Alistair Horne, histoire de la guerre d'Algérie, traduit de L'anglais par Yves de guerny en collaboration avec Philip Bourdrel, 4eme édition, édition Dahleb, Algérie, 2007, p. 109.

(6) Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol- 2, Rahma, Alger, 1993, p. 15.

(7) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, édition plon, paris, op. cit, p. 09.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

اليهودي الذي طالما أراد إخفاءه، وأكدت أن اسمه الأصلي هو (ابن ساسون)، وقد غير ديانته من اليهودية إلى المسيحية البروتستانتية⁽¹⁾ وهناك من يرجع اعتناقه المذهب المسيحي إلى سن مبكرة بعد بلوغه العاشرة إثر العديد من المطالعات⁽²⁾. لكن سوستال أنكر ذلك، وأكد أنه ينتمي إلى أسرة بروتستانتية، ولم يكن في يوم من الأيام يهوديا، وأنه ينحدر من منطقة ليسيفان، نافيا أن يكون قد ولد في سطيف أو قسنطينة بالجزائر⁽³⁾.

أما من ناحية الإيديولوجية السياسية التي كان يعتقها، فهو ينتمي إلى معسكر أقصى اليسار الفرنسي، ففي سنة 1935م أصبح من المسيرين للجنة المثقفين المناوئين للفاشية⁽⁴⁾. ولما أبرمت اتفاقية عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي يوم 23 أوت 1939م، والتي اعتبرت تحالفا، ما دام الطرفان قد اتفقا سرا على تقاسم بولندا⁽⁵⁾ قطع سوستال صلته بالشيوخيين، لأنهم أصبحوا من تشكيلة الوفاق الذي يتكون من ألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي المعادي لفرنسا⁽⁶⁾ وكذلك بسبب تكليفه بمهمة ثقافية في المكسيك سنة 1940⁽⁷⁾.

وبعد استسلام فرنسا لألمانيا النازية، وإبرام هدنة يوم 25 جوان 1940م التي نصت على احتلال ألمانيا لثلاثة أرباع التراب الفرنسي وإقامة حكومة في مدينة فيشي (Vichy) بقيادة المارشال فيليب بيتان (Philippe Pétain) في منطقة لا تخضع للاحتلال الألماني ولكنها تعمل تحت الرقابة النازية، انضم جاك سوستال إلى قوات فرنسا الحرة (les forces de la liberté)

(1) Alexander Harrison, le défi à de gaulle, L'O.A.S et le cantre révolution en Algérie (1954- 1962) édition l'harmattan, France, 2007, p. 14.

(2) Bernard Ullman , op. cit, p. 14.

(3) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 04.

(4) Alistair Horne, op. cit, p. 109.

(5) في 23 أوت 1939 أمضى الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية معاهدة عدم اعتداء واتفقا على تقاسم بولندا، وبدأت القوات الألمانية يوم 01 سبتمبر 1939 باجتياح بولندا، وهو ما أرغم فرنسا وبريطانيا على إعلان الحرب ضد ألمانيا يوم 03 سبتمبر 1939م من دون استعداد جيد وبذلك اندلعت الحرب العالمية الثانية max gallo de gaulle, l'appel du destin, Tom I, édition robert l'affront ,Paris,1998,p.389

(6) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, pp. 15-16.

(7) Alistair Horne, op. cit, p. 109.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

la France libre⁽¹⁾ فعينه الجنرال ديغول⁽²⁾ محافظا وطنيا للإعلام سنة 1942م في لندن⁽³⁾، ثم مسؤولا عن المديرية العامة للمصالح الخاصة ضد الجوسسة⁽⁴⁾ (Direction général de services spéciaux contre l'espionnage) التي كان يوجد مقرها في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1943 إلى سنة 1944م وقد استبدل هذا الهيكل الإداري السياسي في مرحلة أخرى بتنظيم آخر عرف باسم المديرية العامة للدراسات والبحوث (Direction General D'études et de recherches) وفي فترة لاحقة عرفت باسم مصلحة التوثيق والدراسات ضد الجوسسة (Service de Documentation et D'études contre l'espionnage)⁽⁵⁾.

وقد نجح جاك سوستال في الربط بين الجزائر وفرنسا بطريقة جيدة خلال الحرب العالمية الثانية⁽⁶⁾. هذه الحرب التي منحت للمستعمرات الفرنسية أهمية كبيرة، فبعد سقوط فرنسا في يد الألمان خلال شهر جوان 1940، قرر الجنرال ديغول استخدامها لتجميع القوى الفرنسية من أجل الاستمرار في المقاومة بعد استسلام المارشال فليب بيتان (Philippe Pétain) ولهذا شكل مجلس الدفاع عن الإمبراطورية (conseil de la défense de l'empire) بمدينة برازافيل يوم 27 أكتوبر وأصبح بعد ثلاثة سنوات يسمى اللجنة الفرنسية للتحرير

(1) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopard, op.cit, p. 16.

(2) الجنرال ديغول (Le Générale Degaulle) ولد في 22 نوفمبر 1890 في مدينة ليل الفرنسية، دخل مدرسة سان سير العسكرية سنة 1908 أهله ليمضي عقدا لمدة سبع سنوات سنة 1904 لتكون هذه الخطوة بداية حياته العسكرية ارتبط اسمه بالجزائر مرتين الأولى سنة 1940 خلال الحرب العالمية الثانية خلال إنزال قوات الحلفاء في المغرب والجزائر، والثانية منذ سنة 1958 إلى سنة 1962 كرئيس للحكومة ثم كرئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة حيث واجه في الوقت نفسه جبهة التحرير الوطني ودعاة الجزائر الفرنسية. ينظر: Achour cheurfi op.cit, p.168

(3) Jacques Soustelle, le drame Algérien et décadence française, op. cit, p. 08.

(4) أكد جاك سوستال أنه لم يهتم بالوضع الجزائري الداخلي خلال تواجده بالجزائر سنة 1943، لأنه كان منشغلا بالأوضاع الدولية التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية. ينظر: Centre de documentation historique sur l'Algérie, Aix en Provence, Boîte N°324-SOU-8426. Inter vieux de jacques Soustelle avec monret jean le 08.08.1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

(5) Henri Allège (et autres), la guerre d'Algérie, "les accisiens perdues", Edition temps actuels, France, 1982, p. 512.

(6).Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p. 16.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

الوطني (Comité française de libération national) والتي اتخذت من الجزائر مقرا لها⁽¹⁾ بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من دون استشارة الجنرال ديغول بإنزال قواتها في المغرب والجزائر التي كانت إدارتها الفرنسية موالية لحكومة فيشي (vichy). حيث اعتبر الجنرال ديغول أن ذلك يصب في مصلحة فرنسا الحرة على الرغم من أن علاقاته بالولايات المتحدة لم تكن على أحسن ما يرام. غير أن القوى الفرنسية المرابطة في الجزائر التي ظلت على ولائها لحكومة فيشي دخلت مع الحلفاء في مواجهات دموية سقطت على إثرها ثلاثة مائة (300) فرنسي ولكنها انهارت في الأخير⁽²⁾. وكان الجنرال ديغول على علم بكل كبيرة وصغيرة بفضل التقارير الدورية التي كانت تصله من جاك سوستال⁽³⁾.

وبعد استقلال فرنسا شغل جاك سوستال منصب محافظ مقاطعة بوردو (Bordeaux) ثم وزيرا للإعلام في حكومة ديغول منذ 30 مارس 1945م، وتقلد بعدها منصب وزير المستعمرات ابتداء من 20 أكتوبر من نفس السنة⁽⁴⁾. وبعد استقالة الجنرال ديغول سنة 1946 انسحب لبعض الوقت من الحياة السياسية⁽⁵⁾ لأنه كان من الذين شاطروا الجنرال ديغول مواقفه السياسية، ثم استأنف عمله السياسي مرة أخرى كأمين عام لحزب التجمع الشعبي الفرنسي (Rassemblement du peuple français) حيث كان أحد ناشطيه الفاعلين⁽⁶⁾. وفي سنة 1951م أصبح نائبا في البرلمان الفرنسي، ممثلا لمقاطعة الرون (Rhône) باسم تجمع الشعب الفرنسي⁽⁷⁾ واستمر كذلك إلى غاية سنة 1958م⁽⁸⁾.

(1) Chaeles Robert Agiront, Algérie algérienne de napoléon 03 à De Gaulle, édition sindbad, France 1980, p240.

(2) Taieb Chentouf, le monde contemporain, édition OPU, Alger, 1983, p .392.

(3) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op.cit., p. 16.

(4) Jacques Soustelle, le drame Algérien et la décadence française, op.cit, p.08.

(5) Achour Cheurfi, op.cit, p. 320.

(6) Jacques Soustelle, le drame Algérien et la décadence française, op.cit, p.08.

(7) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p.16.

(8) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N°3R/286, notice biographique de M. jacques Soustelle.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وهكذا، فإن المتفحص للمسيرة المهنية لسوستال يجد أنه تقلد العديد من المسؤوليات السياسية الكبيرة التي لا توكل إلا لمن توفرت فيه الشروط المطلوبة، خاصة وأنه تقلدها وأسندت له من قبل شخصية لها وزنها في التاريخ الفرنسي هو الجنرال ديغول، الذي يكفي أنه يلقب بمحرر فرنسا⁽¹⁾، وهو الذي وصف جاك سوستال "بالمثقف اللامع والسياسي الرصين"، حيث اثبت في كل المناصب التي تقلدها موهبة نادرة في التنظيم وقدرة ممتازة على العمل⁽²⁾. كما تثبت هذه المناصب المكانة المتميزة التي كان يحظى بها لدى الجنرال ديغول، وتدل في الوقت نفسه على خبرته في مجال المخابرات والجوسسة، إذ عرف بدوره الكبير في المقاومة الفرنسية ضد ألمانيا النازية⁽³⁾. وبسبب توجهاته الليبرالية عارض جاك سوستال إعادة تسليح ألمانيا وأدان السياسة الأمريكية في أمريكا الجنوبية، ولذلك اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بموالاتة الشيوعية وبأنه عميل لموسكو⁽⁴⁾.

ومن المفيد الإشارة في الأخير أن جاك سوستال قد عين حاكما عاما للجزائر سنة 1955م، وعمره 43 سنة، حيث كان يملك رصيда علميا ومهنيًا ثريا، فهو جامعي يحمل شهادة دكتوراه ومفكر سياسي وإداري من الطراز الأول⁽⁵⁾ ولهذا كان متوقعا أن يلعب دورا هاما في صناعة السياسة الاستعمارية الفرنسية الخاصة بالجزائر المستعمرة في تلك الفترة الحرجة من تاريخها، وهو ما سيتضح من خلال الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

ثانيا - جاك سوستال حاكما عاما للجزائر:

كان رد السلطات الفرنسية عنيفا جدا على هجمات الفاتح من نوفمبر 1954 التي قامت بها جبهة التحرير الوطني وكانت إيذانا باندلاع الثورة الجزائرية من خلال تصعيد

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N°3R/286, notice biographique de M. Jacques Soustelle.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 109.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/286, notice biographique de M. Jacques Soustelle.

(4) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards op. cit, p. 16.

(5) Alistair Horne, op. cit, p. 109.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

عسكري كبير وحملات اعتقال واسعة بغية القضاء على التمرد -على حد تعبيرهم- في المهدي. ولكن صمود الثورة في أشهرها الأولى أمام التصعيد العسكري الفرنسي افشل محاولة احتوائها والقضاء عليها في المهدي كما كان متوقعا⁽¹⁾. ولذلك قررت الحكومة الفرنسية بقيادة منديس فرانس (Mendes France) القيام بإصلاحات لفائدة المسلمين الجزائريين على أن تحظى بالقبول من طرف المستوطنين الأوروبيين لعل ذلك يساعد على تهدئة الوضع وإخماد نار الثورة. وتبعاً لذلك قام وزير الداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) في 05 جانفي 1955 بعرض برنامج إصلاحات واسعة في الجزائر على مجلس الوزراء الفرنسي⁽²⁾. وفي هذا السياق انتبه رئيس الحكومة الفرنسية، السيد مانديس فرانس (Mendes France) إلى خطورة الإفراط في استعمال العنف لحل مشكلات شمال إفريقيا وحذر من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تتجر عن ذلك، فقال⁽³⁾ في شمال إفريقيا ينبغي الاختيار بين سياسة المصالحة وبين سياسة القمع واستعمال القوة وما يترتب عن هذه الأخيرة من عواقب وخيمة ومزرية". وكان يرى مقابل ذلك أهمية إقرار إصلاحات لفائدة الأهالي كأداة للتهدئة، وكان يؤمن بضرورة أن تكون الإصلاحات شاملة لكل المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما تضمنه خطابه الذي ألقاه أمام المجلس الوطني الفرنسي، حيث قال⁽⁴⁾: "إنني انتقد الذين يقولون بوجود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ويرون تأخير الإصلاح السياسي. فالإصلاح يجب أن يشمل كل الميادين في وقت واحد ويجب أن ينفذ ذلك سريعا دون انتظار أي شيء".

ويبدو أن السيد منديس فرانس قد اقتنع بأن الحاكم العام روجي ليونار قد (Roger Léonard) فشل في إدارة مرحلة ما بعد الفاتح من نوفمبر 1954م، وأن الأحداث قد تجاوزته، ولم ير فيه الرجل المناسب لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة لحل المعضلة الجزائرية،

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 4087.

(2) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 64.

(3) Ibid., p. 66.

(4) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 305، 11-02-1955، مصدر سابق، ص 283.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

فقرر إنهاء مهامه كحاكم عام للجزائر⁽¹⁾، واستدعائه إلى باريس لكي يتولى منصب مدير عام مجلس المحاسبة⁽²⁾.

وبالمقابل قرر السيد منديس فرانس (Mendes France) تعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle) حاكما عاما للجزائر، حيث رأى فيه الرجل المناسب لتطبيق سياسته الجزائرية⁽³⁾، نظرا لما كان يتمتع به من شخصية قوية وتجربة عميقة اكتسبها خلال الحرب العالمية الثانية من خلال انخراطه في المقاومة الفرنسية ضد النازية إلى جانب الجنرال ديغول، وكذلك بالنظر إلى شخصيته القوية⁽⁴⁾. وقد كلف مانديس فرانس وزيره للداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) ليتصل بجاك سوستال، ويعرض عليه منصب الحاكم العام للجزائر، وهو ما حدث فعلا، حيث طلب منه الرد سريعا حتى يتمكن مجلس الحكومة من دراسة هذا الاقتراح والمصادقة عليه في اليوم الموالي.

أما السيد جاك سوستال فقد طلب من وزير الداخلية توضيحات عن السياسة التي تنوي الحكومة إتباعها في الجزائر، فلخصها فرانسوا ميتران في النقاط التالية:

- الحرب دون هواده ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بالتهدئة وإعادة الأمن (la pacification).
- تطبيق خطة إصلاحات متكاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.
- المحافظة على الجزائر ضمن الإطار الفرنسي.
- تمكين المسلمين الجزائريين من تقلد المناصب والوظائف الإدارية⁽⁵⁾.

(1) الحاكم العام هو ممثل فرنسا في الجزائر وصاحب سلطات واسعة، تحصل على تفويض من مجلس الدولة بمقتضى مرسوم 27-10-1925م الذي منح له حق التشريع عن طريق اللوائح أو المناشير. كما توسعت هذه الصلاحيات التشريعية بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947م الذي أعطى له حق إصدار اللوائح في الظروف الإستعجالية ذات الطابع الاقتصادي، مع تقديم عرض حال مفصل لوزارة الداخلية. Henri Pellegrin, le statut de l'Algérie, la maison des livres, Alger, 1953, p. 168.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 408.

(3) Alistair Horne, op. cit, p.109-110.

(4) Idem.

(5) Jacques Soustelle, le Drame Algérien et décadence Française, op. cit, p. 04.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وقد أراد جاك سوستال استشارة مسؤوله السابق الجنرال ديغول فيما يخص المنصب الذي عرض عليه ولكن الجنرال ديغول لم يكن بمكتبه في شارع (سلفيرينو) (Rue Selverino) بباريس، حيث غادر إلى مسقط رأسه، ونعني بها كولمبي (Colomby) التابعة لمقاطعة المانش بمنطقة النورماندي، وبالتالي لم يكن يستطع لقاءه وجها لوجه لأن سوستال كان مضطرا للرد سريعا على العرض الذي قدم له، لذلك اتصل به هاتفيا، وكانت إجابة ديغول⁽¹⁾: "لما لا؟" وحته على قبول المنصب⁽²⁾. وهكذا وافق سوستال نهائيا على تولي منصب الحاكم العام في الجزائر.

وكان رئيس الحكومة السيد منديس (Mendés France) في لقاءه الأول مع جاك سوستال متجهم الوجه، تظهر عليه علامات الحيرة، وخلال اللقاء خاطب سوستال قائلاً⁽³⁾: "يجب قمع المتمردين الموجودين هناك... ويجب أن تمتلك القدرة الكافية للوقوف في وجه المستوطنين الذين اعتادوا حتى الآن على إعطاء أوامر سقوط المطر والجو المعتدل في نفس الوقت، مهمتك ستكون صعبة" في إشارة منه إلى تعنت المستوطنين وكثرة مطالبهم. ومهما يكن من أمر فقد صادق مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة منديس فرانس (Mendes France) على مقترح وزير الداخلية فرانسوا ميتران بتعيين سوستال حاكما عاما للجزائر⁽⁴⁾، وذلك بتاريخ 01 فيفري 1955م من أجل مهمة مؤقتة لمدة 6 أشهر⁽⁵⁾، قابلة للتجديد لمدة ستة أشهر أخرى⁽⁶⁾.

(1) Claude paillât Claude paillât, dossier de l'Algérie (1954- 1958), tom II, édition presse de la cite, France, 1992 ,p. 115.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 110.

(3) Idem.

(4) عقيلة ضيق الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 161.

(5) مهمة الحاكم العام جاك سوستال (jaques Soustelle) تم تجديدها لمدة 6 أشهر إضافية بمقتضى القرار الصادر بتاريخ 31 جويلية 1955 مع إمكانية تمديدتها لمدة سنة أخرى وقد صدر القرار في الجريدة الرسمية في تاريخ 11 أوت 1955 في عددها 3078. ينظر: Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81 F/641, décret de 31 juillet 1955, pourtant renouvellement de la mission de Jacques Soustelle comme gouverneur général d'Algérie.

(6) Ibid, Boîte N° G/1 C/789, nomination de Jacques Soustelle gouverneur général d'Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وقد أثار مشروع الإصلاحات المقرر تطبيقها في الجزائر والذي تم تقديمه للمجلس الوطني الفرنسي لدراسته والمصادقة عليه مناقشات حادة واختلافات شديدة بين المجموعات البرلمانية الممثلة لمختلف الأحزاب السياسية، حيث برزت ثلاثة اتجاهات هي:

- الاتجاه الأول الذي قبل سياسة الإصلاحات في الجزائر وربطها بشرط استعادة الأمن والاستقرار كإطار طبيعي لتطبيقها.

- أما الاتجاه الثاني فقد وافق على الإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ورفض الإصلاحات السياسية والإدارية إلى غاية استعادة الأمن والهدوء.

- في حين رفض الاتجاه الثالث فكرة الإصلاحات من أصلها، حيث تزعم هذا الاتجاه النائب الراديكالي عن عمالة قسنطينة، السيد روني مايير (René Mayer) الذي انتقد أيضا الحكومة على قرار تعيين السيد جاك سوستال (Jaques Soustelle) حاكما عاما للجزائر⁽¹⁾، حيث اتهم أصحاب هذا الاتجاه منديس فرانس (Mendes France) بتعيين يساري يهودي اسمه الحقيقي (بن ساسون) والمعروف فقط بجاك سوستال، كما اتهموا رئيس الحكومة بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع الثوار التونسيين والمغاربة⁽²⁾.

وقد دافع منديس فرانس عن خيارات حكومته الإصلاحية المراد تطبيقها في الجزائر وتأثيراتها المستقبلية على تطور الأحداث ومن ضمن ما قاله دعما لمشروع حكومته في إفريقيا الشمالية أنه⁽³⁾: "إما أن تكون هناك سياسة المصالحة أو سياسة القمع واستعمال القوة وما يترتب عنها من عواقب وخيمة ومرعبة". ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت برنامج حكومة منديس فرانس (Mendes France) خلال جلسة 06 فيفري 1955م بـ 309 صوت مقابل 273 صوت مؤيد.

(1) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص 169.

(2) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, pp. 66- 67.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 130.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وكان هذا الرفض البرلماني لبرنامج الاصلاحات في الجزائر الذي اقترحتة حكومة مهندس فرنس وأدى إلى حجب الثقة عنها واسقاطها بمثابة انتصار لأوروبيي الجزائر الذين كانوا يعارضون أي تغيير يمس مصالحهم في الجزائر ويخلق المساواة بينهم وبين المسلمين⁽¹⁾. كما أن هزيمة حكومة مانديس فرانس كانت أكبر دليل على قدرة المستوطنين على التأثير على النظام السياسي الفرنسي، ولهذا غرقت فرنسا في أزمة سياسة تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوما⁽²⁾.

وهكذا، فإن جماعات الضغط في الجزائر التي يمثلها لوبي المستوطنين بزعامة روني (René Mayer) لم تنتظر يوم وصول جاك سوستال (Jacques Soustelle) إلى الجزائر وتسلمه لمنصبه حتى تطيح بحكومة مانديس فرانس (Mendes France) التي لم تبق في السلطة سوى ستة أشهر⁽³⁾، حيث سقطت يوم 06 فيفري 1955م في اليوم نفسه الذي كان فيه سوستال على أهبة الرحيل للجزائر لتسلم مهامه كحاكم عام، ففوجئ بسقوط الحكومة التي قامت بتعيينه⁽⁴⁾.

وقد ذكر سوستال أنه وجد نفسه في ظروف حرجة، معلقا بين رئيس الجمهورية الذي طلب منه الالتحاق بمنصبه وبين قرار رئيس الحكومة المرتقب، حيث بقيت الجزائر دون حاكم عام⁽⁵⁾. وكانت الجزائر في هذه الفترة تسيطر من قبل الأمين العام للحكومة العامة في الجزائر السيد موريس كوتولي (Maurice Cuttoli)⁽⁶⁾.

(1) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 67.

(2) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 22.

(3) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p.17.

(4) Alistair Horne, op. cit, p. 110.

(5) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p 08.

(6) Claude paillât, op. cit, p 116.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

ولهذا السبب قام الحاكم العام للجزائر جاك سوستال بكتابة رسالة وجهها إلى السيد روني كوتي (R. Coty)⁽¹⁾ رئيس الجمهورية الفرنسية وللشخصيات التي تداولت أسماؤهم لتولي منصب رئاسة الحكومة مؤكدا أنه " لا يفكر في ممارسة مهام اقترحت عليه دون أن يسعى الى تقليدها وعلى الحكومة الجديدة أن تتخذ القرارات التي تراها مناسبة ثم أضاف قائلا⁽²⁾: "لأنني برلماني"، فإنني سأحتفظ بموقفي الشخصي عندما يتم الإعلان عن سياسة الحكومة المرتقبة".

وهكذا، وبسبب الأزمة السياسية الخانقة الناتجة عن الفراغ الحكومي وفشل حكومة أنطوان بيناي (Antoine Pinay) في الفوز بثقة المجلس الوطني الفرنسي، اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي (René Coty) إلى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في حكومة مانديس فرانس، الراديكالي إدغار فور (Edgar Faure)⁽³⁾ بتشكيل حكومة جديدة⁽⁴⁾. وقد عرض إدغار فور برنامج حكومته للمناقشة في المجلس الوطني الفرنسي يوم 02/23/1955م⁽⁵⁾، ونظرا لخطورة الوضع في الجزائر وتسارع الأحداث اضطر المجلس الوطني الفرنسي إلى منح الثقة لهذه الحكومة، فسارع إدغار فور إلى الإعلان عن تشكيلته الوزارية

(1) هو الرئيس الثاني للجمهورية الرابعة (1946-1958)، ولد بمدينة هافر (Haver) في 20 مارس 1882 متحصل على ليسانس في الحقوق والفلسفة، بدأ مسيرته السياسية في سن 25 سنة كمستشار لمدينة هافر، ينتمي الى جناح الجمهورية الفرنسية منذ سنة 1946 رئيسا للجمهورية الفرنسية من سنة 1954 الى غاية سنة 1962 François Malye, Benjamin Stora, Mitterrand et la guerre d'Algérie, Edition SEDIA, Alger, 2010, pp. 200- 201

(2) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 11.

(3) إدغار فور (Edgar Faure) ولد بمدينة Béziers بمقاطعة Languedoc Roussillon الفرنسية في 18 أوت 1908م، أمتهن المحاماة، وكان ينتمي إلى الحزب الراديكالي، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا وانتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول ثم أنتخب سنة 1946م نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي، تقلد خلال مساره المهني العديد من الوظائف السامية منها، وزيرا للمالية 1950 - 1951م، وزير أول سنة 1952م ووزيرا للخارجية 1955م، ووزيرا أول مرة ثانية 1955م ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات 66 - 68 - 69 وفي سنة 1978م فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية، مات في 30 مارس 1988م بباريس. ينظر: François Malye, Benjamin Stora, op. cit, p. 201

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 164.

(5) المرجع نفسه، ص 165.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

يوم 1955/02/24م⁽¹⁾ وكان من أبرز الشخصيات في تشكيلتها الوزارية وزير الداخلية بروجيس مونري (Bourges Maunoury)⁽²⁾، أحد المقربين من جاك سوستال، الذي عبر عن ارتياحه لتشكيلة حكومة إدغار فور، ولتعيين مورييس بروجيس مونوري وزيرا للداخلية⁽³⁾.

وكان السيد السيد إدغار فور قد التقى مع جاك سوستال قبل تزكية حكومته من قبل البرلمان وطمأنه بأن منصبه مضمون في الجزائر، ولذلك ذكر سوستال أن قبوله العمل مع غريم سياسي نابع من ارتياحه لتعيينه خاصة أن إدغار فور قد أكد له أن برنامج الحكومة المتعلق بالإصلاحات سيزكى من طرف المجلس الوطني الفرنسي⁽⁴⁾ وهكذا عين جاك سوستال من قبل حكومة يسارية، وجددت فيه الثقة من قبل حكومة يمينية.

وهكذا فبعدما زكت الحكومة اليمينية الجديدة قرار سابقتها اليسارية بتعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle) حاكما عاما للجزائر، استعد سوستال للالتحاق بمنصبه في الجزائر. لكن تثبيته من قبل حكومة ادغار فور (Edgar Faure) لا يعني أن غلاة المستوطنين قد غيروا مواقفهم المعادية له، والتي جاهروا بها منذ النقاشات البرلمانية حول برنامج حكومة مانديس فرانس (Mendes France) في بداية فيفري 1955م، حيث أن قرار تعيينه كحاكم عام للجزائر من قبل هذه الحكومة في حد ذاته كان محل نقاش حاد.

كما اتهم بالعمالة للاتحاد السوفيتي وللشيوعية العالمية وأنه سيتنازل عن الجزائر لصالحها، مبررين موقفهم برفضه إعادة تسليح ألمانيا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية

(1) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 308، 04 - 03 - 1955م، مصدر سابق، ص 308.
(2) بروجيس مونري (Bourges Maunoury) ولد بتاريخ 09 اوت 1914 بمدينة لويسان (Luisant) تقلد العديد من المناصب السياسية المهمة، وزير للدفاع في حكومة مانديس فرانس من 20 جانفي الى 23 فيفري 1955 ثم وزير للداخلية في حكومة ادغار فور من 23 فيفري الى 01 ديسمبر 1955، ومرة اخرى وزير للدفاع في حكومة غي مولي من 01 فيفري 1956 الى 13 جوان 1957، ثم رئيسا لمجلس الزراء في حكومة فليكس غيار 16 نوفمبر 1957 الى 14 ماي 1958، كان من المعارضين لفكرة التخلي عن المتعمرات الفرنسية في شمال افريقيا، كما كان من المعارضين لعودة الجنرال ديغول الى السلطة سنة 1958 ينظر: Jean -louis Gérard ,op. cit p.50

(3) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op, cit, p 10.

(4) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, pp. 18- 19.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

أوزارها. كما أشيع عنه أنه عميل للحركة الصهيونية العالمية وأنه يهودي وأن اسمه الحقيقي هو ابن ساسون. كما أن هناك من نصحه بالعودة إلى دراسة حضارة الأزتيك في المكسيك⁽¹⁾. أما السيد جاك شوفالي (Jacques Chevalier) الذي كان نائبا في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر، فقد أعلن صراحة عن رغبته في رؤية السيد أندري لويس دولواز (André Louis de Louas) على رأس الحكومة العامة في الجزائر خلفا لروجي ليونار (Roger Léonard)⁽²⁾.

وهكذا، كان سوستال مدركا أنه لن يحظى باستقبال حافل في الجزائر، خاصة وأنه تلقى تحذيرات مسبقة من تصرفات المستوطنين في لقاءه الأول مع منديس فرانس (Mandes France) الذي طالبه بالتحلي بالشجاعة الكافية لمواجهةهم، فهم - حسب قوله - الذين اعتادوا حتى الآن على إصدار أوامر ظهور الشمس وسقوط المطر في نفس الوقت⁽³⁾.

ولقد حصل فعلا ما توقعه جاك سوستال، فقد نظم روني مايير (Roger Mayer) حملة دعائية ضده لإقناع جماهير المستوطنين في الجزائر بعدم حضور مراسيم حفل استقباله⁽⁴⁾. ولذلك لما وصل إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955م ونزل من الطائرة، لم يجد إلا بعض الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب رسمية تحتم عليهم الحضور مثل السيد كوتولي (Cuttoli) الأمين العام لديوان الحاكم العام الذي سير الجزائر في ظرف عصيب بدون حاكم عام بعد رحيل روجي لونار، وفي فترة الفراغ الحكومي الذي كانت تعاني منه فرنسا والسيد فوجور (Vaujour)، مدير الأمن والجنرال شاريار (Charrière) القائد الأعلى للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر والسيد جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) النائب في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر⁽⁵⁾.

(1) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 47.

(2) Claude paillât, op.cit, p. 124.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 110.

(4) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 166.

(5) Yves courrière, la guerre de l'Algérie Le temps de léopards, op. cit, p. 19.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وهكذا كان استقبال جاك سوستال في مدينة الجزائر جليديا وكانت الشوارع والأرصفة خالية⁽¹⁾ وهذه أول مرة يحرم فيها حاكم عام للجزائر من استقبال جماهيري، ولكنه أمر سبق أن توقعه منديس فرانس (Mendes France) حين خاطب سوستال قائلاً⁽²⁾: "ستكون وحيدا هناك"، ولهذا استلم سوستال مهامه دون أي استقبال أو حفل رسمي.

وبالنسبة للطاغم الإداري الذي اختاره جاك سوستال (jacques Soustelle) لمساعدته في القيام بمهامه، فقد أخذ بالنصيحة التي سبق أن أسداها له رئيس الحكومة المستقيل، السيد منديس فرانس، وهي تحري الدقة في اختيار معاونيه، حيث خاطب سوستال قائلاً:⁽³⁾ "اختر رجالك بعناية، هناك ستكون وحيدا" وعرض عليه لقاء الرائد فانسان مونتاي (Vincent Monteil)⁽⁴⁾، وهو ما حدث فعلا، إذ أصبح ضمن فريق سوستال بعد أول لقاء جمعهما.

وقبل أن يلتحق السيد جاك سوستال بالجزائر لمباشرة مهامه كحاكم عام، نقل إليه الرائد مونتاي خبر إلقاء القبض على السيد مصطفى بن بولعيد، قائد المنطقة الأولى (الأوراس - ناماشة)⁽⁵⁾، فكلفه سوستال بالانتقال إلى تونس ولقاء هذا الأخير⁽⁶⁾.

أما بقية أعضاء ديوانه فقد قام الحاكم العام جاك سوستال بتعيينهم بعد وصوله إلى الجزائر، حيث نشرت أسمائهم في العدد الرابع عشر للجريدة الرسمية الفرنسية الصادر بتاريخ 18 فيفري 1955⁽⁷⁾، على أن التعيين كان ابتداء من 15 فيفري 1955 وهم التالية

(1) Yves courrière, la guerre de l'Algérie Le temps de léopards, op. cit, p. 20.

(2) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 166.

(3) Yves courrier, la guerre d'Algérie Le temps de léopards, op. cit, p. 19.

(4) فانسان مونتاي (Vincent Monteil) ولد سنة 1913، يجيد اللغة العربية واللهجات المحلية لبلاد المغرب العربي التحق بقوات فرنسا الحرة أين عمل إلى جانب القيادة العليا الخاصة للجنرال ديغول، فيما بعد انتقل إلى الهند الصينية ثم إلى كوريا، ثم شغل منصب رئيس الديوان العسكري لجاك سوستال بالجزائر إلى جانب جرمان تيون من 15 فيفري إلى 24 جوان 1955م تاريخ استقالته Achour cheurfi ,op.cit p. 301.

(5) المنطقة الأولى كانت تغطي منطقة الاوراس والمنطقة الشرقية للحضنة من أهم مدنها باتنة، بسكرة،خنشلة،تبسه،عين البيضة،عين مليلة،سدراتة،ونزه،مسيلة، أريس وسوق أهراس ينظر.: Ibid , p. 349.

(6) Yves courrier, la guerre d'Algérie Le temps de léopards, p. 48.

(7) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/286, cabinet de gouverneur général, not de service.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

أسمائهم: جاك جويي (jaques juiellet)⁽¹⁾: مدير عام للديوان المدني والعسكري وغي لامسور (Guy La massore) كمدير للديوان المدني، وجاك بارليي (jaques barilier)⁽²⁾ كمدير مساعد وعادت رئاسة الديوان العسكري إلى مارك كورس (Marc Corsse) الذي سبق وأن ترأس الديوان المدني للحاكم العام السابق روجي ليونار، وعين السيد إستنبولي عبد القادر نائبا له، كما ضم الديوان أيضا جون سرفيي (Jean Servie)⁽³⁾ وكان يشغل منصب مكلف بالمهام (Chargés des missions) بالإضافة إلى ملحقين إداريين (Attachés d'administration) وهما غي كالفيي (Guy Calvet) وشارل بورديي (Charles Beraudier)⁽⁴⁾.

أما بالنسبة للديوان العسكري، فقد اختار لرئاسته الرائد فانسان مونتاي (Vincent Monteil) وعين العقيد جون كنتسون (Jean Constans)⁽⁵⁾ مديرا للديوان واختار الرائد ريدال

(1) جاك جويي (jaques juiellet) لما عين كان في سن السابعة والثلاثين من عمره ،سبق له وان تقلد مناصب ادارية مهمة في الجزائر حيث عمل كرئيس لديوان حاكم مقاطعة قسنطينة لمدة سنتين ،وقبل التحاقه بالجزائر كان نائب رئيس لديوان رئيس الحكومة مانديس فرانس ،حتى انه هو الذي اقرحه على جاك سوستال .ينظر: Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/641 , cabinet jacques Soustelle.

(2) جاك بارليي (jaques barilier) سبق له وان عمل كملاحق رئيسي بوزارة الخارجية سنة 1936 .ينظر: Idem

(3) جون سرفيي (jean servie) متخصص في الفلسفة وعلم الأجناس -يشترك مع الحاكم العام سوستال في نفس التخصص العلمي-ولد في الجزائر والده كان صحافي في جريدة لاديباش دوكنستانتين (La Dépêche de Constantine) صفاته هذه جعلته يرشح من قبل الحاكم العام بالعديد من المهمات الصعبة من أهمها عملية العصفور الأزرق (opération oiseau bleu) -سنتطرق لها في الفصل الرابع- Camille Lacoste Dujardin, opération oiseau bleu,Des kabyles ,les ethnologues ,et la guerre d'Algérie, edition la Découverte ,Paris ,1997,p. 262.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 81F/641, la composition des cabinets civil et militaire de gouverneur général de l'Algérie (ministère de l'intérieur direction des services de l'Algérie).

(5) جون كنتسون (Jean Constans) كان في سن 51 سنة لديه خبرة سياسي وعسكرية ،سبق له وان خدم في قوات اللفييف الاجنبي كما عمل في ديوان المقيم العام الممثل للسلطة الفرنسية في المغرب ،كما شارك في حرب الهند الصينية .ينظر: Idem

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

(Riedel) سكرتيرا خاصا للديوان العسكري، يساعده باي بومزراق⁽¹⁾ و اندري فافورو (André Favreau) هنري بول ايدو (Henri Paul Eydoux) كمستشران تقنيان ملحقين بالديوان⁽²⁾.
وفي شهر مارس سنة 1955م ضم الحاكم العام جاك سوستال إلى ديوانه أيضا عالمة الأجناس الفرنسية المعروفة بأفكارها اليسارية جيرمان تيون⁽³⁾ (Germaine Tillian)⁽⁴⁾ التي سبق أن أعدت أطروحة دكتوراه في علم الأجناس حول منطقة الشاوية بالأوراس⁽⁵⁾ وكانت لها دراية واسعة بالوضع الاجتماعي في الجزائر منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م، حيث كان وزير الداخلية في حكومة منديس فرانس (Mendes France)، السيد فرانسوا ميتزان (François Mitterrand) قد كلفها بمهمة إعداد تقرير عن الوضع الاجتماعي العام في منطقة الأوراس⁽⁶⁾ فقامت بجولة استقصائية في تلك المنطقة خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 1954م إلى فيفري 1955م وكللت بإعداد تقرير مفصل عن تعداد السكان ومستوى معيشتهم⁽⁷⁾ وفي نهاية مهمتها استدعاها الحاكم العام جاك سوستال، زميلها السابق في متحف الانسان (Musée de l'homme) حيث يجمعها نفس التخصص العلمي -علم الاجناس- والذي لم تلتق به منذ سبعة عشر سنة حين كان سوستال نائب متحف الانسان حيث استمع الى ملخص تقريرها، ثم عرض عليها الانضمام الى ديوانه⁽⁸⁾.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 81F/641, la composition des cabinets civil et militaire de gouverneur général de l'Algérie (ministère de l'intérieur direction des services de l'Algérie).

(2) Idem.

(3) جيرمان تيون (Germaine tillion) عالمة أجناس وناشطة حقوقية عرفت بمواقفها المناهضة للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، تجيد اللهجات المحلية للجزائر، خاصة الشاوية، حيث سبق أن عاشت ست سنوات في المنطقة 1934-1940م قبل التحاقها بديوان سوستال. ينظر: Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 11CAB/62, dossier de Germaine Tillion de l'Aurès

(4) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 69.

(5) Germaine Tillion, germaine Tillion fragments de vie, texte rassemblés et présentes par tzvetan Todorov, édition du seuil, France, 2009, p. 281.

(6) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, BIB, Boîte N° B//1336, discours prononcé par M. jacques Soustelle devant l'assemblée Algérienne 23 février 1955, imprimerie officielle de gouvernement général de l'Algérie, Algérie, 1955, pp. 10- 11.

(7) Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op.cit, p. 16.

(8) Germaine Tillion, op .cit, p. 281.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وإنه لأمر غريب أن يجمع جاك سوستال في ديوانه عناصر يسارية أمثال فانسان مونتاي وجاك جويبي (Jacques juillet) وجيرمان تيون (Germaine Tillion) إلى جانب أعضاء آخرين أمثال هنري بول إيدو (Henri Paul Edaux) الذي سبق وعمل سنة 1943 في الأقسام السرية للجوسسة إلى جانب جاك سوستال. و اشيارى (Achiary) الذي وإن لم يكن ينتمي إلى ديوان جاك سوستال فإنه كان يشغل منصبا مهما وهو رئيس قسم التوثيق الخارجي لمراكز الجوسسة في الجزائر وهو الذي سبق أن قاد بصفته رئيس دائرة قائمة عمليات قمع وحشية خلال حوادث ماي - جوان 1945 راح ضحيتها عدد كبير من المسلمين الجزائريين في مدينة قالمة وما جاورها.⁽¹⁾

ثالثا - الجولات الاستطلاعية الأولى للحاكم العام جاك سوستال:

في أول لقاء له مع الصحافة الفرنسية عقب تسلم مهامه رسميا كحاكم عام للجزائر ركز جاك سوستال حديثه فقط على قضايا البناء والتشييد والمساعدة على العيش الأسهل وتسريع وتيرة المشاريع المقدمة من قبل فرنسا⁽²⁾. وبعد مرور خمسة أيام فقط من وصوله إلى الجزائر قرر القيام بجولة استطلاعية في مختلف أنحاء الجزائر للإطلاع عن كثب على الأوضاع العامة السائدة في البلاد وخاصة أوضاع المسلمين الجزائريين وعدم الاعتماد فقط على التقارير الرسمية عبر القنوات الإدارية والأمنية.

وكان جاك سوستال يعتقد أن زيارة منطقة الأوراس تكتسي طابعا استعجاليا، لأنها منطقة واسعة وتخضع إداريا لمتصرف إداري واحد.⁽³⁾ وهي تمثل كذلك معقلا هاما من

(1) Nancy Wood, Germaine Tillion, une femme mémoire d'une Algérie à l'autre, édition autrement, France, 2003, p. 166.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 111.

(3) Centre de documentation historique sur l'Algérie, Aix en Provence, Boîte N°, 324-SOU-8426. Inter vieux de jacques Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

معاقلة الثورة الجزائرية ولهذا بدأ جولته الاستطلاعية منها، حيث زار باتنة ومسنوس وأريس، وخنشلة وتبسة⁽¹⁾.

وخلال جولاته التقفية انتبه الحاكم العام جاك سوستال إلى خطورة النتائج التي تمخضت عن انقطاع التواصل بين السلطات الفرنسية والجماهير المسلمة وتلقى خلال تنقله بين بوفاريك وبسكرة تقريرا حول الوضع العسكري يؤكد وجود عمل مسلح ويشير إلى التكاليف الباهظة للعمليات العسكرية الأولى ضد الثوار وهي عمليتي فيرونيك (Véronique) وفيوليت (Violette) مع نتائجها السلبية والعكسية خاصة أنها تسببت في التحاق العديد من الشباب الجزائريين بالعمل المسلح.⁽²⁾

وكان مدير الأمن العام في الجزائر جون فوجور (Jean Voujour) قد سبق له أن حذر سوستال وديوانه من العمليات العسكرية الكبرى للجنرال شريار (Charrière)⁽³⁾ في منطقة الأوراس، باعتماده أسلوب الإبادة الجماعية التي عبر عنها فوجور بقولهم استعمال مطرقة كبيرة لقتل حشرة⁽⁴⁾، في إشارة منه إلى عمليات التمشيط العسكري الكبرى التي كان الجنرال شاريار قد أطلقها ضد معاقلة جيش التحرير الوطني بالتزامن مع تولي سوستال مهامه كحاكم عام للجزائر حيث كان يرى فيها الحل الوحيد للقضاء على الثورة، رغم أن الضجة التي أثارها في الصحف كانت أكثر من النتائج التي حققتها في الميدان بل لقد حفزت الشبان الجزائريين على الالتحاق بالثورة⁽⁵⁾.

(1) Yves courrière, la guerre d'Algérie, le Tessin rouge op. cit, p. 42.

(2) Pierre Legoeyt, la guerre d'Algérie, édition Perrin, Paris, 1989, p. 31.

(3) الجنرال شاريار (Charrière) لم يكن مقتنعا بأفكار الحاكم العام (Jacques Soustelle) لذلك ظهر خلاف بينهما انتهى بعزل جاك سوستال للجنرال شاريار وتعويضه بالجنرال لوريور. (Lorlliot). ينظر: Centre d'archives de documentation historiques sur l'Algérie, Boîte N° 324-SOU-8426. Inter vieux de jacques Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie

(4) Pierre Legoeyt, op. cit, p 31.

(5) Yves courriers, la Guerre d'Algérie, Les fillses deTessin, p. 39.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وتبعاً لذلك أرسل الحاكم العام جاك سوستال برقية إلى الجنرال شاريار (Charrière) أكد فيه أن السياسة التي قررت الحكومة العامة إتباعها في الجزائر من أجل تحسين الأوضاع الأمنية في منطقة الأوراس هي من اختصاص الحاكم العام وحده، لذلك ستتبع سياسة التهدئة بالدرجة الأولى من أجل إعادة الاتصال مع مجموع الجزائريين، واسترجاع الثقة في السلطات الفرنسية وطلب منه التركيز على حركات المتطرفين على الحدود التونسية الجزائرية. أما منطقة الأوراس فلا تجرى فيها أي عملية عسكرية إلا بأمر الحاكم العام⁽¹⁾.

وبعد نهاية جولته في منطقة الأوراس قام جاك سوستال يومي 9 و 10 مارس 1955 بزيارة استطلاعية إلى منطقة القبائل والعاصمة، خاصة منطقة بوفاريك⁽²⁾، ورافقه في زيارته هذه جاك جويبي (Jacques Juillet) المدير العم للديوان المدني والعسكري والعقيد جون كونستون (Jean Constans) مدير الديوان العسكري ومدير الأمن العام جون فوجور (Jean Vaujour)⁽³⁾.

وبعد اطلاعه على الأوضاع عن قرب اعترف جاك سوستال (Jacques Soustelle) صراحة أن الوضع في الجزائر سيئ، مرجعا ذلك إلى نوعين من الأسباب: أما النوع الأول فاعتبره أسبابا قديمة وهي من طبيعة سياسية واقتصادية ويمكن حصرها في الفقر والبؤس وعدم توفر مناصب الشغل. وأما السبب الثاني فقد أرجعه إلى سيطرة الطبقة البورجوازية من المستوطنين على الوضع العام في الجزائر لذلك فكل مشاريع الإصلاح في الجزائر من

(1) Claude Paillât, op. cit, p. 133.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, AIX en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/389, note ordre.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 11CAB/29, déclaration de Jacques Soustelle.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

مشروع بلوم فيوليت⁽¹⁾ إلى غاية قانون الجزائر 1947⁽²⁾ تم إجهاضها وعليه- يقول جاك سوستال- علينا أن نملك الشجاعة كي نعترف أن أغلب الوعود لم تطبق⁽³⁾.

وأكد سوستال أنه لم يأتي إلى الجزائر بنية خوض المعارك وتذكية روح الإمبريالية الاستعمارية أو من أجل سحق تمرد كبير، لأن الأمر في نظره لا يعدو أن يكون بعض التمردات في بعض المشاتي والدواوير البعيدة التي تعاني من حياة صعبة، لذلك سيعمل على مساعدة السكان للحصول على حياة أفضل وأكد في خضم هذه التصريحات على معطى مهم في سياسته، وهو أولوية الحكم المدني لأنه يريد تعميم الثقة والسلام⁽⁴⁾. وكشف بوضوح عن معارضته لخطة الجنرال شاريار (Charrière) العسكرية وأكد أنه سيعمل على إجهاض الثورة عن طريق مجموعة من الإصلاحات⁽⁵⁾.

(1) مشروع بلوم فيوليت (Blum violette) يتكون من خمس فصول وثمانية مواد وقد تضمن بعض الإصلاحات كإدماج الجزائر في فرنسا، إصلاح التعليم إصلاحات زراعية، إلغاء المحاكم الخاصة، إعطاء حق الانتخاب لفئات اجتماعية معينة دون أن ينتج على ذلك تغيير في حالتهم الشخصية أو حقوقهم المدنية، لكن هذا المشروع الاصطلاحي المتحفظ تم إجهاضه من قبل غلاة المستوطنين ولم على ارض الواقع ولم يرى النور. ينظر Maurice violette, L'Algérie vivra t'elle Note d'un ancien gouverneur générale, édition Félix Alcon, Paris, 1938, pp.476-488

(2) قانون الجزائر (le statut organique de l'Algérie) 20 سبتمبر 1947 وقد نص على ان الجزائر هي مجموعة من المقاطعات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية ويخضع جميع المقيمين من الجنسية الفرنسية لمقاطعات الجزائر لنفس الواجبات دون تمييز عرقي لغوي أو ديني ويتمتعون بكل الحريات الديمقراطية وجميع الحقوق السياسية: ينظر: Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F1104 Statut organique de l'Algérie 20 Septembre 1947, loi 47.1853. DU 20 Septembre 1947, journal officiel N° 26, 36 Aout 1948.

(3) Ibid, ALG, FM, Boîte N° 81F/24, discours prononcé par Jacques Soustelle à la séance solennelle de l'Assemblée Algérienne, le 23 février 1955,

(4) Jean Vaujour, histoire de la révolution Algérienne, de la révolte à la révolution aux premiers jours de la guerre d'Algérie, Edition Albin Michel ; Paris, 1985, pp. 409- 410.

(5) Yves courriers, la Guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 45.

رابعاً - سوستال واستكشاف امكانيات حل المعضلة الجزائرية عبر الحوار:

استطاع الحاكم العام جاك سوستال بعد جولته الاستطلاعية في مختلف أنحاء الجزائر أن يكوّن فكرة واضحة عن تعقيدات المسألة الجزائرية وأل ما استخلصه هو القمع الكبير الذي تعرضت له إطارات حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف مصالح شرطة الاستعلامات (police de renseignements) والنزج بهم في السجون⁽¹⁾.

ولقد اقتنع سوستال (Soustelle) أن تشكيل قوة ثالثة من المسلمين الجزائريين ذوي الفكر المتنور والمعتدل المتشبه بعين بقيم الحضارة الفرنسية يمكن التفاوض معهم لحل المشكل الجزائري⁽²⁾. فقد كان مؤمنا بالمنهج التفاوضي لخلق قوة ثالثة حتى قبل التحاقه بالجزائر، حيث أعطى وهو لا يزال في باريس أول أمر بمهمة رسمية وهي لقاء الأسير مصطفى بن بولعيد قائد منطقة الأوراس النمامشة (المنطقة الأولى) الذي تم توقيفه على الحدود التونسية الليبية حين كان في طريقه إلى ليبيا في مهمة خاصة للتزود بالأسلحة⁽³⁾. وكان هذا الأمر بالمهمة لأول شخص انظم إلى ديوانه العسكري وهو الرائد مونتاي (Comandant Monteil) يوم 14 فيفري 1955م، أي قبل قدومه إلى الجزائر الذي تم يوم 25 فيفري 1955م.

وهكذا، فعلى إثر توقيف مصطفى بن بولعيد بعث الرائد مونتاي برقية إلى الحاكم العام المكلف جاك سوستال وهو يتأهب للذهاب إلى الجزائر، أكد فيها أن واحدا من القادة الرئيسيين للمتمرّدين بمنطقة الأوراس قد ألقى عليه القبض على الحدود التونسية الليبية من قبل عناصر فرنسية". كما عرض على جاك سوستال ضرورة لقاء هذا الرجل فلم يتردد هذا الأخير في قبول هذه الفكرة، وتكليفه بلقائه في إطار مهمة رسمية، فغادر فانسان مونتاي باريس إلى تونس للقاء مصطفى بن بولعيد⁽⁴⁾.

(1) Yves courriers, la Guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 22.

(2) Idem.

(3) Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op. cit, p. 68.

(4) Yves courriers, la Guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, pp. 21- 22.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد قد أولاه الإعلام الأجنبي أهمية كبرى وتمت إذاعته في مقدمة نشراته الإخبارية، كما كتبت الصحافة بعناوين بارزة في صدر صفحاتها الأولى عبارات مثيرة مثل⁽¹⁾: "قائد الفلاقة يقع في الأسر" و"إلقاء القبض على قائد المتمردين" و"انتهى التمرد في الأوراس...". "ظننا منهم أن الثورة هي تمرد أو عصيان وأن مصيرها مرتبط بحياة أشخاص معينين مثل بن بولعيد من شأن إلقاء القبض عليهم أو قتلهم أن يؤدي إلى إخمادها.

وقد جرى اللقاء بين الراحل مونتاي ومصطفى بن بولعيد يوم 16 فيفري 1955م في فيلا بنليان (Villa Banliene) في تونس وكان أول لقاء بين ممثل الحاكم العام للجزائر وعضو أسير للتنظيم الجديد "جبهة التحرير الوطني"⁽²⁾. وخلالها أفصح مصطفى بن بولعيد عن أهداف الحركة الثورية منبها إلى جرائم الجيش الفرنسي في الأوراس، وكان على رأس مطالبه سحب الآلة العسكرية الفرنسية من هناك والعفو العام عن السجناء السياسيين⁽³⁾.

وعلى إثر انتهاء اللقاء عاد الراحل فانسان مونتاي (Vincent Monteil) إلى الجزائر وفي طائرته الخاصة التي كانت تقله إلى الجزائر حدد النقاط الأساسية المتعلقة بانطباعه الأولي عن شخصية مصطفى بن بولعيد، وهي كما يلي: رجل مدفوع نحو أهدافه بمشاعره الصادقة المتأثرة بسياسة انعدام العدل بالنسبة لشعبه⁽⁴⁾. ثم قام بتقديم تقريره إلى الحاكم العام جاك سوستال بتاريخ 22 فيفري 1955م ونشرت بعض الجرائد باللغة الفرنسية مقتطفات منه. وجاء في التقرير أن الحوار الذي أجراه مع بن بولعيد كان صعبا وشاقا وقد حاوره بالعربية والفرنسية وبلهجته المحلية الشاوية، حيث أظهر بن بولعيد نوعا من السرية والتحفظ الكامل حول الأسرار السياسية والعسكرية للتنظيم "جبهة التحرير الوطني". وقد توقف الراحل

(1) عثمانى مسعود، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 175.

(2) Yves courriers, Guerre d'Algérie, temps de léopards, op. cit, pp. 22- 23.

(3) Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, p. 68.

(4) Yves courriers, la Guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 27.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

مونتاي عند ما ختم به مصطفى بن بولعيد حوارهما حيث صرح قائلاً⁽¹⁾: "إنني لا أطلب لنفسي شيئاً، فإن حياتي لا تساوي شيئاً، إنني مستعد لإمضاء وثيقة اعترف فيها بقبول إعدامي بالرصاص إذا كان موتي سينفذ الجزائر". وهكذا لم تكن المفاوضات مع مصطفى بن بولعيد مثمرة ولم يحصل من خلالها الرائد مونتاي ومن ورائه الحاكم العام جاك سوستال على أي معلومات مفيدة حول التنظيم الجديد" جبهة التحرير الوطني".

وعلى الرغم من فشل سوستال وأعدائه إلا أنهم أعادوا الكرة مع إطارات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث مهد لهذا المسعى بقاء جمع الرائد مونتاي مع جاك شوفاليي، رئيس بلدية الجزائر سابقا الذي احتج على اعتقال أعضاء في اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، خاصة أن عددا منهم كانوا زملاء له في المجلس البلدي لمدينة الجزائر⁽²⁾، كما أكد في لقائه هذا على ضرورة التحاور معهم لأنهم نخبة مثقفة وواعية بدلا من الحوار مع الباش اغوات⁽³⁾ الذين لا يؤيدون زوال النظام الاستعماري الذي منحهم امتيازات كبرى⁽⁴⁾. كما أن أعضاء ديوان سوستال ذوي التوجه الليبرالي أمثال فنسان مونتاي وجاك جويبي وجيرمان تيون قد أشاروا عليه كذلك بضرورة التصرف بسرعة كي لا تتوسع الهوة أكثر بين الإدارة الفرنسية والمسلمين الجزائريين خاصة بعد إعلان قانون حالة الطوارئ⁽⁵⁾.

وهكذا كلف جاك سوستال الرائد فانسون مونتاي (Vincent Monteil) بمحاولة التفاوض مع شخصيات ذات وزن من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمثال بن يوسف

(1) مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، باتنة: 1999، ص 671.

(2) Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op .cit, p. 69.

(3) هي رتبة إدارية ذات أصل تركي أعيد استعمالها من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، والباش أعا اقل رتبة من الأعا و اعلي من القيادة، هم جزائريون موالون للسلطات الفرنسية يعينون من قبلها كي يكونوا همزة وصل بين الجزائريين في لأرياف والإدارة الفرنسية، ويتم تعيينهم من الذين يدينون بالولاء لفرنسا أو خدموا في الجيش الفرنسي وآخرين ورثوها على عائلاتهم التي كانت عميلة للسلطات الفرنسية. ينظر.: Jean-Louis Gérard, op.cit, .p.29.

(4) Yves courriers, Guerre d'l'Algérie, le temps de léopards, op. cit , p. 69.

(5) Levée de boucliers, état d'urgence, in Historia Magazine, N ° 202. France, 1971, p. 261.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

بن خدة وعبد الرحمان كيوان، فكان اللقاء بهم في سجن سرکاجي، حيث حاول خلاله التفاوض لإنهاء الحرب الدائرة رهاها في الجزائر⁽¹⁾. وقد أكد بن يوسف بن خدة بأن رده على مونتاي كان مطابقا لرد المحامي عبد الرحمن كيوان رغم أن مونتاي حاور كل واحد منهما على حدى وأنه وكيوان أكدا لمونتاي أن الجهة الوحيدة المؤهلة للتفاوض هي جبهة التحرير الوطني وأنه إذا كانت هناك نية صادقة للتفاوض فيجب أن تبادر السلطات الفرنسية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين عقب أحداث الفاتح من نوفمبر 1954⁽²⁾.

ولإقناع النخبة الجزائرية بفكرة الحوار والتفاوض تدخل جاك سوستال لدى الحكومة الفرنسية في شهر ماي عام 1955م لإطلاق سراح بعض المساجين الجزائريين أمثال بن يوسف بن خدة وعبد الرحمان كيوان⁽³⁾ لكن هذه المفاوضات لم تكمل بالنجاح، حيث التحق كل بن خدة وكيوان بصفوف جبهة التحرير الوطني بمجرد إطلاق سراحهما⁽⁴⁾.

وفي هذا السياق تحدث وليام ماكندت فقال⁽⁵⁾، "من الغريب جدا أن الكثير من الرجال الذين كتب لهم أن لعبوا أدوارا هامة في الثورة كانوا قد اعتقلوا ثم أطلق سراحهم عام 1955م وربما يعكس هذا أمل الحاكم العام الليبرالي جاك سوستال بأن السياسة المعتدلة نحو الوطنيين حتى أولئك الذين هم رهن الاعتقال قد تفيد في إيجاد حل للمشكلة الجزائرية.

ورغم فشل مهمات الرائد مونتاي التفاوضية المتتالية، إلا أنه استطاع الحصول مرة أخرى على موافقة الحاكم العام ليجتمع مع عدد من الشخصيات التي تنشط في تظاهرات سياسية وحرزبية مختلفة والتي ستلتحق بدورها بالثورة فيما بعد.

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 410.

(2) Ben Yousef Ben khedda, Abane –Ben Mhidi, leur appart à la révolution Algérienne, édition dahlab, Alger, 2000, p.74

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 41.

(4) Alistair Horne, op. cit, p.115.

(5) وليام ماكندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1945 - 1968م) ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981، ص 126.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وبناء على ذلك اجتمع الحاكم العام جاك سوستال يوم 28 مارس 1955م مع الشيخ خير الدين⁽¹⁾ ممثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور أحمد فرانسيس ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحاج شرشالي ممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية⁽²⁾، إلا أن هذا اللقاء انتهى دون التوصل إلى نتيجة ملموسة.

وعلى الرغم من ذلك فقد رتب الرائد فانسان مونتاى لقاء ثانيا بين الحاكم العام جاك سوستال وزعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري السيد فرحات عباس في 02 أبريل 1955م حيث ذكر هذا الأخير أنه خاطب الحاكم العام خلال هذا اللقاء قائلا:⁽³⁾ يا "سيدي كلنا فلاقة، الشجعان منا حملوا السلاح والأقل شجاعة هم الآن في مكتبك جالسون أمامك". وأكد أنه نصح الحاكم العام بالتفاوض مباشرة مع مصطفى بن بولعيد ورابع بيطاط بطريقة سرية بتحويلهم إلى باريس، كما لم يخف فرحات عباس مشاعر الاستنكار ضد التصعيد العسكري الذي تعرفه منطقتي الأوراس والقبائل، حيث أكد للحاكم العام أن الاستعمار هو الذي خلق الخارجين عن القانون عن طريق الخرق العلني لقانون الجزائر الصادر سنة 1947 الذي تم التصويت عليه من قبل البرلمان الفرنسي⁽⁴⁾ وبالتالي لم يختلف هذا اللقاء عن اللقاءات الأخرى فقد كان مآله الفشل.

وعلى الرغم من أن فرحات عباس قد عمل على إقناع مناضليه في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بإعطاء فرصة للحاكم العام جاك سوستال لتطبيق الإصلاحات التي تحدث عنها غير أنه أبدى تحفظه⁽⁵⁾، خاصة وأنه بدأ الاتصال مع جبهة التحرير الوطني منذ شهر

(1) الشيخ خير الدين هو النائب الثاني لجمعية العلماء المسلمين، من منطقة بسكرة، متخرج من جامع الزيتونة بتونس، مناضل في الجمعية منذ تأسيسها عرف عنه في فترة معينة معاداته لفكر مصالي الحاج. ينظر: Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N ° 11CAB/108 notice biographique de cheikh mahyddine .

(2) Jean Vaujour, op.cit, p 418.

(3) Ferhat Abbas ,Autopsie d'une guerre, op. cit, p. 74.

(4) Idem.

(5) Jean voujaur, op. cit, p. 418.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

جانفي 1955م عن طريق القامة عمار مبعوث جبهة التحرير الوطني، حيث أكد فرحات عباس⁽¹⁾ أنهما بقيا على اتصال منذ ذلك اليوم وهو الذي قاد اثنين من مسؤولي جبهة التحرير الوطني في شهر ماي إلى منزله بنهج الدكتور طرولار⁽²⁾. وما يؤكد صحة قول فرحات عباس هو عثور الشرطة الفرنسية في شهر جوان 1955م على وثائق لجيش التحرير ذكر فيها اسم فرحات عباس، كما وردت أيضا أسماء أخرى كانت قد دخلت في اتصالات مع جبهة لتحرير الوطني أمثال العربي التبسي⁽³⁾.

ففي تصريح لمجلة استوريا ماغزين (Historia Magazine) أكد جاك سوستال أنه أعلم وزير الداخلية (Bourges Maunoury) بعلاقة فرحات عباس بتنظيم جبهة التحرير الوطني بعد العثور على رسالة تحمل اسمه في جيب أحد المناضلين الذين تم توقيفهم من قبل الشرطة وأن وزير الداخلية تردد في إصدار قرار تكليفه بتوقيف عباس كونه برلماني ويحمل جواز سفر فرنسي⁽⁴⁾.

ورغم أن هذه المفاوضات فشلت إلا أن هناك من كان يعلق عليها أمالا لحل الأزمة الجزائرية، حيث ذكر محمد العربي الزبيري⁽⁵⁾ أن الشيخ خير الدين كان يأمل الكثير في هذه المفاوضات للوصول إلى نتائج إيجابية، رغم أن الشيخ العربي التبسي الذي كان على رأس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في غياب الشيخ البشير الإبراهيمي قد استنكر مشاركة الشيخ خير الدين في هذه المفاوضات مع سوستال باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وأكد العربي الزبيري أن الشيخ خير الدين رد بإلحاح على مبعوث عبان رمضان الذي كان يؤكد على ضرورة التخلي عن المفاوضات والامتثال لنداء جبهة التحرير الوطني، بسؤاله "هل

(1) فتغيير موقف فرحات عباس كان جليا عندما تلفظ لأول مرة بمصطلح الجزائر الجزائرية. ينظر : Jacques Simon, le discours de djidjli Ferhat Abbas « bascule » il lance le sanglon « Algérie Algérienne », historia magazine, N° 202, France 1971, p. 281.

(2) Ferhat Abbas ,Autopsie d'une guerre, op, cit, p. 72.

(3) Claude paillât, deuxième dossier de l'Algérie, éditions les presses de la cite, paris, 1962, p. 157.

(4) Déclaration de Jacques Soustelle, historia magazine N° 204, France, 1971, p. 375.

(5) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص 187 - 188.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

للثورة من القوة ما يمكنها من مواجهة القوات الفرنسية والانتصار عليها". ولما سئل الشيخ خير الدين عن موضوع التفاوض مع الحاكم العام جاك سوستال لم ينكر ذلك ولكنه ذكر أن⁽¹⁾: "جبهة التحرير الوطني لما علمت اتصلت به وبباقي أعضاء الوفد عن طريق مبعوث عبان رمضان⁽²⁾ وطلبت منهم مواصلة مساعيهم شريطة أن لا يتورطوا مع العدو وعقب العربي الزبيري على ذلك بقوله إن هذا الإدعاء يصعب تصديقه، فجبهة التحرير الوطني كانت فعلا على علم بهذه المفاوضات واتصلت فعلا بالمتفاوضين من خلال مبعوث عبان رمضان، لكن لكي تأمرهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتستجيب تشكيلاتهم المختلفة لنداء الفاتح من نوفمبر⁽³⁾، ولكنه لا يقدم دلائل على صحة استنتاجاته.

والواقع أنه من الصعب معرفة موقف جبهة التحرير الوطني بالضبط من هذا اللقاء، خاصة أن عبان رمضان لم يترك مذكرات نستقي منها هذه المعطيات وهو صاحب الشأن في هذا الموضوع إلا أن منشور جبهة التحرير المؤرخ يوم 01 أبريل 1955م يلقي بظلال من الشك على رواية الشيخ خير الدين، حيث ورد فيه ما يلي⁽⁴⁾: "يا أيها الشعب الجزائري إننا نحذر من الذين يبقون الشك والغموض... إن محكمة جيش التحرير الوطني سوف تحكم بلا رحمة ولا شفقة على الخونة وأعداء الوطن".

(1) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 189.
(2) عبان رمضان: من مواليد سنة 1919، تلقى دراسته الثانوية في معهد البلدية، التحق سنة 1946 بحركة انتصار للحرية الديمقراطية التي عليه القبض 1950، وظل في السجن إلى غاية 1955، وبمجرد اطلاق صراحه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني وسرعان ما صار احد قادتها وبهذه الصفة شارك في مؤتمر الصومام وعين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ، قاد معركة الجزائر من ديسمبر 1956 إلى غاية ماري 1957 واستطاع أن يفلت من الجنرال ماسي (Massu) وغادر الجزائر ليساهم في مؤتمر القاهرة 1958. ينظر: المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف، العدد 24، 29-05-1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين: 2007، ص 339-350.

(3) المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف، العدد 24، 29-05-1958، المصدر السابق، ص 189.

(4) Amar Hamdani, Krim Belkacém, le lion des Djebels, Editions Bolland, paris, 1973, p. 45.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وقد أعقب هذا المنشور منشور آخر أكثر وضوحا في جوان 1955م حيث رفضت من خلاله جبهة التحرير الوطني رفضا قاطعا أن تبادر أي جهة بالتفاوض باسمها وأن ذلك من اختصاص مسؤوليها في الداخل والخارج فقط⁽¹⁾، كما أن المستوطنين وهم الطرف الثاني في معادلة المعضلة الجزائرية لم يكونوا مستعدين لتقديم أي تنازل وأصرروا على وجوب استعمال كل أنواع القوة والقمع لإخماد الثورة. وعلى رأس هذا التوجه أندري فروجي (André Froger) رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر وريموند لاكبير (Romande Laquier) رئيس المجلس الجزائري⁽²⁾، ولهذا أحبطت مساعي سوستال في إيجاد حل تفاوضي للمسألة الجزائرية يحفظ ديمومة الوجود الفرنسي في الجزائر إذ أنه لم تمر إلا فترة قصيرة حتى قرر المعتدلون أمثال فرحات عباس الانضمام إلى جبهة التحرير الوطني ولم تتح لسوستال فرصة ثانية لجولة تفاوضية أخرى. وبما أن الحرب انتشرت داخل الجزائر فقد شعر الجزائريون الآخرون بضرورة دعم جبهة التحرير الوطني ولانضمام إليها⁽³⁾.

خامسا - اقرار قانون حالة الطوارئ (Etat d'urgence) بالجزائر:

نظرا لاشتداد الثورة الجزائرية واتساع رقعتها وعجز السلطات الفرنسية عن القضاء عليها نهائيا، بإجراءاتها الأولية المتخذة من قبل حكومة مانديس فرانس، خاصة وأن العمليات العسكرية الأولى: فيوليت (Violette) وفيرونيك (Véronique) لم تحقق النتائج المرجوة منها، فقد وافقت حكومة إدغار فور على طلب الحاكم العام جاك سوستال، المتضمن تدعيم الجهاز القمعي في الجزائر بتقديمها قانون حالة الطوارئ⁽⁴⁾ إلى البرلمان الفرنسي لمناقشته والمصادقة عليه⁽⁵⁾.

(1) Mehmed Harbi, les Archives de la révolution Algériennes, op. cit, pp. 105- 106.

(2) الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954-1958، غرناطة للنشر الجزائر: 2009، ص 219.

(3) وليام ماكندت، المرجع السابق، ص 127.

(4) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 161.

(5) Jean vaujour, op. cit, p. 432.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أن مشروع قانون حالة الطوارئ الذي عرضته حكومة إدغار فور (Edgard Faure) على البرلمان قد تم إعداده من قبل الحكومة التي سبقتها ونعني بها حكومة مهندس فرانس، وهو ما أكده السيد بورجيس مونوري (Brouges Monret) وزير الداخلية الفرنسي آنذاك خلال رده على تعليقات النواب في جلسة 31 مارس 1955م حيث صرح أنه لم يعد مشروع قانون حالة الطوارئ ولكنه وجدده جاهزا تقريبا لأن السيد فرانسوا ميتران وزير الداخلية السابق هو الذي فكر فيه وكون لجنة لإعداده وصياغته، غير أنه لم يستطع تقديمه للجمعية الوطنية للمناقشة والإثراء بسبب سقوط حكومة منديس فرانس (Mendes France) التي كان ينتمي إليها.

كما تجدر الإشارة إلى أن اللجوء إلى العمل بقانون حالة الطوارئ لم يكن إجراء غريبا عن فرنسا، فقد قنن هذا الأمر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية لمواجهة حالة الحرب أو التمرد العام المسلح والحرب الأهلية في الداخل ولكن نظرا لخطورة هذا السلاح القانوني فإن فرنسا لم تستعمله خلال مدة طويلة تتجاوز المائة عام إلا أربع مرات، الأولى في ديسمبر 1852م بمناسبة الانقلاب الذي قام به رئيس الجمهورية السيد لوي نابليون وأدى إلى الغاء الجمهورية الثانية وإعلان الإمبراطورية الثانية حيث تلقب لوي نابليون باسم (نابليون الثالث)، وتم اللجوء إليه للمرة الثانية في عام 1870م أثناء الحرب مع بروسيا التي هزمت فيها فرنسا واقتطعت منها منطقتي الألزاس واللورين، والثالثة في عام 1914م عند بدء الحرب العالمية الأولى والرابعة في عام 1939م عند بدء الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق نشرت وزارة الداخلية بلاغا رسميا حول الأوضاع السائدة في الجزائر جاء فيه⁽²⁾ "نظرا لوجود أعمال إجرامية يقوم بها جماعة من الخارجين عن القانون، فقد تبين جليا أن الحكومة العامة الموجودة الآن بالقطر الجزائري لا تستطيع حماية السكان من أعمال

(1) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 161.

(2) البصائر، العدد 211، 25-03-1955م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2006، ص 339.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

هذه الجماعات التي تجبر السكان على إعانتها أو على الانضمام إليها. فلعلّاج هذه الحالة كان في المستطاع فرض حالة الحصار (état de siège)⁽¹⁾ لتضع السلطة العسكرية الوسائل اللازمة لقمع حركة التمرد -حسب تعبيرهم- ولحماية السكان لكن تبين أن حالة الحصار ليس لها ما يبررها الآن. ولكي يتم إرجاع الأمن إلى نصابه ستقدم الحكومة الجمعية الوطنية قبل يوم الأربعاء مشروع قانون ينص على فرض حالة الطوارئ وتحديد مدتها، وستطلب الحكومة المناقشة السريعة لهذا المشروع وترجو أن انهاء هذه التدابير الاستثنائية في اقرب وقت ممكن".

وهكذا عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية دورة استثنائية ابتداء من 23 مارس 1955م لدراسة وإثراء مشروع قانون حالة الطوارئ⁽²⁾ وقد عرف عرض هذا المشروع نقاشا حادا من قبل نواب البرلمان، وانقسمت مواقفهم بين مؤيد ومعارض⁽³⁾.

وكان من بين المعارضين النائب كاترد الذي صرح قائلا⁽⁴⁾: "إن هذه الحالة التي تريد الحكومة فرضها على الجزائر ستكون سببا في إيجاد نفسية سيئة وخلق جو مضاد لنا تماما. ويمكن لسائر الناس عند إعلاننا حالة الطوارئ أن يصدقوا الأنباء التي تذيّعها الجامعة العربية ولهم عندئذ أن يستنتجوا بأن الحالة في القطر الجزائري قد أصبحت تساوي على الأقل في خطورتها الحالة الموجودة ببلاد المغرب الأقصى والمملكة التونسية إلى درجة أن أصبحت الحكومة لا تستطيع مواجهة الموقف إلا بفرض حالة الطوارئ الاستثنائية"، وأضاف قائلا⁽⁵⁾: "إننا بإعلاننا حالة الطوارئ سنعترف أمام هيئة الأمم المتحدة اعترافا صريحا بوجود قضية جزائرية ولم يقف خطر هذه الحالة عند هذا الحد، بل إن آثارها السيئة ستكون وخيمة

(1) يتطلب إعلان حالة الحصار نقل كل السلطات إلى العسكريين لذلك لم تشأ السلطات الفرنسية إتباعها، ينظر: Jean Vaujour, op. cit, p.433.

(2) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 163.

(3) Yves courrier, le temps de léopards, op. cit , p. 90.

(4) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 312، 01- 04- 1955م، مصدر سابق، ص 340.

(5) البصائر، المصدر نفسه، ص 340.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

جدا لأن حالة الطوارئ ستشعر سكان القطر الجزائري بأنهم أصبحوا يعيشون تحت سيطرة قوانين استثنائية. فهذه الحالة التي سوف يوجد لها إعلان قانون حالة الطوارئ لن تكون نتيجتها خلق عواطف المودة والصدقة نحو فرنسا، بل ستكون على العكس من ذلك".

وكان موقف النائب الشيوعي جاك ديكلو أكثر حدة في انتقاده لمشروع قانون حالة الطوارئ حيث صرح قائلا: ⁽¹⁾ "إنكم تريدون إحياء نظام دولة فيشي وارجاع أسوء عهود للماريشال بيتان وإقامة دعائم الحكم الفاشستي في البلاد".

وهناك من أيد تطبيق قانون حالة الطوارئ بالقطر الجزائري كالنائب جانتون (Janton) حيث أكد في تدخله أن: ⁽²⁾ "حالة القطر الجزائري لا تستدعي إصلاحات اقتصادية فقط بل الواجب يحتم على الحكومة أن تبادر بتنفيذ هذه الإصلاحات ويجب تمكين الحكومة من سلاح قانوني في الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء".

أما من جانب النواب المسلمين، فقد أعلن بعض النواب مثل الدكتور ابن سالم، وكذلك النواب التابعين لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كالسيد فرحات عباس والدكتور أحمد فرانسيس أنهم لا يستطيعون إبداء رأيهم في المشاريع الإصلاحية التي تعدها الحكومة قبل أن يطلعوا عليها ⁽³⁾، ومما قاله الدكتور محمد الصالح ابن جلول ⁽⁴⁾ "إن هذا القانون إذا ما أحرزت عليه الحكومة سيكون أعظم وسيلة لوقوف الجزائر برمتها ضد فرنسا". أما مقترح هذا المشروع، الحاكم العام جاك سوستال فقد عمل على شرح السياسة التي يعتمزم انتهاجها بعد تطبيق هذا القانون إلى جانب الإصلاحات ⁽⁵⁾.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipées en Algérie.

(2) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 313، 08-04-1955م، المصدر سابق، ص 348.

(3) عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1955م، الجزء الأول الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، ص 131.

(4) البصائر، العدد 378، 01-04-1955م، مصدر سابق، ص 340.

(5) Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit , p. 91.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وحاول وزير الداخلية بورجيس مونري (Bourges Maunoury) أن يخفف من حده النقاش الدائر بين النواب من خلال تدخله حيث قال: (1) "...الحالة لا تزال مزعجة في بعض جهات القطر الجزائري، فإن الخارجين عن القانون يخضعون لقيادة رجال أجنب. فحالة الطوارئ هي وسط بين الحالة العادية وبين حالة الحصار، فهي تمكن الحكومة من استعمال الوسيلة الكفيلة ببسط الأمن والقضاء على الثورة. إن حالة الطوارئ هذه لن تطبق على كامل البلاد الجزائرية، بل تطبق في المناطق التي توجد فيها أعمال التمرد والتي يأوي إليها المتمردون".

وقد استطاعت الحكومة أن تقنع النواب في 31 مارس 1955 بالمصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ⁽²⁾، حيث صوت لصالحه 379 نائبا مقابل 219 صوتا معارضا⁽³⁾. وبعد مصادقة أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية على مشروع قانون حالة الطوارئ قدمته الحكومة إلى مجلس الجمهورية الفرنسية، وبعد مناقشة خاطفة قرر مجلس الجمهورية المصادقة على نفس النص المعروض بأغلبية كبيرة: 339 صوتا ضد 77 صوت وبذلك أصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أبريل 1955م⁽⁴⁾.

وقد علقت صحيفة لومند (le Monde) على قرار إعلان حالة الطوارئ في الجزائر من طرف مجلس الوزراء الفرنسي وقالت: (5) "إن الإعلان عن هذه التدابير جاء في وقت تضاعفت فيه أعمال الاعتداء وتفاقم عمليات القتال التي يقوم بها الثوار".

(1) Collette et Francis Jansen, op. cit , p .203.

(2) بمجرد مصادقة الجمعية العامة على قانون حالة الطوارئ بتاريخ 31 مارس 1955 وقبل أن يتم إعلان تطبيقه بطريقة نهائية في 3 أبريل 1955 وجه عبان رمضان في الفاتح من أبريل 1955 نداء إلى الشعب الجزائري يطلب منه التكافل والالتفاف تحت راية جبهة التحرير الوطني من أجل تحقيق الاستقلال. للإطلاع على النص الكامل للنداء ينظر: Ali lakhfi, Abane Ramdane exploite l'état d'urgence, historia magazine, N° 202, France, 1971, p. 260.

(3) Jean vaujour, op. cit , p .132.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/55, J.O.F. N 3480 du 07- 04- 1955 : loi N 55- 385 du Avril 1955, instituions un état d'urgence en déclarent l'Application En Algérie.

(5) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 131.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

أما روني مايير (René Mayer) فقد قاد حملة مناوئة ضد هذا القانون معتبرا إياه غير عملي لأنه كان يتأمل في إصدار قانون حالة الحصار⁽¹⁾.

ولتوضيح معنى حالة الطوارئ، أصدرت وزارة الداخلية بيانا جاء فيه⁽²⁾: "أن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية، حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية، ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه، ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وإن تمس بالسيادة الوطنية".

وفي واقع الأمر أن حالة الطوارئ التي طبقت في الجزائر لا تختلف عن حالة الحصار، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات العامة والفردية، وهي:

- أخذ كل الإجراءات لوضع الرقابة على الصحافة والنشر بكل أنواعه.
- مراقبة الحصص الإذاعية التي تبث في الراديو⁽³⁾.
- منع بث الأفلام السينمائية الثورية⁽⁴⁾.
- الأمر بالغلاق المؤقت لأماكن اللقاءات والتجمعات وعملا بقانون 7 أوت 1955 حتى الانتخابات الجزئية تم إلغائها في المناطق التي يطبق فيها قانون حالة الطوارئ⁽⁵⁾.
- كما نصت المادة 10 من قانون حالة الطوارئ على جمع الأسلحة من السكان وذلك بالرجوع إلى نص قانون 18 أبريل 1939، الذي قرر تسليم الأسلحة إلى السلطات

(1) Yves courrier, le temps de léopards, op. cit , p. 91.

(2) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 23.

(3) هذه العقوبات الزاجرة التي تضمنها قانون حالة الطوارئ دفعت نقابة الصحفيين في الجزائر إلى تقديم عريضة شكوى للحاكم العام جاك سوستال تشتكي فيها تضيق سلطاته الخناق على حرية التعبير والصحافة في الجزائر. ينظر: Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/100, l'état d'urgence.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 1 F/226, arrêté de l'état d'urgence en Algérie.

(5) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipées en Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

العسكرية في المراكز المخصصة لهذا الغرض، مع ملاحظة أنه يتم أخذ كل المعلومات الخاصة بما يليها.

ومنح قانون حالة الطوارئ السلطات الفرنسية الحق في فرض عدم التنقل من المنازل لمدة ليلة أو نهار كامل مع منع تحرك الأشخاص والسيارات في المناطق والساعات المحددة من قبل القانون⁽¹⁾، حيث يجب على كل سائق سيارة أجرة وعلى كل الأشخاص الذين يقلم أن يحملوا اذنا بالتنقل (laissez passer) يسمح بتنقلهم خلال ذلك اليوم يكون مصادقا عليه من قبل رئيس الدائرة أو نائبه أو المتصرف الإداري أو ضابط الجندرية، أو محافظ الشرطة التابعة لمقر سكن المعني⁽²⁾. وقيدت الحريات الشخصية إلى درجة منعت فيها حتى الزيارات والإقامات التي تزيد مدتها على ثلاثة أيام⁽³⁾.

ونظرا لأن الزيارات أصبحت تخضع للرقابة ثم منعت نهائيا في فترة لاحقة، قرر جاك سوستال قرر إنشاء قسم مركزي لمراكز الإقامة Service central de centre d'hébergement التي من شأنها تنظيم كل الأمور الخاصة بمنع الزيارة والتي أصطلح عليها بحظر الإقامة. (interdiction de séjour) وتم إنشاء مراكز للإقامة (Centres d'hébergements) في حالة تنقل الأشخاص من أجل العلاج أو استخراج أوراق إدارية... الخ منعا للزيارات العائلية وإخضاع كل التنقلات لرقابة السلطات الفرنسية⁽⁴⁾. ووضعت هذه المراكز الإقامة تحت الرقابة الدائمة للسلطات الفرنسية، فحتى المرضى الذين ينتقلون من أجل التطبيب في

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipées en Algérie.

(2) Ibid, ALG, FM, Boîte N°1F/226 Arrêté de l'état d'urgence en Algérie.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N°11CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur les élections anticipées en Algérie.

(4) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/03, note de gouverneur général de l'Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

المستشفيات لا يستطيعون الخضوع للعلاج الاستشفائي إلا بإذن من الطبيب المتعاقد مع مركز الإقامة⁽¹⁾.

كما منح قانون حالة الطوارئ الحق للسلطات الفرنسية بمداومة المنازل وتفتيشها في أي وقت ومحاكمة المدنيين من قبل المحاكم العسكرية بمعنى إحلال القضاء العسكري مكان القضاء المدني.⁽²⁾

وتضمن قانون حالة الطوارئ أيضا عقوبات للذين يخالفون مواده تتراوح ما بين ثمانية أيام حتى شهرين حبسا وغرامة مالية تقدر قيمتها ما بين خمسة آلاف (5.000) إلى مائتي ألف (200.000) فرنك فرنسي وقد تكون العقوبة بدفع الغرامة والحبس في نفس الوقت⁽³⁾. وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن حالة الطوارئ يمكن تطبيقها على جزء من تراب الوطن الأم والجزائر وعمالات ما وراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم بسبب اضطراب الأمن العام أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعها وطبيعتها⁽⁴⁾.

ومن خلال مضمون هذه المادة، نجد أن السلطات الفرنسية وقعت في تناقض مع نفسها، فهي تصف أحداث الفاتح من نوفمبر وما تبعها من أعمال ثورية بأنها مجرد تمرد بسيط يقوم به بعض الخارجين عن القانون في حين أن هذا الإجراء القانوني لا يتم تطبيقه إلا إذا كان هناك خطر داهم أو حوادث كارثية، مما يؤكد أن ما كان يحدث في الجزائر هو ثورة حقيقية استدعت اللجوء إلى العمل بأحكام هذا القانون الخطير.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11CAB/38, à monsieur les directeurs et chefs de servisse de l'administration central, (politique de contacte), (secret).

(2) Hartmut Elsenhans, la guerre d'Algérie (1945- 1962) la transition d'une France à une autre, édition publisude, Paris, 1999, p. 480.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N °11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur les élections anticipées en Algérie.

(4) Jean vaujour, op. cit , p. 433.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وفي البداية حددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد⁽¹⁾ حيث طبق أولا بعمالة قسنطينة في مناطق باتنة، تبسة، تيزي وزو والبلديات المختلطة لمنطقتي بسكرة والوادي⁽²⁾. لكن هذا الإجراء مدد لستة أشهر إضافية تطبيقا للقانون رقم (1080 - 55) والذي أصبح ساري المفعول ابتداءً من 07 أوت 1955⁽³⁾. ثم عم على كامل التراب الجزائري تطبيقا للقانون رقم (1147-55) الصادر بتاريخ 28 أوت 1955⁽⁴⁾ ولكي تضمن السلطات الاستعمارية التطبيق الجيد والصارم لقانون حالة الطوارئ أسندت مهمة الإشراف على تطبيق هذا القانون إلى الجنرال بارلنج (Parlange) الذي عين في الثامن والعشرين أفريل 1955م قائدا عاما للجهات التي تشملها حالة الطوارئ لتنسيق سائر العمليات السياسية والحربية والإدارية بها من جند وقوى الشرطة والجندرية والبوليس والإدارة المدنية ورجال القوم...الخ، بالإضافة إلى إشرافه على تشكيل فرق الدفاع الذاتي (auto défense)⁽⁵⁾ فقد جاءت بأمر الضباط السامين الذين اكتسبوا خبرة وشهرة واسعة في ممارسة حرب العصابات في حروب الهند الصينية وفي تونس والمغرب⁽⁶⁾.

وقد فتح قانون حالة الطوارئ المجال واسعا أمام المؤسسة العسكرية الفرنسية للتكفل بكل الإجراءات القمعية والردعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي المرتكبة من قبل الجزائريين التي كانت من اختصاص المحاكم المدنية وذلك بعد صدور مرسوم 15 جوان 1955م، الذي يحيل كل القضايا على المحاكم العسكرية وذلك في دوائر قسنطينة، باتنة، عنابة، قالمة، سطيف، تيزي وزو، تلمسان.

(1) Jean vaujour, op. cit , p. 433.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81 F/24, mesures de sécurité prise par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 3 R/304, application de l'état d'urgence en Algérie, la loi N° 55 - I 080 du 7 aout relative à la prolongation de l'état d'urgence en Algérie, modifie le texte du l'article 12.

(4) Ibid, ALG, FM, Boîte N° 1F/226, arrêté de l'état d'urgence en Algérie.

(5) البصائر لسان حال لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 317، 06 - 05 - 1955م، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، (1955-1956م)، المجلد 12، مصدر سابق، ص 361.

(6) المصدر نفسه، ص 361.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

كما تسبب اقرار قانون حالة الطوارئ في ارتكاب كثير من التجاوزات والانتهاكات المروعة لحقوق المسلم الجزائري، وخرق بعض مواده كالمادة السابعة⁽¹⁾ التي تمنع تحويل الذين أحيلوا على ما عرف بـ "مراكز الإقامة" (Centres d'hébergements) إلى محبوسين في محتشدات⁽²⁾. وقد دعم توجه جاك سوستال⁽³⁾ في السياسة الفرنسية وزير الداخلية "بورجيس مونوري (Breuges Monret)، عندما قال⁽⁴⁾: "إن القمع سيستخدم بدون هوادة ولا رحمة وأن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات".

سادسا - إنشاء المحتشدات:

من بين الإجراءات التي صاحبت قانون حالة الطوارئ ودخلت حيز التنفيذ بمجرد تطبيقه، إنشاء المحتشدات في إطار المادة السابعة من قانون حالة الطوارئ والتي نصت على أنه بتفويض من وزير الداخلية يستطيع الحاكم العام في الجزائر أن يبعد إلى أي دائرة ترابية أو إلى أي مكان محدد كل شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام⁽⁵⁾. ويستهدف هذا الإجراء حرمان جيش وجبهة التحرير الوطني من دعم الجماهير الشعبية بمنع أي شكل من أشكال التواصل بينهما وهو ما سيساهم في احتواء الثورة وإخمادها. والواقع أن اللجوء إلى تجميع السكان هو إجراء عسكري قديم استعمل في حروب الاستقلال ضد المتمردين الذين كانوا يستفيدون من الدعم الشعبي⁽⁶⁾، لذلك عملت الإدارة

(1) هذه المادة مستنسخة من قانون حالة الحصار في مادته 13 والذي يرفع من سلطات المحاكم العسكرية ويرفض استئناف الدعاوي، كما هي مستنسخة من المادة 11 من قانون حالة الحرب، ينظر: Serge Brambarger, Avril 1955, C'est l'état d'urgence, historia magazine, N° 202, France, 1971, p. 258.

(2) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 71.

(3) وفي حوار مع المؤرخ (يف كوريير) قال سوستال أنه لم يندم على تطبيق قانون حالة الطوارئ ورفض إلغاءه، ينظر: Yves courrier, le temps de léopards, op. cit, p. 236.

(4) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 54، 01-11-1959م، الجزء الثاني، ص 276، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، 2007، ص 276.

(5) محمد العربي الزبير، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 24.

(6) Charles Robert Ageron, de l'Algérie française à l'Algérie Algérienne, édition EDIF, Algérie, 2000, p. 261.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

الاستعمارية في عهد جاك سوستال على تطبيق مقولة قائد الثورة الصينية ماوتسي تونغ "يعيش المتمرد وسط السكان مثل السمكة في الماء اسحبوا الماء تموت السمكة"⁽¹⁾.

وهكذا فمن أجل سحق الثورة الجزائرية تم تهجير سكان المناطق الريفية المتهمين بتزويد الثوار بالمؤونة والأغطية وتحويلهم إلى مناطق محروسة ومسيجة⁽²⁾ سميت بالمحتشدات، اعترفت السلطات الفرنسية أنها قبل كل شيء آلة حربية تسمح بعزل جيش التحرير الوطني وقطع صلته بقواعده الشعبية وحرمانه من ودعمها اللوجستي الضروري من تمويل وتطبيب وإرشادات... الخ⁽³⁾.

وقد تم إنشاء المحتشدات الأولى على يد الجنرال بارلانج ضابط الشؤون الأهلية الذي أحاط نفسه بضباط الشؤون الأهلية الذين كانوا في الأصل ضباطا للمصالح الاجتماعية التي أنشأها جاك سوستال بتاريخ 26 سبتمبر 1955.⁽⁴⁾ على الرغم من أن الساسة والمسؤولين الفرنسيين بعد اندلاع الثورة نفوا جملة وتفصيلا نيّتهم في إقامة محتشدات في الجزائر، ويمكن الرجوع إلى تصريحاتهم للتأكد من ذلك.

فقد صرح الحاكم العام جاك سوستال أنه⁽⁵⁾ "لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيام ولايته شيء مما كان قد ثار ضده وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده" في إشارة إلى ألمانيا النازية ومحتشداتها الوحشية التي أقامتها في البلدان التي احتلتها وهلك فيها مئات الآلاف من البشر كما هو معروف.

كما نفى وزير الداخلية بورجيس مونوري (Bourges Monret)، عند مناقشة حالة الطوارئ نية حكومته في إقامة محتشدات تحت غطاء تطبيق حالة الطوارئ، حيث صرح

(1) ميشال كورناتون، مراكز التجميع في حرب الجزائر، ترجمة لإصلاح الدين، الطبعة الأولى، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 94.

(2) Charles Robert Ageron, de l'Algérie française à l'Algérie Algérienne, op. cit, p 261.

(3) ميشال كورناتون، المرجع السابق، ص 90.

(4) المرجع نفسه، ص 94.

(5) البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين، العدد 312، 03 - 06 - 1955م، مصدر سابق، ص 37.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

بما يلي⁽¹⁾: "إن وضع بعض الناس في إقامة جبرية عملا بهذا القانون لا يعني أبدا أنه سيقع إنشاء معتقلات أو محتشدات.

وعلى الرغم من هذه التصريحات فإن أول إجراء رافق إعلان حالة الطوارئ مباشرة هو إنشاء المحتشدات، وهو ما اعترف به الجنرال ديغول في مذكراته حين قال⁽²⁾ "لقد بدأت عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى"، ولم تكف السلطات الاستعمارية بذلك بل كانت تعمد إلى تهديم المساكن التي هجر سكانها⁽³⁾.

لقد كانت المحتشدات أشبه ما تكون بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحياة فيها في غاية القسوة وبالْبؤس، فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت الحياة داخل المحتشدات الواقعة على وجه الخصوص في (قتلة الصطل) وفي (أفلو) وفي (شلال) محتشدات تستحيل فيها الحياة حيث اقيمت كلها في أماكن تبلغ فيها درجة الحرارة في الأيام العادية من فصل الصيف 50 درجة باستمرار وتزيد عليها في الكثير من الأحيان كما هو الحال في قتلثة (الصطل) بالإضافة إلى أنها أحيطت كلها بأسلاك شائكة يحرسها على الدوام عدد من جنود الجيش وأفراد من قوات الدرك⁽⁴⁾.

وقد جهزت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي على الجزائريين، وأطلقت أيدي ضباط الشؤون الأهلية لإذاعة نازليها شتى أنواع العذاب⁽⁵⁾.

(1) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 324، 25 - 06 - 1955م، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، 1955-1956م، الطبعة الأولى، المجلد 12، مصدر سابق، ص 61..

(2) الجنرال ديغول، مذكرات ديغول، مذكرات الأمل 1958 - 1962م، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1976، ص ص 59، 60.

(3) La guerre d'Algérie, Raphaëlle bracha, Sylvie thenault, la politique des regroupements dans la guerre d'Algérie, N° 8022, out 2001, p. 36.

(4) الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 61.

(5) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 36، 06 - 02 - 1959م، الجزء الثاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 38.

ولئن كانت المحتشدات في ظاهرها نقمة على الجزائريين فإنها في الحقيقة قد ساعدت كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني إذ سرعان ما تحولت إلى منابع تزود روافد الكفاح المسلح سواء في الريف أو في المدينة بمناضلين بعد خروجهم من هذه المعتقلات⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر فإن اقدام الحاكم العام جاك سوستال على إنشاء المحتشدات كان مؤشرا على بداية عهد جديد في علاقته مع جماعات الضغط من المستوطنين الأوروبيين⁽²⁾ الذين كان يرضيهم كل إجراء قمعي ضد الجزائريين حتى وإن كان من جاك سوستال الذي نعتوه باليهودي ابن ساسون.

سابعاً - المسؤولية الجماعية (la responsabilité collective):

من بين الإجراءات الاستثنائية التي طبقتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بالتزامن مع تطبيقها لقانون حالة الطوارئ إلى جانب إنشاء المحتشدات هو تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، الذي يتنافى مع مبادئ القانون العام وخاصة مبدأ شخصية الأحكام والذي ترتب عنه تطبيق عقوبات جماعية خاصة بالنسبة لسكان المشاتي والدواوير.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن هذا الإجراء القانوني الاستثنائي قد طبقته فرنسا الاستعمارية منذ بداية احتلالها للجزائر وأسست بموجبه نظاما عقابيا خاصا بالمسلمين الجزائريين (régime pénal propre aux indigènes musulmans) واستمدت منه العقوبات الجماعية كالغرامات الجماعية والمصادرة الجماعية للأموال منذ بداية الاحتلال عام 1830م وإن كان قد تم إلغاؤه بموجب مرسوم 07 مارس 1944 فقد أعيد العمل به من جديد بمبادرة من الحاكم العام جاك سوستال نظرا لأثره الردعي الرهيب.

(1) محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 24.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards op, cit, p. 103.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

وفي هذا السياق ذكر المؤرخ الانجليزي أليستير هورن⁽¹⁾ أنه بتزايد ضغط لوبي المستوطنين وجد جاك سوستال نفسه مجبرا على قبول معايير جديدة قاسية جدا لتعويض النقص في نتائج العمليات العسكرية الكبرى التي لم تحقق النتائج المرجوة منها في القضاء على الثورة. لكن مهما كان ضغط المستوطنين عليه فسوستال في الأخير هو ممثل لسياسة دولة استعمارية تلعب كل أوراقها للحفاظ على "جوهرة تاجها" التي حصلت عليها بالحديد والنار، ولا تهم الطريقة إذا كانت مهادنة أو تصعيد، ولكن المهم هو النتيجة النهائية المتوصل إليها وهي وأد الثورة الجزائرية بعيدا عن المعايير الأخلاقية.

وهكذا لم يتردد الحاكم العام جاك سوستال في دعم وتشجيع تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية في إحدى اجتماعاته السرية مع ممثل وزير الداخلية خلال زيارته لبسكرة في 19 ماي 1955م حيث تركز النقاش بينهما حول المسائل العسكرية وتنظيمها، فأعلن خلالها دعمه لتطبيق المسؤولية الجماعية، حيث يترتب عنه تحمل كل السكان نتائج أعمال الثوار وذلك عن طريق الإصلاح أو مصادرة أملاكهم، حيث إذا اتلف عمود الهاتف أو التيار الكهربائي يجبر السكان المجاورون على دفع ثمنه أضعافا وا إذا خربت طريق فإن جميع السكان المسلمين الذين يسكنون بالقرب من منطقة التخريب يسخرون لتصليحها وتفرض عليهم غرامة مالية. ومن لم يدفع في كلا الحالتين، فإن الجنود يأخذون من منازلهم ما تبلغ قيمته ما وجب عليه دفعها⁽²⁾.

وفي حالة قيام شخص ما بعمل تخريبي أيا كان نوعه فإن كل عائلته تتحمل معه نتائج عمله وعادة ما تمس تلك العائلة في أمنها ويتم إبعادها عن مقر إقامتها⁽³⁾ وا إذا قتل

(1) Alistair Horne, op. cit, p. 118.

(2) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 31، 01 - 11 - 1958م، الجزء الأول، مصدر سابق، ص 442.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipées en Algérie.

جيش التحرير الوطني جندي فرنسي بالقرب من أحد الدواوير، فان ذلك يؤدي إلى تدمير الدوار بكامله، ونتيجة لمبدأ المسؤولية الجماعية حطمت قرابة عشرة آلاف قرية كليا⁽¹⁾.

وكان أكثر المسؤولين الذين تهادوا في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية العقيد دي كوريو (Décoriaux) الذي سبق له أن عمل بها في الهند الصينية، حيث إذا ما وقع كمين في منطقة خاضعة لحكمه، فإن الموت ينشر ظله على المسلمين الجزائريين. أما القبطان موني (Mounée) المتمركز بقرية المدينة بدوار بشول، فقد كان يشد المشبوه إلى شجرة برباط متين، حتى يتعذر عليه القيام بأي حركة ثم يضع فوق رأسه وعاء من حديد مملوء بمادة كيميائية تسيل شيئاً فشيئاً على رأسه حتى تدوب جمجمته ويقضي نحبه في أنين مرعب. وكان القبطان كارو (Karoux) يرمي المشبوهين في حوض صغير مملوء بماء يغلي فلا يخرجون من ذلك الحوض بعد الاستتاق إلا ولحم أجسامهم يتساقط⁽²⁾.

ولما كان برس تيقاد، (Berce Tigade)، ضابط الشعب الإدارية المتخصصة (section administrative spécialisée) يعرف أن الحصول على الأخبار من الجزائريين شيء مستحيل فإنه كان يرى أن لا طائل من اضاءة وقته في استتاق المشبوهين مثلما يفعل زملاءه فكان يكتفي باستدعاء صديقين له من المدنيين الأوروبيين هما كودي مسؤول الآثار وفرداز الطبيب المشرح ويذهبون سرا إلى النوادي يتعلمون الرماية في المشبوهين⁽³⁾.

وفي هذا السياق أورد المؤرخ الانجليزي أليستار هورن (Alistair Horne)⁽⁴⁾ مثالا عن تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية في منطقة سيدي بلعباس عندما كانت إحدى وحدات (اللفيف الأجنبي)⁽⁵⁾ في عملية بحث اعتيادية في إحدى مزارع المستوطنين، أين ظنوا أن

(1) Achour cheurfi, op. cit, p. 301.

(2) المجاهد اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني، العدد 31، 01 - 11 - 1958م، المصدر السابق، ص 442.

(3) المصدر نفسه، ص 442.

(4) Alistair Horne, op. cit, p. 119.

(5) جيش أنشأته فرنسا في الجزائر سنة 1831مكوّن من المتطوعين القادمين من جميع البلاد المسيحية بهدف تكريس الاحتلال، وقد ظل يتجدد بنفس الطريقة إلى أن استرجعت الجزائر استقلالها، وكانت قاعدته الأساسية هي مدينة سيدي بلعباس الكائنة على بعد ثمانين كلم جنوبي وهران. ينظر: محمد العربي الزبيبي، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 21.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

جماعة من "الفلاقة"⁽¹⁾ متواجدين هناك، فألقوا القبض على شخصين مشتبهين، على إثر ذلك تم استجواب كل عمال المزرعة وضربهم بمؤخرات البنادق، حيث اتهموهم بأنهم متواطئون مع الفلاقة، وتم بطبيعة الحال قتل المشتبه فيهما، وتسعة من عمال المزرعة.

أما بيار هنري سيمون (Pierre Henri Simen)، الكاتب الفرنسي الذي قضى حوالي خمس سنوات في مراكز الاعتقال النازية خلال الحرب العالمية الثانية وأصبح من أكثر المنددين بالسياسة الفرنسية في الجزائر، فذكر⁽²⁾: "أن سياسة المسؤولية الجماعية قد محت بجرة قلم كل محاولات الإصلاح التي سعا لتحقيقها جناح اليساريين"، خاصة أنه هو شخصيا عانى من ويلاتها عندما كان رجال هتلر الغيستابو (البوليس السري الألماني Gestapo) يبررون جرائمهم بمبدأ المسؤولية الجماعية".

ومن المفيد في الأخير الإشارة إلى أن تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية قد أدى إلى توتر العلاقات بين الحاكم العام جاك سوستال وأعضاء ديوانه من اليساريين خاصة الرائد مونتاي وجيرمان تيون التي حذرت جاك سوستال من تطبيق هذا الإجراء⁽³⁾.

ثامنا - التصعيد العسكري:

راهننت السلطات الاستعمارية الفرنسية على أن القضاء على من أسمتهم المتمردين لن يأخذ منها أكثر من بضعة أسابيع، لأن "تلك العصابات المشلحة" كما كانت تسميها لا تستطيع أن تصمد أمام الآلة العسكرية الفرنسية، كما راهنت حتى على الظروف الطبيعية حيث أن الأشهر الأولى للثورة الجزائرية هي أشهر فصل الشتاء بما يمثله من قسوة المناخ وصعوبة العيش في الجبال والمغارات.

(1) كان هذا المصطلح يرده أعداء جبهة التحرير الوطني وهو من التسميات التي كان يراد بها ذم جبهة التحرير الوطني وإظهارها للرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر كاريكاتوري متهم حتى يرتاب في شرعية الثورة الجزائرية، ويبدو أن الخونة والمناهضين للثورة هم الذين أطلقوا عليهم هذه التسمية بعد أن كانت تطلق على الفدائيين في تونس، ينظر: عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 - 1962م، دار الكتاب العربي، الجزائر، دون سنة نشر، ص 124.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 119.

(3) Idem.

ورغم ذلك أمضت جبهة التحرير الوطني الشتاء تحارب وظلت صامدة مع قدوم مجندين جدد التحقوا بالجناب بسبب الإجراءات القمعية الفرنسية، والأكثر من ذلك فقد أصبح جيش التحرير الوطني مع مرور الزمن أكثر تنظيما من ذي قبل من خلال مجموعات تضم من عشر إلى خمسة عشر رجلا وأحيانا تتشكل من خمسين رجلا.

وهكذا ففي 24 ماي 1955م وجهت جبهة التحرير الوطني الضربة الأكثر إيلاما للسلطات الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة حيث ألقت القبض على 30 من القومية وعثر فيما بعد على جنث ستة منهم والبقية اختطفتهم وأسلحتهم دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية من العثور على أي أثر لهم. كما قتلت المتصرف موريس دوبيي (Maurice Dupuy) الذي أحزنت وفاته كثيرا الحاكم العام جاك سوستال⁽¹⁾.

لقد طورت جبهة التحرير الوطني إستراتيجيتها وأهدافها وتجاوزت فكرة استهدافها للثكنات العسكرية ومراكز الشرطة وركزت إستراتيجيتها أكثر على قتل أصدقاء فرنسا من القيادة وحراس القرى (les gardes champêtres). وللتدليل على قوتها وفرض سلطتها على الجماهير المسلمة قامت جبهة التحرير الوطني بمنع التدخين وشرب الخمر وكانت العقوبة الأولى هي قطع الأنوف والشفاه ووصلت حتى الذبح⁽²⁾.

وفي إطار الحرب الاقتصادية على الاقتصاد الاستعماري أقرت جبهة التحرير الوطني عقوبات ضد الأشخاص الذين يعملون في مزارع التبغ والعنب المخصص لصنع الخمر في مزارع الأقدام السوداء كالعاملين عند السناطور هنري بورجو (Henri Bourgeaud) ، فأصبح المستوطنون يستيقظون في الصباح ليجدوا خمورهم قد أُنلقت ومواشيهم سممت وكلابهم ذبحت⁽³⁾.

(1) Alistair Horne, op. cit, pp. 115- 116.

(2) Idem.

(3) Idem.

وتبعاً لذلك قدم الجنرال شريار إلى الحاكم العام جاك سوستال تقريراً ينذر بتفاقم الأوضاع وتدهورها أكثر مشيراً إلى الوقت الذي هو في غير صالح فرنسا⁽¹⁾ خاصة أن الجيش الفرنسي لم يستطيع أن يقوم بأي عمل مهم في الميدان وأصبح واضحاً لسوستال أنه يستحيل أن ينجح في مهمته دون اللجوء التصعيد العسكري⁽²⁾، خاصة بعد استياء الرأي العام من نتائج العمليات العسكرية للجيش الفرنسي⁽³⁾ ضد الثوار وهو الأمر الذي حتم البحث عن أفكار جديدة ومسئولين جدد⁽⁴⁾ ويمكن حصر الإجراءات الجديدة فيما يلي:

1- تغيير القيادات العسكرية:

بدأ جاك سوستال تدابيرَه العسكرية بتتحية الجنرال (شريار) وتعويضه بالجنرال لوريوت (Lorillot)⁽⁵⁾، كما عوض الجنرال سبيل مان (Spill min) بالجنرال أالرد (Allard) واستقدم الجنرال برلانج (Parlange) الذي أثبت جدارته في المغرب الأقصى، وعينه مسؤولاً عن منطقة الأوراس التي كانت تعد بمثابة القلعة الحصينة للثورة الجزائرية، وهو المنصب الذي كان يشغله الجنرال (اندري بوفر) (André Beaufre)، وقد عرف برلانج بثقافته الواسعة وإيمانه بالسياسة البراغماتية وقبل مجيئه إلى الجزائر كان في الهند الصينية أين أنجز دراسات معمقة حول حركات التمرد والثورات⁽⁶⁾.

كما قام الحاكم العام جاك سوستال بخطوة جد جريئة في الجانب العسكري وهي تأسيسه لقيادة عليا للقوات المسلحة في الجزائر وذلك بمقتضى القرار رقم 1 س س (1 CC) المؤرخ في 19 فيفري 1955 ومنع غير حاملي الجنسية الفرنسية منعا باتاً من العمل في

(1) Claude paillât, op.cit, p. 144.

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 116.

(3) Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op, cit, p. 153.

(4) Alistair Horne, op. cit, p. 196.

(5) Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p. 153.

(6) Alistair Horne, op. cit, p. 117.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

هذا القطاع وقد اختير الطابق الأول من قصر الحكومة ليكون مقرا للقيادة العليا للقوات المسلحة في الجزائر⁽¹⁾.

كما أن حركة تغيير المسؤولين لم تشمل القطاع العسكري فحسب وإنما شملت قطاع الشرطة أيضا، حيث قام بعزل مدير الأمن العام جون فوجور (Jean Voujour) وعوضه بهنري بول إيدو (Henry Paule Eydoux) الذي أصبح ذراعه الأيمن⁽²⁾، وكلفه بمهمة تنظيم مصالح الأمن في الجزائر قصد تطبيع العلاقات المتدهورة بين المدنيين والعسكريين وبين مختلف مصالح الشرطة، كما استهدفت حملة التغيير هذه ستة (6) محافظين من عناصر بورجو حيث عين جرمان بن حمو (Germen Ben hamou) محافظا مركزيا للجزائر، وكونزالس (Gonzales) على رأس جهاز الاستعلامات العامة (Service de renseignements)⁽³⁾.

2- رفع الإمدادات العسكرية:

أ- دعم قوات الجيش:

ابتداء من 17 ماي 1955م تم استقدام فيالق عسكرية لدعم قوات الجيش الفرنسي المرابط في الجزائر، حيث كان جزء من هذه القوات مرابطا في تونس والجزء الآخر تم استقدامه من القوات الفرنسية التابعة لحلف شمال الاطلسي والذين بلغ عددهم حوالي عشرين ألف (20.000) جندي، بالإضافة إلى بعض الوحدات الأخرى التي رجعت من الهند الصينية⁽⁴⁾.

ولم تكن هذه التعزيزات العسكرية في نظر الحاكم العام جاك سوستال كافية، ولهذا استغل اللقاء الذي جمعه بممثل وزير الداخلية السيد أبال توماس (Abel thomas) ورئيس

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N°11 CAB/14, reforment de l'encadrement administratif en Algérie (secret).

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p 57.

(3) Idem.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81 F/24, mesures de sécurité prises par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

هيئة الأركان كونينغ (Koning) على إثر زيارته للأوراس في 19 ماي 1955م ليطلب إمدادا عسكريا جديدا، فتمت الموافقة على طلباته فورا، حيث أرسلت حكومة إدغار فور (Edgard Faure) تعزيزات عسكرية ضخمة، تمثلت في عشر وحدات عسكرية إضافية بحدود مائة ألف (100.000) جندي في خطوة نحو الحرب الشاملة في الجزائر⁽¹⁾.

ب - دعم قوات الدرك:

يعتبر دعم قوات الدرك في الجزائر من التدابير العسكرية التي نالت نصيب الأسد في إعادة الهيكلة والدعم في عهد الحاكم جاك سوستال (Jacques Soustelle) الذي استطاع إقناع حكومة ادغار فور (Edgar Faure) بإعطاء موافقتها على دعم قوات الجندرية بمائة واثنان وثلاثون (132) تكتة جديدة مع خلق اثنين وعشرين (22) شعبية جديدة (section nouvelle)⁽²⁾. كما تم دعم التكتات الموجودة بمجندين جدد حيث جرى تزويدهم بثمان مائة (800) مجند جديد، أرسلوا من فرنسا إلى الجزائر تلبية لطلب الحاكم العام (جاك سوستال) الذي رفعه إلى الحكومة من خلال الرسالة رقم (1087 - 1088) المؤرخة يوم 16 نوفمبر 1955م لتدعيم هذا القطاع المهم ليصل العدد الإجمالي إلى ألف وسبعمائة (1700) دركي وثمانية وعشرون ضابط.

وفي السياق نفسه تم إنشاء خمس (5) فيالق جديدة متنقلة من قوات الدرك في كل من سوق أهراس، برج بوعرييج، خراطة وعين تيموشنت بمجموع عام قدر بستمائة وخمسة وعشرون (625) جندي وعشرون (20) قائد⁽³⁾، وتم كذلك بناء تكتات جديدة في الجنوب مع ربطها بمقاطعة الشمال الجزائري⁽⁴⁾.

(1) Alistair Horne, op. cit, p. 117.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81 F/24, mesures de sécurité prises par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/14, accroissement des effectif de gendarmerie.

(4) Ibid, ALG, ALG, Boîte N° 3R/303, not de sécurité dans les Aurès, création d'une section de gendarmerie à arrisse, implantation d'un casernement à Arris (secret).

ج- تأسيس قوات الشرطة الريفية:

قام الحاكم العام جاك سوستال في إطار إعادة تنظيم وهيكله أجهزة الأمن في الجزائر على تأسيس قوات الشرطة الريفية، وذلك بالاستناد إلى القانون رقم (1853 - 47) المؤرخ في 20 سبتمبر 1947م وكذلك القرار الصادر بتاريخ 24 جانفي 1955⁽¹⁾ الذي أصدره الحاكم السابق روجي ليونار (Reger Léonarde) ونص على تأسيس قوات القوم⁽²⁾.
والحقيقة أن قوات الشرطة الريفية هي إعادة هيكلة لقوات "القومية" تحت تسمية جديدة، ذلك أنها تتكون من قسمين شرطة ريفية بمقاييس مدنية وتتشكل من قدماء العسكريين الفرنسيين والمسلمين ومجموعات أخرى بمقاييس عسكرية من نوع قوات القوم⁽³⁾.
ويتم تحديد مهام الشرطة الريفية من قبل الحاكم العام حسب الاحتياجات الأمنية، كما أن إدارة هذه الوحدات تكون عن طريق جهاز آخر ملحق بإدارة الأمن العام وهو يسير من قبل ضابط عام ونائب له وثلاثة مفتشين لكل مقاطعة⁽⁴⁾.
وقد تم طلب أربعة وثلاثين (34) وحدة لضباط الشرطة الريفية متكونة من ضباط وأعوان مع تهيئة كل الظروف اللازمة لعملهم، وانشاء قيادة خاصة في المناطق الساخنة وعلى وجه التحديد منطقتي الأوراس والشمال القسنطيني وقد بدأت نشاطها في 01 ماي 1955⁽⁵⁾.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, Aix en Provence, ALG, ALG, Boîte N° 3R/304, Arrêté N° 19-56T fixant la rémunération des comandants de groupe de police rurale.

(2) p. Beysade, la guerre d'Algérie, (1954- 1962) l'insurrection à la fin de quatrième République de barricades d'Algérie à la paix d'Évin, édition Lanete, paris, 1968, p 48.

(3) Ibid, Boîte N° 3R/291, ministère de la défense national et de force armée, group mobil de police rural.

(4) Ibid, ALG, Boîte N° FM 11 CAB/14, arrêté relatif à la composition de l'organisation des groupe mobil de police rurale.

(5) Ibid., ALG, FM Boîte N °81 F/26, renforcement militaire en Algérie.

د - دعم سلاح الجو:

لقد صرح الحاكم العام جاك سوستال بتاريخ 19 ماي 1955م على إثر اجتماعه بالسيد آبال طوماس (Abel thomas) رئيس هيئة الأركان بما يلي:⁽¹⁾ "كل الحرية ممنوحة للجيش ضد المتمردين، كل من يحمل سلاح يجب أن يقتل وبحسب توظيف الوسائل الجوية بدقة ودون تردد". لذلك عمل سوستال على تدعيم سلاح الجو الفرنسي في الجزائر بشكل كبير، فحين بدأ مهمته كحاكم عام لم تكن لدى الجيش الفرنسي في الجزائر سوى طائرة هيلوكبتر واحدة وكانت تستأجر من عند شركة خاصة. ولكن (جاك سوستال) أصر على الحكومة الفرنسية بإقناع قيادة القوات الجوية الأمريكية في ألمانيا بأن تحول لها ثمانية (8) طائرات هيلوكبتر من نوع سيكورسكي (sikorski) لفائدة القوات الجوية الفرنسية المرابطة في الجزائر⁽²⁾.

وفعلا استجابت الحكومة الفرنسية لطلبات الحاكم العام بدعم سلاح الجو الفرنسي في الجزائر. فابتداء من شهر أفريل من سنة 1955م تم إحضار عشرة (10) طائرات هيلوكبتر بقوة عادية وثمانية من نوع (سيكورسكي) قادرة على حمل سبعة رجال مسلحين. وقد تم تأمين هذه الطلبات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، في انتظار تدعيم جديد للوصول إلى حوالي عشرون (20) طائرة من كل نوع⁽³⁾.

وقد تم دعم الاجراءات الأمنية بخطوات أخرى كتأسيس الشرطة البلدية (municipale) وذلك تطبيقا لقرار الحاكم العام (جاك سوستال) الصادر بتاريخ 27 أفريل 1955م ومضاعفة عدد المدنيين العاملين في قطاع الشرطة، كما لم ينسى سوستال دعم القوات المسلحة البحرية على طول الشريط الساحلي للجزائر خاصة في بجاية وعنابة⁽⁴⁾، وتزويد

(1) Yves courrier le temps de léopards, op. cit, p. 103.

(2) Ibid, p. 117.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Boîte N° FM 81 F/24, mesures de sécurité prise par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.

(4) Idem.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

المصالح الأمنية بثلاثمائة (300) جهاز راديو للاتصال وزعت على المناطق النائية، كما عملت مصالح الشرطة على مضاعفة عمليات المراقبة في عدة مناطق⁽¹⁾.

وهكذا يتضح أن الجزائر في عهد الحاكم العام جاك سوستال قد عرفت إعادة هيكلة حقيقية للقطاع الأمني والعسكري وهو مؤشر على أن الحسم العسكري للمعضلة الجزائرية أصبح خيارا ذا أولوية بالنسبة لجاك سوستال، وهو ما عبر عنه بصراحة في العديد من تصريحاته مثل قوله⁽²⁾: "أولا يجب تعديل الأوضاع الأمنية ثم العودة إلى الإصلاحات".

وهكذا يتضح أن رهان رئيس الحكومة الفرنسية فرانس (Mandès France) على جاك سوستال لحل المعضلة الجزائرية بما يبقي الجزائري فرنسية على الرغم من سوستال لم يكن ينتمي للعائلة الاشتراكية - كانا رهانا مؤسسا على معطيات صلبة، نظرا للخبرة السياسية والأمنية التي كسبها سوستال خلال مرحلة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي زمن الحرب العالمية الثانية، ويفضل اختصاصه كعالم أجناس.

ولذلك، فقد باشر تنفيذ خطة متعددة الأبعاد للقضاء، ففتح نافذة صغيرة للحوار مع بعض الرموز السياسية الجزائرية لاستكشاف إمكانية خلق قوة ثالثة بديلة عن جبهة التحرير الوطني يمكنها أن تقبل بإصلاحات تجميلية للنظام الاستعماري بعيدا عن فكرة الاستقلال. ومزج ذلك بتدابير عسكرية من خلال رفع تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر وإعادة تنظيم مختلف الأجهزة الأمنية، ولكي تكون فعالة أكثر نجح في إقناع الحكومة والبرلمان الفرنسيين في إصدار قانون حالة الطوارئ وتطبيقه في الجزائر وما ترتب عن ذلك من تكليف الجيش بمهام حفظ الأمن وإحالة الثوار أمام المحاكم العسكرية وشرعة التعذيب وإنشاء المحتشدات، وكل ذلك من أجل وأد الثورة وإبقاء الجزائر فرنسية.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Boîte N° FM 81 F/24, mesures de sécurité prise par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie. .

(2) Centre de documentation historique sur l'Algérie., Aix en Provence, 324-SOU-8426. Interview de Jacques Soustelle avec Manret Jean le 08.08.1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

الفصل الثاني.....جاك سوستال حاكما عاما للجزائر

هكذا واجه الحاكم العام سوستال الثورة الجزائرية بقمع عسكري وقانوني متصاعد وأشفع ذلك بتدابير ذات طابع استعجالي ومنحها أولوية قصوى لتحقيق سياسته الجزائرية، وتتمثل في سياسة الإدماج (politique d'intégration) ومخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية الذي أطلق عليه مخطط سوستال (plan Soustelle) وهو ما سأتطرق إليه فيما يأتي.

الفصل الثالث

سياسة الإدماج ومشروع سوسيتال

في مواجهة الثورة الجزائرية

يتناول هذا الفصل أصول فكرة إدماج الجزائر في فرنسا وخلفيتها التاريخية، ومن ثمة صيغة الإدماج الجديدة التي نادى بها جاك سوستال واعتبرها الحل السحري للمعضلة الجزائرية وأنها الصيغة الأفضل مقارنة بالصيغ الإدماجية السابقة، لذلك سأحاول عرض وتحليل قراءات وتصورات الحاكم العام جاك سوستال لصيغة الإدماج الجديدة وتصوراتها للجزائر الفرنسية في إطارها.

وسأقوم بعد ذلك بدراسة ومناقشة وتحليل مخطط جاك سوستال الإصلاح الذي حمل اسمه والذي تضمن مشاريع إصلاحية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية والتي اعتبرها تجسيدا عمليا على أرض الواقع الجزائري لمتطلبات فكرة الإدماج وأن الهدف منها هو إقناع المسلمين الجزائريين بمزايا الوجود الفرنسي في الجزائر ترسيخا لفكرة الجزائر الفرنسية.

وبعد ذلك سأقوم برصد مختلف ردود الفعل الفرنسية والجزائرية بخصوص فكرة الإدماج ومخطط جاك سوستال الإصلاح.

أولا- مفهوم الإدماج وخلفيته التاريخية:

1- أصول فكرة إدماج الجزائر بفرنسا:

إنَّ سياسة إدماج الجزائر في فرنسا ليست بدعة استحدثها الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) إنما استنسخت واقتبست من قوانين وسياسات سابقة سذَّتها السلطات الاستعمارية الفرنسية المتعاقبة منذ قرر الملك لوي فليب (Louis Philippe) ضم الجزائر فرنسا بموجب الأمر الملكي (ordonnance royale) الذي أصدره يوم 24 فيفري 1834م.

أما سياسة الإدماج بشكل عام فالواقع أن جذورها موعلة في القدم، فهي تعود إلى العهد الملكي القديم (L'ancien régime) ثم تبنته الثورة الفرنسية في شعارها التقليدي عن الوحدة وعدم التجزئة. وكانت سائدة في عهد حكومة المؤتمر التي أسسها بواسي دانيجلان

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

(Boissy d'Anglas) حيث صيغت ضمن نصوص الدستور في السنة الثالثة للثورة فيما يخص إدماج مقاطعات فرنسا لما وراء البحار بالوطن الأم⁽¹⁾.

أما دستور 1848 (دستور الجمهورية الثانية (1848-1852) فقد نص في المادة 109 منه أن أراض الجزائر والمستعمرات" قد أعلنت أرضا فرنسية (le territoire de l'Algérie et des colonies est déclaré territoire français)⁽²⁾. كما نص قانون 24 ديسمبر 1904 على إدماج مقاطعات الجزائر في فرنسا باستثناء المناطق الصحراوية التي جعل منها مجموعة قائمة بذاتها باسم إقليم الجنوب⁽³⁾.

وقد تبلورت فكرة إدماج الجزائر بفرنسا بصورة جلية منذ سنة 1931 عندما عين موريس فيوليت (Maurice Violette) على رأس لجنة في مجلس الشيوخ، كلفت بانجاز تحقيق برلماني حول الأوضاع السائدة في الجزائر المستعمرة والمشاكل المتعلقة بالأهالي المسلمين، فقام موريس فيوليت بتحرير تقرير عن مهمة اللجنة التي ترأسها ورفعها إلى البرلمان حيث تضمن توصيات في شكل مشروع قانون من ثمانية فصول وخمسين مادة. ونص على إدماج الجزائر في فرنسا وتقسيم الجزائريين إلى فئتين فئة تعطى لها الحقوق الفرنسية وهي الفئة المثقفة التي تمثل الأقلية وتنتخب في القسم الأول مع الفرنسيين وفئة لا تعطى لها الحقوق الفرنسية وهي أغلبية الشعب وتتكون من العمال والفلاحين وتنتخب في القسم الثاني. كما تضمن المشروع بعض الإصلاحات الدستورية الخاصة بالتعليم والفلاحة وإلغاء المحاكم الخاصة. ولكن معارضة المستوطنين لهذا المشروع بقوة أجهضته⁽⁴⁾، حيث اضطر إلى سحب مشروعه، محذرا من ضياع الجزائر بسبب أنانية المستوطنين وممارساتهم

(1) محمد حسنين الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 33-34

(2) <http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil-constitutionnel/francais/la-constitution/les-constitutions-de-la-france/constitution-de-1848-iiie-republique.5106.html>

(3) محمد حسنين، المرجع السابق، ص 317

(4) جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصة، الجزائر، 2009، ص ص

فقال⁽¹⁾: "في العشرين سنة المقبلة ستضيع الجزائر من يد فرنسا إذا بقيت هذه المستوطنة منطقة نفوذ حصري للمستوطنين فقط".

وعندما وصل ائتلاف أحزاب اليسار "الجبهة الشعبية" بزعامة ليون بلوم (Léon Bloum) إلى الحكم في شهر جوان سنة 1936 عقب الفوز في الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر أفريل تبني رئيس الحكومة ليون بلوم مشروع مورييس فيوليت بالرغم في المعارضة التي أبداهها المستوطنون وهو ما سمي فيما بعد بمشروع بلوم - فيوليت⁽²⁾ الذي يعتبر من أهم المشاريع التي نادت بالاندماج أو بصيغة أخرى باستيعاب المسلمين الجزائريين واحتوائهم داخل المنظومة الاستعمارية للمتربول الفرنسي.

لكن المستوطنين الأوروبيين قابلوا هذا المشروع بمعارضة شديدة وقضوا عليه في المهد حتى أن اتحادية رؤساء البلديات التي كانوا يهيمنون عليها هددت بتقديم استقالات جماعية من البلديات في حالة قبول المشروع ، وهو ما دفع بالبرلمان الفرنسي إلى رفضه⁽³⁾. ولم يكن للحكومة الفرنسية بعد إجهاض المشروع إلا اللعب على نغمة الصداقة الفرنسية الإسلامية وذلك كل ما استطاعت أن تفعله⁽⁴⁾.

أما القانون العضوي الخاص بالجزائر (le statut organique de l'Algérie) الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947 فقد اعتبر الجزائر مجموعة من المقاطعات الفرنسية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ونظام خاص حيث تفرض المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين. كما يخضع جميع المقيمين من الجنسية الفرنسية في الجزائر لنفس الحقوق والواجبات دون تمييز عرقي أو لغوي أو ديني⁽⁵⁾. ولكن على الرغم من أن هذا

(1) Maurice Violette ,l'Algérie vivra t'elle, not d'un gouverneur général ,édition libraire Félix alcon, paris ,1931, p . 488.

(2) جمال خرشي المرجع السابق، ص ص 424، 425.

(3) المرجع نفسه، ص 427.

(4) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 25، 14-06-1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 358.

(5) محمد حسنين، المرجع السابق، ص312.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

القانون كان مخيبا لآمال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها إلا أن كثيرا من بنوده ظلت حبرا على ورق بسبب ضغط المستوطنين وتحجر الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي ظلت عصية عن أي سياسة ذات مسحة لبرالية لفائدة المسلمين الجزائريين.

وبعد اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م سعت حكومة مانديس فرانس (Mandes France) إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات وتفعيل قانون 20 سبتمبر 1947، حيث صرح وزير الداخلية فرانسوا ميتران⁽¹⁾ أن: "الإدماج يعني توسيع المؤسسات الفرنسية إلى مقاطعات الجزائر الثلاث قدر الامكان وحسب المعقول".

لكن فكرة الإدماج أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى مع جاك سوستال بعد تسلمه السلطة كحاكم عام للجزائر سنة 1955م، الذي كان يرى أن تحقيق سياسة الإدماج يعد بالنسبة له بمثابة العصا السحرية لحل المعضلة الجزائرية، بحيث ظل متمسكا بهذه العقيدة حتى بعد تعيينه وزيرا في حكومة الجنرال ديغول خلال شهر جويلية 1958.

2- مفهوم الإدماج حسب تصور الحاكم العام جاك سوستال:

بمناسبة انعقاد جلسة المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne) يوم 23 فيفري 1955 صرح الحاكم العام جاك سوستال مطمئنا المستوطنين حول مصيرهم ومصير الجزائر المستعمرة، فقال⁽²⁾: "إن فرنسا هي في عقر دارها" مستعملا نفس عبارات رئيس الحكومة السابق مانديس فرانس (Mandes France) ووزيره للداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand)، ثم أضاف سوستال قائلا:⁽³⁾ "إن الجزائر وجميع سكانها هي جزء مدمج في فرنسا في إطار وحدة غير قابلة للتقسيم". وأضاف أن تبعية الجزائر لفرنسا مثل تبعية

(1) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، 2007، ص 358.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en province, ALG.FM, Boîte N° 3R/386, discours prononcé par Jacques Soustelle Gouverneur générale de l'Algérie a la séance solennelle de l'assemblée algérienne le 23-02-1955, les.

(3) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 45، 10-11-1959 الجزء الثاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 288.

مقاطعتي البروفنس (Provence) والبروتاني (Bretagne) وأن خيار فرنسا هو الإدماج (l'intégration).

وإذا كان الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) قد نفى أن يكون مشروعه الإدماجي صورة طبق الأصل لمشروع بلوم فوليت أي بمعنى إعادة بعث الروح في ذلك المشروع المجهض، فإنه أكد في خطاب له بالمجلس الجزائري أن قانون 20 سبتمبر 1947 هو خطوة في طريق الإدماج ، وأنه ينبغي تطبيقه والعمل بمقتضياته، وهو ما عبر عنه بقوله⁽¹⁾: "إن لدينا دستورا صادق عليه البرلمان الفرنسي وهو قانون من قوانيننا ونعني به قانون الجزائر وتطبيق هذا القانون تطبيقا تدريجيا وبإخلاص هو واجب من واجباتنا، سواء بقي كما هو أو أدخلت عليه تعديلات ليس إلا مرحلة في طريق الإدماج.. إن الجزائر بممثليها ونوابها يجب أن تكون أكثر فأكثر مدمجة في السياسة الفرنسية وفي أساليب الحياة العمومية الفرنسية، ولكن في نفس الوقت ينبغي أن لا تتخلى عن بعض الخصوصيات لأن التخلي عنها سيكون تخليا لا فائدة منه عن ماض من التاريخ".

وتأسف جاك سوستال على أن الإدماج لم يكن من إبداعه وإنما يعود إلى التصريحات الحكومية وتصريحات النواب المسلمين مثل ولد عودية وفارس" واعتبر أن⁽²⁾: "مصطلح الإدماج قد جرد من محتواه بسبب التفسيرات الخاطئة والمفروضة".

لقد بذل سوستال جهده لتوضيح معنى الإدماج الذي يقصده وإزالة اللبس عن مفهوم هذا المصطلح الذي يعد بالنسبة له بمثابة الوصفة السحرية لحل المعضلة الجزائرية وهو ما عبر عليه بقوله⁽³⁾: " لقد عملت من خلال عشرين خطابا ومقالا على توضيح المعنى الحقيقي للإدماج ولكن في كل مرة يتم فيها سماعي يتم التظاهر بالخلط بين الإدماج (intégration) والاندماج (Assimilation) الذي أرفضه". ووضح الفرق بين المصطلحين

(1) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص ص 130-131.

(2) Jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie, édition, op. cit, p. 193.

(3) Idem.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

بقوله⁽¹⁾: "الاندماج يعني أن كل سكان الجزائر من عرب وبربر سيتحولون مرة واحدة أو دفعة واحدة إلى فرنسيين. أما الإدماج فهو على خلاف الاندماج يعترف بصورة واضحة بالشخصية الجزائرية وبأصولها العرقية والثقافية واللغوية، فالإدماج يأخذ الجزائر كما هي وكما صنفها التاريخ".

ولقد رى سوستال أن "أهم مبادئ هذه السياسة هو العمل على تطوير هذه الشخصية ودعمها بشتى الطرق خاصة بتطبيق عدد من الإجراءات التي وردت في قانون 1947 مثل فصل الدين الإسلامي عن الدولة وهتيم اللغة العربية وإجراءات أخرى في المجال الثقافي"⁽²⁾ مؤكداً أن: "سياسة الإدماج ليست التوحيد الإداري"⁽³⁾.

أما الهدف النهائي الذي كان يصبو إلى تحقيقه من خلال تطبيق تصوراته لسياسة الإدماج فهو: "جعل الجزائر يوماً بعد يوم مقاطعة أصيلة بالتأكيد ولكنها فرنسية كاملة"⁽⁴⁾. وفي إحدى تصريحاته حول الوضع في الجزائر والسياسة التي ينوي إتباعها في هذه البلاد التي أدلى بها لصحيفة انفورماسيون (information) اليمينية ذكر سوستال أن⁽⁵⁾ "الإدماج ينبغي أن يكون عبارة عن استفاقة شعور تسعى للوصول إلى مستوى من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبشرية بحيث يصبح لا شيء من الضروريات ولا من الفائدة يدعو إلى أن نحافظ على شيء من "الإقليمية" التي تجد طابعها في القوانين الشخصية الخاصة بالجزائريين وفي النظام التشريعي وفي وجود الجمعية الجزائرية (l'assemblée Algérienne) والاستقلال المالي (l'autonomie financière)".

(1) jacques Soustelle, le chemin de la paix, édition, C.I.P.A.S, imprimerie moderne de la presse, paris, 1960, Op. Cit, p. 56.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en province, ALG.FM, Boîte N° 81F/24 jacques Soustelle, conférence prononcée par jacques Soustelle le 2 mars 1956, les conférences des ambassadeurs, collection dirigée par André David, paris, 1965, p. 30.

(3) Jacques Soustelle, le chemin de la paix, op.cit, p.18.

(4) Jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 265.

(5) Jacques Soustelle, le chemin de la paix, op. cit, p p. 18-19.

وأكد أن مراعاة خصوصيات الجزائر من الناحية الثقافية والدينية والاثنية لا ينبغي أبداً أن تحول دون اندماجها كلياً في فرنسا وهذا ما يفهم من قوله⁽¹⁾: "ولكن مهما يكن هذا الطابع الخاص الذي يتسم به إقليم الجزائر، فإنه لا يمكن أن يفصلها أو حتى يبعدها عن الاندماج الكامل في المجموعة الفرنسية".

ورفض سوستال الآراء التي تعتبر الإدماج طبعة منقحة للنظام الاستعماري وتجميل له لينسجم مع متغيرات عصر ما بعد الاستعمار التقليدي الذي بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية وأصر على أن⁽²⁾: "الإدماج ليس هو النظام الاستعماري لأنه يفرض العدالة العملية بين المواطنين الفرنسيين في الجزائر، بمعنى لكل الجزائريين وبين الفرنسيين في الميتروبول، وباقي مقاطعات ما وراء البحار وهو أيضاً ليس الفصل بين دولتين (sécession)، لأنه ممنوع إقامة هيئة في الجزائر تؤدي مع الوقت إلى الاستقلال النهائي".

وبعد دراسة معمقة ومستفيضة للواقع الجزائري توصل الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) إلى الاستخلاصات الآتية:⁽³⁾

- 1- اقتصادياً واجتماعياً: الجزائر لا تستطيع أن تتقدم إلى الأمام إلا بدعم من فرنسا واتحاد معها، لأن إعطاء الجزائر الاستقلالية المالية لن يعود عليها سوى بالتخلف.
- 2- الجزائر أرض مشتركة لسكان من أصول مختلفة من حيث اللغة والدين والعادات فكل مجموعة سكانية لا يجب أن تطغى على الأخرى. فالأوروبيون لهم حق البقاء في الجزائر التي ولدوا فيها، وفيها مهد آبائهم وأجدادهم وبها توجد قبورهم، والمسلمين سواء منهم البربر القدامى أو الأكثر حداثة منهم "العرب" هم هنا - يقصد الجزائر - في عقر دارهم، فوجود هذه الشعوب هو الذي يصنع شخصية الجزائر. هذه الشخصية يجب أن

(1) Jacques Soustelle, le chemin de la paix, op. cit, p. 19.

(2) Idem.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en province, BIB. AOM, Boîte N° B 100 .52, la vérité Sur l'Algérie, discours prononcé par Jacques Soustelle 02 Mars 1956 au théâtre des ambassadeurs, sous les auspices des conférences des ambassadeurs grandes discours français et internationaux, fondateur Akdré David, p. 32.

تكون محترمة، كما يجب أن يكون النظام السياسي في الجمهورية الفرنسية لا يؤلب ولا يفضل أي مجموعة على أخرى وأن لا تأخذ مجموعة حقوقا أكثر من الأخرى.

3- هذه المجموعات مكونة من وحدات واعية بالاختيار الأمثل والمتمثل في المساواة في الحصول على مناصب العمل، والوزن المتساوي في الانتخابات، فهذا التوجه العادل يمثل معطيات عصرنا والتقاليد الفرنسية وكذلك الشروط الأساسية للأمن والسلام الداخلي.

وحاول الحاكم العام جاك سوستال أن يعطي مزيدا من التوضيح لمفهوم الجزائر الفرنسية المدمجة من خلال الأفكار التالية:⁽¹⁾

1- هي أرض فرنسية تتكون من مقاطعات، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها متداخلة ومدمجة مع نظيرتها في المتروبول، كما يجب التخلص من شبح التسيير الذاتي للجانب المالي الذي لم يقدم للجزائر سوى امتياز الفقر والبؤس ويجب أن يرفق هذا الأخير بإجراء آخر وهو توقيف عملة الفرنك الجزائري المخصصة لمقاطعة الجزائر.

2- هذه المقاطعة الفرنسية - الجزائر - ليس من الضروري إدارتها بكل جوانبها، مثل ما هو عليه الحال في المتروبول الفرنسي، حيث أن تنظيمها يجب أن يأخذ في الحسبان المشاكل الخاصة بها في المجال الاقتصادي (ويعطي مثلا بالمياه)، فضلا عن مجالات الثقافة والدين واللغات التي يتعامل بها وكذلك التقاليد المتبعة، فإقليم الصحراء الجزائرية يدار بطريقة مختلفة، أليس الدستور الفرنسي يسمح للمقاطعات الفرنسية لما وراء البحار بتطبيق نظام مكيف حسب واقعها المحلي؟ لكن هذا الإجراء لا يلزمنا إقامة دولة جزائرية لم تأسس ولم تكن موجودة يوما لأنها في هذه الحالة ستكون أداة للتفكك والانفصال.

3- هذه الأخيرة (المقاطعة الجزائرية) يجب أن تكون ممثلة بطريقة طبيعية (على شاكلة المقاطعات الفرنسية الأصلية)، وعدالة في السلطة المركزية للجمهورية، ففي باريس يجب

(1) Jacques Soustelle, le chemin de la paix, op.cit p. 18.

أن يكون هذا التمثيل على نفس صيغة التمثيل لمقاطعتي (البروتاني والبروفانس) (Bretagne- prononce)، مع إقصاء لفكرة إنشاء مجلس جزائري لأنه سيؤدي لا محالة إلى انفصال الجزائر على المتروبول.

وأكد سوستال على ضرورة ضمان الانتخابات الوحيدة⁽¹⁾، معتبرا الإدماج دون انتخابات موحدة هو عودة مقنعة نحو النظام الاستعماري. والانتخابات لوحدها -دون إدماج- سترمي كل الجزائر في مغامرة مجهولة المصير. وأضاف قائلاً⁽²⁾: "هذه إذن هي المبادئ الأساسية الثلاث للإدماج كما ركبته في 26 جانفي 1956 في برنامج موجه إلى رئيس الحكومة السيد ادغار فور (Edgar Faure):

- 1-الجزائر باقية وتبقى جزء مدمج من الجمهورية الفرنسية.
- 2-الشخصية الثقافية واللغوية والدينية للجزائر مضمونة.
- 3-المساواة في الحقوق والواجبات للمواطنين الفرنسيين في الجزائر دون أي تعصب عنصري أو عقائدي.

ثانيا - مخطط سوستال الإصلاح (Plan Soustelle):

بعد أن أعلن الحاكم العام جاك سوستال عن نيته إجراء إصلاحات شاملة في الجزائر أرسل وزير الداخلية السيد بروجيس مونري (bourges Maunoury) لجنة تتكون من خبراء ومختصين من أجل القيام بدراسة تقييمية تكون قاعدة أساسية لوضع إصلاحات في الجزائر، وقد عرفت هذه اللجنة بلجنة ماسبسيول (Maspétiol)⁽³⁾.

(1) نظام المجموعتين كما كان في المجلس الجزائري الذي نص عليه قانون الجزائر لعام 1947م، حيث نصت المادة 30 من بابه الرابع الخاص بتشكيله وعمل المجلس الجزائري على ما يلي يُتشكل المجلس الجزائري من مائة وعشرين عضوا يمثل ستين عضوا مواطنين من المجموعة الأولى ويمثل المجموعة الثانية ستين عضوا كذلك. Hubert Deschamp, l'union française, histoire, institutions, réalités, édition Berger- levraut, paris ,son date, p. 150.

(2) Jacques Soustelle, le chemin de la paix, op .cit, p .19.

(3) Centre d'archives d'outre-mer ,Aix en Provence ,ALG.GGA, Boîte N° 11 CAB/65, projet de réformes de Jacques Soustelle.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

وكان على رأس اللجنة المستشار والمفتش العام للمالية السيد ماسبيتول (Maspétiol) الذي سميت باسمه اللجنة والسيد سيوسي (Ciossi) مفتش عام للإدارة والسيد سيمونيون (Simonien) مدير الشؤون الجزائرية في وزارة الداخلية والسيد لامبور (l' Embeurre) مدير الديوان المدني بالحكومة العامة بالجزائر والسيد راسين (Racine) مسؤول عن الشكاوى في مجلس الدولة ومدير التريص في المدرسة العليا للإدارة.⁽¹⁾

وقد قامت هذه اللجنة بأول زيارة رسمية إلى الجزائر في شهر أوت 1955م شملت المصالح الإدارية التابعة للحكومة العامة. ثم عادت إلى فرنسا وكشفت عن برنامج عملها أثناء اجتماعها الذي عقدته بباريس خلال شهر سبتمبر 1955م. ثم عادت مرة أخرى إلى الجزائر في نفس الشهر من السنة نفسها وعقدت جلسات مداولات أيام 28، 29، 30، 31 أكتوبر 1955م.⁽²⁾

وقبل المداولات النهائية استقبل رئيس اللجنة السيد ماسبسيول (Maspétiol) من قبل الحاكم العام، ثم عقد العديد من اللقاءات مع مديرين ورؤساء أقسام في الحكومة العامة ومع رؤساء الدوائر. وقام بنشاطات وحوارات مع نخب من المجلس الجزائري، كما جمعه لقاء خاص مع مدير الوظيف العمومي ومع الأمين العام لمقاطعة قسنطينة، وبعد ذلك أعلنت اللجنة عن تقريرها النهائي.

وقد اعتمدت لجنة ماسبسيول (Maspétiol) على دراستها الميدانية للأوضاع في الجزائر وعلى القانون العضوي الخاص بالجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947م⁽³⁾ كمرجعين أساسيين لتقريرها النهائي الذي استند عليه جاك سوستال في صياغة مشروعه الإصلاحية إلى جانب بعض الإصلاحات التي سبق أن تبنتها حكومة منديس فرانس (Mandes France) ولكنها سقطت قبل أن تتمكن من تجسيدها على أرض الواقع.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/10, Rapport de la commutations de maspétiol.

(2) Idem.

(3) Idem.

1- الإصلاحات الإدارية في الجزائر:

أ- الإصلاح البلدي:

من بين الإصلاحات التي نالت نصيب الأسد في مشروع سوستال، الإصلاحات البلدية لما لهذه المؤسسة الإدارية القاعدية من تأثير مباشر على تحديد العلاقة بين السلطة الفرنسية والمسلمين الجزائريين، لأنّ التقسيم الإداري القديم قد وضع لخدمة مصالح الأقلية الأوروبية على حساب المسلمين الجزائريين، حيث كانت الجزائر قبل اقرار قانون 20 سبتمبر 1947 تضم ثلاثة أنواع من البلديات وهي كالتالي:

– البلديات الكاملة الصلاحية (Communes de pleines exercices) وهي البلديات التي أنشئت بموجب قانون 05 فيفري 1844 في المناطق التي يوجد بها تعداد سكاني أوروبي يسمح بإجراء الانتخابات وتشكيل مجلس بلدي.

– البلديات المختلطة (Communes mixtes) أنشأت في الجزائر بمقتضى قانون 6 ماي 1868 وهي البلديات التي تضم أقلية أوروبية محدودة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات لتشكيل مجلس بلدي على النمط الذي كان سائدا في فرنسا وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تكون بلدية الصلاحيات⁽¹⁾

– البلديات المجزأة (Communes subdivisionnaires) وهي التي لا تضم أوروبيين.⁽²⁾ أي أنها أقيمت في المناطق التي يسكنها فقط الاهالي المسلمون الجزائريون وتخلو من المستوطنين الأوروبيين حيث لم تشملها حركة الاستيطان.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. FM, Boîte N° 81F/1275, l'organisation communal en Algérie, note documentaires et études N 676, réformes de régime communal en Algérie.

(2) Mohamed Cherif sogli, de l'assimilation à l'intégration une Mystification politique, le temps moderne N° 119, 1955, p. 583.

لقد استحدث هذا التقسيم الإداري لخدمة مصالح الأقلية الأوروبية وتجاهل الحقوق المشروعة للسكان المسلمين الذين همشوا وحرموا من القيام بأي دور ذو أهمية في دواليب الإدارة على الرغم من أنهم كانوا يمثلون تسع أعشار سكان الجزائر في تلك الفترة.⁽¹⁾

ولما كان الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) قد تبني مذهب الإدماج الذي تترتب عنه المساواة بين سكان الجزائر من أوروبيين ومسلمين، فإن هذا الهدف لم يكن ليتحقق على أرض الواقع من خلال التنظيم الإداري الذي كان سائدا في الجزائر، خاصة التمثيل داخل المجالس البلدية التي يطبق فيها قانون ثلاثة أخماس ($\frac{3}{5}$) للهيئة الأولى المخصصة للأوروبيين والتي يعين منها رئيس البلدية و($\frac{2}{5}$) للمسلمين لذلك فكر سوستال في وضع نظام إداري جديد يتناسب مع قالب العام لأفكاره.⁽²⁾

ولمعالجة هذا الاختلال الذي يمثل موروثا استعماريًا أصيلا نصت الخطة الإصلاحية التي تبناها جاك سوستال في هذا المجال على إعادة تنظيم الإدارة بحيث يتم في مدة أقصاها سنة واحدة تطبيق الإصلاحات البلدية الجديدة التي يحتفظ من خلالها بالبلديات كاملة الصلاحيات بصيغتها الإدارية القديمة، بينما البلديات المختلطة (Communes mixtes) سيتم إلغاؤها وتقسيم أراضيها بين البلديات الكاملة الصلاحيات والمراكز الريفية (centres Ruraux) فالمراكز الريفية إذا أضيف إليها الدواوير تصبح بلديات ريفية (communes ruraux).⁽³⁾

وتتم هذه التدابير الإدارية تحت سلطة الحاكم العام للجزائر أو سلطة ممثليه في كل إقليم فهو الذي يحدد الحدود الجديدة للبلديات الريفية والمراكز الريفية في حالة عدم توافقها مع المراكز القديمة للتجمعات السكنية. كما أن مجالسها الإدارية التي ستعرف بالمجالس

(1) Claude Callot, les Institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962) édition C.N.R.S, paris, son date p. 135.

(2) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 88.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N°11 CAB/110, projet de décision portant réforme de régime communal en Algérie.

الريفية (conseils ruraux) وتتكون من رئيس المجلس الريفي ونائب أو نائبين لا يمكن أن تعقد المجالس الريفية إلا برخصة يصدرها الحاكم العام.⁽¹⁾

ويمكن تحويل البلديات الريفية والمراكز الريفية وترقيتها إلى بلديات كاملة الصلاحيات إذا توفرت فيها الشروط القانونية المطلوبة. وسيطبق هذا القانون على كامل التراب الجزائري بما في ذلك منطقة الجنوب، مع تحديد عملية انتخاب المجالس البلدية بعد أربع أشهر من بداية تطبيق القانون الخاص بالتعديلات والإصلاحات الجديدة.⁽²⁾

وقد اعتبر الحاكم العام جاك سوستال أن هذه الإصلاحات ستكون فعالة للغاية، لأنها ستؤدي إلى تجاوز النقائص التي تعاني منها البلديات الفقيرة بإشراكها في نقابة البلديات⁽³⁾ نعم لقد كانت خطة الحاكم العام جاك سوستال في هذا المجال تبدو طموحة، ولكن كان من المستبعد تجسيد هذه الإصلاحات في أرض الواقع، خاصة أن المجالس البلدية حسب هذه الإصلاحات ستعتمد القائمة الانتخابية الموحدة، مما سيؤدي حتما إلى هيمنة المسلمين على المجالس البلدية باعتبارهم يمثلون الغالبية العظمى من الناخبين. كما أن إلغاء البلديات المختلطة وتعويضها ببلديات كاملة الصلاحيات سيضر بمركز فدرالية رؤساء البلديات الذين لن يقبلوا أبدا أن يصبح المسلمون أغلبية في الهيئات المنتخبة.⁽⁴⁾

والواقع أن مشروع الإصلاحات البلدية لم يكن إلا إستراتيجية مدروسة بدقة للقضاء على الثورة، بتجريدها من القاعدة الشعبية المoolية لها خاصة في الأرياف وذلك بتشكيل قاعدة جديدة مoolية لفرنسا وإقامة هيئة محلية جزائرية بإمكانها منافسة جبهة التحرير الوطني، التي أدركت خطورة هذه السياسة ولهذا وجهت تهديدات إلى الأعضاء المسلمين في

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA GGA, Boîte N°11 CAB/107, plan Soustelle.

(2) Ibid, ALG. FM, Boîte N°81 F/1275, l'organisation communale en Algérie, note documentaires et études N° 676, réformes de régime communal en Algérie.

(3) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, pp. 90- 91.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. FM, Boîte N° 81 F/1275, l'organisation communale en Algérie, note documentaires et études N 676, réformes de régime communal en Algérie.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

البلديات الكاملة الصلاحيات بضرورة الاستقالة من مناصبهم ومغادرة هذه المجالس، وهو ما حدث فعلا، حيث تخلى المسلمون عن عهداتهم في بداية السنة نفسها، فلم يبق في المجالس البلدية سوى ممثلي المستوطنين الأوروبيين، مما أضطر الحكومة العامة في الجزائر إلى تعيين أعوان مؤقتين في الإدارات لسد هذا الفراغ.⁽¹⁾

ب-تقسيم إداري جديد للجزائر:

إلى جانب الإصلاحات البلدية شملت الإصلاحات الإدارية في مشروع جاك سوستال (Jacques Soustelle) تقسيما إداريا جديدا للجزائر، إذ أن النظام الإداري الذي كان سائدا في الجزائر لم يتغير منذ سنة 1870م.⁽²⁾

وهكذا فقد أظهرت التطورات التي عرفتها الجزائر منذ الفاتح من نوفمبر 1954م بوضوح أن التقسيم الإداري السائد في الجزائر لم يعد ملائما لمسايرة تطورات الأحداث المتلاحقة، فكان هدف سوستال هو وضع تنظيم إداري أكثر عملية وملائمة يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر، بهدف تقريب الإدارة من السكان المسلمين دعما للروابط بينهم وبين السلطات المحلية حتى يكون التعاطي مع المشاكل ليس فقط أكثر سرعة وإنما أيضا أكثر إنسانية⁽³⁾

لقد أرجع الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) أسباب انفجار الأحداث في الجزائر منذ جولاته الاستطلاعية الأولى إلى القطيعة بين الإدارة الاستعمارية والسكان المسلمين سواء في الأرياف أو في المدن، لذلك رأى في إعادة التقسيم الإداري للجزائر وسيلة لتدعيم روابط الاتصال بين السلطات المحلية للإدارة الاستعمارية والسكان.⁽⁴⁾

(1) Hartmut elesenhans, op. Cit, pp. 764- 765.

(2) Claude Collot, les institutions de l'Algérie durent la période coloniale(1830- 1962), op. cit, p . 46.

(3) Robert Lacoste, pierre chousade, exposé de la situation général de l'Algérie en 1955, imprimerie officielle de gouvernement général de l'Algérie, Algérienne, 1956, p. 678.

(4) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 84.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

وقد كان على رأس مخطط إعادة التقسيم الإداري للجزائر مشروع خلق مقاطعة (Département) جديدة في الشرق الجزائري. وبعد دراسة معمقة تم عرض مشروع تأسيس مقاطعة بون (Bône)⁽¹⁾ كخطوة أولى على المجلس العام بقسنطينة (le conseil général de Constantine) ، لأن أراضيها سيتم اقتطاعها من المساحة العامة لمقاطعة قسنطينة، وقد حظي مشروع القانون بموافقة المجلس الأعلى في الجزائر (conseil supérieur).⁽²⁾

وهكذا صدر القانون رقم 082 - 55 المؤرخ في 07 أوت 1955م والذي قضي بتأسيس مقاطعة عنابة (département de Bône).⁽³⁾ على أن يتسلم والي (préfet) هذه المقاطعة مهامه ابتداء من نوفمبر من السنة نفسها.⁽⁴⁾

وإلى جانب إنشاء مقاطعة بون تم إنشاء اثنا عشر (12) دائرة جديدة⁽⁵⁾ حيث نص نفس القانون المؤسس لمقاطعة بون (Bône) المذكور أعلاه على إدماج دائرة البويرة و(فور ناسيونال) (Fort National)⁽⁶⁾ في مقاطعة الجزائر وعين تيموشنت ومغنية وغليران في مقاطعة وهران و عين البيضاء وميلة وبرج بوعريريج وجيجل في مقاطعة قسنطينة.⁽⁷⁾

كما وضع جاك سوستال (Jacques Soustelle) مشروع قانون اقترح فيه إخضاع منطقة الجنوب للتقسيمات الإدارية الجديدة، خاصة بعد اكتشاف ثروات طاقوية كبيرة (غاز، وبتترول)، حيث نص مشروع القانون على اعتبار الصحراء مقاطعة جديدة تحت تسمية مقاطعة الصحراء (département de Sahara).

(1) (Bône) هي مدينة عنابة حاليا .

(2) Robert Lacoste, Pierre Chousade, op. cit, p. 679.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/46, décret N° 55-082 portons création de département bonne.

(4) Robert Lacoste, Pierre Chousade, op. cit, p. 679.

(5) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 84.

(6) حاليا بلدية لأربعاء ناث يرانن التابعة لولاية تيزي وزو .

(7) Robert Lacoste, Pierre Chousade, op. cit, p. 680.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

وتتضمن هذه المقاطعة خمس دوائر إدارية وهي: عين الصفراء، الأغواط، توقرت، بشار، ورقلة، وتتكون كل دائرة من مجموعة من البلديات المختلطة (communes mixtes) وهي كالتالي:

- عين الصفراء: تضم عين الصفرة، مشرية و Ceryeille.

- الأغواط: تضم أولاد جلال، بسكرة، توقرت والواد.

- بشار: تضم بشار، تندوف، السلورا وقورارا.

- ورقلة: تضم القليعة، ورقلة، الهوقار وتيدكالت.⁽¹⁾

وما يلاحظ على مشروع القانون الخاص بالتقسيم الإداري لمنطقة الجنوب أنه يتناقض مع الشق الأول من التعديلات الإدارية التي جاء بها مشروع سوستال والذي يقضي بإلغاء البلديات المختلطة، لأن كل البلديات التي تضمنها مشروع التعديل والتقسيم الإداري لمنطقة الجنوب ستكون بلديات مختلطة كما تضمنها نص المشروع.

كما راودت سوستال فكرة إنشاء مقاطعة خامسة دائما في إطار الإصلاحات الإدارية، فبتاريخ 6 أوت 1955 أرسل بصفته الحاكم العام للجزائر رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسية السيد بروجيس مونري (Bourges Maunoury) كشف فيها رغبته في إنشاء مقاطعة جديدة (خامسة) في منطقة القبائل على أن يكون مقرها في مدينة تيزي وزو حيث يمكن إنشاء هذه المقاطعة من تقسيم عملي لمنطقة القبائل إلى القبائل الكبرى والقبائل الصغرى.⁽²⁾

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, note sur l'administration des territoires du sud, projet de loi N° 57 portant création d'un département de Sahara.

(2) Ibid, Boîte N° CAB/25, réformes Administratif, création de département bonne.

2- الإصلاح الاقتصادي:

أ- الإصلاحات الفلاحية:

كان القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنه كان يستقطب أكبر عدد من اليد العاملة. غير أنه كان يخضع لهيمنة عدد محدود من كبار المستوطنين الأوروبيين، حيث تكشف الإحصائيات سيطرة خمسة وعشرين ألف مزارع أوروبي على حوالي 2.67 مليون هكتار بما يعادل 108 هكتار للفرد الواحد. في المقابل يستغل خمسمائة واثنان وثلاثون ألف (532000) جزائري 2.67 مليون هكتار، وهو ما يعادل 05 هكتار للفرد الواحد، مع الإشارة إلى رداءة أغلب الأراضي التي يستغلها المسلمون الجزائريون.

كما أن النظام الاستعماري في الجزائر كان قائما بالدرجة الأولى على تلبية حاجات الأقلية من المستوطنين الذين كانوا يسيطرون على أخصب الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، حيث أقيمت عليها زراعات لا تستجيب لمتطلبات واحتياجات الأغلبية من سكانه، فهي زراعات تجارية موجهة بالدرجة الأولى للتصدير كالحمضيات والكروم التي كانت تمثل ثلث الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال سنة 1955م، في حين لم يرتفع إنتاج القمح منذ سنة 1911م⁽¹⁾ وهو المادة الاستهلاكية الأولى للمسلمين الجزائريين.

وإذا كانت الإدارة الاستعمارية قد نفذت بعض القوانين والاجراءات لمعالجة هذه الإختلالات أو على الأقل الحد منها إلا أن مبادراتها كانت - في كل مرة - تواجه عراقيل عند التطبيق لأنها كانت تمس بمصالح ملاك الأراضي النافذين من كبار المستوطنين. ومن أشهر هذه القوانين قانون مارتن (la loi Martin) الذي صدر سنة 1942م الذي استهدف تنظيم استغلال أجود الأراضي التي يمكن للدولة أن تسترجعها على شكل قطع⁽²⁾ ولكنه

(1) Francis et Collète Janson, op. cit, p. 150.

(2) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 77.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

تعرض لهجمة شرسة من قبل المستوطنين لأنه يتعارض مع مصالحهم ويسلبهم الأراضي الجيدة التي يسيطرون عليها⁽¹⁾.

ويضاف ذلك إلى الإصلاحات الزراعية التي تضمنها القانون العضوي الخاص بالجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947م بمبادرة من الحاكم العام للجزائر السيد إيف شاتينو (Yves Châtaigneau) والذي نص على تأسيس قطاعات التحسين الريفي (Secteurs d'amélioration Rurales) بتوفير المعدات الفلاحية لكل الفلاحين ومساعدتهم على استصلاح الأراضي.⁽²⁾ كما وضع المهندس الزراعي باربي (Barbut) سنة 1951م دراسة بغرض الإصلاح الزراعي في الجزائر تحت عنوان: "تطور الزراعة وتربية المواشي التقليدية في شمال إفريقيا".⁽³⁾

لقد جعل الحاكم جاك سوستال (Jacques Soustelle) هذه المشاريع الإصلاحية مرجعية استند إليها في بناء مشروعه الإصلاحي الذي تضمن في شقه الاقتصادي إصلاحات واسعة في المجال الفلاحي، حتى أنه ربط استمرار السيادة الفرنسية في الجزائر والحفاظ عليها باستقرار الأوضاع الاقتصادية للفلاح الجزائري قائلا⁽⁴⁾: "إنّ السيادة الفرنسية لن تكون مهددة في الجزائر في حالة ما إذا كان الفلاح الجزائري يعيش في مساحات أوسع وإذا كان المالك اسمه بلقاسم".

وقد تمحورت الإصلاحات الزراعية لجاك سوستال حول النقاط التالية:

-إلغاء نظام الخماسة:

يعتبر نظام الخماس جمعية فلاحية طرفها الأول هو مالك الأرض والطرف الثاني هو الخماس وعند اقتسام الغلة يحتفظ مالك الأرض بحصة الأسد من الإنتاج ويعطي الخماس خمس الإنتاج فقط. فمالك الأرض عادة ما يكون غنيا وفي غالب الأحيان ذو نفوذ، ولخدمة

(1) Francis et Collète Janson, op. cit, p. 153.

(2) P. Beyssade, la guerre d'Algérie, 1954- 1962, op .cit ,p. 46.

(3) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op.cit, p p. 70-75.

(4) Idem.

أرضه يبحث عن رجال لا يملكون إلا سواعدهم لتقديمها بحيث يكونون مضطرين لقبول هذا العقد الشراكي في ظاهره لكنه في واقع الأمر كراء لليد العاملة.⁽¹⁾

ومثلما كان يجري في العصور الوسطى في أوروبا زمن النظام الإقطاعي كان على الخماس الاعتناء بحيوانات مالك الأرض إلى جانب العمل الزراعي ورغم ذلك لم يكن له الحق في الضمان الاجتماعي ولا حتى التعويضات في حالة ما إذا أصيب أثناء عمله، لهذا لم تكن حصته تكفي لتلبية حاجات عائلته خلال كل السنة ما يضطره إلى طلب تسبيقات من محاصيل الموسم القادم والتي عادة ما يعجز عن تسديدها⁽²⁾ مما يدخله في حلقة مفرغة من الصعوبة إن لم نقل من المستحيل الخروج منها.

ولذلك أعتبر الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) أن إصلاح نظام الخماسة ضرورة ملحة تطلب إصلاحه منذ عشرين سنة.⁽³⁾ خاصة إذا علمنا أنه كان يوجد في الجزائر ما بين 130 ألف إلى 160 ألف خماس مقابل مائة ألف فلاح أجير دائم.⁽⁴⁾ ولهذا هذا السياق اقترح مشروع سوستال الإصلاح في هذا الشق قسمة عادلة لمحاصيل الأرض بين المالك وشريكه بهدف إلغاء نظام الخماسة.⁽⁵⁾

- تأسيس صندوق التوسيع والعصرنة الريفية: (caisse d'expansion et de modernisation rurale)

تجمع مهام هذا الصندوق بين منح الأراضي الصغيرة والمتوسطة من حيث المساحة للفلاحين وكذلك كراء القطاعات الزراعية الواسعة، حيث يحق لهذا الصندوق استرجاع الأراضي الممنوحة للفلاحين واستعادتها في حالة الاحتياج العام. ومن مهامه أيضا كراء الأراضي لفترات طويلة للفلاحين مرفقة بوعدهم بالبيع. كما يهتم الصندوق أيضا بتأمين طلبات

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, réforme de crédit agricole exposé des motifs.

(2) Idem.

(3) Ibid, ALG. FM, Boîte N° 81 F/24, avant- projet de loi sur la réforme foncière en Algérie.

(4) Ibid, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, réforme de crédit agricole exposé des motifs.

(5) Ibid, ALG. FM, Boîte N° 81 F/286, réforme agricole.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

الفلاحين من القروض مع تمكينهم من اقتناء تجهيزات ووسائل الزراعة وتهيئة القطاعات الجديدة ويشترط في إدارته أن تتكون من موظفين وشخصيات من القطاع الزراعي، على أن يكون تحت الرقابة المالية الدائمة للحكومة العامة.⁽¹⁾

- دعم مؤسسات القرض الفلاحي:

كانت مؤسسات القرض الفلاحي في الجزائر تنقسم إلى نوعين من المؤسسات فالأولى تدعم الاستثمارات الفلاحية الكبرى التي يسيطر عليها الأوروبيون الذين يعملون في حقل الزراعة التجارية الموجهة لخدمة الاقتصاد الأوروبي بالدرجة الأولى. أما النوع الثاني من المؤسسات فهو موجه لدعم الزراعات التقليدية وتطوير الملكيات الخاصة الصغيرة الريفية سواء بالنسبة للأوروبيين أو المسلمين الذين يعد العمل بالنسبة لهم في الأرض واجبا وضرورة اجتماعية.

وقد نص المشروع الإصلاحى لجاك سوستال على تأسيس خزانة لتوسيع وعصرية الملكيات الريفية الصغيرة، حيث تصل القروض إلى ثلاثة ملايين فرنك كحد أقصى، كما تمكنهم من مشاريع الاستفادة من سكنات ريفية.⁽²⁾

- تثمين الأراضي بالري

تعتبر المياه عنصراً حيوياً في العملية الزراعية، لذلك تضمن مشروع جاك سوستال (Jacques Soustelle) الإصلاحى فكرة تدعيم الأراضي الفلاحية بالري حيث يمكن لثلاثين ألف (30000) هكتار من الأراضي الجافة أن تستفيد من دعم الدولة في هذا المجال، سواء الأراضي التي يملكها المسلمون وتخضع للقانون الإسلامى والتي لا تشجع الملاك على الاستثمار خشية عدم الاستفادة منها عند اقتسامها، أو الملكيات التي تخضع في تسييرها للقانون الفرنسى والذي ستحل مشكلتها بسبب استحداث مؤسسات القرض الفلاحي.⁽³⁾

(1) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, pp. 76- 77.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/107, plan Jacques Soustelle.

(3) Ibid, Boîte N° 11 CAB/110, réforme de crédit agricole exposé des motifs.

وكانت هذه الإصلاحات الزراعية أهم النقاط التي تعرض لها مشروع جاك سوستال (Jacques Soustelle) الإصلاحي في شقه الفلاحي، حيث لا نحتاج لكثير من التمعن في هذه الإصلاحات كي نلاحظ الفرق الكبير بين هذه النصوص القانونية وما أعطته من حقوق للفلاح الجزائري من حق في ملكية الأرض والاستفادة من القروض الفلاحية ومن تثمين أراضيه بالري، وحتى إلغاء نظام الخماسة المجف وتعويضه بنظام المناصفة وبين ما كان يعانيه الفلاح قبل ذلك. فهل كانت سلطات بلد الديمقراطية والحريات تحتاج لقيام ثورة كثورة الفاتح من نوفمبر لكي تنتظن لإجراء بعض الإصلاحات لبلد فاقت مدة سيطرتها عليه أكثر من مائة سنة؟ فصحة الضمير المفاجئ لفرنسا لا تعكس إلا مكرها، ذلك أن السلطات الفرنسية طالما أدركت تعلق الفرد الجزائري بالأرض لأن نصف سكان الجزائر المسلمين كانوا يعيشون في الأرياف ويقتاتون من الأرض، فهذه الإصلاحات الفلاحية "الكريمة" هدفها الأول هو إبعاد هذه الشريحة الواسعة من المجتمع عن دعم الثورة بقيادة جبهة التحرير الوطني، بتحسين ظروفهم المعيشية وإن كان واضحا منذ البداية أن تجسيد هذه الإصلاحات في أرض الواقع كان شبه مستحيل بسبب معارضة لوبي المستوطنين الذي كان قويا للغاية، إلى درجة قدرته على تعطيل المشاريع الحكومية التي يرى أنها تضر بمصالحه.

ب - الإصلاحات الصناعية:

تعتبر حصيلة عمل لجنة ماسيببتول (Maspétol) من أهم المستندات التي اعتمدها جاك سوستال (Jacques Soustelle) في بناء مشروعه الإصلاحي خاصة في شقه الاقتصادي. فطبقا لتوصيات هذه اللجنة يجب أن يسبق الإصلاح الاقتصادي بمخطط تنموي شامل تكون مدته ستة سنوات على الأقل يعمل خلالها الميتربول الفرنسي على الرفع من القيمة المالية للاستثمارات الفرنسية في الجزائر وتخفيض قيمة الضرائب المفروضة على الجزائر تدريجيا. حيث توقعت لجنة ماسيببتول (Maspétol) أن هذه الإجراءات ستؤدي إلى رفع المستوى المعيشي في الجزائر بنسبة 6% سنويا.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

كما جعل جاك سوستال من أفكار هذه اللجنة مرجعية رئيسية في صياغة سياسته الإصلاحية في شقها الصناعي، خاصة وأنه وافقها الرأي بل وأيدها مائة بالمائة في ضرورة استمرار تبعية الجزائر من الناحية الاقتصادية لفرنسا.⁽¹⁾ ونلمس ذلك في الإجراءات التي تضمنها مشروعه في مجال إصلاح المنظومة الاقتصادية، حيث اقترح سوستال دمج مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر في المؤسسة الفرنسية للكهرباء مع وضع تسعيرة موحدة للمواد الطاقوية بين الميتربول والجزائر. وهي الطريقة نفسها التي اتبعتها بدمج السكك الحديدية الفرنسية والجزائرية في مؤسسة واحدة ودمج بنوك العملة وجعلها عملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي وإلغاء ما كان يعرف بالفرنك الجزائري.⁽²⁾

لقد كان جاك سوستال (Jacques Soustelle) يعتبر التصنيع في الجزائر ضرورة ملحة بالنظر إلى خطورة المشكل الديموغرافي في الجزائر الذي يفرض ضرورة إيجاد مناصب عمل لليد العاملة المحلية مما سيؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وكسب ولاء طبقة حيوية وشابة ومن شأن ذلك ترجيح الكفة لصالح استمرار الوجود الفرنسي في الجزائر.⁽³⁾

ج-الإصلاحات الاجتماعية:

- اعادة هيكلة وتأطير قطاع الوظيف العمومي:

يعتبر قطاع الوظيف العمومي من أكثر القطاعات التي كانت تظهر المدى الاستيعابي القليل لليد العاملة المسلمة، فهو القطاع الذي سيطر عليه الأوروبيون بامتياز. وإذا عبرنا عن هذا الواقع بلغة الأرقام لتوضيح الصورة أكثر سنجد أن العدد الإجمالي للمسلمين الذين كانوا يعملون في الوظيف العمومي بالجزائر في تلك الفترة هو 29.34% بينما يسيطر الأوروبيون على القطاع بنسبة 70.66%⁽⁴⁾، حيث من بين ألفي موظف

(1) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, pp. 78- 79.

(2) Idem.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/107, plan Jacques Soustelle.

(4) Idem.

(2000) في مصالح الولاية العامة لا يوجد إلا ثمانية مسلمين جزائريين⁽¹⁾. كما أنه كلما ارتفعنا في السلم الإداري كلما تراجع عدد الجزائريين⁽²⁾. وللرفع من عدد المسلمين في الوظيف العمومي تم انشاء هيئتين إداريتين جديدتين لهذا الغرض هما:

- مركز التعليم الإداري (Centre de formation Administrative):

بموجب القرار (décision) الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1955م تم تأسيس مركز التعليم الإداري وهو مرتبط بمعهد الدراسات السياسية في جامعة الجزائر، حيث ضمت الدفعة الأولى مائة وثمانية وسبعين (178) طالبا، منهم مائة وثلاثة وثلاثين (133) مسلما⁽³⁾ ويرمى الافتتاح الرسمي لهذا المركز بتاريخ 22 نوفمبر 1955م⁽⁴⁾. وتكمن أهمية هذا الإصلاح في ضمان عمل المسلمين في القطاع الإداري في جميع درجاته على أساس الشهادة⁽⁵⁾.

- مركز تنظيم التشغيل (centre d'organisation D'emploi):

بما أن قطاع الوظيف العمومي لم يكن يضم فقط القطاع الإداري، بل استوعب العديد من القطاعات الأخرى، كان لا بد لإصلاحات الوظيف العمومي أن تشمل مجالا أوسع، لذلك تم تأسيس "مركز تنظيم التشغيل" لتنظيم العمل بالنسبة للجزائريين داخل الجزائر وفي الميتربول نفسه، خاصة أنه من بين الظواهر التي سيطرت على سوق العمل خلال تلك الفترة هجرة الجزائريين المسلمين للعمل في الميتربول الفرنسي لأسباب اقتصادية.

(1) Francis et Collète Janson, op. cit, p. 175.

(2) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 80.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° CAB/107, plan Jacques Soustelle.

(4) GGA, service des liaisons nord Africaines Bulletin des quêtions Islamiques, N° 405, Novembre 1955, p. 109.

(5) Ibid. FM, Boîte N° 81 F/24, Jacques Soustelle, sur le plan de réforme.

ويتمتع مركز تنظيم التشغيل بالشخصية المعنوية⁽¹⁾ والاستقلال المالي ومركزه الجزائر العاصمة.⁽²⁾ وكان يرجى من إنشائه تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- البحث عن تنظيم احتياجات اليد العاملة.
- تنظيم حركات وتنقلات العمال الجزائريين في الجزائر والميتروبول .
- الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين من تأمين على حوادث العمل والأمراض المهنية. ونظرا لكل هذه المهام فقد وضع على اتصال دائم مع ممثلي أصحاب العمل في هذا المركز مجلس إدارة الميتروبول وفي الجزائر.
- ويسير يتكون من رئيس وستة أعضاء إداريين، ويتم تعيين الرئيس ونوابه من قبل الحكومة العامة لمدة ثلاث سنوات ويتصرف في ميزانية سنوية يحدد مبلغها الحاكم العام.⁽³⁾

- تأسيس المراكز الاجتماعية (création des centres sociaux):

لقد سبق التطرق إلى تكوين جاك سوستال لديوانه كخطوة أولى بعد تسلمه رسميا لمهامه، حيث تمت الإشارة إلى أن من بين أعضاء الديوان عالمة الأجناس السيدة جارمان تيون (Germaine Tillion) التي تشترك مع جاك سوستال (Jacques Soustelle) في نفس التخصص العلمي وهو علم الأجناس والأعراق، ما يعرف بالإنثولوجيا ولها تجربة طويلة في المجتمعات التقليدية وسبق لها وأن عملت في منطقة الأوراس ومنطقة القبائل، لهذا حاول جاك سوستال أن يستفيد من تجربتها في تنفيذ مشروعه الإصلاحية وتجسيد معارفه كإنثولوجي على أرض الواقع.

(1) الشخصية المعنوية أو الشخص المعنوي هو مجموعة أشخاص (أفراد) أو مجموعة أموال (أشياء) تتكاتف وتتعاون أو ترصد لتحقيق غرض وهدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية، محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري (النشاط الإداري)، دار العلوم ، الجزائر ، 2004 ، ص 33.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° CAB/110, projet de décision portant création d'un office Algérien à la main d'œuvre.

(3) Ibid.

كما كان الحاكم العام جاك سوستال متأثرا كثيرا بتجربته المكسيكية سنة 1932م حيث ساهم في الحركة الأهلية الهندية في المكسيك (mouvement de l'indigénisme indienne) كمساعد اجتماعي وبروفيسور ينتقل من مدينة لأخرى من أجل مساعدة الهنود على التأقلم مع الحياة الحضارية في المكسيك، فأشرف خلال مهمته هذه على تأسيس المراكز الثقافية بغرض دمج الهنود في المجتمع المكسيكي كخطوة نحو الإدماج مع الحفاظ على الشخصية الهندية⁽¹⁾. فكان مقتنعا أن هناك تشابها بين وضعية الهنود في المكسيك والمسلمين في الجزائر. فقد كان يرى أن القرى الهندية تشبه إلى حد كبير الدواوير في الجزائر، ففي هذه المناطق المعزولة حضاريا التي لا يتكلم سكانها الفرنسية ولا المكسيكية يجب إدخال الإنسان الريفي في الحياة العصرية للدولة، حتى أنه اعترف أن المراكز الاجتماعية في الجزائر هي طبعة مستنسخة عن تجربته في المكسيك⁽²⁾.

وهكذا، ففي خطوة لتطبيق تخصصه العلمي على أرض الواقع في مهامه كرجل دولة مطالب بإعادة الأمور في الجزائر كما كانت عليه قبل اندلاع الثورة، وبالتعاون مع عالمة الأجناس جارمان تيون (Germaine Tillion) تم الاتفاق على إنشاء ما عرف بالمراكز الاجتماعية (centres sociaux) حيث صدر قرار إنشائها بتاريخ 27 أكتوبر 1955⁽³⁾ والذي أرفق بنشرية حددت طرق إدارة وتسيير المراكز الاجتماعية، حيث ينقسم فموظفو المراكز الاجتماعية إلى قسمين: القسم الأول خاص بالتنقيش والإدارة لمجموع المراكز الاجتماعية حيث يضم مفتشين مكلفين بدراسة مواقع إنشاء المراكز الاجتماعية ومراقبة طرق إدارتها وتسييرها ومراقبة الطرق البيداغوجية المطبقة. والقسم الثاني يتضمن العمال المسيرين للمراكز الاجتماعية حيث يضم كل مركز اجتماعي رئيسا للمركز والذي يمكن أن يكون ممرضة أو

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, BIB AOM. Boîte N° B 100 52, la vérité Sur l'Algérie, discours prononcé par Jacques Soustelle 02 Mars 1956, op.cit, p. 32.

(2) Cloud Paillat, op. cit, p. 48.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. FM, Boîte N° 81 F/24, journal officiel de l'Algérie, 04 novembre 1955, création des centres sociaux.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

مدرس أو جامعي متحصل على ليسانس في الحقوق أو مهندس زراعي ومساعد أو اثنين بالإضافة إلى منشطين ومساعدين لهم يتم تحديدهم حسب عدد الفئة الشعبية الموجهة إليها خدمات المركز الاجتماعي على أن تتوفر فيهم شروط وخصائص المربي.⁽¹⁾

ولا يعد المركز الاجتماعي مدرسة ولا مستوصف وليس ورشة للخياطة ولا مركز للتمهين وإنما هو تنظيم جديد بأهداف محددة⁽²⁾ كان ظاهرها تقديم تربية للرجال والنساء الذين لم يتعلموا في المدارس، لمحاربة الأمية⁽³⁾. وفي مرحلة لاحقة تم إلحاق المراكز الاجتماعية بالمديرية العامة للتربية بمجهودات خاصة قامت بها جارمان تيون فأصبح يطلق عليها رسميا المراكز الاجتماعية التربوية. أما جارمان تيون فأطلقت عليها مفهوم التعليم السريع (enseignement Rapide) وتوسع نشاطها ليشمل تعليم الأطفال والمراهقين الذين لم يجدوا مكانا في المدارس الابتدائية والكبار الذين لا يملكون حرفا والتطبيب⁽⁴⁾. لكن هذه المراكز كانت تفتقد إلى التمويل المالي اللازم لمواصلة عملها⁽⁵⁾ حتى وإن كانت قد تلقت الدعم من منظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة التي تسمى اختصارا "اليونيسكو" التي كان يرأسها المكسيكي الأصل جون تيروس (Jains Torres)⁽⁶⁾.

والملاحظ أن مشروع سوستال الإصلاحي الذي اقتبس مجموعة كبيرة من مواد قانون الجزائر الصادر في 20 سبتمبر 1947 وإن كان ظاهريا يحاول أن يمس كل القواعد الهيكلية للدولة في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تضمن قصورا واضحا في

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, BIB.AOM, Boîte N° B//7971, le service de centre sociaux en Algérie, direction générale de l'éducation nationale en Algérie, p15.

(2) Michel Carnaton, Nelly Forget et Francis Marqui, la guerre d'Algérie ethnologue de l'ombre et de la lumière, édition l'harmattan, paris 2015, p.104.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. FM, Boîte N° 81 F/24, journal officiel de l'Algérie,04 novembre 1955 ; création des centre sociaux.

(4) Serge juin et outre, l'école en Algérie (1830- 1962) de la régence Aux centre sociaux, édition publisud, France 2001, p. 99.

(5) Yves courrier, La guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, p. 247.

(6) Idem.

معطى اجتماعي مهم هو الجانب الصحي. وإن كان قد أسند جانبا منه إلى المراكز الاجتماعية لكنها كانت تفتقد إلى التمويل المالي الكافي. فالوضع الصحي في الجزائر في تلك الفترة كان متدهورا للغاية، حيث تميز بانتشار كبير للأمراض ونقص ملحوظ في الهياكل الصحية، فلم يكن يوجد في الجزائر يومئذ سوى مستشفى جامعي واحد و 34 مستشفى جوارى و 80 مستوصف⁽¹⁾. فهل يعقل أن مشروعا إصلاحيا كبيرا استند لدراسة تقنية لمتخصصين وأثار ضجة إعلامية كبيرة يهمل هذا الجانب المحوري في الحياة الاجتماعية؟.

د-الإصلاحات التعليمية:

يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الحساسة والتي عرفت تدهورا كبيرا خلال الفترة الاستعمارية، حيث لم تدخر السلطات الفرنسية جهدا في تخريب المدارس القرآنية وإغلاق الكتاتيب. والسبب أن تعلم اللغة العربية والحصول على تربية إسلامية من شأنه ترسيخ الهوية الوطنية الجزائرية التي عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على طمس معالمها لتسهيل عملية الإخضاع والإدماج. وكان حصاد هذه السياسة الاستعمارية التي طبقت بإصرار وعزيمة منذ بداية الاحتلال عام 1830 أن تراجعت مكانة اللغة العربية ونفشت على نطاق واسع ظاهرة الأمية بين المسلمين الجزائريين في الأرياف كما في المدن، لذلك تضمن مشروع الحاكم العام جاك سوستال الإصلاحى مجموعة من الإجراءات لإصلاح التعليم في الجزائر يمكن حصرها في النقاط التالية:

-تعليم اللغة العربية: نص مشروع سوستال على إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في المدارس الابتدائية⁽²⁾. ويعتبر هذا الإصلاح استنساخ للمادة السابعة والخمسين (57) من القانون العضوي للجزائر رقم 1853-47 الصادر يوم 20 سبتمبر سنة 1947⁽³⁾، انطلاقا من ذلك يصبح تعلم اللغة العربية إجباريا في كل المدارس الابتدائية العمومية، حيث يتم

(1) Michel Carnaton, Nelly forget et Francis marqui, op.cit, p .34.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° CAB/110, projet de décision relatif à l'enseignement de la langue arabe En Algérie

(3) Ibid, Boîte N° CAB/107, plan Jacques Soustelle.

تعليم اللغة الفصحى للتلاميذ المسلمين، واللغة العربية الدارجة للتلاميذ من أصول أوروبية.⁽¹⁾ غير أن ذلك يقتصر فقط على المرحلة الابتدائية. كما أن هذا الإصلاح سيطبق فقط في المدارس العمومية وتستثنى من ذلك المدارس الخاصة.

- رفع تعداد المتدرسين المسلمين:

في إطار إصلاح المنظومة التعليمية الفرنسية في الجزائر تضمن مشروع جاك سوستال (Jacques Soustelle) الإصلاح رفع عدد الأقسام الدراسية من ستة مائة (600) قسم عند اندلاع الثورة إلى الضعف أي ألف ومائتي (1200) قسم. ولكن ذلك نجم عنه ظهور نقص فادح في عدد المعلمين، لذلك قام جاك سوستال في إطار مخطط التمدريس الجديد باستحداث نظام الأساتذة المساعدين⁽²⁾، لكن يبدو أن هذا الإجراء انطلق انطلاقاً عرجاء منذ البداية، حيث لم تمض مدة طويلة حتى تم غلق عدد كبير من الأقسام المستحدثة.⁽³⁾

هـ - الإصلاحات الدينية:

لقد اعتبر الحاكم العام جاك سوستال الإصلاح الديني في الجزائر مسألة حيوية حتى أنه أعاب على الجمهورية الثالثة (1871-1946) والرابعة (1946-1958) اللائقيتين إهمالهما للمعطى الديني في بلد تكثر فيه المساجد، مؤكداً على ضرورة خلق وسائل للاتصال مع الإسلام، مضيفاً أن الهدف من هذا الإصلاح ليس إنشاء بلد كالمملكة العربية السعودية، وإنما سيكون اقتداء ببعض دول أوروبا الشرقية كيوغسلافيا التي توجد فيها أقليات مسلمة قوية وذات نفوذ.⁽⁴⁾ واعتبر أن الإصلاح الديني ذو صبغة تختلف عن بقية الإصلاحات الأخرى، خاصة أن الديانة الإسلامية تختلف عن نظيرتها المسيحية من حيث

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, Boîte N° CAB/107, plan Jacques Soustelle.

(2) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 84.

(3) Idem.

(4) Centre de documentation historique sur l'Algérie, Aix en Provence, Boîte N° 324- Sou – 8426, inter vieux de Jacques Soustelle avec Monret jean, le 08- 08- 1989, pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

التنظيم وسلم الرتب الدينية.⁽¹⁾ ولهذا استشار جاك سوستال بعض المقربين منه، ممن كانوا على دراية واسعة بأمور الديانة الإسلامية خاصة السيد هنري أورباني (Henri Urbani) والعقيد سشوان (Schoen).⁽²⁾

وبعد ذلك بادر سوستال بإنشاء لجنة متخصصة عكفت على تحديد مجموعة من الجوانب التي سيمسها الإصلاح الديني، حيث باشرت أعمالها في 18 فيفري 1955م⁽³⁾ وتوصلت إلى صياغة توصيات توقفت عند مضامين قانون 9 ديسمبر 1905⁽⁴⁾ ومرسوم 27 سبتمبر 1907م⁽⁵⁾ والمادة 56 من قانون 20 سبتمبر 1947م⁽⁶⁾.

وبعد فترة صدر مشروع الإصلاح الديني وشمل مجموعة من النقاط أهمها:

- إنشاء منصب ديني يسمى "محاظ الديانة" (commissaire de culte) تتولاه شخصية إسلامية يعينها الحاكم العام.

- إمكانية تكوين جمعيات ذات طابع ديني يشترط في تأسيسها على الأقل وجود أشخاص لهم تكوين في المجال الديني على أن يكون رئيس الجمعية من جنسية فرنسية ويحق لكل مسلم الانتماء إلى أي جمعية دينية، كما يحق له عدم الانتماء إلى أي منها⁽⁷⁾ ومنح لهذه الجمعيات الحق في تسيير أموال الأوقاف.⁽⁸⁾

ويبدو أن الهدف من نصوص الإصلاح الديني هو الالتفاف على مطالب الحركة الوطنية التي ظلت تتادي بها منذ المؤتمر الإسلامي عام 1936 بفصل الدين الإسلامي عن

(1) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 86.

(2) Idem, p. 87.

(3) GGA, Bulletin des quêtions Islamiques, op. cit, p.109.

(4) هو القانون الذي اقر فصل الدين عن الدولة والحق في تأسيس الجمعيات الدينية، ينظر: Achour cherfi, op.cit, p.370.

(5) Centre d'archives d'outre-mer Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, projet de réformes du culte musulman (séparation du culte musulman de l'état)

(6) Idem.

(7) Idem.

(8) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 87.

الدولة الفرنسية ومعناه كف الإدارة الاستعمارية عن التدخل في شؤون الدين الإسلامي وهو المطلب الذي استجيب له في القانون العضوي الخاص بالجزائر الصادر يوم 20 سبتمبر 1947 وإن ظل حبرا على ورق. كما أن اشتراط نصوص الإصلاح الديني الجنسية الفرنسية في رئاسة الجمعيات الدينية الإسلامية دليل كاف على أن هذه الجمعيات ستسير بما يخدم مصالح الوجود الفرنسي في الجزائر. بالإضافة إلى أن هذا الإصلاح الديني لم يتطرق إلى استقلال القضاء الإسلامي الذي جرى احتواءه داخل المنظومة القضائية الفرنسية وتهميشه والتقليص من صلاحياته منذ بداية الاحتلال.

وبطبيعة الحال فإن هذه الإصلاحات كانت تحتاج إلى مصاريف إضافية تفوق إمكانيات الميزانية العادية المخصصة للجزائر، لذلك طلب جاك سوستال ميزانية استعجالية لتطبيق مشروعه الإصلاحية، فحصل على مبلغ خمسة ملايين فرنك فرنسي.⁽¹⁾

ثالثا- ردود الفعل الفرنسية والجزائرية حول الإدماج وسياسة الإصلاحات:

1. ردود الفعل على سياسة الإدماج:

أ. ردود الفعل الفرنسية:

أمام التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها القضية الجزائرية على الصعيدين الداخلي والخارجي، اقتنعت الحكومة الفرنسية بالإدماج كحل حاسم للمعضلة الجزائرية، لذلك نالت مشاريع سوستال الإصلاحية دعم رئيس الوزراء الفرنسي السيد ادغار فور (Edgar Faure) الذي أكد أن⁽²⁾: تبني الإدماج يعني رفض التخلي عن الجزائر و هو في الوقت نفسه رفض لسياسة الاستيعاب (Assimilation) وأنّ من بين أهداف الإدماج هو العمل على جعل المنتج المسلم في نفس المستوى المعيشي مع المنتج الفرنسي".

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, projet de réformes du culte musulman (séparation du culte musulman de l'état).

(2) Alistair Horne, op. cit, p. 112.

أما وزير الداخلية بورجيس مونوري (Bourges Maunoury) فقد اعترف بأن مفهوم الإدماج قد أسئ فهمه، مؤكداً أنه لا يتناقض مع الخصوصية ولا اللامركزية، ذلك أنه يرمي إلى جعل الفرنسيين الجزائريين المسلمين مواطنين حيث يكون مستوى معيشتهم معادلاً لمستوى معيشة الفرنسيين في الوطن الأم⁽¹⁾ وبالتالي يصبح الإدماج بمثابة عصا موسى التي ترى فيها السلطة الاستعمارية الحل الأمثل لكل مشاكل المستعمرة⁽²⁾.

أما رؤساء بلديات الجزائر وجميعهم من المستوطنين فقد رفضوا أي نوع من الإصلاحات في خصم الظروف التي كانت تعيشها الجزائر، حتى أنهم سموا إجراءات الإصلاح - الإدماج - بمكافأة التمرد⁽³⁾.

وفي هذا السياق نشر السيد آلان دو ديسرني (Alain de serigny) العديد من المقالات في جريدة باريس براس (Paris presse). كما ضاعف نشاطه داخل أروقة البرلمان لرفض دمج الفرنسيين الأصليين مع غيرهم. أما فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر وكل الحركات الجموعية الناشطة فقد أدانوا سياسة الإدماج وسموها العروبية التسلقية (Arabifolie pyramidal) حتى أن رئيس بلدية الجزائر العاصمة الليبرالي جاك شوفالي (Jacques Chevalier) أكد لرئيس الحكومة إدغار فور (Edgar Four) أن دعمه لمشروع الإدماج سيعرضه لصدمة لا يمكنه تجاوزها بسبب معارضيته⁽⁴⁾.

وحتى المقربين من جاك سوستال عارضوا مشروع الإدماج وهو ما عبر عنه صراحة هنري بول ايدو (Henri-Paul Edoux) أحد أعضاء ديوانه حيث قال⁽⁵⁾: إنه من المستحيل دمج عشرة ملايين جزائري في المجتمع الفرنسي دون أن نضع في الحسبان أن

(1) Alistair Horne, op. cit, pp.112-113.

(2) جمال خرشي، المرجع السابق، ص 469.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 112-113.

(4) Charle Reber Agiront, de l'Algérie française à l'Algérie Algérienne, édition EDIF, Algérie, 2010, p. 591.

(5) Yves courrière, Jacques Soustelle - l'intégration ,historia magazine N° 207 année, France, 1972

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

اغلبية مقاعد البرلمان الفرنسي سيحوز عليها نواب مسلمون . وكان أهم مبدأ أسست عليه المعارضة الفرنسية رفضها لفكرة الإدماج، خاصة منهم المستوطنين، هو مبدأ إنشاء الهيئة الانتخابية الموحدة للتمثيل النيابي في البرلمان، لأن هذا المبدأ إذا طبق سيخلق مساواة في التمثيل النيابي بين النواب المسلمين والفرنسيين⁽¹⁾ بمعنى أنه سيؤدي وفق المعايير الديمقراطية إلى هيمنة المسلمين الجزائريين على المؤسسات المنتخبة في الجزائر (المجالس البلدية، المجالس العامة والمجلس الجزائري) كما سيكون لهم تمثيل قوي في البرلمان الفرنسي، لأنهم يمثلون الغالبية العظمى من سكان الجزائر.

وقد علق فرحات عباس على موقف المستوطنين الراض لسيااسة الإدماج وما تتطلبه من توحيد للهيئة الانتخابية ومراعاة للوزن الديمغرافي للمسلمين الجزائريين، فقال⁽²⁾: "...لقد كان فرنسيو الجزائر يخشون قانون العدد الذي يرجح الكفة لصالح المسلمين الجزائريين، وقد تعودوا على الدولة الجزائرية الخاصة بهم"، ذلك أن المعادلة الجديدة في التمثيل النيابي لن تصب في مصلحة لوبي المستوطنين الذين طالما مثلوا قوة ضاغطة على السلطة في المتروبول الفرنسي، حتى أنهم قدموا دراسات استشرافية طويلة المدى لمصير الجزائر الفرنسية المدمجة كما أرادها جاك سوستال، أكدت أن الفارق بين نواب الهيئتين في البرلمان الفرنسي سيكون في حدود ما بين 35 و 55 نائبا قبل عام 2000، وهذا بطبيعة الحال لن يضمن للأقلية الأوروبية الامتيازات التي تتمتع بها".

ولطمأنة المستوطنين حول مصالحهم وضمان استمرارية هيمنتهم على المؤسسات الجزائرية المنتخبة، أكد الحاكم العام جاك سوستال انه لن يتم العمل بمبدأ الهيئة الانتخابية الموحدة إلا في الانتخابات البرلمانية دون غيرها.⁽³⁾

(1) Hartmut elsenhans, la guerre d'Algérie (1954- 1962) la transition d'une France à une autre, éditions publidud, Paris, 1999, p. 784.

(2) Ferhat Abbas, autopsie d'une guerre, op, cit, p . 114.

(3) Hartmut Elsenhans, op, cit, p . 784.

أما الطبقة المثقفة الفرنسية، فقد كانت هي الأخرى معادية لمشروع سوستال الإدماجي وكان أكثر اللذين عارضوه، المفكر السياسي ريمون آرون (Raymond Aron)⁽¹⁾ الذي ألف كتابا نلقده فيه سياسة سوستال واقتراحاته من إدماج وإصلاحات عامة وجعله تحت عنوان: "المأساة الجزائرية" (La tragédie Algérienne)، حيث نفى أن تكون لسياسة التهدة والإدماج نتيجة ايجابية تذكر على أرض الواقع لصالح فرنسا، فقال⁽²⁾: "لم تعطي سياسة التهدة أي نتيجة تذكر بل زاد الوضع رداءة وتدهورا بين الفئتين الاجتماعيتين -الفرنسيين والجزائريين- وتباعدا أكثر بل قد تباعدا أكثر مما يثبت عدم وجود سياسة التهدة نهائيا" ورأى انه قبل التمسك بفكرة الجزائر الفرنسية المدمجة يجب أولا رؤية الواقع ودراسة الأرقام قبل الحلم بالثروات المدفونة في رمالها في إشارة منه إلى البترول ولكن إدماج مجموعتين مختلفتين كلياً سيؤدي إلى صعوبات لا يمكن تجاوزها، لأن القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي تلائم مجموعة لا يمكن أن تلائم الأخرى".

ولما كان ريموند آرون (Raymond Aron) مفكرا سياسيا ينتمي إلى المدرسة الواقعية في التحليل السياسي، فقد استند في دعم مواقفه وآرائه على لغة الأرقام المستقاة من الواقع، فقال⁽³⁾: "إن الشيء الذي لا يمكن أن نتجاوزه هو أن المجموعة الأوروبية في الجزائر سيتم احتواؤها عددياً من قبل المجموعة المسلمة، حيث نعد 1.04 مليون نسمة من غير المسلمين (المستوطنين) مقابل تسعة ملايين من المسلمين".

كما انتقد رموند آرون سياسة الإدماج في جانبها الاقتصادي مبرزاً الخسائر الاقتصادية التي تتعرض لها فرنسا جراء سياسة الاندماج حيث ذكر أن سياسة الإدماج

(1) ريمون آرون مفكر ومنظر سياسي فرنسي، ينتمي إلى المدرسة الواقعية في العلوم السياسية التي تحمل شعار (يجب رؤية العالم كما هو وليس كما نريده أن يكون) لمزيد من المعلومات عن ريمون آرون وفكره السياسي ينظر:

Raymond Aron, paix et Guerre entre les nations, éditions, calmons Levy, paris, 1968, p. 59.

(2) Raymond Aron, la tragédie Algérienne, éditions ANEP, Algérie, 2006, p p . 47- 48.

(2) Ibid , p. 49

(3) Ibid, p p . 47- 48.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

تكلف فرنسا ما بين 200 و 300مليار فرنك سنويا وأن إدماج الجزائريين المسلمين في الجمهورية الفرنسية سيكلف قيمة مماثلة من الاستثمارات في كل سنة في حين أن هذه المبالغ يمكن أن تحقق إنجازات ضخمة لفرنسا إذا ما تم استثمارها في الوطن الأم.⁽¹⁾ واعتبر أنه من المستحيل إدماج الجزائر في فرنسا والواقع الاقتصادي بينهما مختلف كليا ومتوسط الدخل الفردي في الجزائر أقل من فرنسا بـ 10 مرات، ولم يكتف بنقد سياسة الإدماج من منظور اقتصادي وإنما اعتبرها خطرا يهدد السياسة الفرنسية لأنها ستؤدي إلى سيطرة المسلمين على التمثيل النيابي للجزائر، مستبعدا الإدماج الفيدرالي أو الكنفدرالي الذي اعتبره طريقا واضحا نحو استقلال الجزائر.⁽²⁾

والواقع أن آراء ومواقف ريموند آرون (Raymond Aron) التي تضمنها كتابه "المأساة الجزائرية" (La tragédie Algérienne) الذي طرح فيه أيضا فكرة انسحاب فرنسا من الجزائر أو تقسيمها بين الجزائريين والمستوطنين على أن يستحوذ المستوطنون على المناطق الساحلية، قد دفعت جاك سوستال إلى الرد من خلال مؤلفه الذي جعله تحت عنوان: "مأساة الجزائر والانهيال الفرنسي، رد على ريموند آرون" (le drame Algérien et la décadence française, réponse à Raymond Aron) ومما ورد فيه قوله⁽³⁾: "لا يوجد واحد من أقوىاء هذا العالم لا يهتم بالجزائر، وإن كان هو - ريموند آرون - ينصحنا بالتخلي عنها، فهناك من يفكرون في استغلال خلافاتنا. فالجزائر بعد فرنسا ستكون قومية عربية أو أمريكية أو شيوعية وربما الثلاثة معا عن طريق تقاسمها بينهم، ستكون الجزائر كل شيء ما عدا الجزائر الجزائرية لأن المرسى الكبير والقاعدة الجوية لارتينغ (Lartigue) هي قواعد جوية وبحرية

(1) Raymond Aron, la tragédie Algérienne, op. cit, pp. 49-50.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA Boîte N°, 3R/65, Revue de presse, l'intégration France -Algérie est elle possible ou impossible, deux article de Raymond Aron et thiery Maulnier dans la revue occident.

(3) Jacques Soustelle, le Drame Algérien et la décadence française ,op.cit, p . 41.

ولها من الأهمية ما لا يسمح لأي دولة كبيرة أن تهملها وتتركها لخصمها، ولأن الجزائر هي الصحراء والصحراء هي البترول... "

أما بخصوص رده على اقتراح ريموند آرون (Raymond Aron) بتقسيم الجزائر بين المسلمين والمستوطنين فأكد أن ذلك⁽¹⁾ "سيؤدي إلى إقامة دولة على شاكلة الطريقة التي أقيمت بها إسرائيل وسيؤدي إلى انهيار كامل للجزائر" أما فقدان الجزائر سيكون جريمة، وهذه الجريمة لا يمكن دفع ثمنها"⁽²⁾.

كما انتقد السيد برنارد تريكو (Bernard Tricot)⁽³⁾ سياسة جاك سوستال الادماجية، معتبرا أن ما يمكن تطبيقه على أفراد في حالات معينة لا يمكن تعميمه على كل الجزائريين. وإذا سلمنا بإمكانية تطبيقه على أرض الواقع، فإن ذلك سيؤدي الى تهديد فرنسا في هويتها الثقافية والدينية، فلا تستطيع فرنسا أن تستوعب كتلة ديموغرافية كبيرة تقدر بحوالي تسعة ملايين نسمة دون أن تمس في هويتها ووحدتها.⁽⁴⁾

ومن جهته اعتبر النائب في البرلمان الفرنسي ورئيس بلدية الجزائر السيد جاك شوفاليي أن سياسة الادماج التي نادى بها جاك سوستال مكلفة جدا وأكد أن سياسة الادماج التي نادى بها موريس فيوليت أقل تكلفة وأكثر انسجاما مع الواقع.⁽⁵⁾

والحقيقة أن فشل سياسة الإدماج كان متوقعا لاعتبارات موضوعية. ويكفي في هذا الساق أن أحد أعضاء ديوان سوستال المعول عليه لتجسيدها على أرض الواقع لم يكن يؤمن بها ونعني به الرائد فانسان مونتاي (Vincent Monteil) الذي عبر عن رأيه بكل صراحة في رسالة استقالته المقدمة لجاك سوستال ومما ورد فيها قوله⁽⁶⁾. "... في العمق

(1) Jacques Soustelle, le Drame Algérien et la décadence française ,op.cit, p . 41.

(2) Ibid ,p, 28.

(3) أحد السياسيين المقربين من الجنرال ديغول، مسؤول القضايا الجزائرية من 1958-1962 وكاتب عام للجمهورية سنة 1967 الى 1969 ثم رئيس لجنة عمليات البورصة ما بين سنة 1980 الى 1984 هارتموت السنهانس، الرجع السابق، ص337.

(4) Bernard Tricot, les sentiers de la paix (Algérie 1958-1962), édition Plon ,paris,2972,pp .25-56.

(5) Jacques Chevallier, Nous Algérien , édition calmant lévy , paris ,1958 ,p.60.

(6) Vincent Monteil, historia magazine, N° 203, France 1971, p. 294.

أعتقد أن الإدماج قد فات أوانه ولن نتمكن من الإبقاء على حضورنا هنا إلا في شكل فيدرالي، ومن الناحية العملية فإنه يبدو لي أن الوضعية المحلية لا يمكن إعادة إصلاحها إلا بقرارات سياسية تتخذ في الحين، لتراهن في المدى البعد على المستقبل.. لقد لفت انتباهكم في العديد من المرات إلى خطورة الوضع غير أنه كانت هناك في الوقت نفسه طرق سياسية في النظام الحالي بدت لكم هي وحدها القابلة للتطبيق وعليه فمن غير الوفاء مني، ومن غير المشرف لي تركك تعتقد أنني مع هذا الرأي، بل بالعكس أنا مقتنع أننا نسير نحو الكارثة".

ب. ردود الفعل الجزائرية:

أما المواقف الجزائرية من سياسة الإدماج التي جاء بها جاك سوستال (jacques

Soustelle) فيمكن أن نرصدها من خلال الآراء والمواقف التالية:

من المفيد التطرق في البداية إلى موقف السيد فرحات عباس الذي كان يعد من الشخصيات السياسية البارزة على الساحة السياسية الجزائر في تلك الفترة، كما أن رأيه يعتبر مهما لأنه كان في مرحلة معينة من مسيرته السياسية من دعاة الإدماج، فما هو رأيه في سلسة الإدماج على طريقة جاك سوستال؟.

في هذا السياق كتب فرحات عباس عن الإدماج على طريقة سوستال فقال⁽¹⁾: "لا ينبغي أن نعود إلى الحديث عنه، فقد كان ميتا، لأن فرنسي الجزائر كانوا يرفضونه دائما، والبرلمان الفرنسي نفسه أعطاه منذ أن وضع قانون الجزائر معنى ضيق، خرقا للدستور، معتبرا أنه كان سيكون حلا معقولا ومرحبا به سنة 1920 أو في أقصى حد سنة 1930 أو 1936، أما في سنة 1955 فإن سياسة الإدماج لن تجد أي تجاوب معها".

وأكد فرحات عباس تفهمه لمسعى الحاكم العام جاك سوستال (jacques Soustelle) ولكنه اعتبر أن مبادرته قد تجاوزها الزمن، فقال⁽²⁾: "لا أنكر قدر الإرادة الحسنة التي تحرك

(1) Ferhat Abbas, autopsy d'une guerre, op. cit, p. 85.

(2) Idem.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

الحاكم العام سوستال لكنه وصل متأخرا بنصف قرن ... ترى لو أنه جاء من قبل، ألم يكن قد لقي المصير نفسه الذي لقيه موريس فيوليت (Maurice violette) و(يف شاتينو Yves Châtaigneau)، في إشارة منه إلى سياسة الإدماج التي سيكون دائما مصيرها الفشل المحقق مادام المستوطنون الأوروبيون يرفضونها، كونها تؤدي إلى المساواة في الحقوق والواجبات بينهم وبين المسلمين الجزائريين.

كما أن جوهر سياسة الإدماج -إذا راعت الخصوصيات الثقافية للمسلمين الجزائريين- يتنافى مع روح الظاهرة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وهي ظاهرة هيمنة واستغلال بعيدا عن الاعتبارات الإنسانية ولذلك كان متوقعا -وهو ما حدث فعلا- أن لا تتحمس الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة إلى القيام بإصلاحات سياسية جوهرية لفائدة المسلمين الجزائريين .

ولهذه الأسباب وغيرها خلص فرحات عباس إلى القول⁽¹⁾: "لقد كنا بعيدين عن هذه التمثيلية، فليس الإدماج وحده- وهو هدف المستعمر الرسمي- الذي لم يتم تحقيقه. لقد كانت كل المؤشرات تدل على أنه لن يتم، إذ بطرحهم لمشكلات لا حل لها أصبح الإدماج معها حلا مزيفا".

والواقع أن نجاح أي سياسة إدماجية كان في حكم المستحيل للاعتبارات المذكورة آنفا، فضلا عن أن معطيات المسألة الجزائرية قد تغيرت تغيرا جوهريا بعد إندلاع الثورة يوم 01 نوفمبر 1954 وانتشارها في مختلف أنحاء القطر الجزائري وكسب جبهة التحرير الوطني مزيدا من الدعم الشعبي وهي التي أكدت من خلال بيان أول نوفمبر أن الهدف هو استعادة السيادة الوطنية "إقامة الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

(1) Ferhat Abbas, autopsy d'une guerre, op. cit, pp .109-110

وقد عبر فرحات عباس عن هذه التحولات التي طرأت على الجزائر المستعمرة نتيجة بداية الكفاح المسلح بقوله (1): "لقد كانت الجزائر في نوفمبر 1954 عبارة عن جسم اجتماعي تهزه رجفة مرض خطير يتطلب عملية جراحية كبيرة ولا ينفع معه مضاعفة جرعات الدواء، ولا شيء يمكنه أن يستأصل الأورام القاتلة، ويسمح للمريض باستعادة عافيته إلا مبضع الجراح.. إن جعل فرنسا بلدا يمتد من "دانكيرك" إلى "تمنراست" لم يعد إلا حلما. فإذا لم يتمكن أي شخص من تحقيق ذلك طيلة نصف قرن من السلام، فكيف يمكن تحقيقه والثورة على أشدها". أما النواب المسلمون فقد اعتبروا أن سياسة الاندماج هي سياسة بالية تجاوزها الزمن، وهذا ما تطرقت إليه عريضة الـ 61 (2)، حيث نشر روبير بارا (3) في صحيفة أوبسيرفاتور (Observateur) مقالا بتاريخ 07-01-1956 أكد فيه رفضهم لمشروع سوستال الإدماجي ومطالبتهم بحل نهائي وعلق قائلا (4): "وهكذا يصبح حتى النواب المصنوعون صنعا يقلقون راحة السيد سوستال ويستعدون للمطالبة بحل للمشكلة الجزائرية على الطريقة التونسية أو على الطريقة المغربية". لقد رفض هؤلاء الأعضاء المسلمون في المجلس الجزائري الإدماج السياسي الذي يكون بوتيرة سريعة (5) -حسب تصريحات إدغار

(1) Ferhat Abbas, *autopsie d'une guerre*, op. cit, p.144.

(2) هي الوثيقة التي عبر من خلالها الممثلين الجزائريين الذين يمثلون المجموعة الثانية في البرلمان عن رفضهم لسياسة الإدماج التي تجوزها الزمن كما ادانوا عمليات التصعيد العسكري والمسؤولية الجماعية، هذه الوثيقة امضيت من قبل 61 نائبا ونشرت بتاريخ 26 سبتمبر 1956. ينظر: Centre d'archive d'autre -mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 7G/1164, Attitude des élus musulmans vis -avis de la question algérienne, état d'esprit et comportement, activités des élus rallier et non rallie au group des 61, 1955-1958.

(3) روبير بارا: يعتبر من الصحفيين الفرنسيين الذين ساندوا القضية الجزائرية وكانت لهم مواقف نزيهة تحسب لصالح الثورة الجزائرية عن طريقة مقالاته القومية في ريدة "أوبير فانور" كان أهمها على الإطلاق حوار الذي أجراه مع العقيد أعرمان أحد قادة الثورة الجزائرية. أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائرية، الجزء الأول، أحلام ومحن (1932-1965) دار القصب للشر، الجزائر، 2000، ص 95.

(4) عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 665.

(5) هذه النقطة بالذات كانت من بين النقاط التي قيل عنها الكثير، فهناك تناقض صارخ في تصريحات المسؤولين الفرنسيين حول الصيغة التي سيتم بها الإدماج، ف فيما كان سوستال يؤكد على الوتيرة التدريجية للإدماج، أكد رئيس حكومته السيد إدغار فور بأن عملية الإدماج ستكون سريعة. Mohamed Bouabsa, *La politique d'intégration et de réformes à travers quelques communes de la Mitidja orientale durant la guerre d'Algérie 1954-1962*, Thèse de 3ème Cycle, université de poitiers, France, 1985-1986, p 12-13.

فور (Edgar Faure) - فضلا على اعتباره سابقا لأوانه، فبالنسبة لهم لكي يكون الإدماج شاملا يجب أن تحصل الجزائر على ربع مقاعد البرلمان الفرنسي⁽¹⁾.

ومن جهتهم عبر أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عن رأيهم بواسطة بيان رفضوا من خلاله كل سياسة تعمل على الرجوع الى الماضي وفي الوقت نفسه قائمة على إصلاحات، هي في حقيقتها ليست إلا تغييرا لوجه النظام الاستعماري تحت تسميات جديدة⁽²⁾.

أما موقف جبهة التحرير الوطني فقد كان واضحا منذ بداية تطبيق سياسة سوستال، فكما رفضت المفاوضات الأولى التي أجراها مع شخصيات سياسة مسلمة واعتبرت نفسها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، أعلنت في الوقت نفسه رفضها لأنصاف الحلول والحلول البالية، وأنها لا تعترف بأي مفاوضات لا تستند على مبدأ الاستقلال التام للجزائر، تتحقق من خلاله المساواة بين مواطنيها من دون تفرقة من حيث الجنس أو الدين، مع مواطنة موحدة، مؤكدة أن الجزائر لا تقبل أبدا مبدأ المواطنة المزدوجة (citoyenneté Double)⁽³⁾. وأكدت أنها ستعمل جاهدة على كشف النقاب عن كل المشاريع الاستعمارية الرامية إلى صرف الجزائريين عن ثورتهم⁽⁴⁾.

وقد عبرت جبهة التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد، وهي لسانها المركزي عن رفض المسلمين الجزائريين لسياسة الإدماج التي تحاول إبقاء الجزائر في حظيرة الدولة الفرنسية، أي تحت سيطرة الجيش والشرطة الفرنسية، وكل سياسة تتصدق على الجزائر بدستور أو بقانون حتى ولو كان هذا القانون يحمل أجمل الأسماء، ووجهت إنذارا شديدا للهجة إلى المنتخبين المسلمين تطالبهم برفض سياسة الإدماج والكف عن التحدث باسم

(1) Centre d'archive d'autre-mer ,Aix en Provence ,ALG ,FM , Boîte N° 81/883, revue de presse .

(2) Mohamed Bouabsa, op.cit., p. 22

(3) EL Moudjahid organe central du front de libration national , tom1 ,N° 04 ,imprimerie en Yougoslavie , 1962 p. 14.

(4) Ibid, p.04.

الشعب الجزائري والاستقالة من المؤسسات الاستعمارية، فكانت النتيجة أن بادر النواب المسلمون بالاستقالة من نيابتهم المختلفة بصفة متابعة ومتسلسلة⁽¹⁾.

ورغم اقتناع سوستال بأن سياسة الإدماج هي الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية ورغم كل الجهود التي بذلها في سبيل ذلك، من خلال الحملات الإعلامية الضخمة التي نظمها لإقناع الأوساط السياسية والمدنية بها في المتروبول وفي الجزائر بجذواها، إلا أن هذه السياسة ولدت ميتة سنة 1955، ذلك أن إعلان سوستال يوم 23 فيفري 1955 نيته في تطبيق قانون الجزائر الذي سبق أن صدر يوم 20 سبتمبر 1947، والذي نص على المساواة في التمثيل النيابي بين الأوروبيين الذين لا يتجاوز عددهم 700.000 والمسلمون الذين يتجاوز عددهم 800.0000 نسمة في سنة 1954⁽²⁾. يتنافى مع القيم الديمقراطية التي تقتضي المساواة المطلقة في الحقوق السياسية بين المواطنين بغض النظر عن الفروق العرقية والدينية والاجتماعية.

2. ردود الفعل الفرنسية والجزائرية من مشروع سوستال الإصلاحية:

أ. ردود الفعل الفرنسية:

عرض الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 15 جوان 1955 مشروعه الإصلاحية⁽³⁾، لكنه لم يخف في تصريح صحفي لجريدة لاسومان دو موند (La semaine du monde) خوفه وقلقه على مصير مشروعه أمام ما وصفه بالتّردّد والتماطل من قبل صانعي القرار السياسي الفرنسي⁽⁴⁾.

(1) المجاهد اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني، الجزء الأول، العدد 21، 1 أبريل 1958، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 303.

(2) Michel Clark, Algeria in turmall, publication paragar, New York, p. 133.

(3) لبصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 324، 25-6-1955، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، المجلد 12، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 68.

(4) La Semaine du monde, N°136, 16 au 22 Juin 1955, p. 09.

ورغم عدم تركية المشروع بصورة نهائية من قبل البرلمان الفرنسي وقبول كل مضامينه لكن تقرر المصادقة على الخطوط العامة للمشروع ، والمتمثلة في تخفيض أثمان المواد الغذائية والكهرباء، كما جدد مجلس الوزراء الثقة في شخص جاك سوستال بتجديد عهده(1).

وفي السادس والعشرين جوان 1955 وافقت الهيئة المركزية لحزب الرديكالي الجمهوري الذي كان يشكل الأغلبية الحكومية على سياسة الإصلاحات الشاملة على أن تكون أوسع من برنامج سوستال كما طالبت بتوسيع صيغة الإصلاحات وبتطبيقها بطريقة مرنة(2).

وعلى إثر ذلك أوضح السيد إدغار فور (Edgar Faure) التدابير الجديدة الخاصة بإعادة تنظيم القطر الجزائري إداريا ومنح الجزائر خمسة (5) مليارات فرنك على سبيل الدعم الاقتصادي. كما صرح للصحافة الفرنسية أن حكومته ترمي إلى منح أرض الجزائر الصيغة الدينية والثقافية التي تمتاز بها البلاد الجزائرية(3).

لكن هذه التطورات السياسية لم تمر مرور الحداث العارض على غلاة المستوطنين في الجزائر، حيث واجهوا مشروع سوستال الإصلاحي بسيل عارم من الانتقادات الشديدة. فبالنسبة للمستوطنين هذه الإصلاحات ما هي إلا هدية مجانية قدمت للمتمردين -حسب تعبيرهم- لذلك سارعت العديد من الشخصيات المتنفذة في لوبي المستوطنين إلى حشد كل الإمكانيات لإفشال وعرقلة هذا المسعى الحكومي.

ومن أشهر هذه الشخصيات بونكر سريفيو (Banquer Crevaux) رئيس بلدية سكيكدة وكذلك بوايي بانس (bayer banse) أحد الموظفين القداماء في الحكومة العامة وكذلك روبير مارتيل (Rebert Martel) من كبار ملاك الأراضي في منطقة متيجة، وقد توج تحركهم هذا

(1) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المصدر السابق، العدد 324، 25 - 6 - 1955، ص 68.

(2) المصدر نفسه، ص 68.

(3) المصدر نفسه، العدد 325، 01 - 07 - 1955، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، المجلد 12، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 69.

بميلاد تنظيم سياسي جديد معارض لتوجهات الحكومة الإصلاحية، وهو الإتحاد الفرنسي الشمال إفريقي (Union française nord Africaine)⁽¹⁾. ومن الشخصيات السياسية التي أبدت اعتراضها على سياسة الإصلاحات المنتهجة من قبل حكومة إدغار فور (Edgar Four) نذكر لاقير (Laquier) رئيس المجلس الجزائري الذي قدم مشروعاً بديلاً لمشروع جاك سوستال⁽²⁾.

وكان أهم ما جاء به المشروع المقترح من قبل لاقير (Laquier) تعويض منصب الحاكم العام بمنصب وزير مقيم مع تعيين كاتبين: واحد للشؤون الأوروبية والثاني مكلف بشؤون المسلمين، وتأسيس مجلس جزائري يعين أعضاؤه من طرف الجمعية الجزائرية⁽³⁾. أما فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر فقد أعلنت من باريس مباشرة بعد استعراض الخطوط العامة لمشروع سوستال في 15 جوان 1955 سحب ثقتها من الحاكم العام ومن الحكومة بتاريخ 23 جوان 1955 وكانت حجتهم في ذلك أن الوعود التي تم تقديمها من قبل وزير الداخلية يوم زيارته إلى الجزائر لم يتم الوفاء بها وتطبيقها على أرض الواقع⁽⁴⁾.

ب. ردود الفعل الجزائرية:

لم تختلف مواقف المسلمين الجزائريين عن مواقف المستوطنين في رفض مشروع سوستال، وإن اختلفت منطلقات الرفض لدى كل طرف، فقد رفض فرحات عباس هذه الإصلاحات ورأى أنها متأخرة بحوالي نصف قرن وأنها ناقصة ولا تعكس تطلعات وطموحات الشعب الجزائري⁽⁵⁾.

(1) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, pp. 73-78

(2) Idem.

(3) Yves courrière, LA Guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit, p. 193.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en prévence, ALG, Alger, Boîte N°1k/1172, les maires de l'Algérie retriennent leur confiance de M. Soustelle.

(5) Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, op. cit, p. 109.

كما أن أعضاء مجموعة الواحد والستون (61) وقفوا موقفا معاديا لمشروع اصلاحات جاك سوستال (Soustelle Jacques)، واعتبروها غير كافية ولا ترضي تطلعات الشعب الجزائري في تلك الفترة⁽¹⁾.

وعلى إثر تطورات الأحداث السياسية حول مصير الجزائر قامت المجموعة بعقد اجتماع عرف باجتماع الواحد وستون، وقد ضم أسماء معروفة أمثال فرحات عباس ولد عودية بن قانا... إلخ، وقد نشروا عريضة جاء فيها مايلي⁽²⁾: "تعلم الإدارة الفرنسية بعدم مشاركة النواب المسلمين في مناقشة مشروع الإصلاحات... كما نرى أن كل فكرة مرتبطة بالإدماج والاندماج قد تجاوزها الزمن لأن الشعب الآن أصبح مقتنع كل الاقتناع بفكرة الوطنية والاستقلال"، وقد كان وقع هذه اللائحة كالصاعقة على الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) الذي كان يعلق آمالا كبيرة على جامعة الواحد وستين، حيث كان يأمل في أن يشكل بهم القوة الثالثة، التي ستدعم مشروعه الإصلاحي⁽³⁾، وكان رد فعل جاك سوستال عن هذا القرار لمجموعة 61 أن صرح بتاريخ 19-12-1955 قائلا: ⁽⁴⁾ اليوم علينا خوض معركتين، معركة الإرهابيين الذين أرسلوا منشورات الى النواب الذين استقالوا و ضد تهديداتهم الموجهة ضد رؤساء البلديات ومعركة أخرى، هي محاولة كسب نواب المجموعة الثانية التي يمكن لنشاطها وتصريحاتها السياسية أن تغير مشاعر الجزائريين.

لكن الضربة القاضية لمشروع سوستال الإصلاحي كانت هجمات العشرين أوت 1955 بالمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) بتخطيط من زيغود يوسف⁽⁵⁾ حيث استهدف الهجوم

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix en prévence, ALG, Alger, Boîte N° 1k/1172, op. cit.

(2) Idem.

(3) Yves courrière, la guerre d'Algérie le temps de léopard, op. cit, p. 192.

(4) Centre d'archive d'autre -mer, Aix en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 7G/1164, Attitude des élus musulmans VIS -à- vis de la question algérienne, état désapprit et comportement, activités des élus rallies et non rallies au group des 61, 1955-1958.

(5) زيغود يوسف قائد الولاية الثانية) ولد في السمنود التابعة لولاية سكيكدة وهي تسمى الآن على اسمه (زيغود يوسف) كان من النشاط الأوائل بمنطقة (L'OS)، على مستوى بلديته وهو من مجموعة الاثني والعشرون التي حضرت لاندلاع الثورة، استشهد في 23 سبتمبر 1956 بعد مواجهة مع القوات الفرنسية بالقرب من منطقة سيدي عيش، ولاية سكيكدة.

خمسة وعشرون بلدة من بينها قسنطينة، سكيكدة، الخروب، عين عبيد، الحروش، وادي الزناتي، القل، عزابة... إلخ⁽¹⁾.

وقد وقعت الهجمات ما بين الساعة الحادية عشر والنصف والثانية عشر والنصف بعد منتصف النهار⁽²⁾. وبعد انتهاءها تنقل الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) بطائرته المروحية إلى منطقة الشمال القسنطيني، فزار مستشفى قسنطينة، وتفقد المصابين من المستوطنين الأوروبيين⁽³⁾، وألقى خطابا شديدا للهجة بتاريخ 22 أوت 1955 اتهم من خلاله الثوار بالعنصرية والتعصب وتوعدهم بأقصى درجات التصعيد العسكري، كما أشار في خطابه إلى ضرورة أن يعلم الرأي العام العالمي أن الجزائر تواجه موجة من البربرية التي تهدد كل سكانها وتضع مستقبلها -الجزائر- في خطر⁽⁴⁾. ولم يستطع سوستال إخفاء وقع الصدمة عليه، حيث صرح عقب الأحداث قائلا⁽⁵⁾: "هناك تاريخان يفرضان نفسيهما على الذهن، أول نوفمبر 1954 وعشرين أوت 1955 وهذا الأخير له وقع أشد، فالأحداث تسارعت بعده وأخذت منحني آخر".

وهكذا كشفت هجمات 20 أوت 1955 الوجه الحقيقي لجاك سوستال إذ منذ ذلك التاريخ أعطى الأولوية للتصعيد العسكري⁽⁶⁾، حيث أخبر جاك شوفاليي رئيس بلدية الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي⁽⁷⁾: "أنّ الوقت متأخر جدا لحل الأزمة الجزائرية بواسطة، الآن

(1) البصائر اللسان المركزي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 229، 22-07-1955م السنة الثامنة من السلسلة الجديدة الطبعة الأولى دار العرب الإسلامي بيروت، 2006، ص 115.

(2) Aimée Baldacci, le temps des révoltes, Sevenir d'une française d'Algérie, édition garches paris, 1986, p. 125.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 127.

(4) Centre d'archive d'autre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/641, Discours de Jacques Soustelle 22 Aout 1955.

(5) Jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie, op. cit, p. 137.

(6) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 77.

(7) Charles robert Agiron, Genèse de L'Algérie Algérienne, op.cit, p. 550.

هي الحرب ويجب القيام بها، فقط القوة وحدها هي التي يمكنها تحطيم نتائج أحداث 20 أوت 1955، في إشارة منه إلى المكاسب التي حققتها جبهة التحرير الوطني.

وفي هذا السياق، على إثر الزيارة التي قام بها إلى منطقة قسنطينة لتفقد الجرحى من المستوطنين، قرر سوستال شن حرب لا هوادة فيها ضد الثوار وتوسيع تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، حيث أوردت جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني بلاغا نسبته للحكومة العامة صدر بتاريخ 20 أوت 1955 ورد فيه أن السلطات الفرنسية قررت تحطيم اثنا عشرة قرية تحطيمًا كليًا بعد أن تأكدت أن الثوار يتمنون منها ويتخذونها مراكز لهم، كما أن الحاكم العام أصدر قرار منع بيع الأدوية وحتى القطن الطبي للمدنيين الجزائريين إلا بعد تقديم وصفة طبية، وهذا الإجراء التعسفي لم يسبق أن أتخذ في الجزائر مسؤول فرنسي قبله⁽¹⁾ وهذا ما أكدته تقارير السيد: جون ميري (Jean Mairy) مدير الأمن الوطني الفرنسي (Dérecteur de le surte ntionale francaise) عقب زيارته للجزائر بعد أحداث 20 أوت 1955، هذه التقارير التي لا تترك مجالًا للشك بأن ما طبقه الحاكم العام جاك سوستال من عنف وتكبير على الشعب الجزائري إثر أحداث 20 أوت 1955 هو خرق واضح للقانون والدستور الفرنسي وكذا لاتفاقيات جنيف الدولية التي تقر وتحمي حقوق الإنسان في حالة الحرب لكن هذه التقارير لم تمنع جاك سوستال في الاستمرار في سياسته القمعية ضد الشعب الجزائري، حيث أكد أثر اجتماع له بأعضاء ديوانه بتاريخ 03 سبتمبر 1955 على ضرورة الاستمرار في استعمال العنف والتوسيع من نطاق تطبيق المسؤولية الجماعية.⁽²⁾

لقد تبنى سوستال بعد هجمات 20 أوت 1955 سياسة جديدة أساسها استعمال العنف كأداة مركزية لحل المعضلة الجزائرية، بمعنى أنه تبنى في هذا المجال مذهب غلاة

(1) المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 31، 01 نوفمبر 1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 442.

(2) Claire Mauss copeaux, Algérie 20 Aout 1955, insurrection, répression, massacres, édition petite bibliotheque payot, paris, 2013, p.238.

الفصل الثالث.....سياسة الإدماج ومشروع سوستال في مواجهة الثورة الجزائرية

المستوطنين لذلك تحولت (لادبيش كوتيديان) (la Dépêche quotidienne) و(ليكو دالجي) (l'Echo d'Alger) الجريدتان اللتان طالما مثلتا صوت المستوطنين الفرنسيين من وسمه باليهودي وخادم مانديس فرانس (Mandes France) إلى وصفه بحامي لواء الجزائر الفرنسية⁽¹⁾.

وهكذا يمكن القول أن الصحفي والمؤرخ الفرنسي إيف كوريير (Yves courrière) قد أصاب كبد الحقيقة حين قال⁽²⁾: "الآن دخلت حرب الجزائر مرحلتها النشيطة، الأفعنة ستسقط والسياسات ستتطور، من الآن فصاعدا سيكون هناك قبل عشرين أوت 1955 وبعد عشرين أوت".

وهكذا فإن هجمات 20 أوت 1955م كانت بمثابة رصاصة الرحمة التي أطلقت على مشروع سوستال، ومع ذلك لم يتخلى عن مساعيه، بل منحها أبعادا جديدة من خلال إنشاء الشَّعب الإدارية المتخصِّصة والإشراف على عملية استخباراتية خطيرة للقضاء على الثورة سميت بعملية العصفور الأزرق، غير أن ذلك لم يجد نفعا وانتهت بإنهاء مهام سوستال واستمرار الثورة وانتشارها وهو ما سأتطرق إليه فيما يأتي.

(1) Ferhat Abbas, Autopsié d'une guerre, op. Cit, p. 115.

(2) Yves courrière, la guerre d'algérie, le temps de léopard, op cit, p. 192.

الفصل الرابع

سوسنال: استراتيجية جديدة

وسقـوط

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

سنرى في هذا الفصل كيف رُجاك سوستال رغم تحيُّره الواضح لغلاة المستوطنين الأوروبيين بعد أحداث عشرين أوت 1955 وإشرافه على عمليات قمع وحشية ذهب ضحيتها آلاف الجزائريين المسلمين إلا أنه ظل يعمل بكل طاقته لانقاذ الجزائر الفرنسية من خلال إنشاء الشعب الإدارية المتخصصة (les sections administratives spécialisées)، حيث سأتطرق إلى دراسة مختلف المهام السياسية الإليرية والعسكرية التي انيطت بها للتقرب إلى الجماهير المسلمة وفي نفس الوقت التجسس على عناصر جيش التحرير الوطني. وسأعرض بعد ذلك د فعل جبهة التحرير الوطني على إنشاء الشعب الادارية المتخصصة ونشاطاتها في أوساط الجماهير المسلمة والوسائل التي اتبعتها لحرمانها من تحقيق أهدافها.

كما سأتطرق بعد ذلك إلى عملية العصفور الأزرق وحيثياتها ونتائجها على جبهة التحرير الوطني وعلى القوات الفرنسية في الجزائر، ثم سأقوم بمناقشة وتحليل مصير سياسة الحاكم العام جاك سوستال بعد انتهاء مهامه من قبل حكومة غي مولي، وكيف استقبل المستوطنين الاوروديون خبر انتهاء مهام سوستال بعد أن أصبحوا يرون فيه رمزا من رموز الجزائر الفرنسية بعد السياسة القمعية التي تبناها ضد الجزائريين عقب أحداث عشرين اوت 1955 وسأتطرق إلى الوداع الأسطوري الذي حضي به سوستال مقابل الاستقبال المهين الذي صدم به غي مولي إثر زيارته الى الجزائر في 06 فيفري 1956 .

وفي الأخير سأقوم بدراسة وتحليل نشاطات سوستال السياسية التي كانت تصب في خدمة الجزائر الفرنسية بعد مغادرته منصب الحاكم العام للجزائر، من خلال التطرق الى تأسيسه لجمعية الاتحاد من أجل انقاذ وبعث الجزائر الفرنسية، وأهم نشاطاتها التي كانت تصب في خدمة الجزائر الفرنسية .

أولا - الشعب الإدارية المتخصصة: (Sections Administratives Spécialisées)

1- ظروف إنشاء الشعب الإدارية المتخصصة

تعتبر الشعب الإدارية المتخصصة من أعمدة سياسة التهدئة (politique de pacification) وواحد أبرز الأدوات التي ابتدعها الحاكم العام جاك سوستال، لتجسيد سياسة إدماج الجزائر في فرنسا من خلال مهامها المدنية والعسكرية المختلفة. ولهذا اعتبرت صحيفة لومند (le Monde) الفرنسية في عددها الصادر بتاريخ 24 جويلية 1957 أن ضابط الشعب الإدارية المتخصصة هو مجند في ظل سياسة التهدئة⁽¹⁾. أما الكاتب الصحفي المهتم بتاريخ الثورة الجزائرية، السيد إيف كوريير (Yves Courrière) فاعتبرها "قلب فرنسا النابض في كل دوار"⁽²⁾ في إشارة منه إلى الدور الحيوي المنوط بها في مراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة وكسب دعمهم في مواجهة جبهة التحرير الوطني.

وقد تزامن تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة في 05 سبتمبر 1955 مع تأسيس قسم جديد في ديوان الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) يهتم بالتنظيم الإداري والاقتصادي للجزائر من خلال إعداد برامج مائة لسياسة التهدئة وإعادة الأمن والهدوء في المناطق التي تم تحديدها من قبل الحاكم العام للجزائر⁽³⁾.

والواقع أن تجربة الشعب الإدارية المتخصصة لم تنطلق من فراغ بل استندت إلى تجارب طويلة في إدارة الشؤون الأهلية منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر وخاصة تجربة المكاتب العربية التي شهدتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر وكذلك تجربة المصلحة الخاصة بالشؤون الأهلية بالمغرب التي أسست على مبادئ الماريشال ليوتي⁽⁴⁾ (Léotti).

(1) فريفور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، ترجمة م. جعفري، الطبعة الأولى، منشورات السانحي، الجزائر، 2012، ص 15.

(2) Yves courrière, La guerre d'Algérie le temps des léopards, op.cit, p.97.

(3) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG. GGA, Boîte N° 3R/286, la création des SAS.

(4) فريفور ماتياس، المرجع السابق، ص 15.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

فبالنسبة للتجربة الاستعمارية الفرنسية في مجال إدارة الشؤون الأهلية في الجزائر يمكن الإشارة إلى تأسيس أول قسم إداري متخصص في الشؤون الأهلية بقرار أصدره الجنرال تريزال (Trézel) سنة 1832 وأوكلت إدارته للنقيب لامويسيار (Lamoricière) وكان من أهدافه الأساسية التكفل بالعلاقات مع مختلف القبائل والأعراس⁽¹⁾.

وفي سنة 1844 أسس الجنرال بيجو (Bugeaud)⁽²⁾ المكاتب العربية (bureaux arabes) في مناطق الحكم العسكري داخل العمالات الثلاث وبين الغرض من إنشائها بقوله⁽³⁾: "إن مهمتها تكمن في الاهتمام باستتباب الأمن أكثر من الاستعداد للحرب، عليها أن تستميل العرب وتقوم بإدارتهم وتمنحهم الهدوء والراحة". ولهذا منحت الإدارة الاستعمارية للمكاتب العربية اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية وثقافية مختلفة، حيث اضطلعت بمهام الشرطة، فكانت تراقب الطرق والأسواق والمؤسسات الدينية والعدلية، وبمهام قضائية مثل التحقيق في الجرائم والجنح وفي أي تحرك أو تمرد من قبل الأهالي المسلمين ضد الإدارة الفرنسية. وتكفلت بالإشراف على الحالة المدنية وجمع الضرائب وتجنيد الأهالي في أعمال السخرة وخدمة الاستيطان⁽⁴⁾.

ولقد لعبت المكاتب العربية دورا جوهريا في تثبيت النظام الإستعماري في الجزائر، وفي إنجاح عمليات الإستيطان، ومع ذلك ناصبها المستوطنون الأوروبيون واستغلوا انهيار

(1) عمل جرمان، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 114.

(2) الجنرال (Bugeaud) قد خلف المارشال فالي كحاكم عام للجزائر بتاريخ 22 فيفري 1841، ولقد حدث بمجيء بيجو تطورات جديدة في مسألة الإدارة وغيرها، حيث كان يرغب في بسط نفوذ الاستعمار على كامل القطر الجزائري لذا قام بإعادة تأسيس إدارة الشؤون العربية بتاريخ 16 أوت 1841 حيث عين الضابط دوماس (Dumas) رئيسا لها والتي كانت قاعد أساسية لتأسيس المكاتب العربية التي أنشئت بمقتضى مرسوم وزاري بتاريخ 01 فيفري 1844.

Xavier yacono, les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest de tell Algérois, édition plan, paris, 1953, pp. 7-12

(3) Xavier yacono, op.cit, p. 07

(4) Jacques Frémeaux, les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, édition Denoël, paris 1993, p. 213.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

الامبراطورية الثانية (1852-1870) في خريف عام 1870م نتيجة هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا وقيام الجمهورية الثالثة عام 1871، فتمكنوا من دفع الحكومة الفرنسية إلى استبدال الحكم العسكري للجزائر بحكم مدني، متذرعين بالفوضى التي سادت عمل المكاتب العربية خلال 1866-1867 في مواجهة المجاعة وهجرة السكان المسلمين⁽¹⁾.

أما في المغرب الأقصى فقد تم بعث المكاتب العربية في ثوب جديد، حيث تم قبل فرض نظام الحماية الفرنسية (régime de protectorat) تأسيس مصلحة الاستعلام لقيادة أركان جيش الإنزال سنة 1907 بالدار البيضاء. وفي سنة 1909 أصبحت هذه المصلحة مستقلة تحت قيادة قائد الفيلق (سمون) (Simon) وفي سنة 1926 أطلق عليها اسم "مصلحة شؤون الأهالي" (Service des affaires indigènes)⁽²⁾.

وهكذا فقد أريد للشعب الإدارية المتخصصة التي أنشأها الحاكم العام جاك سوستال أن تكون الوريثة الأمينة لتجربة عمرها مائة وعشرين عاما (1832-1955) من نشاط إدارة شؤون الأهالي، خاصة المكاتب العربية بالجزائر ومصلحة شؤون الأهالي بالمغرب التي كانت تحت قيادة الجنرال ليوتي (Léotti)⁽³⁾. ولهذا كان المفتشون العامون الثلاثة للشعب الإدارية المتخصصة كلهم من قدماء مصلحة شؤون الأهالي في المغرب الأقصى، وهم الجنرال بارلانج (Parlange) والجنرال بارسيو (Partiot) والجنرال تيرانيه (Teranier)⁽⁴⁾.

ولفهم أسباب تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة وأهدافها من المفيد الوقوف عند ظروف ذلك العصر والشخصيات التي كان لها دورا جوهريا في هذه المبادرة الإدارية.

(1) فريغور ماتياس، المرجع السابق، ص 17.

(2) المرجع نفسه، ص 17.

(3) مقابلة مع السيد بيار دو روجو (pierre de rougoux) ضابط سابق في تنظيم (SAS) بتاريخ 13-11-2015 بمركز التوثيق التاريخي حول الجزائر (centre de documentation historique sur l'Algérie)، أكس بروفانس (Aix en Provence) فرنسا.

(4) فريغور ماتياس، المرجع السابق، ص 17.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

فصاحب هذه المبادرة هو الحاكم العام جاك سوستال الذي جمع بين تجربة إدارة "المصالح السرية" لحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب العالمية الثانية وتجربة علم الاجناس . وهكذا استغلَّ سوستال تجربته في إدارة "مصلحة الاستعلام" لحكومة فرنسا الحرة التي علمته طرق إيجاد المعلومة. كما استعان بعلم الأجناس وهو عنصر لا ينبغي تجاهله، خاصة أنه وجيرمان تيون (Germaine Tillon) وهي عضو في ديوانه قد قضيا مسارهما المهني في هذا الميدان وفهما أهمية التعرف على السكان الأصليين والاستماع إلى إنشغالاتهم على ذلك فإنَّ جاك سوستال كان متأثراً جداً بتجربته المكسيكية، فقد سافر سنة 1932 إلى المكسيك وشارك في حركة "الأهالي" بمبادرة من الحكومة المكسيكية، حيث كان المعلمون والمساعدون الاجتماعيون والأساتذة يتنقلون من قرية إلى أخرى لمساعدة وتربية الأهالي.⁽¹⁾

كما أن تجربة إدارة شؤون الأهالي بالمغرب الأقصى أيضا كانت عاملا حاسما في استنساخ التنظيم الجديد الذي عرف باسم الشعب الإدارية المتخصصة، خاصة وأن من ضمن المساهمين فيها شخصيتان قريبتان من جاك سوستال وهما الرائد مونتاي (Vincent Monteil) رئيس ديوانه العسكري والجنرال برلانج (Parlange) القائد المدني والعسكري لمنطقة الاوراس (commandant civil et militaire de Aurès). كما يمكن أن نضيف إلى ذلك تجربة الهند الصينية التي تمثل إخفاق حرب تقليدية،الجنرال كونستانس (Constance) كان أحد الشخصيات الفاعلة في هذه الحرب، وهو الذي كلف بمهمة تكوين ضباط متخصصين في الشؤون الأهلية على عجل وإعداد منظومة لإقامة أربعمئة 400 شعبة إدارية متخصصة في مناطق التهدئة (Zones de pacification)⁽²⁾.

لقد اعتبر الحاكم العام جاك سوستال أن الإدارة الفرنسية في الجزائر "كانت تطفو على سطح بحر عميق مثل زورق بدون ربان، لا تعرف كيف تجري التجديف خاصة أن

(1) فريغور ماتياس، المرجع السابق، ص 17.

(2) Jacques Soustelle, aimée et Souffrante Algérie, op.cit, p. 27.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

القتال ازداد ضراوة، فلا بد من وسيلة لمسك زمام الأمور والتحكم في استعمال القوة⁽¹⁾. وأرجع فشل العمليات العسكرية في القضاء على الثورة الجزائرية إلى نقص المعلومات الضرورية بسبب غياب العلاقة مع السكان المسلمين، كنتيجة حتمية لتراكم الأخطاء منذ بداية القرن وإلغاء المكاتب العربية ووقف توظيف الإداريين⁽²⁾.

لقد قامت قيادة الجيش الاستعماري في الجزائر بتقوية قبضتها على السكان المسلمين الجزائريين بكل الوسائل لعزل جيش التحرير الوطني عن حاضنته الشعبية، فهذه القيادة كانت تعلم من تجربتها في الجزائر وفي الهند الصينية ومن دراستها للحرب الثورية - صدق كلمة ماوتسي تونغ بأنّ جيش التحرير وسط الشعب كالسمك وسط الماء⁽³⁾. ولهذا عملت على تفكيك التنظيم الإداري- السياسي (organisation politico-administrative) الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني، بالتزامن مع مجهودات ضخمة بذلتها لبعث تنظيم إداري أكثر فاعلية لمراقبة السكان المسلمين في المدن والأرياف وكسب ولائهم وهو ما يسهل مهمتها في القضاء على جبهة التحرير الوطني.

وضمن هذا المسعى تم تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة كتتنظيم إداري استثنائي وانتقالي يخضع للسلطة المدنية التي يمثلها رئيس الدائرة والسلطة العسكرية الممثلة في عقيد أو قائد القطاع العسكري⁽⁴⁾. وتتكون كل شعبة إدارية متخصصة من 30 إلى 35 جندي⁽⁵⁾. وعادة ما يكون رئيس الشعبة من قدماء ضابط شؤون الأهالي⁽⁶⁾. ويشترط فيه أن يكون من

(1) Jacques Soustelle, aimée et Souffrante Algérie, op.cit, p. 16.

(2) Ibid, pp. 24- 26.

(3) المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 31، 01-11-1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 439.

(4) مقابلة مع السيد بيار دو روجو (pierre de rougeaux) ضابط سابق في تنظيم (SAS) بتاريخ 2015/11/13 بمركز التوثيق التاريخي حول الجزائر (centre de documentation historique sur l'Algérie)، أكس بروفنس (Aix en Provence) فرنسا.

(5) عمار جرمان، المصدر السابق، ص 114.

(6) المصدر نفسه، ص 114.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

قدمات حرب الهند الصينية، أو أن يكون قد أجرى تكويننا خاصا عن عقلية المجتمع الجزائري بصفة خاصة⁽¹⁾.

كما ضمت كل شعبة إدارية متخصصة ضابط صف وكاتب ومحاسب وخوجة ومستخدمين صحيين (أطباء وممرضين)، حيث كانت السلطات الفرنسية تستخدم الأطباء الذين كانوا يؤديون الخدمة العسكرية الإلزامية في الجزائر، حيث كانت تدمجهم مباشرة في الشعب الإدارية المتخصصة⁽²⁾ ولتشجيع الانخراط في سلك الشعب الادارية المتخصّصة وضعت السلطات الفرنسية مجموعة من الاغراءات، منها رآلاتب التي منحت لظداب و تراوحت ما بين 70.000 فرنك و 94.000 فرنك-وهذا الاختلاف مرده الحالة الاجتماعية لكل واحد و علاوات المناطق العمالياتية التي تمنح سنويا والمقدرة ب 24.000 فرنك وعلاوة الشؤون الجزائرية التي تراوحت ما بين 9.000 فرنك للمبتدئين و 18.000 فرنك للضباط القدماء. كما منح رؤساء مصالح الشعب الادارية المتخصّصة علاوة البعد عن الأل قد رت ب 1600 فرنك عن اليوم الواحد وتذكر سفر سنويا ذهابا وإيابا بين الجزائر وفرنسا⁽³⁾.

ولتدعيم سلك الشعب الإدارية المتخصصة تمّ تجنيد عدد من الجزائريين تحت تسمية المخازنية (Maghazinis)⁽⁴⁾ ووضعوا تحت سلطة ضباط الشدّعبالإدارية المتخصّصة، حيث كانوا يدعّون عمليات التمشيط التي كانت تقوم بها القوات الفرنسية وهم بذلك لا يختلفون

(1) عمار جرمان، المصدر السابق ص، 114.

(2) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/314, gouvernement général de l'Algérie, service de l'action administrative économique bulletin de liaison et de documentation 30 novembre 1955, les zones de basification (SAS) plan pour une monographie de section administrative spécialisée.

(3) Archives de ministère de défense, paris, Shat, Boîte N° 1H1206, Traitements et Indemnités Allous aux Officiers du Service des Algériennes.

(4) استحدث هذا الجهاز من قبل الحاكم العام للجزائر السيد جاك سوستال (jacques Soustelle) سنة 1955، وهم أعوان جزائريون تابعين للإدارة الاستعمارية الفرنسية حيث يتم توظيفهم عن طريق عقد لمدة ستة أشهر قابل للتجديد وتتمثل مهمتهم في حماية أعوان الشعب الإدارية المتخصصة ومساعدتهم في أداء مهمتهم، وقد وصل عددهم سنة 1955 الى عشرين ألف عون . ينظر: . Achour cheurfi, op.cit, p.251 .

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

عن فرق الحركة⁽¹⁾ وكان يتراوح عددهم بين ثلاثين (30) وخمسين (50) مخازني في كل وحدة للشعب الادارية المتخصصة⁽²⁾.

وقبل التحاق موظفي الشعب الإدارية المتخصصة بمناصبهم كانوا يتلقون تكويننا إداريا متخصصا ويتعلمون مبادئ اللغة العربية الدارجة⁽³⁾ ودروسا في علم الاجتماع والمعاملات الإنسانية في شكل تربصات تطبيقية ويدوم هذا التكوين سنة كاملة⁽⁴⁾.

وهكذا فإن التركيبة البشرية للشعب الإدارية المتخصصة كانت تسمح بالتحكم في مختلف المناطق والمراقبة الفعالة والدقيقة والمركزة والمتواصلة للشعب عندما يتداوي وعندما يتعلم. والهدف من هذا التنظيم بطبيعة الحال هو عزل جبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾.

وقد حدد القانون المؤسس للشعب الإدارية المتخصص صة (SAS) النقاط الأولى لتموضع هذه الشعب كالتالي: المنطقة (A) وتشمل الشمال الغربي لمنطقة الشمال القسنطيني، المنطقة (B) وتشمل الأوراس، المنطقة (C) وهي منطقة القبائل، المنطقة (D) هي منطقة الشمال الشرقي للشمال القسنطيني والمنطقة (E) تغطي الجنوب الغربي للشمال القسنطيني، المنطقة (F) تشمل إقليم وهران والمنطقة (H) تغطي إقليم الجنوب. أما المنطقة (I) فشملت مدينة الشلف⁽⁶⁾.

وفي إطار هذه التقسيمات الخاصة بمناطق التهدئة (Zones de pacification) تم تأسيس الشعب الإدارية المتخصص صة (sections administratives spécialisées) التي أطلق

(1) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/155, effective section administrative spécialisé.

(2) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° /SAS/DOC/1mission et attribution des sections administratives spécialiser.

(3) Ibid, Boîte N° 3R/314, gouvernement général de l'Algérie, service de l'action administrative économique bulletin de liaison et de documentation 30 novembre 1955, les zones de basification (SAS) plan pour une monographie de section administrative spécialisé.

(4) Vincent Guy képe, plou montig, le pretonneux, édition, jeune pied noire, paris, 1988, p. 3.

(5) Gregor Mathias, les sections administrative spécialisé (SAS) une institution ambiguë, entre édiat, et réalité (1955- 1962), thèse de doctorat sous la direction de jean louis tirant, Université de Provence, département d'histoire 1994- 1995, p. 6.

(6) Idem.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

عليها باختصار (SAS) والتعريف بهذه الشعب يكون عن طريق استعمال حروف كبيرة (Majuscule) مصحوبة برقمين حيث الحرف يحدد منطقة التهدئة التابعة إليها الشعبة (la zone de pacification) والعدد الأول يحدد البلدية التابعة لها والرقم الثاني يحدد الرّقم التسلسلي لهذه الشعب⁽¹⁾ وقد تزامن مع تأسيس وحدات الشعب الإدارية المتخصصة استحداث الحاكم العام جاك سوستال قسم جديد تابع لديوانه أطلق عليه "مصلحة الحركة الادارية والاقتصادية" (Un service de l'action administrative et économique) مهمته تحضير برامج إدارية واقتصادية بهدف تطبيق سياسة التهدئة في المناطق التي حددت من قبل الحاكم العام ومراقبة مدى تنفيذ برامجه. وقد عين السيد فروليك (Vrolyk) رئيسا القسم الرئيسي المركزي للحماية المدنية (Chef du service central de la protection civile) على رأس هذا القسم الجديد.⁽²⁾

2- مهام الشعب الإدارية المتخصصة: اضطلعت بمهام مختلفة يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ- المهمة الإدارية والسياسية كانت المهمة الإدارية للشعب الإدارية المتخصصة تتمثل بالأساس في التصريح بالولادات أو الوفيات وإعداد بطاقات الهوية وطلب القروض لدى الشركة الزراعية للاحتياط (Association Agricole de réserve) وحل المشاكل الخاصة بالأرض والأجور والمنح العائلية والضمان الاجتماعي وتوزيع استدعاءات مصالح التجنيد على المعنيين⁽³⁾، مستهدفة في هذا المجال تقريب الإدارة من السكان المسلمين الذين أصبحوا غير ملزمين بالتنقل إلى مقر البلدية لاستخراج الوثائق الإدارية الضرورية، حيث أن بعد

(1) Achour Cheurfi, op. cit, p. 312.

(2) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Boîte N° / SAS / DOC/1, notice provisoire sur le service des affaire algérienne, partie mission –organisation – personnels.

(3) Ibid, ALG, GGA, Boîte N° 3R/314, gouvernement général de l'Algérie, service de l'action administrative économique bulletin de liaison et de documentation 30 novembre 1955, les zones de basification (SAS) plan pour une monographie de section administrative spécialisé.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

السكان المسلمين عن مقر الشعبة الإدارية المتخصّصة لم يكن يزيد عن عشر كلم، مقابل 30 كلم عن مقر البلدية⁽¹⁾.

أما مسؤول الشعبة الإدارية المتخصّصة الذي كان ضابطا في الجيش فقد تمّع باختصاصات متنوعة، خاصةً أنّ الحاكم العام جاك سوستال أنشأ بتاريخ 26 سبتمبر 1955 مصلحة الشؤون الجزائرية (service des affaires Algérienne) التي ألحقها بديوانه مباشرة والتي يمثلها ضابط للشعب الادارية المتخصصة⁽²⁾، فقد كان مسؤولا عن المقاطعة التي يمثلها وضابطا للشرطة القضائية. وكانت له سلطة تنفيذ البرامج الاستعجالية التي تقرها الحكومة العامة في المناطق الهادئة⁽³⁾. كما يعمل على تدوين الاحتياجات والطلبات ورفعها بسرعة إلى السلطات الإدارية الوصية عليه⁽⁴⁾.

إلى جانب المهام الإدارية العادية تكفل ضابط الشعبة الإدارية المتخصّصة بمهام إدارية ذات طابع سياسي، مثل التحضير للانتخابات من خلال إحصاء السكان لتحديث القوائم الانتخابية وبذل الجهود لإقناع السكان بالمشاركة في الانتخابات، وهو ما لم يكن يتم دون مشاكل، ذلك أنّ الانتخابات البلدية لا تهم أحدا سوى بعض الأعيان. وكان يضاعف تحركاته ومساعدته لحث القرويين على التصويت في الانتخابات، ومن الأجوبة التي كان يتلقاها منهم: (إذا أردت)، (كما تريد) متجنبين الردود الصريحة⁽⁵⁾.

ب- المهمة الاجتماعية والاقتصادية:

كان نشر التعليم الفرنسي لدى المسلمين الجزائريين ومحاربة الأمية التي كانت متفشية في أوساطهم ضمن أولويات برنامج الحاكم العام جاك سوستال لتحقيق الإدماج، لذلك أدمج

(1) فريغور ماتياس، المرجع السابق، ص 60.

(2) سيلفي تينو، تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر، لم يذكر اسم المترجم، دار دحلب، الجزائر، 2013، ص 103.

(3) محمد العربي سعودي المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1516- 1962) ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 207.

(4) Philippe Bourdrél, la dernière chance da la l'Algérie française, du Gouvernement ou retour de Gaulle, (1956- 1958), édition Albin, France, 1996, p. 247.

(5) فريغور ماتياس، المرجع السابق، ص 69.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

نشر التعليم في أوساط السكان المسلمين خاصة في المناطق الريفية ضمن أولويات المهام الاجتماعية التي كلفت الشعب الإدارية بانجازها.

ومن المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أنَّ وضعية التعليم الموجه للمسلمين في الجزائر كانت كارثية، حيث كانت المدارس الفرنسية في الجزائر تضم فقط نسبة لا تتجاوز 15% من مجموع الأطفال المسلمين الذين بلغوا سن التمدرس، لهذا كان على الشعب الإدارية المتخصصة أن تعيد تنظيم وتجهيز التعليم من نقطة الصفر. ولتحقيق ذلك وضعت تحت تصرفها اعتماد مالي لبناء وإعادة بناء المدارس وتكلفت الكتيبة العسكرية القريبة منها بتوفير المعلمين، أما الدوائر فقد وفرت لها حاجتها من الوسائل التعليمية⁽¹⁾.

ونظرا لقلّة الأقسام الدراسية ونقص المعلمين فقد كان يجمع خمسون تلميذا في قسم واحد، وبثلاثة مستويات في الوقت نفسه، بعضهم يشتغلون بالقراءة وآخرون بالكتابة والباقي يدرسون الحساب. وكان التلاميذ يدرسون اللغة الفرنسية والرياضيات والتاريخ - التاريخ الفرنسي - والإملاء والتربية المدنية⁽²⁾.

وبما أنَّ تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة قد تزامن مع إقامة المحتشدات التي قطعت سبل العيش عن السكان وعزلهم عن مواردهم الطبيعية (زراعة ورعي) ورمتهم بين أحضان البؤس والشقاء⁽³⁾، فقد حاول ضباط الشعب الإدارية المتخصصة أن يتظاهروا بالتفاعل ضد الأحوال الاجتماعية المزرية، بتوزيع بعض الدقيق والحليب ورخص لاقتناء بعض الحبوب والألبسة ولكن لم يكن كافيا⁽⁴⁾.

كما وضفت الشعب الإدارية المتخصصة العلاج والتطبيب كوسيلة للتعبئة الشعبية ويمكن ادراجه ذلك ضمن التّقاليد العتيقة للإدارة الاستعمارية الفرنسية وهو ما تعززه مقولة سيلفاندي (Sallvandy) وزير التنظيمات الشعبية (ministre d'organisations populaires)

(1) قريفور ماتياس، المرجع السابق، ص 96.

(2) المرجع نفسه، ص 99.

(3) المرجع نفسه، ص 112.

(4) Yves Courrière, La guerre d'Algérie le temps de léopards, op. cit, pp . 36-37.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

حيث قال سنة 1845⁽¹⁾: "يجب العلاج من أجل السيطرة " (il faut guérir pour conquérir) وهي الفكرة ذاتها التي رأدت الشعب للإلية المتخصصّة ومن ورائها الحاكم العام جاك سوستال إعادتها إلى الواجهة مرة أخرى.

ولكن الشعب الإدارية المتخصصة لم تكن تملك الوسائل لمواجهة وضع صحي كارثي كان يعيشه المسلمون الجزائريون تميز بانتشار الأمراض والأوبئة بسبب تدهور الأوضاع المعيشية، فلم تكن الشعب الإدارية المتخصصة المشكلة حديثا تملك لا طبيبا ولا ممرضا و لم يكن لديها إلا بعض الأدوية. وكانت مهمتها الأولى هي تنسيق جملة من الوسائل المادية والبشرية لتكيفها مع حقائق الميدان. ولم تكن لديها هياكل المساعدة الطبية المجانية، كل شيء كان يتحمله الجيش وهيئة "المساعدة الصحية والاجتماعية الريفية" (Aide sanitaire et social rurale). وكان عليها أن تطلب من الجيش فريقا من المساعدة الطبية المجانية وبذلك تم إدماج الجهاز الطبي للجيش في تلك الفترة في الإطار الإداري للشعب الإدارية المتخصصة⁽²⁾.

وكانت إمكانيات الشعب الإدارية في مجال الوسائل الصحية تختلف من شعبة إلى أخرى، فمنها من لم يكن يتوفر على محل قار للمساعدة الطبية المجانية، كما أنها كانت تتوقف عن تقديم الخدمات في الشتاء لأن المناخ الصعب كان يمنع العمل تحت الخيام⁽³⁾. لذلك كان من أولويات الشعب الإدارية المتخصصة بناء البرج وهو المركز الذي تستقر فيه ويسهل عليها القيام بوظائفها دون التأثر بالظروف المناخية⁽⁴⁾.

(1) L'arbi abid, La pratiques médicale en Algérie depuis la période colonial a nous jours, édition ANEP son date, p08.

(2) قريفور ماتياس، المرجع السابق، ص 86.

(3) Yves courrière, la guerre d'Algérie le tempes de léopards, op. cit, p p . 33- 37.

(4) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 3R/314, gouvernement général de l'Algérie, service de l'action administrative économique bulletin de liaison et de documentation 30 novembre 1955, les zones de basification (SAS) plan pour une monographie de section administrative spécialisé.

ج- المهمة العسكرية:

من بين أسباب تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة رغبة السلطات الاستعمارية في مراقبة السكان المسلمين والبحث عن المعلومة، ولهذا وضعت تحت تصرف ضباط الشعب الإدارية المتخصصة عددا من المجندين الجزائريين بصيغة التعاقد أطلق عليهم اسم "المخازنية" للسهر على توفير الأمن.

وتضطلع الشعب الإدارية المتخصصة بواسطة "المخازنية" بالبحث عن المعلومات حول جبهة التحرير الوطني ومراقبة السكان المسلمين. وتسعى إلى البحث عن المنظمة السياسية⁽¹⁾ الناشئة وسط السكان وتفكيكها ومساندة الجيش الفرنسي والانضمام إليه فرديا أو جماعيا وتكوين جماعات الدفاع الذاتي (Auto défense) من جزائريين موالين تم تزويدهم بالأسلحة بحجة الدفاع عن أنفسهم من هجمات جيش التحرير الوطني متحولة بذلك-الشعب الإدارية المتخصصة- إلى شعب مدعمة للمجهود الحربي الفرنسي، كانت تسمى قطاع التهئية (secteur de pacification)⁽²⁾. وقد استطاعت فعلا إنشاء شبكات سرية منظمة أطلق عليها اسم "البطاقات البيضاء" (cartes blanches)، حيث تمتع حاملو هذه البطاقات بامتيازات مادية مقابل الإدلاء بمعلومات حول تحركات المجاهدين والمناضلين⁽³⁾ كما كلفت أيضا بتسيير مخيمات التجميع الناجمة عن العمليات العسكرية في المناطق المحرمة⁽⁴⁾.

3- رد فعل جبهة التحرير الوطني على تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة:

لقد كانت جبهة التحرير الوطني تدرك خطورة المهمة التي توخى الحاكم العام جاك سوستال تحقيقها بواسطة الشعب الإدارية المتخصصة، وهو ما كشفته وثيقة عثر عليها عند أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني ورد فيها أن السلطات الاستعمارية قد أدركت جيدا أن

(1) ذلك أن قيادة الثورة تقطعت إلى مناورات الحاكم العام وردت عليها بتأسيس المجالس الشعبية على مستوى القرى والدواوير وتعيين المسؤولين عنها، بالإضافة إلى قامة نظام لدفع الاشتراكات وتموين جيش التحرير الوطني. ينظر: أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 256.

(2) قريفور ماتياس، المرجع السابق، ص ص 138 - 139.

(3) عمار جرمان، المصدر السابق، ص 115.

(4) سيلفي تينو، المرجع السابق، ص 104.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

قوة جبهة التحرير الوطني تكمن في اتحادها مع الشعب الجزائري خاصة في المناطق الريفية ولذلك أنشأت تنظيم الشعب الإدارية المتخصصة، حيث حاول من خلالها الحاكم العام جاك سوستال إحباط عمل جبهة التحرير الوطني بوضع كل أشكال العقاب في طريقها⁽¹⁾.

وهكذا بذلت جبهة التحرير الوطني جهودا كبيرة لعرقلة عمل الشعب الإدارية المتخصصة بوضعها تحت الرقابة الدائمة لمواجهة التعبئة الشعبية التي كانت تقوم بها وذلك بمنع سكي المشاتي والدواوير قدر المستطاع من التعامل معها ووضع المشتبه في عمالتهم للسلطات الاستعمارية تحت الرقابة الدائمة خاصة منهم الموظفون في الإدارة الاستعمارية والحراس البلديون (les gardes communales)⁽²⁾. كما عمدت إلى تكثيف هجماتها ضد المنشآت ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي أقامتها الشعب الإدارية المتخصصة، فشنت عمليات عسكرية ونصبت كمائن لدوريات المخزن التي كانت تضطلع بحماية أبراج الشعب الإدارية المتخصصة، حيث قدرت حصيلة قتلى هذه العمليات الحربية من الشعب الإدارية المتخصصة منذ تأسيسها إلى غاية 9 ماي 1960 حسب تقرير رسمي فرنسي بسبعة وسبعين (77) ضابط. أما عدد القتلى الملحقين وعناصر المخزن فقد وصل إلى 441 عنصرا⁽³⁾.

وقد حاولت جبهة التحرير الوطني اختراق الشعب الإدارية المتخصصة من خلال الإيعاز لبعض عناصرها بالانخراط في صفوف المخازنية للتجسس عليهم ومعرفة تحركاتهم واقتناص الفرص المناسبة لقتل ضباط الشعب الإدارية المتخصصة بالسلاح الأبيض وسرقة أكبر قدر ممكن من السلاح والذخيرة والمؤن ثم الاختفاء دون ترك أي أثر⁽⁴⁾.

(1) Gregore Mathias, op. cit, p p . 343- 344.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Boîte N° 3SAS/69, mise en garde sur le noyautage de maghzen des Sections administratives spécialisé.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

كما بادرت جبهة التحرير الوطني إلى وضع خطة لاستبدال الإدارة الاستعمارية بإدارة جزائرية تابعة لها فأنشأت نظام المجالس الشعبية على مستوى القبائل والأعراش والمداشر والقرى، تتمثل مهمتها في التكفل بتأطير السكان وتوعيتهم بخطر الانسياق وراء الدعاية الاستعمارية وتكثيف النشاط الاجتماعي بمساعدة عائلات المساجين والشهداء⁽¹⁾. وأنشأت نظاما قضائيا متكاملا لعزل القضاء الإستعماري الذي لم يكن في واقع الأمر إلا أداة قمع للمسلمين الجزائريين مكملة للقمع العسكري والاقتصادي الاستعماري الذي سلط عليهم منذ بداية الاحتلال.

وقد نجحت جبهة التحرير الوطني إلى حد بعيد في كسب تأييد واسع من قبل الجماهير الشعبية كان له دورا حيويا - فيما بعد- في مواجهة التحديات الخطيرة التي واجهتها الثورة الجزائرية، حيث تجلّى الدعم الشعبي في انخراط الجماهير المسلمة في الكفاح بكل أشكاله وفي مقاطعة الإدارة الإستعمارية ورفض مختلف برامجها الإصلاحية وفي المظاهرات الشعبية المدعومة لمواقف جبهة التحرير الوطني مثل مظاهرات 11 ديسمبر 1960م ومظاهرات المهاجرين الجزائريين بباريس 1961م ومقاطعة مختلف الانتخابات التي نظمتها السلطات الإستعمارية بغرض خلق مؤسسات وقوى بديلة عن جبهة التحرير الوطني.

ثانيا - الحرب الدعائية وعملية العصفور الأزرق:

سأقوم في هذا السياق بدراسة وتحليل الحرب الدعائية التي شنتها مصالح الحكومة العامة بقيادة جاك سوستال ضد جبهة التحرير الوطني بغرض تقديمها للجماهير المسلمة في صورة عصابات معزولة، خارجة عن القانون تحركها أطراف أجنبية مستغلا في ذلك وسائل مختلفة ومنها "السنما" كوسيلة دعائية مؤثرة في ذلك الحين. كما سأتطرق إلى العمليات السرية الاستخباراتية التي استهدفت تشكيل جماعات مسلحة مناوئة لجبهة التحرير الوطني، وسأقتصر هنا على ما أصطلح عليه عملية العصفور الأزرق.

(1) Archives de ministère de défense, paris, Shat, Boîte N° 1H1206 DI, not d'information, quelque ordres de grandeur concernant les affaire Algérienne.

1- الحرب الدعائية:

لم يتأخر الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) في استعمال جهاز الإعلام في سياسة التهذئة والحرب النفسية ضد جبهة التحرير الوطني بعد أحداث 20 أوت 1955 وذلك لما لوسائل الإعلام من تأثير قوي في كسب الرأي العام الدولي والمحلي، وفي هذا السياق يقول العقيد لاشراي (Lacheroy) احد المنظرين الكبار في الجيش الفرنسي في ميدان الحرب النفسية⁽¹⁾: "لا فائدة ترجى من قتل الاجساد وانما الالهم من ذلك تدمير الارواح وذلك لضمان مصالح فرنسا في الجزائر".

وكان مركز كليبر (Klepper) من بين المنشآت الفرنسية التي كانت تقوم بالدعاية المغرضة من خلال تزوير بلاغات ومناشير ونسبها لجبهة التحرير الوطني بتوجيهات من جاك سوستال وأخصائيين من قسم الجوسسة الذي تكفل بانجاز المهام الآتية:

- تسجيل حصص إذاعية باللغة العربية تتكفل المحطة الاذاعية الأولى بباريس بإرسال بثها يوميا وهي موجهة خصيصا للتحريض ضد الجزائريين المقيمين بفرنسا.

- التشويش على "صوت الجزائر" التي كانت تبث من إذاعة تونس وتزوير البلاغات العسكرية المنسوبة إلى قيادة جيش التحرير الوطني⁽²⁾.

كما قامت السلطات الاستعمارية باستعمال قوافل التعبئة الإعلامية التي كانت تعتمد على الإعلام السينمائي، حيث أوكل جاك سوستال مهمة إدارتها إلى المتصرف العام للأقسام المدنية (Administrateur général des services civiles) بيير مورني (Pierre Moreni)، وألحق هذا القسم مباشرة بالحكومة العامة⁽³⁾. وكانت مهمة القوافل الثمانية التي كانت تنتقل من منطقة إلى أخرى بين المدن والأرياف الجزائرية ترسيخ فكرة أن "الفرنسيين حملة الحضارة

(1) Archives de ministère de défense, paris, Shat, Boîte N° 1H2411, La politiques de pacification en Algérie.

(2) المجاهد للسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، العدد 59، 11- 01- 1960، الجزء الثاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 340

(3) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG GGA, Boîte N° 3R/295, la tournée d'information cinématographique.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

ودعاة المساواة" من خلال ترجمة خطابات الحاكم العام جاك سوستال (jacques Soustelle) التي يدعو من خلالها إلى الإدماج والمساواة. وكانت أول انطلاقة لأنشطتها مرافقة الحاكم العام جاك سوستال خلال جولته الاستطلاعية التي قادتته إلى منطقة الجنوب الجزائري من 10 إلى 30 أكتوبر 1955، فصورت تنقلاته وحواراته مع الأهالي، وأنجزت أفلاما أبرزت إنجازات فرنسا الحضارية وانتصاراتها العسكرية⁽¹⁾.

وقد استطاعت مصلحة البث السينمائي عرض ثلاثمائة وخمسة وخمسين (355) عرضا سينمائيا عبر ربوع الجزائر حضرها حسب مصالح الدعاية الفرنسية حوالي مليون وثلاثمائة وخمسين ألف شخص غالبيتهم من النساء⁽²⁾.

وكان الهدف الجوهرى الذى توخت السلطات الاستعمارية تحقيقه من خلال هذه القوافل السينمائية المنقلة عبر التراب الجزائرى هو إلهاء الشعب الجزائرى عن أحداث وتطورات الثورة الجزائرية⁽³⁾. ولم تكن هذه العروض السينمائية المنقلة تنتقل إلى المدن والأرياف في عروض مفتوحة فحسب، وإنما كانت ترمج كذلك في المستشفيات ومراكز التكوين والمدارس والجامعات والمصانع والتجمعات الفلاحية، بمساعدة ضباط الشعب الإدارية المتخصصة⁽⁴⁾ وهكذا لم يترك الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) وسيلة إلا استعملها من أجل استقطاب المسلمين الجزائريين لدعم سياسته الجزائرية في مواجهة جبهة التحرير الوطنى.

(1) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG GGA, Boîte N° 3R/295, la tournée d'information cinématographique.

(2) Extrait d'un Rapport français ,07 -02-1956, l'information durant la guerre de libération, ministère de l'information, Alger, 1984, p .93 .

(3) Idem.

(4) Idem.

2- عملية العصفور الأزرق:

خطط الحاكم العام جاك سوستال بمهارة عالية لعملية "العصفور الأزرق"⁽¹⁾ التي أطلق عليها أسماء أخرى مثل: "عملية عسكرية سرية في القبائل (opération Armée secrète de Kabylie) و"كوماندوس ك"⁽²⁾ (Commandos K) و" (قوة ك) (Force K)"، و"المؤامرة (Le Complot)". وهي عملية بدأ سوستال يفكر في تنفيذها منذ نهاية شهر نوفمبر عام 1955م في إطار البحث عن القوة الثالثة البديلة لجهة التحرير الوطني من شأنها المساعدة على تطبيق سياسة الإدماج التي بذل سوستال جهودا جبارة لتجسيدها في أرض الواقع على الرغم من أن الزمن قد تجاوزها⁽³⁾، وكان يعتقد أنه لن تمضي إلا أياما حتى يتخلص من قائد الثورة في منطقة القبائل⁽⁴⁾ وتنتقل العملية بعد ذلك إلى مناطق أخرى من الجزائر⁽⁵⁾.

وقد تم اختيار منطقة القبائل بسبب موقعها الاستراتيجي حيث تعتبر منطقة مفتاحية (une zone clé)، فهي تحتل قلب الشمال الجزائري، كما أن السلسلة الجبلية لمنطقة القبائل تقع في موقع تحكم وقيادة في الوقت ذاته لقطاعين استراتيجيين، فهي تعتبر المحور الحيوي بين مدينة الجزائر والشمال القسنطيني عن طريق واد الصومام والسهول السفلى لجرجرة ما يضمن الاتصال مع كل الشرق الجزائري وبالتالي مع تونس، بالإضافة إلى امتدادها نحو الغرب ما يؤدي إلى ربطها بالسهول الكبرى لمتيجة، مما جعلها حلقة وصل بين الثوار في

(1) ذكر محمد الصالح الصديق، أنه سال محمدي سعيد عن سبب التسمية بهذا الاسم فقال: "إنه مجرد اسم وصفناه للمؤامرة، لكن السبب يرجع إلى أن الطاهر عشيش، والذي كان له الدور الفعال في المؤامرة، كان يملك حافلات للنقل العمومي كتب على جوانبها "العصفور الأزرق". ينظر: محمد الصالح الصديق، عملية العصفور الأزرق، الطبعة الأولى، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 09.

(2) وتسمى القوة ك (K) نسبة لمنطقة القبائل "Kabylie"

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثاني، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 495.

(4) تمثل الولاية الثالثة في التنظيم الثوري وهي تشمل الجهة الغربية للقبائل الصغرى وسلسلة جبال البابور في الشرق وسلسلة البيان في الوسط، ومنطقة الحضنة وسلسلة جرجرة في الشمال الغربي وأهم مدنها الأساسية تيزي وزو، بجاية،

سطيف، بويرة، برج بوعريج، برج منايل، الأربعاء، أقبو، عزازقة، زمورا. Achour cheurfi, op. cit, p. 352.

(5) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 09.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

حالة سيطرتهم عليها، كما أنها تؤدي إلى تفرقتهم والقضاء عليهم في حالة ما إذا وقعت تحت السيطرة الكاملة للقوات الفرنسية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق اتّصل الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) بجهاز

التوثيق الخارجي ومجابهة الجوسسة (Service de documentation extérieur et contre espionage) من أجل تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع، لكنه رفض تبني هذه العملية كما تم تصوّر رها والتخطيط لها من قبل الحكومة العامة في الجزائر. وبرر رفضه بأن ذلك التصور لا يمكّنه من مراقبة سيرها وفق القواعد والضمانات المعتادة لسير العمليات السرية، وأكد أن نجاح مثل هذه العملية مرهون بالمراقبة الصارمة، لكن الرجال الذين اقترحوا لتأدية المهمة -العملاء من الجزائريين - ليسوا في المستوى المطلوب، لذلك حول المشروع من قبل المفوضية العامة (la délégation général) إلى قسم التوثيق في الناحية العسكرية العاشرة (Service documentation de 10^{em} région militaire) وهو عبارة عن قطاع عملياتي داخل الناحية العسكرية العاشرة (10^{eme} région militaire) وليس له علاقة بجهاز "التوثيق الخارجي ومجابهة الجوسسة". وهكذا انطلقت العملية بمساعدة من بعض عناصر تنظيم مديرية مراقبة الاقليم (Direction de la surveillance de territoire) في منطقة القبائل وبرعاية مزدوجة للحاكم العام جاك سوستال والجنرال لوربوت (Lorillott) قائد الناحية العسكرية العاشرة (10^{eme} région militaire)⁽²⁾.

وقد بدأ التمهيد لعملية العصفور الأزرق -حسب إحدى الروايات- في شهر نوفمبر 1955 عندما اتصل مفتش في فرقة الرماة بالجزائر يدعي (أوسمين) بجزائري كان صديقا له منذ الصبا من قداماء المحاربين في الحرب العالمية الثانية، يقطن قرية (إيفر نسالم) في منطقة (تيقزيرت) يسمى عشيش الطاهر⁽³⁾.

(1) Camille Lacoste Djurdin, op.cit, p p .17-18.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p p. 216- 217.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص495.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

أما الرواية الأخرى فقد أوردتها الصحفي والمؤرخ الفرنسي إيف كورير (Yves Courrier) الذي ذكر أن الاتصال بعشيش الطاهر تم بواسطة صديق له كان يشغل منصب محافظ رئيسي للشرطة⁽¹⁾ في باريس تابع لتنظيم مديرية مراقبة الإقليم (Direction de la surveillance du territoire)، كان صديقا مقربا جدا من جاك سوستال، حيث توسط بينه وبين عشيش الطاهر لعرض المهمة عليه⁽²⁾.

وكان العرض الذي طرح على عشيش الطاهر هو أن يقدم الجيش الفرنسي أسلحة وذخائر ونقودا لمتطوعين جزائريين يكونون منظمة سرية عسكرية لمحاربة الثوار في بلاد القبائل بنفس أساليبهم وتخطيطهم⁽³⁾، أي بواسطة حرب العصابات، على أن يكون المجندون في هذا التنظيم في مستوى المهمة الخطيرة الموكلة لهم من حيث الشجاعة والذكاء والحفاظ على الطابع السري لهذه المهمة، من أجل اغتيال قادة جيش التحرير الوطني في منطقة القبائل، ثم الانتقال إلى مختلف نواحي الجزائر لتحقيق نفس الهدف. فلم يتردد عشيش الطاهر في القبول بهذه المهمة بل رأى فيها فرصة مواتية للتقرب من السلطات الفرنسية رغم خطورتها وصعوبة تنفيذها⁽⁴⁾.

وكان من المفروض أن يتم تنظيم المجندين في هذا التنظيم في إطار فرق يتراوح عددها ما بين 15 إلى عشرين فردا، تماما كما هو تنظيم جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، على أن يكون هذا التنظيم تنظيما مستقلا وجديدا لا يمت بصلة لتنظيم "الحركة"⁽⁶⁾، يتدرب على

(1) ربطت عشيش الطاهر علاقة صداقة لأنه كان زميله أيام الدراسة قبل أن ينتقل إلى فرنسا. ينظر: محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص: 43.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit, p. 218.

(3) يحيا بوعزيز، المرجع السابق، ص: 195.

(4) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص: 44.

(5) El moudjahid, organe central de front de libération national, N° 3, tome I, Beogradski grafchi zavod, Yougoslavie, 1962, p. 53.

(6) Hocine Bouyaheir, Algérie 1954- 1962, la guerre d'indépendance de jour au jour, éd Homa, Algérie, 2004, p. 446.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

أساليب جيش التحرير الوطني، ثم تلتحق هذه المجموعات بالجبال على أساس أنها تابعة لجيش التحرير، وعندما يكسب رجالها وقادتها ثقة الثوار يقومون بتصفيتهم⁽¹⁾.

وقد كان لعشيش الطاهر صديقا يسمى أحمد زيدات⁽²⁾ وبعد نقاش دار بين الاثنين في إطار الحديث عن الثورة، طرح عشيش الطاهر على صديقه المشاركة في التنظيم أو في المهمة الموكلة إليه⁽³⁾، فوافق زيدات مبدئيا على عرض صديقه عشيش ووعده بالتفكير الجدي في الموضوع وافترقا على أن يتلاقيا بعد أيام قليلة⁽⁴⁾. لكن أحمد زيدات اتصل بمحمد يزورن⁽⁵⁾ مسؤول جبهة التحرير الوطني في منطقة عزازقة وأطلعته على حيثيات القضية وطلب منه إبلاغ السيد كريم بلقاسم قائد المنطقة الثالثة (منطقة القبائل)، الذي أمر بعد الاطلاع على حيثيات هذه القضية بالمشي في اللعبة ومحاولة معرفة معلومات أكثر⁽⁶⁾. أما عشيش الطاهر فقد عاد مرة أخرى لمطعم أحمد زيدات وأطلعته على مزيد من المعلومات حول هذه العملية⁽⁷⁾ السرية.

وقد استطاعت قيادة الثورة على مستوى المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) التعامل مع المؤامرة الاستعمارية الخطيرة بدرجة كبيرة من الحكمة والذكاء واستغلالها لصالحها خدمة لأهداف للثورة بطريقة جعلت المسؤولين الفرنسيين وعلى رأسهم جاك سوستال (Jacques Soustelle)

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص: 496.

(2) كان يملك مطعما صغيرا في منطقة عزازقة في تزي وزو، ومسؤول في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) إلى غاية 1950، ثم ترك الحزب لكنه ظل على اتصال بكريم بلقاسم، قائد منطقة القبائل الذي كان يعرفه منذ سنة 1947. ينظر: Yves courrier, la guerre d'Algérie le temps de léopards, op.cit, p. 239.

(3) Ibid, p. 218.

(4) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 44.

(5) ولد يوم 18-03-1812، بقرية (اعجامض) بمنطقة (تيزي وزو)، من مفجري الثورة الأوائل، تقلد عدة مناصب إلى أن وصل إلى رتبة عقيد سنة 1958، كما كان عضو في المجلس الوطني للثورة، وبعد الاستقلال واصل مهنته النضالية في صفوف جبهة التحرير الوطني، توفي يوم 05-01-1988. ينظر: المصدر نفسه، ص 45.

(6) Yves courrier, La guerre d'Algérie le temps de léopards, op.cit, p. 239.

(7) Idem, p. 220.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

يثقون ثقة مفرطة في تحقيق النجاح باختراق الثورة وتفجيرها من الداخل⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس تقرر التعاون مع سوستال، لتحقيق المشروع الذي يصبو إليه، واختير لقيادة هذا التنظيم السري وتسير أعماله محمد يزورن على أن لا يجند إلا المناضلين المخلصين الأذكياء الذي يقدرّون على تحمل أعباء هذه المخاطرة⁽²⁾، التي كان يجب على أعضائها ارتداء الزي العسكري بالليل لمحاربة وحدات جيش التحرير الوطني وارتكاب أعمال وحشية ضد السكان المدنيين ويظهرون في النهار بوجه معاد للاستعمار ومؤيد لجبهة التحرير الوطني⁽³⁾.

وقد جند في بداية هذه العملية خمسة عشر رجلا تم اختيارهم بعناية، حيث قدم أحمد زيدات أسمائهم إلى عشيّش الطاهر الذي أراد أن يعرف كل شيء عنهم: وضعياتهم الاجتماعية، وأرقام بطاقات هوياتهم، وذلك بهدف تقديم كل تلك المعلومات إلى القيادات الفرنسية العليا بالجزائر⁽⁴⁾ علما أن السلطات المركزية في باريس لم تكن على علم بهذه المهمة المحفوفة بالمخاطر.

ولقد اخترقت جبهة التحرير الوطني فرق هذا التنظيم السري واستغلته لتصفية أعداء الثورة من خونة وحركة، وجنود الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة الجنرال محمد بلونيس⁽⁵⁾، حيث كانت وحدات العصفور الأزرق تعمل على قتل هؤلاء ونقل جثثهم إلى مناطق أخرى حتى لا يتم التعرف عليهم، وبعدها تسلمهم للجيش الفرنسي على أساس أنهم من جنود جيش

(1) خضر شريط وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 325.

(2) المرجع نفسه، ص 48.

(3) زدار افكو بيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيد، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 163.

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. Cit, p. 221.

(5) محمد بلونيس، ولد برج منايل في منطقة القبائل في 11 ديسمبر 1912 في عائلة متوسطة الحال درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية وجند في الجيش الفرنسي وشارك إلى جانب القوات الفرنسية في معارك الحرب العالمية الثانية في الفترة الممتدة من 1939-1940، انضم إلى حزب الشعب وأوقف بعد أحداث 08 ماي 1945 وفي سنة 1947 انتخب كمستشار رئيسي على رأس القائمة الانتخابية لحزب حركة الانصار للحريات الديمقراطية، وعندما فوجئ مصالي الحاج بأحداث الفاتح من نوفمبر 1954 انشأ فرق عسكري أو مليشيا خاصة به وأمنه على قيادتها في منطقة القبائل حيث أصبح رئيس الوحدات العسكرية للحركة الوطنية، ينظر: Charale Reber Agiront, gênés de l'Algérie Algérienne, édition 2000, Algérie, 2010, p. 589

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

التحرير الوطني بعد إلباسهم زيه العسكري، وكانت تطلق عيارات نارية في الهواء لتوهم السلطات الاستعمارية الفرنسية بوقوع اشتباكات بينها وبين قوات جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

وفي هذا السياق استنطاع السيد كريم بلقاسم، قائد المنطقة الثالثة بفضل ذكائه أن يجنب منطقته العمليات العسكرية الفرنسية⁽²⁾. وبعد تجنيد الدفعة الأولى كان يجب تسليحهم ولهذا استقبل أحمد زيدات الشحنة الأولى من الأسلحة وتجنبت السلطات الاستعمارية إرسالها بواسطة شاحنة عسكرية حتى لا تثير انتباه جبهة التحرير الوطني، لذلك تم تحميلها في شاحنة تابعة للسيد دو سيرني (De Serigny)⁽³⁾ كانت مخصصة لتوزيع جريدة إكو دالجي (l'Echo d'Alger) وتضمنت هذه الشحنة الكبيرة رشاشات وبنادق وأسلحة أخرى جديدة لم تستعمل من قبل. وقد أثار تنفيذ هذه المرحلة سعادة وغبطة الطاهر عشيش ومسؤوليه الفرنسيين الذين طلبوا من أحمد زيدات الاستمرار في عملة التجنيد⁽⁴⁾ وهو ما حدث فعلا.

وهكذا أقدمت السلطات الاستعمارية الفرنسية على خطوة كانت عاقبتها وخيمة عليها نتيجة سوء تقديرها ووقوعها ضحية لخداع استراتيجي من قبل جبهة التحرير الوطني على الرغم من كفاءة وبراعة أجهزتها الاستخباراتية، فالأشخاص الذين جندتهم كعملاء للقضاء على الثورة لم يكونوا في حقيقتهم إلا مناضلين أوفياء لجبهة التحرير الوطني لا يقل عددهم عن ستمائة شخص⁽⁵⁾، حيث دامت عملية التجنيد عشرة أشهر وامتدت من أواخر شهر نوفمبر 1955 إلى غاية شهر سبتمبر 1956 تحت إشراف الحاكم العام جاك سوستال

(1) Camel Lacoste- Dujardin, opération aisseau bleu des kabyles des ethnologues et la guère d'Algérie, édition la découvertes, paris, p. 57.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 222.

(3) آلان دوسيرني (Alin de siregny) رئيس تحرير جريدة صدى الجزائر وكان من ألد أعداء جاك سوستال (jacques Soustelle) والمعارضين لقدمه إلى الجزائر، لكن بعد تغير موقف سوستال كلية بعد أحداث 20 أوت 1955 لصالح المستوطنين أصبح يدعمه في تواجده السياسية من خلال جريدة (إيكو دا لجي) (écho d'Alger) الجريدة الأكثر تأثيرا في أوساط المستوطنين. ينظر: هارتموت إلسنهانس، المرجع السابق، ص 312.

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 222

(5) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 48.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

ومن بعده روبير لاکوس (Rebert Lacoste)⁽¹⁾ الذي خلفه على رأس الحكومة العامة في الجزائر وحمل لقب وزير مقيم⁽²⁾.

وهكذا فعندما أنهيت مهام جاك سوستال كحاكم عام للجزائر، استغلّ مناسبة تسليم مهامه للوزير المقيم روبير لاکوست، فهمس في أذنه بالخطة التي سماها القضية الهامة، حيث قال⁽³⁾: "إنّ هذه أفضل خطة تتخلص بها من الثوار والثورة"، وهو ما دفع لاکوست إلى الاستمرار في تطبيق الخطة التي رسمها جاك سوستال، وكان يعتقد أنها كفيلة بواد الثورة الجزائرية. ولهذا على الرغم من انتشار الثورة لتشمل مختلف أنحاء الجزائر وتساعد حداثها وتجنيد ستمائة ألف جندي فرنسي وتعاضم المجهود الحربي الفرنسي من دون جدوى، على الرغم من كل ذلك صرح الوزير المقيم روبير لاکوست (Lacoste) لوسائل الإعلام من دون تردد "أن كل شيء على ما يرام... كل شيء يسير نحو الأحسن"⁽⁴⁾.

وبعد مؤتمر الصومام الذي عقد يوم 20 أوت 1956 أمر كريم بلقاسم وحدات العصفور الأزرق بالانضمام بأسلحتهم إلى الثورة⁽⁵⁾، وهو ما حدث فعلا، فخرست السلطات الاستعمارية الفرنسية على إثر هذه العملية حوالي 400 قطعة سلاح، استعملت في هجوم الخريف الذي انطلق يوم 30 سبتمبر 1956 مساء وشمل مناطق مختلفة من الجزائر⁽⁶⁾.

(1) روبير لاکوست (Reber Lacoste): ولد في 05 جويلية سنة 1898م بمنطقة (أزيران دوردوجون) (Azurine Dordogne) بفرنسا، متحصل على ليسانس في الحقوق، هو مؤسس حركة تحرير الشمال خلال الاحتلال النازي لفرنسا، عين وزيرا مقيما في الجزائر سنة 1956 من قبل رئيس الحكومة غي مولي، وقد أستغل في فترة حكمه كل الوسائل القمعية للوقوف في وجه استقلالها. ينظر: chour cheurfi, op. cit, p . 218.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, pp . 216- 2017.

(3) محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص: 48.

(4) Hircine Bouyaheir, op.cit, p. 446.

(5) زدار فيكو بيكار، المرجع السابق، ص: 164.

(6) Témoignage de capitane Hentic, Affaire K, historia magazine, N° 223, France, 1972, p. 934,

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

وهكذا انتهت القوة ك (k) بالتحاق عناصرها ككتلة واحدة بصفوف جيش التحرير الوطني بصفة رسمية، بعد أن قام أحمد زيدات ورجاله بقتل الطاهر عيش بثلاث رصاصات في الصدر⁽¹⁾.

ولقد كان لهذه الخدعة الاستراتيجية وقع الصدمة على السلطات الاستعمارية، فسخرت عشرات الآلاف من قوات الجيش مدججين بمختلف الأسلحة تعززهم قوات جوية وبحرية وأسلحة برية ثقيلة، وقامت بجملة حصار واسعة النطاق شملت مناطق لعزازقة وتغزيرت وأزفون وقرى كثيرة من منطقة القبائل وهجموا على المدنيين العزل وتواصلت العمليات الانتقامية لمدة خمسة أيام دون انقطاع⁽²⁾.

وبانكشاف عملية العصفور الأزرق وفشلها، انكشف معها السر الغامض الذي جعل الوزير المقيم روبر لاکوست (Lacoste) يردد أمام الرأي العام الفرنسي والعالمى أن عملية القضاء على الثورة قد دخلت "ساعتها الأخيرة" اعتقاداً منه أن هذه العملية الاستخباراتية السرية والمحكمة كفيلة بتفجير جبهة التحرير الوطني من الداخل.

لقد علقت جبهة التحرير الوطني على نجاحها في إحباط هذه المؤامرة الخطيرة والاستفادة منها، فكتبت في جريدة المجاهد، لسان حالها خطاباً موجهاً للوزير المقيم روبر لاکوست، ومما ورد في هذا الخطاب قولها أن⁽³⁾: "القضية الجزائرية ليست قضية بسيطة، بل هي تستلزم المعرفة المعمقة للشعب الجزائري، نحن الذين نعرفه، لأن الشعب هو نحن بالأصل. كما أنه في هذا المقطع المسرحي الذي عملتم على تجسيده لم يكن ينقصكم إلا شيئاً واحداً: المعرفة المسبقة بالركح والممثلين، فالركح هو مساحتنا والممثلين هم نحن ... القبائل هي منطقة رائدة تمثل بقية البلاد. وفي كل مكان ستتلقى سياسة التهدة

(1) Yves courrière, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 232.

(2) محمد صالح الصديق، المصدر السابق، ص: 50.

(3) El moudjahid, organe central de front de libération national, N° 3, tome I, Beogradski grafichi zavod, Yougoslavie, 1962, p. 53.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

(Pacification) نفس المصير وا إذا أرادت الحكومة الفرنسية في يوم ما أن تجد حلا للمشكل الجزائر ي يجب عليها أن تختار وجهة أخرى".

ثالثا- مصير سياسة الحاكم العام جاك سوستال:

نتيجة للإجراءات القمعية التي أنتهجها جاك سوستال (Jacques Soustelle) تراجعت في الأوساط اليسارية الفرنسية عن تأييده⁽¹⁾. ففي نهاية شهر أبريل 1955 بدأ يظهر جليا سوء التفاهم بينه وبين أعضاء ديوانه من الليبراليين الذين كانوا يقيدون تطور الوضع في الجزائر بطريقة تختلف كثيرا عن طريقته⁽²⁾، فقد قدمت السيدة جيرمان تيون (Germain Tillion) استقالتها في 30 ماي 1955 وذلك بعد أن تقدمت إلى سوستال مع نهاية شهر ماي باقتراحات تتضمن أولويات جديدة نحو الجزائريين الوطنيين⁽³⁾ من بينها التفاوض مع عناصر من جبهة التحرير الوطني بمنطقة الأوراس عن طريق أصدقائها المتواجدين هناك بعد أن رجعت بتقرير مهم ومفصل عن المنطقة⁽⁴⁾ لكن الحاكم العام جاك سوستال رفض مجرد التفاوض معها⁽⁵⁾ فانشغلت على إثر استقالتها بالعمل في مراكزها الاجتماعية⁽⁶⁾ ولم تقابل سوستال بعد ذلك حتى غادرت الجزائر⁽⁷⁾ عائدة إلى فرنسا.

أما السيد فانسان مونتاي (Vincent Monteil) فقد دافع بشدة عن أفكاره اليسارية وطالب جاك سوستال مرارا بضرورة الابتعاد عن السياسة القمعية، إذا أراد عدم خسارة الجزائر الفرنسية، ولكن سوستال لم يستجب لمطالبه وطلب منه في المقابل عدم تركه والاستمرار في العمل معه لكن مونتاي كان حاسما في موقفه، حيث قدم استقالته لجاك

(1) Alistair Horne, op cit, p. 112.

(2) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 74.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 112.

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op .cit, p .115.

(5) Alistair Horne, op. cit , p. 112.

(6) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 74.

(7) Ibid , p. 115.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

سوستال (jacques Soustelle) يوم 24 جوان 1955⁽¹⁾ نظرا لوجود خلاف في المنهج وحتى فيما يخص الأهداف. وقد كانت حادثة معيّنة هي النقطة التي أفاضت الكأس وكانت إيذانا بالقطيعة بين الرجلين. ففي 30 افريل 1955 أحضر فانسان مونتاي إلى مكتب سوستال أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو السيد توفيق المدني، لكي يقدم شكوى مباشرة حول حادثة تعرضت لها إحدى المدارس التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في إطار تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية. وكانت خلفية الحادثة هي قطع أعمدة كهرباء على بعد حوالي عشرة (10) أمتار من القرية القبائلية (اغيل إلف) التابعة في تلك الفترة إلى البلدية المختلطة (آقبو) وعلى إثر هذه الحادثة قامت قوات الدرك الفرنسي باعتقال حوالي أربعين (40) شخصا من بين تلاميذ ومدرسي المدرسة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تلك المنطقة ومارسوا عليهم التعذيب الجسدي بما في ذلك التعذيب بواسطة الصعقات الكهربائية⁽²⁾.

وبصفته مديرا للديوان العسكري قام الرائد مونتاي بمتابعة التحقيق في القضية وقام بنقل خمسة من ضحايا الحادثة إلى الجزائر لعلاجهم نظرا لخطورة حالتهم وتوثيق ما تعرضوا له من عنف جسدي بشهادات طبية أرفقها بملف التحقيق⁽³⁾. وبعد تماثل المصابين للشفاء قدم لهم الرائد مونتاي رخصة تمكنهم من الرجوع إلى منطقة القبائل دون التعرض لمشاكل في طريق العودة في ظل تطبيق قانون حالة الطوارئ والذي يمنع التنقل دون الحصول على تسريح من السلطات الاستعمارية. ولكن بمجرد وصولهم إلى قرية (اغيل إلف) يوم 05 ماي 1955 تم توقيفهم وأدخل اثنان منهم السجن في آقبو وحجز الثلاثة الباقون في المحتشد المسمى (قلعة الصطل).

(1) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 117.

(2) A.R Lentin, Jacques Soustelle, les pièges, in: historia magazine, N° 203, France, 1971 p. 292.

(3) Idem.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

وقد تزامنت هذه الحادثة مع مناسبة عيد الفطر، فطلب مونتاي من جاك سوستال أن يوجه خطابا رسميا إلى المسلمين الجزائريين يهنئهم فيه بهذه المناسبة الدينية. لكن خطاب سوستال كان مغايرا تماما لما تمناه مدير ديوانه العسكري، حيث كان خطابا مليئا بالتهديد والوعيد خاصة بعد أن تلقى نبأ مقتل أحد المقربين منه وهو السيد موريس دوبيي (Maurice Dupuy) في كمين نصب له من قبل قوات جيش التحرير الوطني في تبسة⁽¹⁾. فكانت هذه التطورات كافية جدا للرائد مونتاي ليتخفّرار بالاستقالة من ديوان سوستال وهو ما فعله يوم 24 جوان 1955.

وقد أرفق فانسان مونتاي⁽²⁾ طلب استقالته برسالة إلى سوستال ذكره فيها بالمبادئ التي قبل على أساسها التعاون معه⁽³⁾ وانتقد فيها بعض سياساته المعتمدة كسياسة الإدماج التي قال عنها صراحة أن الزمن تجاوزها، واعتبر أن الحل يكمن في إقامة دولة جزائرية مرتبطة فدراليا مع فرنسا، ووصف الوضع في الجزائر بالكارثي ورأى أنه لا يمكن تطبيق سياسة الإصلاحات والتصعيد العسكري في آن واحد⁽⁴⁾.

وبعد استقالة جيرمان تيون (Germain Tillian) وفانسان مونتاي (Vincent Monteil)، قدم جاك جويبي⁽⁵⁾ المدير العام للديوان العسكري والمدني

(1) A.R Lentin, op.cit , 292.

(2) بعد ان ترك فانسان مونتاي (Vincent Monteil) مهامه تم تعويضه بالرائد غاستون كوساك (Gaston Cahuzac) كما أن مونتاي أعلن اعتناقه الإسلام بعد فترة قصيرة من مغادرته ديوان الحاكم العام جاك سوستال واصبح اسمه منصور مونتاي. Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG.GGA, Boîte N° 3R/289 note de renseignements.

(3) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 74.

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 117.

(5) بعد تقديمه استقالته للديوان العسكري لـ جاك سوستال (jacques Soustelle) عمل جاك جويبي (jacques juillet) كمسؤول تقني في وزارة الخارجية. ينظر: Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/641, cabinet de jacques Soustelle.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

لجاك سوستال (Jacques Soustelle) استقالته⁽¹⁾ وهو الذي سبق أن فرض على سوستال من قبل رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس (Mendes France) بغرض مراقبته⁽²⁾.

وقد جاءت ضربة أخرى مؤلمة لسياسة سوستال من رئيس بلدية الجزائر جاك شوفاليي⁽³⁾ (Jacques Chevalier) الذي أصدر بيانا يوم 05 أكتوبر 1955 في جريدة لومند (le Monde) الفرنسية انتقد فيه بشدة سياسة الإدماج التي اعتبر أن الزمن قد تجاوزها ولم تعد ملائمة للجزائر، وأكد أنه يفضل إقامة دولة جزائرية مرتبطة فدراليا بفرنسا.

وقد كان هذا التصريح بمثابة الطعنة القاتلة لسياسة سوستال⁽⁴⁾ خاصة أن النائبين: بلاشيت (Blachette) وشوفاليي (Chevalier) اتصلا برئيس الحكومة الفرنسية السيد إدغار فور (Edgar Four) وأكد له بأنه: لا العرب ولا الأوروبيين يريدون الإدماج (l'intégration) وهو ما أثار حفيظة جاك سوستال الذي رد على شوفالييه قائلاً⁽⁵⁾: " في الوقت الذي قدي إلى في الجزائر ليقول لي نبي أدعّ مك إلى أقصى الحدود، أدلى بتصريحات أخرى في فرنسا لرئيس الحكومة تضرب مشروع في الصميم".

كما بدأت علاقات جاك سوستال مع رئيس الحكومة إدغار فور (Edgar Four) تسوء، حيث كشف هذا الأخير عن قلقه من تطور الأوضاع في الجزائر، واصفا الوضع بالخطير والمقلق⁽⁶⁾ خاصة بعد أن سجلت القضية الجزائرية لأول مرة في الجمعية العامة للأمم

(1) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 74.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit , p. 117.

(3) لكن معارضة جاك شوفاليي (jacques chevalier) لسياسة جاك سوستال (jacques Soustelle) في الجزائر ألّبت عليه الداعمين لفكرة الجزائر فرنسية من حركات وأحزاب حيث طالبوا باستقالته خاصة منها حركة الاتحاد الفرنسي الشمال إفريقي (union Frances nord africaine) حيث بعثوا برسالة إلى السيد جاك شوفاليي بتاريخ 7 مارس 1956 بعنوان (استقل سيدي رئيس البلدية). ينظر : Centre d'archive d'outre-mer, en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1K/1167, union française nord –Africaine

(4) Alistair Horne, op. cit, p. 123- 124.

(5) Yves Courrière, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit, p. 235.

(6) Claude paillât, op. cit, p. 142.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

المتحدة بضغط من الدول الأفروآسيوية⁽¹⁾. وهو تطور كبير للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، حيث علق جاك سوستال على هذا الحدث قائلاً: ⁽²⁾ "إن ما وقع في نيويورك أخطر من قافلة أسلحة توجه إلى جبهة التحرير الوطني".

ومما زاد من صعوبة موقف سوستال بيان "لجنة العمل ضد الاستمرار في حرب الجزائر (comité d'action contre le poursuis de la guerre d'Algérie) والذي رد عليه سوستال في بداية شهر أكتوبر 1955، بنفي وجود "حالة حرب" في الجزائر، معتبرا أن الوضع ليس إلا حالة متقطعة من انعدام الأمن بسبب عمليات فردية معزولة.⁽³⁾

مع أن جاك سوستال قد كان قد اعترف مبكرا بالصعوبات التي يواجهها كحاكم عام حين قابل رئيس الحكومة الفرنسية السيد منديس فرانس (Mandes France) في إحدى المرات في باريس سنة 1955 وعبر عن ذلك بقوله⁽⁴⁾: "إنني أشعر بوهن في العزيمة، فالحكومة وكل الجهات ضدي".

ومما يوضح حدّة التوتر التي أصبحت تتسم بها العلاقات بين جاك سوستال ورئيس الحكومة الفرنسية السيد إدغار فور (Edgar Four) هو إرسال هذا الأخير بعثة خاصة لمراقبة جاك سوستال متكونة من مدراء ومساعدين في ديوان رئاسة الوزراء، وهم جاك دومال (Jacques Duhamel) وبول دومانج (Poule De mange) وأبال توماس (Abel Thomas)⁽⁵⁾. فرد جاك سوستال على ذلك ببرقية جافة جدا أكد فيها أن كل الإجراءات مهيئة لاستقبال البعثة⁽⁶⁾.

(1) Alistair Horne, op. Cit, p. 123- 124.

(2) محمد العربي الزبيرى الثورة الجزائرية في عمها الاول، المرجع السابق، ص 144.

(3) Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Alger Boîte N°3R/304 Lettre d'Un intellectuelle à quelques autres

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit, p. 117.

(5) Ibid, p. 237 .

(6) Ibid, p. 238 .

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

كما أصدر رئيس الحكومة السيد إدغار فور قرارا آخر قلص من السلطات المخولة لجاك سوستال كحاكم عام، حيث سحبت منه سلطاته الخاصة، وهو ما اعتبره سوستال إجراء مجحفاً، لأن هذه السلطات التي سبق أن تمتع بها الحكام العامون في الظروف العادية، قد سحبت منه في وضعية استثنائية خطيرة⁽¹⁾ كانت تمر بها الجزائر.

وعلى إثر التطورات التي كانت تشهدها الجزائر وجدت حكومة إدغار فور (Edgar Four) نفسها غير قادرة على اتخاذ أي قرار سواء بانتهاج سياسة الإدماج التي تتعكس سلبا على التمثيل السياسي لفرنسا أو انتهاج سياسة المصالحة والإصلاحات مع المسلمين، وهذا يعني تصويت نواب المستوطنين في البرلمان الفرنسي ضد حكومته والإطاحة بها.

وفي خضم التطورات الخطيرة التي عرفتھا القضية الجزائرية قرّر الجمعية الوطنية الفرنسية طرح القضية الجزائرية للمناقشة⁽²⁾ في الفترة الممتدة من 11 إلى 18 أكتوبر 1955 من أجل دراسة نقطتين مهمتين هما: تحديد سياسة فرنسا في الجزائر ودراسة المشاريع التي تقدم بها الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) وعلى رأسها الإدماج⁽³⁾. وقد أجمع النواب في تدخلاتهم على أن سياسة الإدماج قد تجاوزها الزمن وعليه يجب البحث عن بديل سياسي جديد يتماشى مع التطورات التي تعرفها القضية الجزائرية⁽⁴⁾.

وقد انتهت دورة المجلس الوطني الفرنسي بعد نقاش طويل بصياغة لائحة حول القضية الجزائرية وعرضها على النواب للمصادقة عليها، وكانت النتيجة أن جدد النواب ثقتهم في حكومة إدغار فور (Edgar Four) بأغلبية 308 صوت مقابل 254، حيث عارض تلك اللائحة النواب المسلمون والنواب الاشتراكيون ونواب المستوطنين الأوروبيين المتطرفين⁽⁵⁾.

(1) Jacques Soustelle, aimée et souffrante Algérie, op.cit, p. 184.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopard, op. cit, p. 234.

(3) G.G.A, Bulletin politique Mensuel, op. cit , p . 56.

(4) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 235.

(5) Ibid, p p. 264- 265.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

غير أن الشيء الذي حطم الحاكم العام جاك سوستال (Jacques Soustelle) معنويا وقضي على آماله في تطبيق سياسة الإدماج هو ذلك القرار الذي اتخذه رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور بتاريخ 02 ديسمبر 1955 والمتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي، ونتج عنه حل المجلس الجزائري (l'Assemblée algérienne)، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين رئيس الحكومة الفرنسية إدغار فور (Edgar Four) والحاكم العام جاك سوستال (1).

أما القشة التي قسمت ظهر العلاقات بين الرجلين فهي قرار إدغار فور (Edgar Four) يوم 02 ديسمبر 1955 حل المجلس الوطني الفرنسي وتنظيم انتخابات تشريعية بتاريخ 02 جانفي 1956، حيث عارض سوستال قرار رئيس الحكومة وأعلن صراحة يوم 10 ديسمبر 1955 عن عدم إجراء هذه الانتخابات في الجزائر لأن الأوضاع السياسية والأمنية غير مناسبة، لذلك قرر تأجيل الانتخابات التشريعية في الجزائر لتاريخ غير معلوم، لكن نظرا لأهميتها لم يستطع تأجيلها أكثر من أسبوعين (2).

رابعا - نهاية حكم جاك سوستال وتداعياته:

بعد أن أعلن إدغار فور (Edgar Four) حل المجلس الوطني الفرنسي، والذي نتج عنه حل المجلس الجزائري بطريقة آلية، أتبعه بقرار آخر وهو إجراء الانتخابات التشريعية، يوم 28 جانفي 1956م وكانت نتائجها التي أعلن عنها يوم 31 جانفي 1956م مخيبة لآمال جاك سوستال وإدغار فور (Edgar Faure)، حيث فاز الاشتراكيون بالانتخابات وكلف السيد غي مولي (Guy mollet) (3) بتشكيل حكومة جديدة (4).

(1) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 235.

(2) Ibid, p p. 264- 265.

(3) فليس (Flers) نغل منصب وزير في العديد من المرات وعين حاكما عاما على الجزائر من 1956 إلى سنة 1957
Achour cheurfi, op. cit, p . 253.

(4) باتريك إفينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، الجزء الاول، ترجمة بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 183.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

وبعدها قام غي مولي بتعيين أعضاء حكومته واختار ماندبس فرانس (Mandes France) منصب وزير الداخلية وأسند وزارة الخارجية لكريستيان بينو (Christian Pineau) ووزارة الحربية لبورجيس مونوري (Bourges Maunoury). والملاحظ أن الذين تسلموا الحقائق الثقيلة في الحكومة الجديدة كانوا مغضوبا عليهم من قبل المستوطنين الأوربيين، وقد اتبعت هذه التعيينات بإنهاء مهام جاك سوستال كحاكم عام، وعين بدلا عنه الجنرال كاترو (Catroux) ⁽¹⁾ بلقب وزير مقيم (Ministre résidant) ⁽²⁾.

وخلال حفل تنصيبه كرئيس للحكومة تحدث غي مولي (Guy Mollet) بإسهاب عن الشخصية المميزة للجزائر قائلا⁽³⁾: "إن الجزائر ليست إقليما فرنسيا، لأن أغلب سكانها يتصفون بميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين، وليست الجزائر بلدا عربيا حيث يسكنها عدد كبير من البربر، وليست دولة إسلامية لوجود عدد كبير من الأوروبيين بها، لذلك أقول أن للجزائر شخصيتها الخاصة وتربطها بفرنسا روابط في جميع الميادين".

لكن كل هذه التطورات لم ترق للمستوطنين ولا لكبار زعمائهم الذين كانوا يمقتون الجنرال كاترو (Catroux) نظرا لماضيه المهني، حيث اتهموه بأنه المسؤول عن تفكك الإمبراطورية، فهو الذي فتح الطريق لليابانيين في (هنوا) (Hanoi) سنة 1940، ومنح الاستقلال لسوريا ولبنان سنة 1941م ودخل في مفاوضات مع الهند الصينية منذ سنة 1948م وساهم في إرجاع سلطان المغرب محمد الخامس من منفاه في مدغشقر وأعادته للعرش⁽⁴⁾. كما أن الجنرال كاترو هو الذي أشرف على اعداد مرسوم 07 مارس 1944

(1) كاترو (Catroux) من رواد التهدة في المغرب الأقصى بعث من قبل دالاديي (Daladier) كحاكم عام على الهند الصينية إلى غاية سنة 1940م، عين حاكما عاما على الجزائر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1943 - 1944م، حيث سبق وتقلد المنصب نفسه ما بين سنتي 1937 - 1938م ليتم تعيينه من قبل (غي مولي) كحاكم عام على الجزائر سنة 1956م مكان جاك سوستال (jacques Soustelle) بلقب وزير مقيم. ينظر: Centre d'archive d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, Alger Boîte N°1k/876 Not de renseignement, manifestation à l'occasion de départ de gouverneur général Soustelle (secret)

(2) Aimée Baldacci, op. cit, p. 165.

(3) يحيا بوعزيز، المرجع السابق، ص 414.

(4) Paris Match, N° 357, 11- 02- 1956, p. 18.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

الذي ألغى القوانين الاستثنائية التي أخضع لها المسلمون الجزائريون.⁽¹⁾ فالجنرال كاترو، بالنسبة للمستوطنين يمثل كارثة محققة وخطرا على مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر، وخاصة على مستقبلهم ولذلك قرروا منع تنصيبه بأي ثمن وبكل الوسائل.

وفي هذا السياق قدم آلان دو سيرني (Alain de Serigny) مدير جريدة صدى الجزائر (l'Echo d'Alger) أواميدي فراجي (Amédée Forger) رئيس فيدرالية رؤساء بلديات الجزائر، احتجاجا إلى غي مولي (Guy Mollet) ضد تعيين الجنرال كاترو (Catroux) باعتباره مناصرا للمسلمين⁽²⁾. كما قام عدد من نواب البرلمان برئاسة النائب لاكيار (Laquier) بإعلان رفضهم لمجيء الوزير المقيم الجديد وطلبوا موعدا لمقابلة رئيس الحكومة الجديد غي مولي (Guy Mollet) وهو ما حدث فعلا. ولكنه رفض طلبهم وأكد أنه سيأتي شخصا للجزائر لتتصيب الجنرال كاترو (Catroux) في منصبه كوزير مقيم⁽³⁾.

وتبعاً لذلك صعد المستوطنون من معارضتهم وحذروا الجنرال كاترو (Catroux) من دخول الجزائر، لأن ذلك سيكون إيذانا بانفجار الأحداث وهددوه بالاعتقال في حالة إصراره على تقلد منصب الوزير المقيم في الجزائر⁽⁴⁾.

وفي خضم هذه الظروف حدد تاريخ 02 فيفري 1956 لرحيل الحاكم العام المنتهية مهامه السيد جاك سوستال (Jacques Soustelle) هذا الأخير الذي كان استقباله قبل سنة فقط من هذا التاريخ جافا وجليديا، لكن رحيله كان أسطوريا، بعد أن برهن منذ صيف 1955 عن شدة ولائه للمستوطنين عن طريق تقتيل الشعب الجزائري⁽⁵⁾.

ويبدو أن أحداث 20 أوت 1955 كان لها تأثيرا كبيرا في تغيير المعطيات السياسية المرتبطة بالمسألة الجزائرية، ليس فقط في ما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية وإنما كذلك

(1) Centre d'archive d'outre-mer Aix en Provence, ALG, Alger Boîte N°1k/876, Op .Cit.

(2) Philippe Bourdrelle, op. cit , p. 21.

(3) Aimée Baldacci, op. cit , p. 165.

(4) باتريك إيفير، جون نشايس، المرجع السابق، ص 184.

(5) Aimée Baldacci, op.cit, p. 165.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

العلاقات الفرنسية الفرنسية. فأحداث 20 أوت 1955 هي التي غيرت جذريا علاقة جاك سوستال مع المستوطنين، فبعد سياسة العنف المفرط التي انتهجها ضد المسلمين الجزائريين أصبح سوستال بالنسبة لهم رمزا من رموز الجزائر الفرنسية.

وهكذا حظي الحاكم العام سوستال بتوديع لم تشهد العاصمة الجزائرية مثيلا له من قبل لحاكم عام سابق. ففي سنة 1939م ودّع إدوارد دولادان (Edouard Doladen) وداعا مميزا وكذلك حدث مع الحاكم العام نيجلان (Naegelen) لكن ذلك لا يقارن أبدا بالمظاهرات التي نظمها المستوطنون لتوديع الحاكم العام جاك سوستال (jacques Soustelle) حيث لم تكف الشوارع الكبرى لاستيعاب الجماهير التي استعملت حتى الشرفات وأسطح المنازل و صرخت (لا ترحل سوستال) (Soustelle ne partez pas)⁽¹⁾، فقد تجاوز حدث رحيل جاك سوستال (Jacques Soustelle) عن الجزائر في شعبيته زيارة الرئيس دالادي (Daladier) للجزائر والاحتفال بالانتصار على النازية، فهما حدثان عابران في تاريخ الجزائر الفرنسية مقارنة بيوم رحيل جاك سوستال الذي يعتبر حدثا محوريا بالنسبة لأنصار الجزائر الفرنسية⁽²⁾.

لقد كان عدد المتظاهرين الذين ودعوا جاك سوستال (jacques Soustelle) في حدود خمسة وعشرون ألف، حيث لم تستطيع سيارته عبور تلك الحشود المتراسة مما اضطرت مرافقيه من أعوان الأمن إلى نقله من سيارته إلى دبابه حتى يستطيعوا إيصاله إلى الميناء أين كانت ترسو السفينة التي ستقله إلى فرنسا⁽³⁾.

وهكذا فإن هذا الوداع الأسطوري الذي حظي به الحاكم العام جاك سوستال قد جعل آلان دو سيرني (Alain de serigny) في حوار له مع المؤرخ الألماني (هارتمون إنسهانص) يقول⁽⁴⁾: "لقد استقبل جاك سوستال بنوع من الجفاء عند وصوله إلى الجزائر، وريح قلوب المستوطنين الجزائريين مثلما بينه ذهابه، لقد كان يظهر لفرنسي الجزائر أن إقصاءه كان

(1) RADAR, N° 366, 12- 02- 1956, p. 2.

(2) Jean taousson, Soustelle en triomphal adieu, historia magazine, N° 211, France, 1971, p. 550.

(3) Centre d'archive d'outre-mer, en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1k/876, Alger, note de renseignement, manifestation à occasion de départ de gouverneur général Soustelle (secret).

(4) هارتموت إنسهانص، المرجع السابق، ص 325.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

يعني تغييرا في الاتجاه السياسي وحينئذٍ تجرّمت نحو سوستال كل القوى الحية للدفاع عن الجزائر الفرنسية".

وبعد أيام من رحيل جاك سوستال قام رئيس الحكومة الفرنسية السيد غي مولي (Guy Mollet) بزيارة الجزائر يوم 06 فيفري 1956م⁽¹⁾، ولم يستقدم معه الوزير المقيم الجنرال كاترو (Catroux) الذي امتنع عن الالتحاق بمنصبه في الجزائر، حيث أخذ بنصيحة النائب في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر السيد جاك شوفاليي (Jacques chevalier) الذي طلب منه عدم القدوم إلى الجزائر لأن الجو مضطرب وسيكون كبش فداء، لذلك اتّصل الجنرال كاترو (Catroux) هاتفيا برئيس الحكومة غي مولي (Guy Mollet) وأخبره بأذنه من الأفضل والأفيد أن يتمهل قبل الذهاب إلى الجزائر⁽²⁾ فوافق رئيس الحكومة على ذلك.

وهكذا قرر رئيس الحكومة الجديد الذهاب إلى الجزائر لوحده، وكما كان وداع جاك سوستال وداعا لا ينسى، فإن حدث استقبال غي مولي (Guy Mollet) في الجزائر يستحق الوقوف عنده لأنه بالأصل تكملة لسيناريو تتحية ووداع جاك سوستال.

والواقع أن كل شيء كان مهيداً لإهانة غي مولي (Guy Mollet) ودفعه لمغادرة الجزائر، فقد أجبر كثير من عمال الإدارات العمومية والقطاعات الخاصة على التظاهر ضد رئيس الحكومة من خلال الحملات الصحفية الشرسة والمنظمات الأهلية وأرباب العمل الذين كانوا يدفعون لمستخدميهم مقابل هذه المظاهرات في اللعب البريدية الخاصة لكل منزل لضمان دعم كل المستوطنين ومشاركتهم⁽³⁾ في المظاهرات.

وعندما وصل غي مولي إلى الجزائر لم يجد في استقباله بالمطار سوى المسؤولين الذين لم يكن بإمكانهم التغيب أو التصل من هذه المهمة إلى درجة أن بعض الضباط تغيبوا

(1) Centre d'archive d'outre-mer, en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1k/876, télégramme N° 1233, 06 février 1956, Arrivé de Guy mollet en Algérie (secret).

(2) Paris Match, N° 357, 11- 02- 1956, p. 13.

(3) Centre d'archive d'outre-mer en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1k/876, manifestation de 6 février 1956.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

حتى لا يضطروا لاستقبال رئيس الحكومة الذي اصطدم بحشود من المتظاهرين ضدّ نهجه السياسي وضدّ تعيينه للجنرال كاترو (Catroux) وعندما تقدّم لوضع إكليل الزهور تهاطلت عليه أكوام من الطوب والطماطم مما اضطرّ أجهزة الأمن لاستعمال القنابل المسيلة للدموع والعصي من أجل حمايته، فالتحق بقصر الصيف بصعوبة⁽¹⁾.

ولم يتوقع رئيس الحكومة⁽²⁾ ولا السبعين صحفياً الذين كانوا يغطون هذا الحدث أن تصل حدة الوضع وجرأة المستوطنين في إهانة رئيس الحكومة إلى ما وصلت عليه، وإن كان الجميع قد توقع أن زيارته للجزائر لن تكون حدثاً عبراً⁽³⁾. وبعد هذه الأحداث بثلاثة ساعات قدم الجنرال كاترو (Catroux)⁽⁴⁾ استقالته التي استقبلها المستوطنون بالترحاب⁽⁵⁾.

وعقب هذه الأحداث الخطيرة انحصر تفكير غي مولي (Guy mollet) في إيجاد من يخلف الجنرال كاترو (Catroux) على أن تكون شخصية لا تخلق مزيداً من المواجهات مع المستوطنين. فاستقر تفكيره على تعيين موظف بسيط كان يعمل في الميدان النقابي وكان عضواً في الحزب الاشتراكي، وهو ريبير لاکوست (Reber Lacoste) وقبل هذا الأخير المهمة والتحق بسرعة بمنصبه في الجزائر، وكان أول ما صرح به عند وصوله ما يلي⁽⁶⁾:

(1) باتريك إيفير، جون نشايس، المرجع السابق، ص 185.

(2) وعلى إثر الاستقبال السيئ لغي مولي (Guy mollet) بعث السيد الحسن بو الصوف العضو المستقل في مجلس عمالة قسنطينة إلى رئيس الحكومة الفرنسية في 22-02-1956م رسالة جاء فيها: «إننا نحیی السيد غي مولي رئيس الحكومة الفرنسية بمناسبة زيارته للجزائر ونستكر انتكاراً شديداً الاستقبال السيء الذي استقبل به من قبل المعمرين، ونؤكد بأن حل القضية الجزائرية لا يتم إلا بواسطة مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري الحقيقي، رجال جبهة التحرير الوطني، الذين لهم الحق وحدهم في تمثيل الشعب الجزائري والتكلم باسمه دون غيرهم». البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 356، 02-03-1956م، ص 6.

(3) A-Plantin, 6 février 1956, historia magazine, N° 212, 1971, France, p. 584.

(4) الجنرال كاترو (Catroux) استقال حتى قبل أن يتسلم مهامه بطريقة رسمية بسبب خطورة الوضع وتطور الأحداث التي دقت ناقوس الخطر. Claude berger, Lacoste a Alger, historia magazine, N° 213, France 1972, p. 609.

(5) Centre d'archive d'outre-mer en Provence, ALG, ALG Boîte N° ER, 1k/876, manifestation éventuelle d'hostilité à l'égard de général Catroux 03 février 1956 (secret).

(6) Philippe Bourdrelle, op. cit, pp. 28- 28.

"لقد شد انتباهي كل شيء هذه المرة أكثر مما مضى - لأنني زرت الجزائر من قبل - جمال المنظر، وجمال المدينة وقلت في نفسي سنكون أغبياء إذا تركنا كل هذا... قبلت هذا المنصب لأنني أعرف مدى خطورة الوضع ولأن غي مولي صديقي".

خامسا - سوستال يؤسس جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie français):

لم تكن المشكلة الجزائرية تثير فضول الرأي العام في الميتروبول الفرنسي خاصة في الأشهر الأولى من اندلاع الثورة وهو ما أكد عليه جاك سوستال (jacques Soustelle) في احد تصريحاته الصحفية حيث قال⁽¹⁾: "إنني لاحظت في الفترة التي كنت فيها حاكما عاما للجزائر خاصة في الأشهر الأولى كيف أن سكان الميتروبول الفرنسي لم يكونوا مهتمين بما يحصل في الجزائر... إن المشكلة الجزائرية يمكن أن تنتهي بانتصار فرنسا في حالة ما إذا التفت كل الفرنسيين حولها".

وبعد خمسة أشهر من رحيله عن الجزائر، أسس جاك سوستال الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية.⁽²⁾ وترجع الفكرة الأساسية الأولى لتأسيس هذه الجمعية السياسية إلى بيار بيكار (Pierre Picard) رئيس فيدرالية المقاومة الحرة (libre résistance) ومن المؤسسين لمنظمة فرنسا المحاربة (France combattante) وكان قد عمل إلى جانب روني دومان (René dument) كمستشار سري لجاك سوستال حينما كان حاكما عاما للجزائر⁽³⁾.

وفي هذا السياق قام بيار بيكار (Pierre Picard) بعرض فكرة تأسيس جمعية في المبتربول من أجل دعم فكرة الجزائر الفرنسية على جاك سوستال، بعد عودة هذا الأخير من الجزائر على إثر إنهاء مهامه كحاكم عام ولم يقبل جاك سوستال بالفكرة فحسب وإنما رحب بها واستحسنها كثيرا، وعمل على إقناع حكام عامين سابقين للجزائر بالانضمام إليها وهم:

(1) Une conférence de Jacques Soustelle, la Nouvelle revue française d'outre –mer, organe de comité central de la France d'outre –mer, N° 8 et 9 Aout, Septembre, 1956, p. 373.

(2) Charles Reber Agiront, de l'Algérie française à l'Algérie Algérienne, op. cit, p. 595.

(3) Jean ferinot, le 13 Mai, édition plan, paris, 1965, p. 78.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

جورج لوبو (George le Bou)⁽¹⁾ وموريس فيوليت (Maurice violette) ونجلان (Neaiglain) (وروجي ليونار (Rouger léonard) .

لقد منح انضمام هذه الشخصيات السياسية المعروفة إلى جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية الاحترام والشهرة في الأوساط الفرنسية في المتروبول، حيث ذكر جاك سوستال (jacques Soustelle)، أنه تم تهنئته من قبل الجنرال ديغول (De Gaulle) على تأسيسه لجمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية، لأنها تعمل على جعل الرأي العام الفرنسي يفهم المأساة الجزائرية.⁽²⁾

وقد تم الإعلان عن القائمة الكاملة لأعضاء الجمعية يوم 15 مارس 1957م وضمت أكثر من 200 نائب برلماني وأصحاب ألقاب جامعية عليا ورجال صناعة وجزرالات، حيث يمكن ذكر بعض الأسماء المهمة أمثال ميشال دوبري (Michel Debré) بيير ديغول (Pierre de gaulle) والبروفيسور لوبار (Lepère) وشخصيات عسكرية معروفة أمثال الجنرال كيونيغ (Koning) الجنرال غيو لويان (Geuilleben) والعقيد لاشياري (Lachyari). كما كان من بين الأعضاء السيد آلان دو سيرني (Alain de Sergni).⁽³⁾ مدير جريدة إيكو دالجي (Echo d'Alger) الذي أثنى على تأسيس جاك سوستال لهذا التنظيم السياسي، معتبرا سوستال مثلا يقتدي به بالنسبة للعديد من الحكام العامين، ذلك أنه أنتبه أن الجبهة الداخلية في الميتروبول في حالة سيئة، لذلك أسس الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية والتي عليها أن تعرف بالقضية الجزائرية في الوطن الأم، خاصة في أوساط الرأي العام الفرنسي.⁽⁴⁾

أما الأمانة العامة لجمعية الاتحاد من أجل إنقاذ ودعم الجزائر الفرنسية فقد تكونت من روني دومان (René Duman) وبيير بيكار (Pierre Picard) وسيمون مونو (Simone

(1) Jean ferinot, op. cit. p. 78.

(2) Jacques Soustelle, la page n'est pas tournée, édition table Rand, paris, 1965, p. 123.

(3) Jean ferinot, op. cit, p. 78.

(4) هارتموت إلسنهانص، المرجع السابق، ص 321.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

(Menu) وكانت الرئاسة لجاك سوستال⁽¹⁾، الذي كان سعيدا بوجود أسماء مهمة في الجمعية التي أسسها لأن ذلك يزيد من مكانتها ومن فعاليتها، ولكنه في الوقت نفسه كان يديرها وكأنها ملكية خاصة به.⁽²⁾

إلى جانب ضم "جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية" أسماء مهمة من الأوساط: السياسية والعسكرية والثقافية فقد ضمت أيضا مجموعة من الجمعيات السياسية الداعمة لفكرة الجزائر الفرنسية، نذكر منها: فيدرالية النساء الفرنسيات (Fédération des femmes françaises)، الحركة الوطنية الفعالة للتعاون (Mouvement national efficace de coopération) وجمعية الضحايا المدنيين للإرهاب (association des victimes civiles du terrorisme) ومنظمة قدام المحاربين (association national d'anciens combattant).⁽³⁾ وكان أهمها على الإطلاق جمعية كان يرأسها جاك سوستال تسمى "في نجدة الجزائر" (Secours à l'Algérie).⁽⁴⁾

وقد أرفق تأسيس جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française) تأسيس مجلة تعتبر لسانها الناطق سميت "لا فيرتي سور لالجيري" (La vérité sur l'Algérie) بمعنى الحقيقة حول الجزائر.

أما عن نشاطاتها فقد كانت جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية تنظيما نشطا للغاية، حيث كان يتم تنظيم محاضرات بانتظام في كل المدن الفرنسية تقريبا، كما عملت على إنشاء مراكز لها في المدن الفرنسية المهمة مدعومة مالية من قبل كبار الصناعيين في الميتروبول وفي الجزائر، بالإضافة إلى الاشتراكات الخاصة مثل مساهمات

(1) Jean Ferinot, op.cit, p. 78.

(2) هارتموت إلسنهانص، المرجع السابق، ص 74.

(3) Pierre picard, la vérité sur l'Algérie, N° 17, février, 1958, p. 4.

(4) Jacques Soustelle, quatre mai de propagande, la vérité sur l'Algérie N° 09 octobre, 1956, p. 6.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

روبير لاکوست (Reber Lacoste) وآلان دوسيرني (Alain de serigny) الذي كان سخيا للغاية على الجمعية، حيث تبرع لها بمبالغ ضخمة لدعم وتوسيع نشاطها.⁽¹⁾

وكان هدف جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية هو العمل على التعريف والدعاية لفكرة الجزائر الفرنسية في الوطن الأم، لأن المشكلة الجزائرية-حسب قناعة سوستال - ستنتهي بانتصار فرنسا في حالة ما إذا التف كل الفرنسيين حولها⁽²⁾، إلا أن هذا لم يمنع من نشاط الجمعية في الجزائر، حيث بقوة تمويلية متوسطة وصلت للجزائر وعملت على إظهار أنها نشطة للغاية في التعبئة السياسية من أجل دعم فكرة الجزائر الفرنسية.

ففي ظرف خمسة عشر شهرا استطاعت إصاق مليونيين وثلاثمائة منشور (23.00.000) في مختلف الأماكن وتوزيع أربعة عشر (14) كتابا وثمانية (8) مطويات وتسعة (9) دراسات تقنية بمجموع عشرة آلاف نسخة (10.000) حول الجزائر وحوالي ثلاثة ملايين واثنى عشر ألف ومائة وستون نسخة (312160) من مجلة " لا فيریتی سور لا لجيري" (la vérité sure L'Algérie) التي كانت تصدرها والتي عوضت فيما بعد بمجلة أخرى أصبحت هي الناطق الرسمي باسم التنظيم هي مجلة "لو فواسي بوركوا" (Le voici pour quoi)⁽³⁾ وقد قدر مجموع النسخ التي طبعت من مختلفالمشورات بتسعة ملايين وستة عشر ألف (9.16.000) نسخة ونظرا للشعبية التي كان يتمتع بها جاك سوستال رئيس هذا التنظيم عند المستوطنين الذين يشتركون معه في نفس التصور لمستقبل الجزائر في إطارها الفرنسي، فقد عملوا على دعم انتشار مجلة فواسي بوغ كوا (voici pour quoi) السان حال الجمعية. فقد استطاعت المجلة أن تحصل على اشتراكات كبيرة وصلت إلى عشرة آلاف (10.000)

(1) Jean freinot, op. cit, p. 79.

(2) Jacques Soustelle, la nouvelle revue Française d'outre –mer, organe du comité central de la France d'outre –mer, N° 8 et 9, out –septembre, France, 1956, p. 337.

(3) Centre d'archive d'outre-mer, Aix Provence, ALG, ALGE, Boîte N° 1K/846/2, note de renseignement : Activité du (Union pour le Salut et le Renouveau de L'Algérie française

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

مشارك دائم وألفين وأربع مئة (2400) من ذوي الاشتراكات السنوية. وقد ساهمت هذه الاشتراكات في دعم التنظيم مالياً وتعبوياً.⁽¹⁾

كما عملت جمعية الاتحاد من إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française) على الترويج لوجهة النظر الفرنسية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي، وذلك بتنظيم مجموعة من المداخلات العلمية من تنظيم البروفيسور ريفي (Revet)⁽²⁾ في كل من أمريكا الشمالية: الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والجنوبية في: فنزويلا، الأروغواي، الأرجنتين، البيرو، الإكوادور، وكوستاريكا.⁽³⁾

وهكذا فإن تأسيس جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française) كان دليلاً واضحاً على أن جاك سوستال (Jacques Soustelle) مازال متمسكاً بفكرة الجزائر الفرنسية وأنه ظل يحتفظ بطموح سياسي كبير للحفاظ على الجزائر الفرنسية بواسطة سياسة الإدماج وفي الوقت نفسه، فإن تأسيس هذا التنظيم يربط في كرونولوجيا تاريخية الدور المهم الذي لعبه جاك سوستال في أحداث محورية أثرت على السياسة الفرنسية اتجاه الثورة الجزائرية.

وسوف نرى أنه على الرغم من إنهاء مهام جاك سوستال كحاكم عام للجزائر من قبل الحكومة الفرنسية ومغادرته الجزائر إلا أنه - على عكس الحكام العامين الآخرين - ظل مرتبطاً بالجزائر مكافحاً من أجل الجزائر الفرنسية كما تصوّر لها - سواء كنائب في البرلمان الفرنسي أو كلاعب مؤثر في أحداث 13 ماي 1958م وما بعدها التي أوصلت ديغول إلى

(1) Centre d'archive d'outre-mer, Aix Provence, ALG, ALGE, Boîte N° 1K/846/2, note de renseignement : Activité du (Union pour le Salut et le Renouveau de L'Algérie française, op.cit .

(2) بول ريفي (Paule Revêt) هو مدير متحف الإنسان في باريس، يشترك مع جاك سوستال في نفس التخصص العلمي (علم الأجناس أو الاثنوغرافيا) سبق وان عمل معه عندما عين جاك سوستال نائب مدير متحف الإنسان Germaine Tillion, op.cit, p.55.

(3) Jacques Soustelle, quater moi de propagande, la vérité sur l'Algérie N° 09, octobre, 1956, p. 01.

الفصل الرابع.....سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط

السلطة أو كوزير في حكومة ديغول أو كمعارض شرس للسياسة الديغولية بعد إعتقاد الجنرال ديغول على مبدأ تقرير المصير كأساس لحل المعضلة الجزائرية.

الفصل الخامس

سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية

(1957-1962م)

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

سأحاول في هذا الفصل تحليل مختلف مواقف جاك سوستال من التطورات الدراماتيكية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1957 و1962، حيث سأتطرق في البداية إلى القانون الإطار (la loi cadre) الذي حاولت من خلاله الحكومة الفرنسية حل المعضلة الجزائرية كبديل عن سياسة الإدماج . ثم سأتطرق بعد ذلك إلى أزمة النظام السياسي الفرنسي التي بلغت ذروتها خلال شهر ماي 1958م نتيجة تطورات عسكرية ودبلوماسية مرتبطة بالثورة الجزائرية دفعت المستوطنين الفرنسيين وقادة القوات الفرنسية في الجزائر وعلى رأسهم الجنرال ماسي (Massu) وبالتواطؤ مع القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال سالان (Salan) إلى اتهام حكومة بلادهم بالفشل في القضاء على الثورة الجزائرية وتعريض "الجزائر الفرنسية للخطر".

وسوف أركز بالأساس على الدور الفعال الذي لعبه الحاكم العام السابق للجزائر، جاك سوستال في التطورات التي شهدتها فرنسا والجزائر عقب حركة 13 ماي 1958 وخاصة دوره في اقناع قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر بتبني فكرة "حكومة انقاذ عمومي" (gouvernement de salut public) بقيادة الجنرال شارل ديغول كشرط لانتهاء التمرد وهو ما حدث فعلا بعد أن بدأت استعداداتها لإرسال قواتها إلى فرنسا بغرض قلب نظام الحكم وفرض خياراتهم السياسية بقوة السلاح.

وسنرى بعد ذلك كيف أن تطورات المعضلة الجزائرية والخيارات التي تبناها الجنرال ديغول لحلها خاصة عرضه لمبدأ تقرير المصير "كمخرج للأزمة قد حولت سوستال من أحد أشد أنصار ديغول إلى ألد خصومه. وسيوضح ذلك من خلال رصد مواقفه من العديد من الأحداث البارزة كحركة الحواجز في جانفي 1960" تمرد المستوطنين" ومبادرة الجنرال ديغول بفتح باب المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني ومحاولة الجنرال شال (Challe) وجنرالات آخرون قلب نظام حكم ديغول خلال فترة (22-26 فيفري 1961م) وأعمال منظمة الجيش السري الفرنسية (organisation d'armée secrète).

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

أولاً- القانون الإطار (la loi- cadre) : مضامينه والمواقف المختلفة منه:

أ- القانون الإطار وصفة جديدة لحل المعضلة الجزائرية:

واجهت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830م مشكلتين أساسيتين هما: العلاقات الدستورية (Les Rapports institutionnel) بين الجزائر وفرنسا ووجود مجموعتين عرقيتين مختلفتين على الأراضي الجزائرية. وطوال فترة الاحتلال حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية إيجاد حل لهاتين المشكلتين، فجاءت فكرة الاندماج (Assimilation) التي تقضي بإدماج الجزائر في فرنسا إدماجاً كلياً تتخلى فيه الجزائر عن كل مقوماتها الثقافية والعرقية والدينية، لكن تطبيق هذا المشروع واجته صعوبات كبيرة على أرض الواقع لأنه من جهة يفرض تغيير جذري ومحتم في الذهنيات ويتطلب أموالاً كبيرة، كما أن النصوص المتعلقة بكسب الجنسية الفرنسية لا تحقق عدالة حقيقية في الجانب السياسي كونها مخصصة لفئة معينة من النخبة المثقفة الجزائرية⁽¹⁾.

ونظراً لفشل مشروع بلوم فيوليت عام 1937 كانت هناك محاولة أخرى تمثلت في القانون العضوي الخاص بالجزائر (le statut organique del'Algérie) الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947 وإصّ على المساواة بين سكان الجزائر من مسلمين ومستوطنين لكنّه في الوقت نفسأه مبدأ نظام المجموعتين الذي لا يعكس تمثيلاً عادلاً في المجالس المنتخبة، كما أن كلا الصيغتين الاندماج (Assimilation) والقانون العضوي الخاص بالجزائر 20 سبتمبر 1947 تم رفضهما من قبل المستوطنين الراضين لأي إصلاح من شأنه أن يضيف ولو حق بسيط للمسلمين⁽²⁾.

أما فكرة القانون الإطار (la loi- cadre) بالنسبة للجزائر فهي مستوحاة من فكرة قانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار التي صودق عليها بتاريخ 23 جوان 1956 بمبادرة من السيد

(1) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/24, Exposé de not, historique mission permanent de la France en Algérie.

(2) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

م. دوفر (M. Defferre) الوزير في حكومة غي مولي والسيد هوفوت بيوجي (Houphouët Bogey) عضو منظمة التجمع الديمقراطي الإفريقي (Rassemblement Démocratique Africain) وقد ضم⁽¹⁾ تعديلين وهما:

- إنشاء حكومة برلمانية في كل إقليم إن كانت لم تنزل في أولى مراحلها، ذلك أن الحاكم السابق للإقليم قد أصبح مندوبا ساميا وصار مثله كمثل رئيس الدولة في النظام البرلماني، أي بدون سلطات فعلية وإليه يعود مجلس الحكومة الذي يتكون من الوزراء ونائب الرئيس الذي له الواقع الرئاسي الفعلي للمجلس ومجلس الحكومة المنتخب من قبل الجمعية الإقليمية التي تستطيع أن تحجب عنه الثقة اضطراره إلى تقديم استقالته وإن كان ليس عليه التزام قانوني بذلك⁽²⁾.

- تطبيق نظام الاقتراع العام المباشر للرجال والنساء في كل الأقاليم.
- ليس للاستقلال الذاتي من وجود إلا بالنسبة للشؤون المحلية، أما مرافق الدولة (services d'état) وهي متعددة فقد ظلت تدار من باريس⁽³⁾.

وقد أقدمت السلطات الفرنسية على هذه الخطوة بعد تدويل القضية الجزائرية وتصويت المستعمرات الفرنسية القديمة في إفريقيا على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية، فحاولت فرنسا تلطيف الجو السياسي المشحون ضدها في إفريقيا بالتوقيع على القانون الإطار (la loi cadre) الذي يربط فرنسا بأقاليم ما وراء البحار⁽⁴⁾.

والواقع أن إقدام حكومة غي مولي (Guy Mollet) على اقرار هذا الإجراء ومعه مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تبناها قد أرهقت الخزينة الفرنسية

(1) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/1104, l'Afrique française, bulletin du comité de l'Afrique française et du comité du Maroc, N° 27, soixante sixième Année, Novembre, décembre, 1957, p. 163.

(2) محمد حسين، المرجع السابق، ص 312.

(3) المرجع نفسه، ص 312.

(4) Moudjahid, organe central du front de libération national, N° 11, 01 Novembre 1957, Tom I, Beogradski graficki zavod, Yougoslavie, 1962 p. 151.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وزادت من نقمة لوبي المستوطنين عليه مملجاً لت باستقالته من رئاسة الحكومة يوم 21 ماي 1957⁽¹⁾.

وبعد استقالة حكومة غي مولي كلف الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) بورجيس مونوري (Bourges Monory) بتشكيل حكومة جديدة، احتفظ فيها تقريبا بالتشكيلة الوزارية القديمة التي كان يرأسها غي مولي، ما عدا تكليف أندري موريس (André Maurice) بحقيبة وزارة الدفاع واستحداث وزارة جديدة هي وزارة الصحراء⁽²⁾ وتعيين ماكس لوجون (Max Lejeune) على رأسها. أما منصب الوزير المقيم في الجزائر فقد تبت فيه روبر لاكوست (Robert Lacoste). وفي 12 جوان 1957، منح المجلس الوطني الفرنسي هذه الحكومة الثقة بـ 240 صوتا مقابل 194 صوتا معارضا.

والواقع أن هذه الحكومة لم تأت بشيء جديد بخصوص السياسة الفرنسية في الجزائر سوى تقديمها لمسودة مشروع قانون يهدف إلى إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر عرف بالقانون الإطار (la loi-cadre) وكان الهدف من وراء هذا الإجراء هو تظليل الرأي العام العالمي الذي أصبح يدين بوضوح السياسة الفرنسية في الجزائر⁽³⁾ ويطالب بحل تفاوضي للمسألة الجزائرية بعد النجاح الدبلوماسي الذي حققته جبهة التحرير الوطني على مستوى المنابر الدولية وخاصة الجمعية العامة للأمم المتحدة بفضل الدعم العربي والإسلامي ودعم مجموعة الدول الأفروآسيوية منذ مؤتمر بانونغ في ربيع 1955م.

أماهمّ التعديلات الدستورية التي تضمّنها القانون الإطار الخاص بالجزائر والذي قدمته حكومة بورجيس مونوري (Bourges Monory) فيمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

(1) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p. 101

(2) في 21 جانفي 1957 حددت مهام الوزير الذي يتولى وزارة الصحراء، والتي من بينها تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية ومنحت للوزير نفس اختصاصات المندوب العام في هيئة المناطق الصحراوية المشتركة وكذلك سلطات الحاكم العام للجزائر، والمندوب السامي لإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الفرنسية، ينظر: محمد حسين، المرجع السابق، ص ص 247، 248.

(3) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps de léopards, op. cit, p.101- 102.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

- الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية.
- تقسيم الجزائر إلى ثماني مقاطعات مجمعة في أقاليم تدير شؤونها الخاصة بحرية وديمقراطية وتتمتع بالاستقلال الذاتي والإداري.
- تعترف الجمهورية الفرنسية بشخصية الجزائر وتكفلها.
- ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين دون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق وخضوعهم للالتزامات المترتبة عليها.
- اعتماد نظام انتخابي موحد يضمن حقوق كل الأقليات.
- إعطاء كل إقليم الاستقلال الذاتي لإدارة شؤونه التي لا تدخل ضمن اختصاصات الهيئات المركزية للجمهورية (organes centraux) أو ممثليها أو الجماعات المحلية (collectivité locales).
- إنشاء مجلس إقليمي للجماعات (Conseil territorial des communautés) من المواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المدني العام (المستوطنين الأوروبيين)، والمواطنين الذين يتبعون قانون الأحوال الشخصية المحلي (المسلمين الجزائريين)، وبذلك سوطلمشرّ ع الفرنسي بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين داخل هذا المجلس، فلا يصدر قرار إلا بموافقة الأقلية الرغّم من أنّ المسلمين الجزائريين كانوا يمثلون الأغلبية العظمى من سكان الجزائر.
- إنشاء مجلس فيدرالي منتخب (conseil fédératif) يتكون من عدد متساو من ممثلي كل مجلس إقليمي (assemblée territoriale) لهمة معيّنة ووفق شروط محدّدة، مهمته تنفيذ قرارات المجلس الفدرالي⁽¹⁾.

(1) Contre d'archives d'outre -mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/1104, projet de la loi- cadre Relatif aux institutions politique de l'Algérie.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

تضمّن قانون المهام الموكلة للبرلمان وحكومة الجمهورية الفرنسية، والتي تتمثّل في قضايا الأمن والدفاع والشؤون الخارجية والجنسيّة والقانون المدني العام وشؤون الصرف والعملية والجمارك والضرائب والعدالة والتعليم⁽¹⁾.

ب - موقف النائب جاك سوستال من القانون الإطار:

لقد رفض المستوطنون وكل دعاة الجزائر الفرنسية مشروع القانون الإطار حتى أنّ لوبي المستوطنين أرادوا أن يعلنوا إضرابا عاما يوم 18 سبتمبر 1957م لكنّ للجنرال ماسي (Massu) قائد قوات المظليين منعه بحزم⁽²⁾ علما أنّ الجنرال ماسي كان قد كلف - طبقا لقانون حالة الطوارئ- بحفظ الأمن في مدينة الجزائر، حيث قاد عمليات وحشية لتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني في هذه المدينة الحيوية في إطار ما أُصطلح عليه بمعركة الجزائر (la bataille d'Alger).

لكنّ هذا الموقف الحازم للجنرال ماسي الذي سيتحول إلى معبود جماهير المستوطنين بعد أن نجح في خريف 1957م في تفكيك التنظيم العسكري والسياسي لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، لم يمنع من رفض القانون الإطار ومجاوبته بالطرق السياسية في البرلمان الفرنسي، حيث قاد الحاكم العام السابق للجزائر والنائب البرلماني عن مقاطعة الرون (Rhône) حملة شعواء لرفض القانون الإطار كانت نتيجتها رفض البرلمان مشروع القانون بأغلبية 279 صوت مقابل 253 صوت مؤيد⁽³⁾.

ومن بين الانتقادات التي وجهها جاك سوستال إلى مشروع القانون الإطار (la loi-

cadre) تعليقه بقوله⁽⁴⁾: "... يبدو أن صيغة الاتّاد الفدرالي قد تمّ طرحها وقبلها عدد كبير

من رجال السّدّ ياسة الفرنسيين. من جهتي فكّ دائما أنّ فرنسا عليها أن تتحدّ مع أقاليمها لما

(1) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/1104, projet de la loi- cadre Relatif aux institutions politique de l'Algérie.

(2) El Moudjahid, op. cit, N° 11, 01 Novembre 1957, Tom I, p. 151.

(3) Alistair Horne, op. cit, p. 249.

(4) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/24, position de Jacques Soustelle.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وراء البحار في إطار فدرالي إذا كانت هذه الصيغة موجودة لن أتردد في دعمها وفي رؤية الجزائر جزءا منها، لكن للأسف لا توجد هذه الصيغة الفدرالية⁽¹⁾ وبالتالي نرى الخطر الذي يمكن أن يصيب نظام فدرالي دون سلطة فدرالية، ولهذا ستكون الجزائر في ظل هذا النظام منحرفة باتجاه المغامرة".

وأضاف النائب البرلماني جاك سوستال قائلاً:⁽²⁾ «للتجاه نحو الصيغة الفدرالية التي يكون فيها الميتربول والجزائر وأقاليم ما وراء البحار مجتمعة تحت سلطة دولة فيدرالية متينة الأسس، لا يميز فيها بين أي دولة من دول الاتحاد لا يكون ذلك إلا في إطار نظام رئاسي (Régime présidentiel) كالنظام الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية أوالمطابق في سويسرا لكن المطالبة بربط الجزائر بنظام فدرالي عديم الرأس يؤدي إلى زعزعة نظامها السياسي».

وأكد سوستال في مداخلة البرلمان أن «اقانون الإطار ليس إلا حيلة اخترعت من أجل التخلي عن الجزائر حيث قال⁽³⁾: «يمكننا أن نتساءل إذا كان النظام الفدرالي ليس بنسبة للبعض إلا وسيلة للتخلص من عبئ الجزائر، حتى نقول الجزائر مستقلة ذاتيا (Algérie autonome) تحملي مسؤولياتك بنفسك... ارفعي كما تريدن مستواك المعيشي... النظام الفدرالي يجب أن يسيطر ضمن أهداف فرنسا في المستقبل وفي أقرب وقت، لكن في الوقت الحالي يجب إيجاد حلول أخرى».

أما بخصوص الهيئة الموحدة (Collège unique) فقد رفضها الحاكم العام السابق للجزائر والنائب البرلماني عن مقاطعة الورن السيد جاك سوستال (Jacques Soustelle)

(1) يقصد جاك سوستال ان على فرنسا ان تصيغ نظام فيدرالي متكامل الاسس السياسية على شاكاة النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الامريكية وان لا تلجا السلطات الفرنسية الى حل فيدرالي باصلاح سياسي في قاعدة هرم الساطة لان الحلول السياسية تكون بتعديل قمة هرم السلطة لان الاصلاحات تبدا من راس الهرم الساطوي وتسقط على القاعدة ، فالنظام البرلماني المتبع من قبل فرنسا حاليا لا يستوعب داخله نظام فيدرالي يربط فرنسا باقاليم ماوراء البحار .

(2) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/24 position de Jacques Soustelle.

(3) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

بصفة نهائية وبرّز موقفه بقوله⁽¹⁾: "في الجزائر يمكن أن نطبّق مجلس منتخب من قبل المسلمين والأوروبيين من خلال هيئة انتخابية واحدة أو عن طريق هيئتين انتخابيتين منفصلتين على أن تكون الهيئة الثانية اقتصادية تمثل المهن والحرف حتى تتمكن الأقلية الأوروبية الضعيفة عددياً والتي تسيطر على القطاع الاقتصادي وتلعب دوراً محورياً في اقتصاد البلد من الاحتفاظ بحقوقها وفي نفس الوقت الدفاع عن الصالح العام وهو أيضاً ما يحول دون وقوع الجمعية الجزائرية تحت سيطرة متطرفين من المسلمين". في إشارة منه إلى عناصر جبهة التحرير الوطني التي لم تكن تؤمن إلا بالاستقلال التام كخيار وحيد لحل المعضلة الجزائرية.

والواقع أن معارضة جاك سوستال للهيئة الموحدة (Collège unique) نابع من تخوّف من قانون العدد الذي يقضى على حضوة المستوطنين في اللعبة السياسية الفرنسية، خاصة أن سوستال أصبح رمزاً من رموز الجزائر الفرنسية. وقد نجح من خلال حملته البرلمانية إلى جانب مناصري الجزائر الفرنسية في إقناع البرلمان الفرنسي برفض مشروع القانون الإطار الخاص بالجزائريين صوتّ ضده 279 نائب مقابل 253⁽²⁾. ولقد أدّى التصويب البرلماني ضدّ القانون الإطار إلى سقوط حكومة بورجيس مونوري وكان مؤشراً على أنّ أيام الجمهورية الرابعة قد أصبحت معدودة، حيث بقيت فرنسا لمدة 35 يوماً دون حكومة.

وتزامن الفراغ الحكومي مع ارتفاع الأسعار وزيادة الإضرابات خاصة تلك التي قام بها عمال السكك الحديدية والميترو... إلخ، وبقي الوضع على حاله إلى غاية نجاح فليكس غيار (Félix Gaillard)⁽³⁾ وزير المالية الفعّال في حكومة بورجيس مونوري يوم 29 سبتمبر

(1) Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boîte N° 81F/24 position de Jacques Soustelle.

(2) Alistair Horne, op. cit, p 249.

(3) فليكس غيار (Félix Gaillard) ولد بتاريخ 15 نوفمبر 1919 بباريس رئيس للحكومة الفرنسية من 06 نوفمبر 1957 إلى غاية 14 ماي 1955، من أهم ما قال عن القضية الجزائرية "من الصعب الحفاظ على الجزائر والاكثّر صعوبة خسارتها، والاكثّر قساوة من ذلك تضيقها" ينظر: Jean- louis gérarde, op.cit, p.97

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

1957 بأعجوبة في تشكيل حكومة جديدة وإقناع البرلمان الفرنسي بالموافقة على تطبيق القانون الإطار (la loi cadre) ولم يتجاوز سنه الثامنة والثلاثين سنة (1).

ج- موقف جبهة التحرير الوطني:

كان موقف جبهة التحرير الوطني من كل المناورات الفرنسية التي تهدف إلى ربح الوقت ومغالطة الرأي العام العالمي ثابتاً، فكل سياسة لا تمكن الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره لا جدوى منها، وينسحب ذلك على القانون الإطار الذي يبقي الجزائر جزءاً من فرنسا ولا معنى - ضمن هذا الإطار - لأي إصلاحات. ولذلك علّقت جبهة التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد على رفض البرلمان الفرنسي قانون الإطار الذي تقدّمته به حكومة بورجيس مونوري (Bourges Monory) فكتبت مقالا بعنوان (2): "فرنسا تتبع سياسة النعامة في حل المشاكل لكن الملاحظين الدوليين ليسوا عميان ويرون بوضوح" نقلت فيه مجموعة من التعليقات على السياسة الفرنسية في الجزائر التي أوردتها كبريات الصحف العالمية من بينها ما قالته اليومية الأمريكية النيويورك تايمز (New-York-times) حيث قالت (3): "منذ ثلاث سنوات والصراع بين فرنسا والوطنيين في الجزائر يشكل مصدر عدم الاستقرار السياسي لفرنسا ولاقتصادها... المشكلة الجزائرية هو الذي أدّى إلى جعل حكومة بورجيس مونوري الضحية الثالثة... فالمشكل الجزائري كلّ كثيرا فرنسا وأدّى إلى تراجع وجهاتها الدولية وعلاقاتها الخارجية تدهورت بصورة كبيرة".

وقد كتبت جريدة نيويورك تريبيون (New-York-tribune) الأمريكية تقول: (4) "الآن نجزم بعمق الأزمة السياسية الفرنسية وعلاقتها المباشرة بحرب الجزائر... الجزائر مثّلت لفرنسا إحدى أكبر وأخطر الصعوبات التي واجهتها في تاريخها السياسي الطويل".

(1) Alistair Horne, op. cit, p 249.

(2) El Moudjahid, op. cit, N° 11, 01 Novembre 1957, Tom I, p 151.

(3) Idem.

(4) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

أما جريدة التايمز (Times) البريطانية فقلاعتبرت أن الهيئات السياسية الفرنسية قد أصبحت غير فعّالة وقالت⁽¹⁾: "لقد أثبت مرة أخرى بأن البرلمان المنتخب منذ سنتين لا يملك أي حرية للمناورة"، في إشارة من الصحيفة الأنجليزية العريقة بأن البرلمان الفرنسي على الرغم من أنه يمثل إرادة الشعب الفرنسي إلا أنه - فيما يتعلق بالمعضلة الجزائرية - كان يخضع لنفوذ لوبي المستوطنيين وأنصار الجزائر الفرنسية ومنهم الحاكم العام السابق والنائب على مقاطعة الرون (Rhone) جاك سوستال.

ثانيا- أزمة ماي 1958 ودور جاك سوستال في عودة ديغول إلى السلطة:

سأعالج في هذا السياق أولا الأسباب التي أدت إلى تمرد قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر على الحكومة وتهديدها بقلب نظام الحكم والتطورات التي ارتبطت بحركة التمرد وبرز الحاكم العام السابق جاك سوستال على مسرح الأحداث ودوره في التمهيد لعودة الجنرال ديغول إلى السلطة في مطلع شهر جوان 1958م بعد مرحلة "عبور للصحراء" امتدت منذ 12 سنة أي منذ استقالته من رئاسة الحكومة عام 1946م.

1- أسباب أحداث 13 ماي 1958:

لقد عرفت الثورة الجزائرية تطورات غير مسبوقه في شهر أفريل 1958، وضعت النظام الفرنسي أمام تحدي خطير كاد أن يؤدي بفرنسا إلى أتون الحرب الأهلية. فقد بدأت إرهابات الأزمة بعد العدوان الفرنسي على قرية ساقيه سيدي يوسف التونسية التي تقع على بعد 6 كلم على الحدود التونسية الجزائرية⁽²⁾، حيث كانت هذه القرية الملجأ الأول للثوار الجزائريين خاصة في منطقة سوق اهراس التي لها حدود مع تونس⁽³⁾.

(1) El Moudjahid, op. cit, N° 11, 01 Novembre 1957, Tom I, p. 151.

(2) رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 - 1962)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 181.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : GGA, Boîte N° 3R/472, Action aérienne de légitime défense à sakiat, le 8 février 1958.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وهكذا ففي الفترة الممتدة ما بين 30 أوت 1957 و 8 فيفري 1958 تعرض الطيران الحربي الفرنسي الذي كان يراقب المنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس إلى 29 عملية إطلاق نار من قوات جيش التحرير الوطني المرابطة في قرية ساقية سيدي يوسف التونسية. وفي يوم 08 فيفري 1958 أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية في منطقة تبسة قرب الحدود مع تونس، فقامت القوات الفرنسية - من دون إذن الحكومة الفرنسية - بشن هجوم جوي كبير على قرية سيدي يوسف ألحق بها دمارا كبيرا⁽¹⁾ ونجمت عنه خسائر كبيرة في الأرواح قدرت بحوالي 75 قتيل وأكثر من 80 جريحا، إلى درجة أن الوزير المقيم روبر لاکوست (Lacoste) عندما تم إخباره بحصيلة الغارة الجوية الفرنسية سمي ما حصل "مجزرة حقيقية" (un véritable massacre) وقد أدت هذه الحادثة إلى توتر العلاقات الفرنسية التونسية، حيث قامت هذه الأخيرة بطرد السفير الفرنسي المعتمد لديها⁽²⁾.

كما قدمت السلطات التونسية شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، مما أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من إمكانية تدويل هذه الأزمة ولفت انتباه المجتمع الدولي إلى أصل المشكلة وهو الثورة الجزائرية، خاصة في ظل معطيات الحرب الباردة وضغط الإتحاد السوفييتي، ولهذا عرضتا واسطتهما بين تونس وفرنسا لحل الأزمة فاضطرت فرنسا لقبول العرض حتى لا تجد نفسها محل إدانة من مجلس الأمن⁽³⁾.

ولكن القبول الفرنسي للعرض الأمريكي البريطاني أثار حفيظة العديد من الشخصيات الفرنسية المساندة لفكرة الجزائر الفرنسية، لأن هذه الموافقة ستؤدي في نهاية الأمر إلى تدويل المشكلة الجزائرية وإخراجها من نطاقها الضيق من مشكل داخلي فرنسي إلى قضية تصفية استعمار، وهو الطرح الذي ظلت جهة التحرير الوطني تدافع عنه، وقد قاد الهجوم ضد الحكومة الحاكم العام السابق للجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي جاك سوستال (jacques

(1) Marie Elbe, sakiat sidi Youssef, historia magazine, N° 239, France 1972, p. 1372.

(2) Philippe Azize, le drame de l'Algérie, la mante des périls, édition Verny, paris, 1979, p. 199.

(3) رمضان بورغدة، المرجع السابق ، ص 182

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

(Soustelle) حيث اتهمها بالتهية لميونخ جديدة في إشارة منه إلى مؤتمر ميونخ الذي عقد في ألمانيا ما بين 29 و 30 سبتمبر 1938 وتم فيه تقديم تنازلات خطيرة للزعيم الألماني أودلف هتلر⁽¹⁾ حيث سمح له رئيسا وزراء بريطانيا وفرنسا: تشمبرلاين ودلاييه على التوالي بضم إقليم السويديت من تشيكوسلوفاكيا على أمل منع حرب شاملة، وقد صرح سوستال في الجمعية الوطنية الفرنسية على إثر أحداث ساقية سيدي يوسف " أن الذين ماتوا في حادثة ساقية سيدي يوسف هم ضحايا لسلبية بورقيبة"⁽²⁾ في إشارة منه الى سماح الرئيس التونسي لجيش التحرير الوطني ببناء قواعد عسكرية في تونس والانطلاق منها لمهاجمة المصالح الفرنسية في الجزائر

وبعد سقوط حكومة فليكس غيار (Félix Giard) اختل عمل السلطات العامة في باريس والجزائر، كما قام المستوطنون بالتكتل في شكل جمعيات وأحزاب، حيث كانوا قد تأكدوا من خلال أحداث 06 فيفري 1956 التي تم فيها استقبال رئيس الحكومة غي مولي (Guy mollet) بمظاهرات احتجاجية وبطريقة مهينة بأنهم أقوى من السلطات الفرنسية وأنهم باستطاعتهم وضع القوانين التي تخدم مصالحهم فحسب⁽³⁾.

2. اتصال آلان دو سيرني (Alain de Sergny) بجاك سوستال:

في خضم التطورات الخطيرة التي شهدتها الأوضاع في الجزائر، بدأت تنتشر إشاعات عودة الجنرال ديغول إلى الحكم لأنه الشخصية الوحيدة القادرة على إنقاذ فرنسا من هذه الأزمة الخطيرة وفي نفس الوقت الحفاظ على الجزائر الفرنسية⁽⁴⁾.

(1) رمضان بورغدة المرجع السابق، ص 182.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, GGA, Boîte N° 3R/472, Action aérienne de légitime défense à sakiat, le 8 février 1958.

(3) Philippe Bourdelle, op. cit, p. 205.

(4) Bernard Droz et Evelyne lever, op, cit, p. 169.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وكان الوزير المقيم السيد روبير لاکوست (Rebert Lacoste)⁽¹⁾ من الذين يؤمنون بأن الشخصية الوحيدة القادرة على حل الأزمة الخطيرة التي يمر بها النظام السياسي الفرنسي هو "شارل الكبير" في إشارة منه إلى الجنرال ديغول. وقد صرح بذلك على إثر لقائه مع آلان دوسيرني (Alain de Serigny) وعندما سأله هذا الأخير عن من يستطيع إخراج ديغول (De Gaulle) من عزلته أجاب لاکوست بأن الوحيد القادر على ذلك هو السيد جاك سوستال، وأضاف أنه خلال لقائه الأخير مع الجنرال ديغول عندما تحدث عن سوستال، قال لي بالحرف الواحد «سوستال ... ذلك المسكين»⁽²⁾.

وهكذا اتصل آلان دو سيرني بجاك سوستال يوم 14 مارس 1958 ليطلب لقاءه في باريس ولكنه أخبره أنه سيلقاه في نيس بما أن الأمر مستعجل⁽³⁾، حيث كان يقام مؤتمر الجمهوريين بعنوان: "يجب تغيير المؤسسات" (il faut changer les institution) وقد حضره كل من روجي فراي (Roger Frey) تريبولي (triboulet)، إدموند ميشلي (Idmand mechlé) وميشال دوبري (mechel Debré)⁽⁴⁾ وعلى هامش أعمال الملتقى تم اللقاء بين آلان دوسيرني (Alain de serigny) وجاك سوستال في فندق رول (Ruhl)⁽⁵⁾.

ولم يخف جاك سوستال خلال اللقاء استياءه من تطورات الأوضاع السياسية أما دو سيرني فقد ردد على سوستال ما قاله لاکوست عنه وخاصة قول ديغول "ذلك المسكين"، وأكد أنه لا يعني به شخصه كجامعي مرموق ولكن وضعيته السياسية⁽⁶⁾. كما طلب

(1) للإشارة روبير لاکوست (Rober Lacoste) سلم مهامه إلى السيد أندري موتير، وقد اعتبر تطور الأحداث في الجزائر هو طريق للاتجاه نحو (ديان بيان فو) دبلوماسيه L'Echo d'Alger 15-08-1958, N° 16776, p.3.

(2) هارتموت إلسنهانص، المرجع السابق، ص 326.

(3) Alain de Sergny, la révolution du 13 mai avec les témoignages inédits de ses principaux acteurs, édition plon, 1958, p. 7.

(4) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op, cit, p. 18.

(5) Alain de sergny, la révolution du 13 mai avec le témoignage inédits de ses principaux acteurs, op. cit, p. 7.

(6) Lourent thés – Philippe Batte, la guerre d'Algérie au temps de mépris, édition Mame, France, 1974.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

دوسيرني ضمانات حول موقف الجنرال ديغول في حالة رجوعه إلى السلطة لتبني فكرة الجزائر الفرنسية والدفاع عنها⁽¹⁾ خاصة أنه لم يكن من الموالين للسياسة الديغولية، فقد كان من الموالين لحكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية⁽²⁾.

وفي 28 مارس 1958 رد سوستال برسالة إلى دو سيرني في سرية تامة وخلصتها أنه قابل ديغول فأجابه هذا الأخير بأنه في حالة عودته إلى السلطة سيواجه ضغوطات الأحزاب، وأنه يرى أن النظام الفرنسي يميل إلى قبول الحلول الدولية الممكنة، وهو لا يعتقد في جلاء فرنسا عن الجزائر ويرى أنها ضرورة وطنية لقوتها ولذلك يرفض انفصال الجزائر عن فرنسا، ولكنه غير مقتنع بقبول المسلمين لسياسة الإدماج، ولذلك فهو يرى أنه بعد توفير الأمن بواسطة استعمال القوة العسكرية بلا حدود، وتطبيق قانون مماثل للقانون الإطار (la loi cadre)، إلى جانب تطبيق مشاريع اجتماعية وثقافية ضخمة لجعل المسلمين هم من يطالب بالادماج وحنئذ سنمنحه لهم بكل سرور.⁽³⁾

في خضم هذه التطورات قامت منظمة قدام المحاربين والتي نظمت فيم سيق مظاهرات 6 فيفري، بتنظيم مظاهرات يوم 26 افريل 1958 للتعبير عن سخطها والمطالبة عن سخطها والمطالبة بتأسيس حكومة إنقاذ عمومي (Gouvernement de Salut Public)، وقد ازدادت الأوضاع تفاقما عندما أعلنت جبهة التحرير الوطني في 08 ماي 1958 اعدام ثلاث جنود فرنسيين⁽⁴⁾ وهم الجندي دو كورتكس (Decourteix) والملازم ريشوم

(1) Alain de sergny, la révolution du 13 mai avec le témoignage inédits de ses principaux acteurs, op. cit. p. 7.

(2) هرتموت السنهانس، المرجع السابق، ص 312.

(3) Philippe Bourdel, op. Cit, p. 204.

(4) قد صدر في حقهم حكم الإعدام يوم 25 أفريل 1958 من قبل محكمة عسكرية تابعة لجيش التحرير الوطني بسبب ارتكاب جرائم حرب وفي إطار المعاملة بالمثل، خاصة وأن السلطات الفرنسية أعدمته في الفترة الممتدة ما بين 26 جانفي و30 أفريل 1958، 30 معتقلا جزائريا . ينظر : El Moudjahid, Organe Central du front de liberation national N° 24 du 29 mai 1958 «le problème des prisonniers de guerre» tom I, op. Cit, pp. 476-477.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

(Richomme) والجندي فويلوبوا (Feuilleboix)⁽¹⁾ كانوا مسجونين عندها منذ سنة 1956⁽²⁾.

ولقد أقدم المستوطنون الأوروبيون على تشكيل لجان للإنقاذ العمومي في كامل التراب الجزائري وأعلنوا أنهم أصحاب السلطة في الجزائر وطالبوا من الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) على لسان رئيس هذه اللجنة الجنرال جاك ماسو (Jacques Massu) من خلال برقية مستعجلة بتشكيل حكومة انقاذ عمومي بدلا من تشكيل حكومة فرنسية عادية. وتبعاً لذلك وجد رئيس الجمهورية الفرنسية نفسه في وضع لا يحسد عليه، فإما أن يختار شخصية من شخصيات اليمين لتطبيق مطالب المستوطنين أو شخصية تميل إلى خيار التفاوض⁽³⁾ لحل المعضلة الجزائرية.

وفي 08 ماي 1958 استدعى الرئيس الفرنسي روني كوتي (René Coty) بيار بفيلمان (Pierre Pflimlin)⁽⁴⁾ الذي كان قد أعلن في السابق أنه يجب استغلال كل الفرص لفتح المحادثات مع الثوار، لذلك ثار ضده أوروبيو الجزائر لأنه حسبهم يريد بيع الجزائر. أما الوزير المقيم روبر لاكوست (Robert Lacoste) فقد ترك منصبه بعد أن فقد السيطرة على الأوضاع في الجزائر، وانتقد ضمناً خيارات بيار بفيلمان المكلف بتشكيل الحكومة، وخاصة حديثه عن المفاوضات كمخرج محتمل للمعضلة الجزائرية، فقال⁽⁵⁾: «إننا في الطريق إلى ديان بيان فو دبلوماسية». ولهذا قرر المستوطنون الأوروبيون في الجزائر منع الليبراليين

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, FM , Boîte N°81F /888 ,Exuction de du front de liberation national de tois soldat francais.

(2) Idem, p. 205.

(3) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 168.

(4) ولد في منطقة روبيكس الشمالية (robaix Nour) بفرنسا رئيس المجلس الفرنسي منذ 10 فيفري 1955، استقال بعد

أحداث 13 ماي 1958 لكنه التحق بحكومة الجنرال ديغول فيما بعد. ينظر: Jean louis Gérard, op, cit, p. 161.

(5) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 169.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

من الوصول إلى السلطة، وهذا بالأساس يعني منع تنصيب بيير بفليمان (Pierre Pflimlin) والبديل هو تنصيب حكومة للانقاذ العمومي في باريس⁽¹⁾.

أما قادة القوات الفرنسية في الجزائر وعلى رأسهم الجنرال سالان (Salan) وماسي (Massu) فقد بعثوا في ليلة 09 ماي 1958 برقية إلى السلطات في باريس وقعها الجنرال سالان ورد فيها أن⁽²⁾: "الجيش في الجزائر قد انتفض بطريقته لأنه لا يستطيع أن يرى جزءا من ترابه الوطني يضيع، لذلك سيستمر في العصيان الذي لن يتوقف إلا في حالة واحدة فقط، هي وجود حكومة تبقى على العلم الفرنسي في الجزائر". وبعد هذا التصرف سابقة خطيرة في تاريخ فرنسا الحديث والمعاصر، إذ لم يسبق أن تمرد الجيش وهدد بقلب نظام الحكم في فرنسا مما يوحي بأن شبح الانقلاب العسكري والحرب الأهلية بدأ يلوح في الأفق.

وفي خضم هذه الأجواء المشحونة التي كانت تخيم على فرنسا بادر السيد آلان دو سيرني (Alain de serigny) إلى كتابة مقال في شكل نداء للجنرال ديغول (De Gaulle) بتاريخ 11 ماي 1958 وضع له عنوان⁽³⁾ "تكلم...تكلم سريعا سيدي الجنرال" «parler, parler vite mon général»⁽⁴⁾.

وقد نوه جاك سوستال (jacques Soustelle) - الذي أقتع آلان دو سيرني بخيار الجنرال ديغول - بمضمون هذا المقال، حيث اعتبره نداء للجنرال ديغول للخروج من صمته

(1) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, pp. 170- 171.

(2) René rieunier, réquisition contre le mensonge (Juin 1940 – Juillet 1962) Nouvelle éditions Latins, Paris, 1963, P. 187

(3) Alain de serigny, la révolution du 13 mai avec le témoignage inedito de ses principaux acteurs op. cit, p . 8.

(4) للإشارة مقال دوسيرني (Alain de Sergny) الذي وجهه إلى الجنرال ديغول لم ينشر في يومية (l'Echo d'Alger) على الرغم من أن آلان دوسيرني هو رئيس تحريرها وإنما نشر في أسبوعية (le dimanche matin) (الأحد الصباحية) في عددها رقم 490 الصادرة بتاريخ 11 ماي 1958 وقد تصدر المقال الصفحة الأولى وعن سبب نشره في (le dimanche matin) عوضا عن (l'écho d'Alger) قال دوسيرني أنه كان يريد ربح الوقت لأن صدور (le dimanche matin) كان يسبق صدور (l'Echo d'Alger) ذلك أن ضميره على حد تعبيره لا يسمح له بتضييع أي لحظة لتأسيس حكومة إنقاذ وطنية، ينظر: 1. p. 1. Dimanche matin, N° 490, 11 Mai 1958,

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وتحمل مسؤوليته من أجل إنقاذ الجزائر المهتدة⁽¹⁾. وكان لهذا المقال تأثيرا كبيرا في أوساط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر الذين اتفقوا على دعم ومساندة كل من يعمل على إنقاذ الجزائر، مما أدى إلى تحالفهم مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13 ماي 1958.⁽²⁾ وهكذا تم الإعلان عن إضراب عام في الجزائر، واكبته مظاهرات نظمتها جمعية قدماء المحاربين، كانت في البداية ذات طابع سلمي، لكن ما لبثت أن عمت الشغب والفوضى وتسلسل المتظاهرون داخل قصر الحكومة العامة. ولم تتوقف الفوضى حتى تم تأسيس لجنة إنقاذ عمومي، لذلك أعلن الجنرال سالان (Salan)⁽³⁾ القائد الأعلى للقوات الفرنسية في الجزائر اضطلاعه مؤقتا ابتداء من 14 ماي 1958 بمهام السلطات المدنية والعسكرية من أجل ضمان النظام وحماية الأشخاص والممتلكات⁽⁴⁾. وأدلى بتصريح يوم 14 ماي 1958 أعترف فيه - ضمنيا - بلجنة الإنقاذ العمومي (comité de salut public) واعتبرها الرابطة التي تضمن الصلة بين القاعدة والقيادة⁽⁵⁾.

وقد أثارت هذه التطورات الخطيرة اهتمام الصحافة العالمية فقد كتبت صحيفة مانشيستر غاردين (Manchester Guardian) الانجليزية، وهي جريدة ذات توجه ليبرالي أن "الجمهورية في خطر، فرنسا أمام أزمة خطيرة لدرجة أن الأحداث يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة أو المراقبة حتى بالنسبة لفاعليها"، أما صحيفة دايلي هارد (Daily Heard) فقد كتبت "إن فرنسا أمام أخطر أزمة منذ الاحتلال النازي لأراضيها"، في حين علقت يومية

(1) Voici pour quai, N° 74, 29 décembre 1960, p. 12.

(2) Yves courrier, la guerre d'Algérie, le temps des colonelles, édition fayard, paris, 1970, p. 362.

(3) راوول سالان (Raoul Salan): 1899 - 1984 شغل منصب رائد (commandant chef) القوات المسلحة الفرنسية بالجزائر سنة 1958، كان من المناهضين لسياسة الجنرال ديغول ومن المؤسسين الأوائل لمنظمة (OAS) الإرهابية. André feguerres, salin Raoul, ex- général d'armée, édition table ronde, paris, 1965, p. 62.

(4) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : GGA, Boîte N° 3R/468, télégramme N° 434, de général Salin 19 Mai 1958 pour le président de la république (secret).

(5) Ibid, FM, Boîte N °81F/88, télégramme N° 434, du général Salan 19 mai 1958 pour le président de la république (secret).

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

لاسويس (la suisse) على الأحداث في الجزائر بقولها الأحداث تبين بوضوح بأن السياسة الفرنسية في الجزائر تصنع في الجزائر وليس في باريس⁽¹⁾.

ومع تفاقم حركة تمرد المستوطنين والجيش الفرنسي في الجزائر على السلطة الشرعية في باريس قدم جاك شوفاليي (Jacques chevalier) رئيس بلدية الجزائر استقالته، تعليقات واسعة بما إن كان المستوطنون قد رحبوا بها ترحيبا واسعا⁽²⁾ نظرا لخياراته اللبرالية فيما يتعلق بحل المعضلة الجزائرية التي يرفضها المستوطنون.

3. **جاك سوستال وأحداث 13 ماي:** برر سوستال أحداث 13 ماي بعدم قدرة الجمهورية الرابعة على تسيير الأزمة الجزائرية، ولذلك أعتبر أن تغيير النظام الدستوري أصبح ضرورة ملحة حيث كان يؤمن بضرورة استبدال النظام البرلماني بنظام رئاسي على شاكلة النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان يؤمن أن أحداث 13 ماي 1958 ستؤدي حتما إلى تقويم مؤسسات الدولة، بغرض تحقيق مهمة أساسية هي إنقاذ الجزائر الفرنسية⁽³⁾.

وهكذا، فعندما اندلعت أحداث تمرد 13 ماي 1958م، واقتحم المستوطنون المتظاهرون قصر الحكومة في الجزائر، كان سوستال في مقر الجمعية الوطنية في باريس يبذل جهده لإحباط مسعى رئيس الحكومة المكلف بيير بفليمان (Pierre Pflimlin) للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني. وفي أثناء ذلك تم الإعلان عن حالة الطوارئ، وفي منتصف الليل تم الإعلان عن حالة التأهب القصوى.

وفي خضم هذه التطورات الخطيرة قام جاك سوستال بمحاولة أولى من أجل الالتحاق بالجزائر لكنها باءت بالفشل، ذلك أنه وصل متأخرا إلى المطار بسبب تأخر أعمال جلسات الجمعية الوطنية ووكالة إيرودرام (aérodromes) أغلقت، رغم محاولة الاتصال

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, F M, Boîte N° 81F/25, revue de presse internationale

(2) Idem.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 48.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

بالجنرال شال (Maurice Challe)⁽¹⁾ للحصول على ترخيص خاص لإقلاع الطائرة، لكن دون جدوى، ليجد نفسه ابتداء من 14 ماي 1958 تحت الرقابة الأمنية المشددة في مسكنه وفي كل تحركاته⁽²⁾. ولذلك أكد في أحد تصريحاته أن⁽³⁾: "النظام الذي مهمته العمل ضد القنلة -قاصدا الثوار- تحول إلى نظام للمراقبة" معتبرا أن هذه التصرفات لا تمت بصلة إلى الديمقراطية، وأكد أنه كان يخضع للمراقبة منذ ستة أشهر، ولكن الجديد أن هذه الرقابة قد تم فقط تشديدها مع تطورات الأحداث الجارية في فرنسا والجزائر على حد سواء⁽⁴⁾.

والواقع أن جاك سوستال (jacques Soustelle) لم يكن مستعدا أن يبقى بعيدا عن التأثير في أحداث الأزمة بفعل الرقابة الأمنية المشددة التي فرضتها عليه الحكومة، ولهذا خطط من جديد للالتحاق بالجزائر، من خلال محاولة للهروب من شقة ورجي فراي (Roger fraye)، الذي كان يسكن مبني بمدخلين، لكن الوقت لم يكن كافيا للالتحاق بالحدود السويسرية لذلك تم إلغاء المحاولة⁽⁵⁾.

ولم يتحدث جاك سوستال عن التفاصيل الدقيقة لهروبه والتحاقه بالجزائر، في كتابه "الحلم الذي تعرض للخيانة" (l'espérance trahie) لأن هذا الكتاب - كما قال-:⁽⁶⁾ "غير موجه لسرد معطيات جد سرية لذلك سأمرر بصمت تفاصيل الهروب" وربما كان هدفه حماية من ساعدوه على الفرار من المسائلة القانونية.

(1) موريس شال (Maurice Challe) (1905 - 1979) ولد في 5 سبتمبر 1905 بفوكولوس مقاطعة سانت سيران بفرنسا تقلد العديد من المناصب العسكرية المهمة من بينها رئيس الاتصالات الخاصة عند الاعتداء الثلاثي على مصر عين في 12 نوفمبر 1958 من قبل (الجنرال ديغول) كقائد أعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر. ينظر: Achour Cheurfi, op. cit, p. 100.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, pp. 35- 36.

(3) Mery et serge Bram berger, les 13 complants du 13 mai au la délivrance de gaulle, édition libraire Ar thème foyard, paris 1959, p. 185.

(4) L'Echo d'Alger, N°16 776, 18 mai 1958, p. 3.

(5) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. Cit, p. 37.

(6) Ibid, p. 57.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وقد تحدث النائب البرلماني بسكال أريغي (Pascal Arreghi)⁽¹⁾ عن تفاصيل هروب جاك سوستال من الرقابة التي كانت مفروضة عليه من قبل الشرطة، معتبرا هروب جاك سوستال حدثا يستحق الوقوف عنده، فقد كان تحت أنظار عشرات من أعوان الشرطة بالزي الرسمي والمدني، وكان لا يستطيع القيام بخطوة إلى خارج منزله من دون أن يكون مراقبا⁽²⁾، لكن رغم هذه المراقبة المشددة نجح جاك سوستال في الهروب بمساعدة كل من الجنرال بنو فيل (Benauville) والسيد جيوفري دو لاتو (Geoffrey de lato)⁽³⁾ الذي كان مستشارا في وزارة الخارجية⁽⁴⁾.

فقد كان للسيد جيوفري دو لاتو صديقة برازيلية⁽⁵⁾ تسكن نفس المبنى الذي كان يسكنه جاك سوستال وهي ابنة مالك هذا المبنى، وكان يحق لها أن تترك سيارتها والتي كانت من نوع دوفين (Dophin) إلى غاية مدخل المبنى، كما أنها سيدة لم تكن لتلفت أنظار الشرطة، حيث تم الاتفاق معها حسب رواية توماس أريغي الذي لم يفصح عن تفاصيل الاتفاق التي جعلت هذه السيدة تقبل أن تقوم بهذه الخدمة من نوع المغامرة لجاك سوستال (jacques Soustelle)، رغم إمكانية اكتشاف أمرها وتعرضها للمساءلة القانونية. وهكذا تم إخفاء جاك سوستال ووضعه مكان المقعد الخلفي للسيارة الذي تمت إزالته، وبهذه الطريقة استطاع

(1) بسكال أريغي (Pascal Arreghi) ولد بتاريخ 16 جوان 1921 نائب عن مقاطعة فيكو لورس (Vico lorse) في البرلمان ذو اتجاه راديكالي 1956، من انصار فكرةالجزائر الفرنسية لذلك التحق على اثر احداث 13 ماي 1958 باجزائر لدعم دعاة الجزائر الفرنسية ،اصبح فيما بعد مناضل في حزب (UNR) الحزب الداعم للجنرال ديغول بعد عودته الى السلطة واحد اعضاء لجنة الجزائر الفرنسية سنة 1959،وهي نفس السنة التي ترك فيها الحزب الداعم للجنرال ديغول بعدما اصبحت سياسة اجنرال ديغول في الجزائر لا تتماشى وقناعاته السياسية . ينظر: Jean -louis Gérard, op.cit,p.25

(2) Pascal Arreghi, la corse a tous décisif, édition, plan, paris, 1958, p. 56.

(3) Ibid, p. 57.

(4) Jean ferinot, de gaulle et la 13 mai, édition plan, paris, 1965, p .323.

(5) كانت صديقة (جيوفري) تسمى (مونيك دوفور) (Monique Dufour) وهي زوجة (Georges Dufour) بطل لعبة القولف في فرنسا في ذلك الوقت وهي من أصول برازيلية ومن أسرة متنفذة، Ibid, p. 323.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

مغادرة مقر سكناه دون أن يلفت انتباه أنظار الشرطة⁽¹⁾، وكان ذلك في حدود الساعة الثانية وثلاثين دقيقة صباحاً⁽²⁾.

وكانت مهمة مونيك دوفور (Monique Dufour) هي نقل جاك سوستال إلى شارع (جون غوجان) (Jean gojen)⁽³⁾ وهناك سيركب سيارة أخرى كانت تنتظره لتوصله إلى الحدود السويسرية ومن هناك يستقل الطائرة باتجاه الجزائر⁽⁴⁾.

لكن قائد الطائرة (avion taxi) الذي أحضره الجنرال بونوفيل (Benauville) في لندن رفض أن يتحمل المسؤولية عندما علم أن الوجهة المستهدفة هي الجزائر. لكن رضخ لأمر بونوفيل الذي هدده بمسدس من نوع (9 MM) وأمره أن يتجه مباشرة إلى الجزائر⁽⁵⁾. وقبل وصولهم إلى الجزائر بعشرين دقيقة بعث الجنرال بونوفيل (benauville) رسالة راديوغرام (radiogramme) إلى الجنرال ماسي (Massu)⁽⁶⁾ أخبره فيها أنه سيصل بعد دقائق وطلب سيارة لانتظاره في المطار⁽⁷⁾. وكانت الطائرة نقل إلى جانب سوستال والجنرال بونوفيل كل من جيوفري (Geoffrey) والسيد شار برودي (Charles Beroudier) نائب رئيس بلدية ليون

(1) Pascal Arregghi, p. 57.

(2) L'Echo d'Alger, N°16 119, 18 mai 1958, p. 3.

(3) Jean ferinot, op, cit, p. 323.

(4) Pascal Arrighi, op, cit, p. 57.

(5) تجدر الإشارة إلى أن جاك سوستال فضلا عن تجنبه الحديث عن تفاصيل هروبه من فرنسا إلى الجزائر على إثر أحداث 13 ماي 1958 في كتابه (الحلم المخدوع) (l'espérance trahie)، فإنه قد نفى من خلال تصريحاته الصحفية عقب لتصريح بوصوله إلى الجزائر، أن السيارة كان يقودها صديق له ونفى أن تكون سيدة هي التي كانت تقود السيارة.

L'écho d'Alger, N° 16 779, 18 mai 1958, p. 3.

(6) جاك ماسو (jacques Massu) (1908 - 2002): من ضباط سياسة التهنة في المغرب الأقصى سنة 1931 عمل كضابط في الطوغو والتشاد والهند الصينية، قائد القوات المضليين للكتيبة العاشرة في الجزائر حيث بعد أن تم تعيينه من قلى روبيير لاكوست، جرائمه في الجزائر لم يتردد حتى المترددين الفرنسيين في تصنيفها ضمن جرائم الحرب التي لا تقل خطورة عن جرائم الغاستبوا (gestabo) الألمانية. Achour cherfi, op. cit, p. 236.

(7) Mery et serge Bromborger, op. cit, pp. 289- 292.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

والسيد روني دمان (René damant) رئيس سابق لشبكات المقاومة (chef de réseaux de résistance⁽¹⁾) الفرنسية للاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

وقد وصلت الطائرة في حدود الساعة الواحدة والنصف زوالاً⁽²⁾، ولم يكن أحد يتوقع قدوم سوستال، الخبر الوحيد الذي سمع هو وصول آلان دو سيرني (Alain de Sergny) والذي اندهش لما وصل المطار وتم إخباره أن سوستال في الجزائر⁽³⁾.

وبعد ذلك وصل الجنرال سالان (Salan)⁽⁴⁾ القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر على الساعة الثانية إلا ربع زوالاً حيث صافح جاك سوستال ويونوفيل وخاطب سوستال قائلاً:⁽⁵⁾ "سيد سوستال لا أستطيع أن أسمح لك بالالتحاق بالساحة الكبرى (Forum) ولا يمكنني التصريح بوجودك في الجزائر خلال الثماني والأربعين ساعة (48 ساعة) القادمة، ستمكث خلال هذين اليومين في فيلا أوليفي (Villa Olivier)، نحن بصدد إقناع السيد بفليمان (Pierre Pflimlin) بالاستقالة ليترك مكانه لوزير من جبهة الإنقاذ العمومي، إذا علموا أنك هنا سينكسر كل شيء".

ومعنى ذلك أن الجنرال راوول سالان كان يعتقد أن وجود سوستال في الجزائر سيدفع رئيس الحكومة المكلف السيد بفليمان إلى التراجع عن وعده⁽⁶⁾، كما كان متخوفاً من وجود منافس له في الجزائر، خاصة أن جاك سوستال كان يتمتع بشعبية كبيرة عند المستوطنين⁽⁷⁾،

(1) Pascal Arrighi, op. cit, p. 58.

(2) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 293.

(3) Pascal Arrighi, op. cit, p. 88.

(4) راوول سالان (Raoul salin) 1899 - 1984 شغل منصب قائد القوات المسلحة بالجزائر من المنظمين لأحداث 13 ماي 1958 لكنه فيما بعد أصبح من المناهضين لسياسة الجنرال ديغول، ومن المؤسسين الأوائل لمنظمة الجيش السري (OAS). ينظر: André feguerres, salin Raoul, ex –général d’armée, édition table ronde, paris, 1965, p. 62.

(5) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 293.

(6) Pascal Arrighi, op. cit, p.58 .

(7) Alistair Horne, op. cit, p. 304.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وهو ما أكدّه الجنرال ألارد (Allard)⁽¹⁾ في تصريح له لمجلة إسطوريا ماغزين (historia magazine) حيث ذكر أن سالان كان متخوفاً من مجيء سوستال إلى الجزائر وتقاسم معه السلطات باستحواده على السلطة المدنية⁽²⁾ وهو الذي حضر الحوار الأول الذي جرى بين الجنرال سالان وسوستال بعد عودة هذا الأخير إلى الجزائر على إثر أحداث ماي 1958⁽³⁾. ولكن جاك سوستال أجاب الجنرال سالان بأنه جاء ليضع نفسه تحت تصرف الجزائر الفرنسية وكل شيء يجب أن يكون مربوطاً بهذا الهدف⁽⁴⁾. وأنه سيقوم بأفضل ما يستطيع من أجل تسيير الأحداث⁽⁵⁾، غير أن الجنرال سالان بقي مصراً على موقفه، وهو ما جعل سوستال يشعر بالإحباط.

غير أن تطور الأحداث في الجزائر كان في مصلحة السيد جاك سوستال، فقد عمدت حكومة بفليمان (Pierre Pflimlin) إلى استغلال الوضع المتدهور في الجزائر وحاولت فتح قناة للمفاوضات السرية مع جبهة التحرير الوطني، لكن الخبر انتشر بسرعة، الشيء الذي أقلق العسكريين في الجزائر⁽⁶⁾. وازداد التوتر حدة مع رفض السيد بفليمان الاستقالة وترك مكانه للجنرال ديغول، وهو ما شكل فرصة مواتية لبروز جاك سوستال، حيث تم الإعلان عن وجوده في الجزائر⁽⁷⁾، على لسان الجنرال سالان (Salan) الذي خاطب جمهور المتظاهرين من المستوطنين قائلاً:⁽⁸⁾ "ما هو إلا وداعاً، قال لكم جاك سوستال عند رحيله في فيفري 1956م، ها هو من جديد إلى جانبنا.

(1) جاك الارد (Jacques Allard) ولد في 19 نوفمبر 1903 بسان مارتييم، شغل منصب رائد للقوات الفرنسية في الهند الصينية سنة 1954، عين بعده قائد للقوات الفرنسية لمقاطعة قسنطينة في مارس 1955، ابتداءً من جانفي 1957 انضم إلى دعاة الجزائر الفرنسية ينظر: . 21. p. cit, op. Gerard-jean-louis

(2) Déclaration du Général Allard, Historia magazine, N° 257, France, 1972, p. 1615.

(3) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 280.

(4) Pascal Arrighi, op. cit, p. 59.

(5) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op.cit,p. 36.

(6) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, pp. 179- 180.

(7) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 37.

(8) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 298.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وكان وقع هذا الخبر كبيرا جدا على المستوطنين لأن جاك سوستال كان يمثل لهم رمزا للجزائر الفرنسية والوحيد الذي استطاع أن يضمن تأييدهم، إنه إذا صح القول معبود جماهير الأوروبيين في الجزائر المستعمرة.

وبعد الإعلان عن وجوده في الجزائر قام سوستال بإجراء لقاء صحفي فسر من خلاله أسباب عودته إلى الجزائر، حيث صرح قائلاً: (1) "عدت إلى الجزائر لكي أقوم بواجبي، بأن أتواجد في المكان نفسه مع سكان الجزائر ومع العسكريين لأقدم الأفضل، ذلك أنني في فرنسا وجدت نفسي غير قادر على التعبير والتفاعل بحرية مع الأحداث"، وأكد أن الوحيد المؤهل لحل هذا المشكل هو الجنرال ديغول (De Gaulle) (2).

والواقع أن أحداث 13 ماي 1958 لم تغير القناعات السياسية التي كان جاك سوستال يؤمن بها فيما يتعلق بحل المسألة الجزائرية وإنما هي بكل بساطة مكنت هذا الأخير من التعبير عن طريق قوة جديدة، وهي مظاهرات "الأخوة الفرنسية الإسلامية" (fraternité franco-musulmane) (3) التي نظمتها لجان الإنقاذ العمومي في الجزائر، والتي كان يوجهها قادة الجيش الفرنسي وعلى رأسهم الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu).

وهكذا، فبتخطيط من جاك سوستال وتنفيذ ليون دلباك (4) (Léan dulbec) تم استعراض صامت لأكثر تظاهرة -مصطنعة- للأخوة بين المسلمين والأقدام السوداء حيث بلغ عدد المتظاهرين حوالي عشرة آلاف (10.000) بين مسلمين وأقدام سوداء (5) وإن كان المسلمين قد أرغموا على المشاركة في هذه المظاهرات (6)، وصاح سوستال في حشود

(1) Pascal Arrighi, op. cit, pp. 46- 47.

(2) L'Echo d'Alger, N°16.779 ,18 mai 1958, p.03.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : FM, Boîte N° 81F/24, jacques Soustelle l'Algérie perdue, discours prononcé le 09 Mars 1956 à l'assemble national à occasion de débat concernant les départements française de l'Algérie, extraie du journal officielle de la république française (débat parlementaire assemblé national de 10 Mars 1956).

(4) ليون دلباك (Léan dulbec) هو رئيس الديوان العسكري للجنرال سالان وكان من أكثر الرجال الذين كان يعول عليهم في ديوانه. ينظر. Mery et serge Bromborger, op.cit,p.280.

(5) Pascal Arrighi, op. cit, p. 61.

(6) Pierre manouni, op .cit, p. 260.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

المتظاهرين " لتسمع باريس وليسمع العالم أننا أصبحنا اليوم عشرة ملايين (10.000.000) من الفرنسيين المتكتلين حول فرنسا لن تقوى على تفريقها بعد اليوم لا باريس ولا جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

كما بعث جاك سوستال رسالة تيلغرام إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، (روني كوتي) (René Coty) بتاريخ 19 ماي 1958 أكد فيها أن أحداث الجزائر ليست انقلابا عسكريا، لكنها حركة كبيرة في إطار عمل جماعي مفاجئ، والجيش بفاعلية كبيرة وضعها في قلبها المناسب، ثمنا بصفة كبيرة مظاهرات الأخوة بين المسلمين والأقدام السوداء للدفاع عن الجزائر الفرنسية... إنه سيكون مأساويا تقويت مثل هذه الفرصة على فرنسا⁽²⁾.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أن مظاهرات الإخوة الإسلامية الفرنسية التي خطط لها جاك سوستال (jacques Soustelle) والاستقبال المميز الذي حظي به من قبل المستوطنين كسر الجليد الذي كان بينه وبين الجنرال سالان (Salan) الذي استقبله بجفاء عند وصوله فهذه المظاهرات أكدت للجنرال سالان بأنه أسير هذه الكتلة الشعبية، وبالتالي فإنه لا يستطيع إبعاد الحاكم العام القديم جاك سوستال⁽³⁾، حتى أنه اعتبر جاك سوستال الرجل المدني الأول في الجزائر⁽⁴⁾، كما جعل منه مستشاره، بالإضافة إلى الإقامة الرسمية في فيلا أوليفي (oliviers)⁽⁵⁾.

وفي خضم هذه المعطيات خرج الجنرال ديغول عن صمته وتكلم يوم 19 ماي 1958 فقال: ⁽⁶⁾ "إن الأحداث أصبحت يوما بعد يوم مأساوية، ما حدث في إفريقيا الشمالية -يقصد استقلال تونس والمغرب- كان قاسيا جدا وما يحدث الآن في الجزائر قد يؤدي إلى

(1) المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، العدد 24، 29 ماي 1958 ،الجزء الاول،طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ،الجزائر،2007،ص343.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, pp. 42- 43.

(3) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 288.

(4) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 39.

(5) Mery et serge Bromborger, op. cit, p. 299.

(6) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : FM, Boîte N ° 81F/87, discours de général de gaulle, 19 Mai 1958.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

أزمة وطنية خطيرة جدا، وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون بداية المخرج، لهذا أظن أن الظروف أعدتني إلى السلطة كي أكون فعلا مرة أخرى في خدمة فرنسا". وأضاف قائلاً: (1) "قبل اثني عشرة سنة كانت فرنسا مهددة في أمنها وحريتها، وفي تلك الظروف وضعت الثقة في شخصي لإنقاذ فرنسا واليوم أمام هذه الأحداث على الشعب الفرنسي أن يعلم أنني مستعد أن اضطلع بسلطات الجمهورية".

وبعد هذا التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول، أعلنت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في اليوم نفسه بما يلي: (2) "إن التضارب الداخلي في السياسة الفرنسية لا يثني الشعب الجزائري عن نضاله المقدس من أجل الاستقلال والحرية، بما أنه لا توجد حكومة فرنسية جادة تتفاوض مع جبهة التحرير الوطني".

أما جاك سوستال، فبعد تصريح الجنرال ديغول يوم 19 ماي 1958، ألقى خطابا على جموع المتظاهرين ثمن فيه المظاهرات ودعا إلى الوحدة بين الشعب والجيش لتحقيق الأهداف المرجوة وهي إنقاذ الجزائر الفرنسية (3).

وقد صدر في الجريد الرسمية للجمهورية الفرنسية في عددها الثالث والأربعين الصادر بتاريخ 30 ماي 1958 القرار رقم (3-703/CM) و(7CC) الذي قضى بتأسيس بصفة مؤقتة قيادة مدنية وعسكرية في الجزائر مع إسناد قيادتها العامة للجنرال سالان وتخويله سلطة اتخاذ كل الاجراءات التي يراها مناسبة لحفظ أمن الأشخاص والممتلكات وتعيين الجنرال دولاك (Dulac) كنائب للجنرال سالان (Salan) لمساعدته في تأدية مهامه

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence , GGA, Boîte N° 3R/468, déclaration de général de gaulle.

(2) Ibid, Boîte N° 81F/26. Réaction de FM FLN.

(3) Association pour la diffusion de livre tricolore, édition EDIP, Alger, 1959, p.78.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

المدنية والعسكرية⁽¹⁾ ونص القرار نفسه على وضع القيادة المدنية والعسكرية في المقاطعات الجزائرية تحت سلطة ضباط للاضطلاع بالسلطات المدنية والعسكرية فيها⁽²⁾.

وفي 24 ماي 1958م قام الجنرال سالان بإطلاق سراح ألف وأربعمائة وتسعة وأربعين (1449) سجيناً من ذوي الجناح البسيطة. أما جاك سوستال فقد استمر في حملته الشعبوية مدافعاً عن الجزائر الفرنسية بعدما تلقى الضوء الأخضر من الجنرال سالان حيث توجه إلى ولايات الشرق والجنوب الشرقي للجزائر، فزار بسكرة، قسنطينة وعنابة في الفترة الممتدة من 02 إلى 25 ماي 1958.⁽³⁾

وكان هدفه من هذه الجولة هو العمل على حشد دعم المستوطنين، لأنهم يمثلون القوة الحقيقية التي يستند عليها الجيش في دعم موقفه، وترجيح الكفة لصالحه، خاصة وأنه في الليلة من 24 إلى 27 ماي كانت هناك محادثات رسمية بين الجنرال ديغول ورئيس الحكومة بفليمان (Pierre Pflimlin) حيث تقابلا وجها لوجه وتبادلا وجهات النظر واقتنع بفليمان بضرورة الاستقالة وتسليم السلطة لديغول بصورة قانونية، وفي 28 ماي أقر أن فرنسا توشك على الدخول في حرب أهلية، وأن الحل الوحيد هو تسليم السلطة للجنرال ديغول، وقدم مباشرة استقالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية الذي قبلها بسرور⁽⁴⁾. وفي اليوم نفسه أصدر الجنرال ديغول بيانا أكد فيه بأنه بصدد إجراء اتصالات لتكوين حكومة للجمهورية قادرة على ضمان الوحدة والاستقلال للدولة الفرنسية.

وعلى إثر ذلك وجد رئيس الجمهورية روني كوتي (René Coty) نفسه مضطراً للاتصال في اليوم نفسه برؤساء مؤسسات الدولة من سلطة تشريعية ومجلس الجمهورية وطلب منهم التفاوض مع ديغول بشأن تسليمه السلطة بطريقة شرعية، وفي يوم 1 جوان

(1) Centre d'archives d'outre-mer, FM, Boîte N° 81F/25, décision du général salan.

(2) Ibid, GGA, Boîte N° 3R/468, décision N° 3704/CM du 21 Mai 1958, création d'un commandement civil et militaire provisoire dans chaque région et département d'Algérie.

(3) Association pour la diffusion de livre tricolore, op. cit, pp. 125- 129.

(4) Benjamin Stara, histoire de la guerre d'Algérie (1954- 1962), Edition la découverte, 1995, p. 50.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية ثلاث مائة وتسعة وعشرون (329) ضد مائتان وأربعة وعشرين (224) صوت على تعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية. وفي 2 جوان 1958 وافق البرلمان الفرنسي بأغلبية ثلاث مائة وخمسون (350) ضد مائة وثلاثة وستون (163) على منح ديغول سلطات خاصة لتسيير شؤون البلاد لمدة ستة أشهر⁽¹⁾، وفي اليوم نفسه أعلن الجنرال سالان (Salan) عبر إذاعة الجزائر أنه استلم لتوه رسالة من الجنرال شارل ديغول يؤكد فيها زيارة الجزائر يوم الأربعاء وطلب انتظاره بهدوء وثقة⁽²⁾. وهكذا تحقق هدف العسكريين والأقدام السوداء وكل دعاة الجزائر الفرنسية وعلى رأسهم جاك سوستال (jacques Soustelle) المتمثل في إسقاط حكومة بفليمان (Pierre Pflimlin) وتسليم السلطة للجنرال ديغول على أمل انقاذ الجزائر الفرنسية.

ثالثا - الجنرال ديغول على رأس السلطة الفرنسية:

1. ديغول يستبعد جاك سوستال من مراكز صنع القرار السياسي للجزائر:

بعد تسلم الجنرال ديغول السلطة قام تشكيل حكومته المؤقتة لتنظيم وتسيير دواليب الدولة الفرنسية لمدة ستة أشهر في انتظار تكوين حكومة جديدة بعد إجراء الانتخابات⁽³⁾. وبعد ذلك تأسست في الجزائر جمعية تسمى "الجمعية القومية لتأييد سياسة الجنرال ديغول"⁽⁴⁾.

لكن أول شيء يثير الانتباه في تكوين الحكومة الأولى للجنرال ديغول هو عدم استدعاء جاك سوستال لتولي منصبها وزاريا رغم الدور الكبير الذي قام به خلال أحداث 13

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, FM, Boîte N°81F/27, réponse de général de gaulle passer par les journalistes 19 Mai 1958 (conférence de presse de général de gaulle).

(2) Association pour la diffusion de livre tricolore, op. cit, p. 129.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N°1K/1171. Associations national pour le soutien de l'action de général de gaulle.

(4) Jacques Soustelle, voici pour quoi, N° 76, 26 février 1961, p. 13.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

ماي 1958م لإعادة الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا⁽¹⁾. وفي المقابل ضمت التشكيلة الحكومية للجنرال ديغول أسماء من غير دعاة الجزائر الفرنسية منهم رئيس الحكومة السابق غي مولي (Guy Mollet) الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة⁽²⁾، والسيد لويس جاكينو (Louis Jacquinot) وماكس لوجون (Max Lejeune) واللذين كانا معاونين للجنرال كاترو (Catroux) عندما تم تعيينه كحاكم عام في الجزائر خلفا جاك سوستال⁽³⁾، والسيد بيار بفليمان (Pierre Pflimlin)⁽⁴⁾؛ الذي سبق أن تسبب تكليفه بتشكيل حكومة وإعلان نيته في البحث عن حل تفاوضي مع الثوار في تأجيل حركة 13 ماي 1958م بإثارة هيجان جماهير المستوطنين وتهديد الجيش الفرنسي في الجزائر بالزحف على باريس وقلب نظام الحكم فيها إذا لم يكلف الرئيس روني كوتي (René Coty) الجنرال ديغول بتشكيل حكومة إنقاذ عمومي. ويرجع جاك سوستال (Jacques Soustelle) عدم تعيينه في التشكيلة الحكومية للجنرال ديغول إلى الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها عند المستوطنين حيث قال:⁽⁵⁾ "كنت مدركا أن الشعبية التي لاحظ الجنرال ديغول أنني أتمتع بها عند زيارته إلى الجزائر ووهران أثارت خوفه وهو نفس السبب الذي جعله يبعثني عن التشكيلة الحكومية".

والواقع أن الجنرال ديغول قد فوجئ فعلا بالشعبية الكبيرة التي كان جاك سوستال يتمتع بها في أوساط المستوطنين، وهو ما أكدته العديد من المصادر، ومنها الجنرال إدموند

(1) Jacques Soustelle, voici pour quoi, N° 76, op. cit, p. 13.

(2) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 188.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : ALG, ALGER, Boîte N° k/876, index quotidien de la presse française.

(4) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 188.

(5) Jacques Soustelle, Vingt huit ans de gaullisme, édition la table ronde, France, 1968, p. 169.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

جوهو (Edmond jouhaud) الذي ذكر أن الجنرال ديغول علق عند زيارته للجزائر عقب أحداث 13 ماي 1958م قائلا: (1) "لم أكن أعلم بكل هذه الشعبية التي يتمتع بها سوستال".

ولكن استبعاد جاك سوستال من التشكيلة الحكومية لديغول كشخص ربط اسمه بفكرة الجزائر الفرنسية، مقابل ضم هذه التشكيلة الوزارية أسماء من دعاة تصفية المستعمرات الفرنسية أمثال ماكس لوجون (Max Lejeune) (2) وبيار بفيلمان (Pierre Pflimlin) كان دليلا واضح أن الجنرال ديغول لم يكن يؤمن بفكرة الجزائر الفرنسية في حين أن جاك سوستال كان من أشد أنصارها.

ولكي يتخلص من الضغوطات والعراقيل التي قد تواجه سياسته الجزائرية قرر الجنرال ديغول التخلص من صناع حركة 13 ماي 1958م، من خلال إلغاء لجان الإنقاذ العمومي بإرغام العسكريين على الانسحاب منها، فمن خلال خطابه الذي ألقاه في وهران نفهم أن لجنة الإنقاذ العمومي بالنسبة للجنرال ديغول قد انتهت (3)، حيث قام بحلها مباشرة بعد تسلمه مهامه، وأعاد أغلب الضباط المشاركين فيها إلى فرنسا (4).

أما السيد جاك سوستال (jacques Soustelle) فقد قرر الانسحاب من الحياة السياسية والعودة إلى بحوثه العلمية كإثنوغرافي، حيث قرر تلبية دعوة المؤتمر الدولي للإثنوغرافيين المهتمين بالدراسات الإثنوغرافية للقارة الأمريكية.

(1) Edmond jauhaud, Ô mon pays perdu –de Bou- sfer- à tulle-, Edition fayard, France, 1969, p. 94.

(2) ماكس لوجون (Max Lejeune) ولد سنة 1909، نائب في البرلمان الفرنسي من 1936 إلى 1940، عضو في الجمعيات الاستشارية 1946-1946 ثم نائب اشتراكي من 1946 إلى 1958، وبالمرافقة مع ذلك كان وزيرا لقدماء المحاربين في سنة 1947، كاتب دولة للقوات المسلحة ما بين سنتي 1948 و 1951 ثم 1956 إلى 1957 رئيس لجنة الدفاع الوطني المجلس الوطني 1954-1955 وزير للصحراء ما بين سنتي 1957-1959 كلف بعدها بعدة وظائف برلمانية إلى غاية سنة 1995. ينظر: هارتموت السنهانس، المرجع السابق، ص 148.

(3) Bernard Ulmain, jacques Soustelle, op.cit, p. 261.

(4) Jacques Soustelle, voici pour quoi, N°74, 29 décembre 1961, p. 12.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

لكن الجنرال ديغول قرر أخيرا تعيين سوستال وزيرا للإعلام يوم 06 جويلية 1958م بعد عدة أسابيع من إعلان التشكيلة الحكومية وثلاث أسابيع بعد عودته إلى باريس⁽¹⁾، وشمل التعيين الحكومي دخول جاك سوستال إلى التشكيلة الحكومية كوزير للإعلام والسيد أندري بولوش (André Bouloche) كوزير منتدب لرئاسة المجلس والسيد برنار شيني (Bernard Chenet) كوزير للصحة⁽²⁾.

وقد علق سوستال على ذلك حيث قال:⁽³⁾ "لم أحتج على استبعادي من التشكيلة الحكومية للجنرال ديغول ولم أسع لتقلد أي منصب وزاري، بل تم استدعائي لتقلد منصب وزير الإعلام وهي حقيبة بسيطة سبق وأن تقلدتها في حكومة ديغول سنة 1945م قبل ان تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها".

ويبدو أن الجنرال سالان (Saani) كان له دورا في تعيين جاك سوستال في التشكيلة الحكومية، حيث استطاع أن يقنع ديغول أنه ليس من الجيد تحطيم الروابط الموجودة بين جاك سوستال والجزائر، وكان أول شيء قام به جاك سوستال عند تسلمه منصبه هو الاتصال بالجنرال سالان وإخباره عن تسلمه لمهامه الجديدة⁽⁴⁾.

وقد أدى تعيين سوستال وزيرا في حكومة ديغول إلى ردود فعل مختلفة، تراوحت بين مؤيد ومعارض، فقد اعتبرت جريدة صدى الجزائر (l'Echo d'Alger) وهي الجريدة الأولى في الجزائر الداعمة لفكرة الجزائر الفرنسية التي يرأسها آلان دو سيرني (Alain de Serigny) المقرب من جاك سوستال أن تعيين سوستال في الحكومة يعد مكسبا حقيقيا لأنه يمثل الوحدة الحميمة للجزائر مع المتروبول⁽⁵⁾.

(1) Bernard ulmain, op. cit, p. 204.

(2) Echo d'Alger, N° 16 823, 08 juillet 1958, p.03.

(3) Jacques Soustelle, Vingt-huit ans de gaullisme, op. cit, p. 169.

(4) Bernard Ulmain, op. cit, p. 266.

(5) L'écho d'Alger, N°16 823, 08 juillet 1958, p. 03.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وفي المقابل تعالت بعض الأصوات المعارضة لتعيين جاك سوستال وزيرا في حكومة ديغول من أمثال جون لاكوتور (Jean Locouture) حيث صرح قائلاً: (1) "آه جيد، لا ينقصنا الآن سوى فرحات عباس وموريس طاجي (Maurice Thager) وبيار بوجاد (Pierre Poujade) (2) معتبرا هذا التعيين دليلا على ضعف الجنرال ديغول أمام صناعات أحداث 13 ماي 1958".

أما جبهة التحرير الوطني فقد حاولت اغتيال جاك سوستال بتاريخ 15 سبتمبر 1958، حيث أطلق عليه أحد الفدائيين النار وهو في سيارته بطريقه إلى مقر الوزارة لكنه نجا بأعجوبة ولم يتعرض سوى لبعض الجروح الخفيفة (3)

وبصفته وزيرا للإعلام قام جاك سوستال (jacques Soustelle) بتعيين هنري بول إيدو (Henri Paul Eydoux) الذي سبق وأن شغل في الجزائر منصب مسؤول عن الاستعلامات والشرطة كأحد مستشاريه التقنيين، وكسابقة في ذلك الوقت كانت رئيسة ديوان سوستال امرأة وهي إيفون كريشر (Yvonne kreicher) (4).

وفي إطار مهامه كوزير للإعلام كلف جاك سوستال من قبل الجنرال ديغول بالإشراف على تنظيم المؤسسات الجديدة للدولة، حيث أسس تجمعا سياسيا عرف باسم الإتحاد من أجل التجديد الفرنسي (l'union pour le renouveau français) هدفه دعم النصوص التأسيسية الجديدة للدولة الفرنسية (5).

(1) Jean Lacouture, de gaulle, Edition seuil, France, 1984, p. 541.

(2) بيار بوجاد (Pierre Poujade) هو رئيس الحركة المنطرفة التي تجمع صغار التجار الإتحاد من أجل الدفاع عن حقوق التجار (union pour la défense des commercents en Algérie) المعروفة بالحركة البوجادية (Boujadiste) التي تأسست في ماي 1945م ويتمحور برنامجها على أساس الامتناع عن دفع الضرائب. Jerry de Pierre got, dictionnaire historique de L'OAS, publication Jerry de pierrgot, France, 1990, p. 131.

(3) Bernard ulmain, op. cit, p.269

(4) Ibid, p. 267.

(5) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 66.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وكوزير الإعلام قام جاك سوستال بتحويل الاتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie française) إلى حركة من أجل التجديد في شكل جمعية تعمل كأداة من أجل نشر مبادئ إدماج الجزائر في فرنسا وإظهار أهمية الصحراء الجزائرية⁽¹⁾ بالنسبة لفرنسا خاصة في المجال النفطي والتجارب العسكرية، خاصة في مجال تكنولوجيا الصواريخ والتجارب النووية.

وفي شهر أكتوبر 1958 ساهم وزير الإعلام جاك سوستال (Jacques Soustelle) في تأسيس الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (Union pour la nouvelle république) وهو حزب كان يدعم الجنرال ديغول ويمثل روح أحداث 13 ماي 1958، ويدمج في الصف الأول لأهدافه الدفاع عن الجزائر الفرنسية⁽²⁾.

لقد وجد جاك سوستال نفسه عضوا في الحكومة وفي الوقت نفسه ملحقا بالديوان الرئاسي للتحضير لمشروع بناء الجمهورية الجديدة، وذلك بعدما تلقى وعدا من قبل الجنرال سالان (Salan) بأنه سيكلف بالملف الجزائري بلقب وزير مقيم في الحكومة المقبلة⁽³⁾. وبعد ستة أشهر من تأسيس حكومة الجنرال ديغول التي كانت ذات طابع انتقالي، وانتهاء مهمتها الأساسية وهي تغيير الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه وإقراره من قبل الناخبين الفرنسيين. و بعد انتخابه رئيسا للجمهورية في مطلع جانفي 1958م، قام الجنرال شارل ديغول بإنهاء مهام الحكومة بموجب الدستور الجديد وكلف السيد ميشال دوبري (Michel Debré)⁽⁴⁾ يوم 9 جانفي 1969م بتشكيل حكومة جديدة، تراجعت فيها مكانة جاك

(1) Bernard ulmain, op.cit, p. 267.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 66.

(3) Jacques Soustelle, Vingthuit ans de gaullisme, op. cit, p. 169.

(4) ميشال دوبري (Michel Debré) ولد في باريس 15 جانفي 1912، له تاريخ سياسي حافل حيث كان عضوا في الإتحاد الديمقراطي والاجتماعي للمقاومة خلال الحرب العلمية الثانية. (Union démocratique et socialiste de la résistance). ثم انضم إلى الحزب الراديكالي الاجتماعي (parti radical socialiste) دعم بقوة فكرة رجوع الجنرال ديغول إلى السلطة، ووزيرا للعدل في حكومة ديغول الأولى ثم رئيسا للحكومة الثانية، من أنصار الجزائر الفرنسية لكن وفيها دائما للجنرال ديغول، من الذين وضعوا الأسس الأولى للجمهورية الخامسة. François malye, op. cit, p. 201.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

سوستال، الذي لم يعين سوى وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول مكلف بالجاليات، في حين أنه كان يتمنى أن يكلف بالشؤون الجزائرية كوزير مقيم طبقا لوعده الجنرال سالان⁽¹⁾.

وكانت هذه خيبة أمل ثانية لجاك سوستال، ذلك أن الجنرال ديغول قرر أن تكون الشؤون الجزائرية تحت إشرافه المباشر، لذلك أبعده جاك سوستال عن الجزائر وعين روني برولي (René Broulet) مفوضا عاما⁽²⁾ للحكومة في الجزائر (délégué général de gouvernement en Algérie) في الجزائر⁽³⁾. وهي خطوة لم ترض سوستال الذي اعتبر أن المسؤولية السياسية قد منحت لرجال لا يملكون القدرات اللازمة لإدارة المشكل الجزائري⁽⁴⁾.

وهكذا رفض جاك سوستال (jacques Soustelle) تسلم مهامه كوزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالجاليات وقرر الرحيل إلى أمريكا اللاتينية لممارسة مهنته كإثنوغرافي، لذلك اتصل وزير الداخلية روجي فيري (Roger Firy) بآلان دو سيرني (Alain de Serigny) هاتفيا وطلب منه أن يلتحق بباريس في أقرب وقت ممكن، ورغم أن دو سرني قد اعتذر إلا أن إصرار روجي فيري اضطره للالتحاق بباريس بعد يومين، وعند وصوله إلى باريس اجتمع دو سيرني بكل من روجي فيري وروني دومينيك (René Dominique)، اللذين أبلغاه أن جاك سوستال رفض المنصب الذي عرض عليه كوزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالجاليات وأنه منذ ثلاث أيام لم يتصل بمشال دوبري (Michel Debré) رئيس الحكومة، واعتبرا أن آلان دو سيرني الوحيد القادر على إقناعه بقبول المنصب⁽⁵⁾.

(1) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 145.

(2) قام الجنرال ديغول باستحداث منصب جديد في الجزائر هو منصب مفوض عام (délégué général) بعد ما كان صاحب هذا المنصب يسمى حاكم عام (gouverneur général) وكان آخر من تقلد هذا المنصب هو جاك سوستال، وابتداء من سنة 1956 أصبح الذي يتقلد هذا المنصب يسمى وزير مقيم (ministre résident) وكان أول من تقلد هذا المنصب هو روبير لاکوست (Reber Lacoste)، وبالتالي أصبح المفوض العام هو المسؤول عن الامن والنظام باستثناء المرافق المتصلة (Services Rattaches). Achour cheurfi.op.cit,p .172 .

(3) Jacques Soustelle, Vingthuit ans de gaullisme, op. cit, p. 169.

(4) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 145.

(5) Alain de serigny, l'abandon, Echo d'Alger (1946-1962) tom II, Edition presses de la Cité, paris, 1974, p.333-334.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وبعد أن حصل آلان دوسيرني على موعد من جاك سوستال قام بزيارته في منزله فوجده محبطا. فأخبره سوستال أنه قرر العودة إلى مهامه القديمة ليمارس الإثنوغرافيا في (كويستاريكا) بأمريكا اللاتينية، وكان غاضبا بسبب إبعاده على كل ما يتعلق بالجزائر ثم قال: (1) "الصحراء من أقاليم ما وراء البحار بالنسبة للمتربول الفرنسي لكن لم يرغبوا في تكليفي بالحقيبة الوزارية التي تخصصها". أما دو سيرني (Alain de serigny) فوعد سوستال بالتدخل لدى الوزير الأول ميشال دوري (Michel Debré) لكي يكفه بمنصب وزير منتدب مكلف بالصحراء ومقاطعات ما وراء البحار، وهو ما حدث فعلا، حيث استطاع آلان دو سيرني إقناع الوزير الأول بتعيين جاك سوستال في هذا المنصب (2).

والواقع أن هذا المنصب كان إرضاء جزئيا ومؤقتا لجاك سوستال لأن نقاط الاختلاف حول سبيل حل المعضلة الجزائرية بين جاك سوستال والجنرال ديغول بدأت تظهر أكثر عندما بدأ ديغول يتحدث عن تقرير المصير (l'autodétermination)، خاصة بعد المقال الذي نشر في صحيفة نيويورك تيمز (New York times) الأمريكية من قبل صحفي هذه اليومية الذي حضر الحوار الذي دار بين الجنرال شار ديغول والرئيس الأمريكي إزنهاور (Iznhauer) يومي 02 و 03 سبتمبر 1959 حيث ذكر الجنرال ديغول: (3) "أن دخول فرنسا حرب الجزائر قد يحيدها من معترك الدول القوية، لهذا فهو يرى أن الحل هو إعطاء الجزائر حق تقرير المصير".

وقد كان لهذا المقال الصحفي كبير الوقع على جاك سوستال (Jacques Soustelle) الذي سارع إلى الاتصال بالوزير الأول السيد ميشال دوبري (Michel Debré) حيث أخبره أنه مستعجل لمعرفة مدى صدقية المقال الذي نشر في صحيفة نيويورك تيمز (new York times) بخصوص تقرير المصير لكن دوبري طمأنه متسائلا عن شكوك سوستال حول

(1) Alain de serigny, l'abandon, Echo d'Alger (1946-1962) tom II, op.cit pp. 335- 336.

(2) Ibid, p. 381.

(3) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

تصريح الجنرال ديغول، بما أن المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني قد تم إلغاؤها وفي نفس الوقت ما تزال سياسة التهدئة (pacification) مستمرة، وبل في خط سيرها الصحيح والجيد وإن كانت مكلفة بعض الشيء لكنها الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن في الجزائر⁽¹⁾.

لكن جاك سوستال لم يقتنع كلية برد ميشال دوبري (Michel Debré) فطلب يوم 07 سبتمبر 1959 لقاء مع الجنرال ديغول للتأكد من صحة ما ورد في مقال صحيفة نيويورك تيمز (New York times)، غير أن هذا اللقاء لم يتم، لكن في 11 سبتمبر 1959، وفي إطار مأدبة نظمت في مقر الرئاسة الفرنسية (قصر الإليزي)، استغل الجنرال ديغول الفرصة المناسبة للحديث مع جاك سوستال محاولاً تحضيره نفسياً لتلقي مضمون خطابه المقبل "حيث طلب منه عدم التوجس من الخطاب الذي سيلقيه يوم 16 سبتمبر، لأنه سيتحدث عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ولكن في حالة ما إذا قرروا أن يبقوا فرنسيين فستكون الأبواب مفتوحة أمامهم"، وأضاف ديغول⁽²⁾: "حول هذه الفكرة علينا أن نجتمع".

وفي خطاب متلفز بتاريخ يوم 16 سبتمبر 1959 ذكر الجنرال ديغول أن⁽³⁾: "أمام فرنسا مشكلة صعبة ودموية ما تزال مطروحة وهي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها... مؤكداً أن المستقبل السياسي للجزائر يختاره الجزائريون عندما يستتب الأمن حيث يمكن تصور ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية، وهي إما الانفصال (la sécession) وفي هذه الحالة تترك فرنسا الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها- وهو الخيار الذي لم يكن يحبذه الجنرال ديغول واعتبر حدوثه سيؤدي إلى الكارثة- أما الاختيار الثاني فسماه الفرنسية الكاملة (francisation complète) وهو الخيار الذي كان يتبناه بشدة دعاة الجزائر الفرنسية وعلى رأسهم جاك سوستال، وإن كان ديغول يعتبر حلاً غير عملي. أما الخيار الثالث الذي كان الجنرال ديغول يؤمن به ويعتبره حلاً مناسباً للمشكلة الجزائرية فهو حكم الجزائريين

(1) Alain de serigny, l'abandon, Echo d'Alger (1946-1962) tom II, op.cit, p. 381.

(2) Ibid, p. 382.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 145.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

بالجزائريين (gouvernement des Algérien par les Algérien) بساعده فرنسا وفي إطار وحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد التعليم والدفاع والعلاقات الخارجية. كما أن ديغول في خطابه لم يكرر الكلمة المفصلة عند جاك سوستال وهي كلمة الإدماج (Intégration). وعلى إثر هذا الخطاب أكدت شكوك سوستال بخصوص الأفكار التي نشرتها نيويورك تايمز سابقا والتي حاول رئيس الحكومة ميشال دوبري (Michel Debré) تبديدها وطمأنة سوستال. وفي خضم هذه المعطيات أصبح جاك سوستال يحس بعدم الراحة في حكومة لا تؤمن بقناعاته وأفكاره السياسية⁽¹⁾.

وهكذا بدأت الهوة تتسع بين جاك سوستال والجنرال ديغول، وكانت ثورة الحواجز (semaine des barricades) التي قام بها المستوطنون في الجزائر يوم 24 جانفي 1960م سببا في إحداث القطيعة بين الرجلين. ذلك أن المستوطنين الذين أصيبوا بالصدمة من مضمون خطاب 16 سبتمبر 1960م الذي تضمن استعداد الجنرال ديغول لتمكين سكان الجزائر من التعبير عن إرادتهم من خلال استفتاء تقرير مصير يتضمن خيارات ثلاثة هي الانفصال (sécession) أو الفرنسية الكاملة (francisation complète) أو حكم الجزائريين بواسطة الجزائريين (gouvernement des Algériens par les Algériens). أما جاك سوستال فكان يرى أن مبدأ تقرير المصير لا يترجم إرادة السلطة في الحفاظ على الجزائر الفرنسية - لفظة التلاقي بين جاك سوستال والمستوطنين - بل إن جاك سوستال كان يعتبر هذه السياسة تشكل ضغطا كبيرا توجه ضد المستوطنين يفوق الضغط الذي كانت تفرضه جبهة التحرير الوطني⁽²⁾. ولهذا وقف سوستال على النقيض من السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، ويظهر ذلك من خلال تصريحاته وتحركاته السياسية التي أعقبت تصريح الجنرال ديغول مباشرة.

(1) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit. p. 162.

(2) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وفي هذا السياق صرح جاك سوستال معقبا على عرض الجنرال ديغول لمبدأ تقرير المصير كخيار لحل المعضلة الجزائرية، فقال⁽¹⁾: "إن هذه السياسة الجديدة التي ينوي الجنرال ديغول تطبيقها ستؤدي بنا إلى فقدان الجزائر وفي الوقت نفسه الاستمرار في الحرب، وإن لم تكن نريد لرجال فرنسا أن يموتوا من أجل الجزائر الفرنسية فإن سياسة ديغول التي ينوي تطبيقها ستؤدي إلى موت الفرنسيين من أجل الجزائر الجزائرية".

ولقطع الطريق على السياسة الجزائرية الجديدة للجنرال ديغول سارع جاك سوستال إلى تأسيس تنظيم سياسي جديد يعمل على الدفاع عن فكرة الجزائر فرنسية وهو التنظيم الذي عرف باسم التجمع من أجل الجزائر الفرنسية (la rassemblement pour l'Algérie française) وذلك بتاريخ 21 سبتمبر 1959، كم بادر بالاجتماع مع أعضاء اللجنة المركزية لحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديد (Union pour la nouvelle République)، الحزب الداعم للجنرال ديغول والذي سبق أن أسسه سوستال، وكان يتمتع داخله بنفوذ كبير، وأكد إثر هذا الاجتماع أن إتباع سياسة الجنرال ديغول لتطبيق الحكم الذاتي يعني أن الحزب فقد كل أسباب وجوده⁽²⁾.

أما المستوطنون الفرنسيون في الجزائر، فقد أصيبوا بالصدمة من سياسة تقرير مصير الجزائر التي أعلنها الجنرال ديغول، وازداد هيجانهم بعزله للجنرال ماسي (Massu) الذي كان يحظى بشعبية عارمة في أوساطهم نتيجة نجاحه في كسب معركة الجزائر ضد جبهة التحرير الوطني في خريف 1957م، والذي يعتبر كذلك أحد أبرز القادة العسكريين الذين قادوا حركة 13 ماي 1958م وساهموا في إنهاء عصر الجمهورية الرابعة وفي إعادة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في فرنسا. ولهذا كان المساس بالجنرال ماسي بمثابة إعلان حرب ضد أوروبيي الجزائر⁽³⁾.

(1) Jacques Soustelle, dernière heure, N° 4. 404, 21-12- 1960, p.1.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, Alger, Boîte N°1k/1177, rassemblement pour l'Algérie Française.

(3) Hernan des Philip, ceux qu'étaient les pieds – noirs, la neif, N° 88, décembre 1963, p. 44.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

والواقع أن مبادرة الجنرال ديغول بعزل الجنرال جاك ماسي (Jacques Massu) كانت رد فعل على تصريحات على الأخير في منتصف شهر جانفي للصحافي الألماني كمبيسكي (kimpiski)⁽¹⁾ الذي كان يعمل في جريدة ألمانية تصدر في مدينة ميونيخ، حيث كشف الجنرال ماسي عن استيائه من سياسة الحكومة الفرنسية الغامضة اتجاه فكرة الجزائر الفرنسية، وأضاف أن الجيش قلق من تحول الجنرال ديغول إلى رجل يساري، مشيرا إلى أن غلطة الجيش هي مساعدة ديغول على الوصول إلى السلطة. وعندما سأله الصحافي عما إذا كان الجيش سينفذ أوامر رئيس الدولة من دون قيد أو شرط، أجاب قائلاً⁽²⁾: "إنني شخصيا والأغلبية الكبيرة من الضباط الذين يتواجدون في مراكز المسؤولية لن ينفذوا الأوامر التي يعطيها رئيس الدولة دون شروط، لأن العسكريين يمتلكون القوة".

وعندما نشرت تصريحات الجنرال جاك ماسي تم استدعائه من قبل الجنرال ديغول، حيث جرى بينهما نقاش حاد خرج على إثره ماسي في قمة غضبه⁽³⁾، وبعد هذا اللقاء مباشرة أصدر الجنرال ديغول قرار عزل الجنرال ماسي (Massu)⁽⁴⁾ من منصبه وكان هذا القرار بمثابة الشرارة التي أدت إلى إعلان المستوطنين⁽⁵⁾ الأوروبيين في الجزائر عصيانهم وتمردهم

(1) استطاع الصحافي الألماني إجراء هذا اللقاء بناء على توصية حصل عليها من السفارة الفرنسية في مدينة بورن الألمانية وهو يعمل مراسل لجريدين في الوقت ذاته هما: (Der spiegel) ويومية (zeutch Zeitung) وقبل عمله في الصحافة كان ضابط في فرقة المضلين في الجيش الألماني. محمد يوسف، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 45.

(2) Aix en Provence, Centre de documentation historiques sur l'Algérie, Boîte N° Sou- 8427, interview de j'acquis Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

(3) Jacques Massu, le tarent et la digue, édition plan, paris, 1972, p.310.

(4) بعد استدعائه إلى فرنسا عزل الجنرال ماسو وتم تعويضه بالجنرال كريبان (crépin) pascal gauchon et Patrick buisson OAS, édition, J.P.N, France, 1987, p. 30.

(5) بعد نشر الحوار الذي دار بين ماسو والصحافي الألماني أنهم هذا الأخير من قبل غلاة المستوطنين بتلقيق تصريحات للجنرال ماسو لم تصدر عنه وأدت إلى توتر العلاقة بين رئيس الجمهورية والسلطات العسكرية في الجزائر، لكن الصحافي الألماني أكد أنه متمسك بكل كلمة تشرها مؤكدا أن الحوار الذي جرى بينه وبين الجنرال ماسو كان بحضور رائد من الجيش الفرنسي والذي كان يفهم جيدا الألمانية وعمل على الترجمة الدقيقة لتصريحات الجنرال مضيفا أنه سبق له أن أجرى اتصالات مع شخصيات سياسية معروفة كخروتشوف وازنهاور ونشرت نصوص تلك اللقاءات لكن لم يشكك أحد فيما كتب.

Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/122, la liberté de la presse hier et aujourd'hui, déclaration de de gaulle.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

عن على نظام حكم الجنرال شارل ديغول، لأن الجنرال ماسي بالنسبة لهم هو صانع الانتصار على جبهة التحرير الوطني في معركة الجزائر والمساس به يعد بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين بمثابة إعلان حرب ضدهم⁽¹⁾.

وهكذا بدأ المستوطنون يتحركون عن طريق تجمعاتهم المعتادة محاولين صناعة 13 ماي جديدة وذلك بعزل الجنرال ديغول أو إرغامه على التراجع على سياسته المتبعة، ففي يوم 22 جانفي 1960 قام جوزيف أورتيث (Jozef Ortiz)⁽²⁾ بإعطاء التعليمات للأوروبيين للشروع في التمرد إلى أن يتم الإطاحة بديغول وسلطته⁽³⁾ وفي نفس الوقت كان لاغيارد (la gaillard)⁽⁴⁾ رئيس اتحاد طلبة الجزائر الأوروبيين ينشط في الجامعة متنقلا بين مختلف الكليات لتجنيد الحركة الطلابية⁽⁵⁾.

وقد اتسعت حركة التمرد بغلق المحلات التجارية والحانات والمطاعم يوم 24 جانفي 1960م، فانخرط في الإضراب العام حوالي 80% من التجار⁽⁶⁾، وتجمع حوالي عشرة آلاف (10.000) من المتظاهرين حول مقام الجندي المجهول. ومن أعلى مبنى قصر الحكومة خطب أورتيث المحتجين، فطالبهم بالاتحاد من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية. وأيده النائب لاغيارد (la gaillard) الذي احتل الجامعة بمساعدة 500 رجل مؤطر ومسلح. وقد

(1) Hernan dez Philippe, ceux qui et aient les pieds-noirs, la neif, N°88, décembre 1963, p. 44.

(2) جوزيف أورتيث (Jozef Ortiz) من المستوطنين المتنفذين بالجزائر معروف بصاحب المقهى الكبير كان له دور بارز في أسبوع الحواجز في الجزائر 1960، حكم عليه بالإعدام سنة 1961، لكنه استطاع الهروب إلى اسبانيا وانضم إلى تنظيم منظمة الجيش السري الفرنسية (OAS)، تم توقيفه في أكتوبر 1961 لكن أطلق صراحه في السنة الموالية وقد انهى حياته في اسبانيا، ينظر: Jerry de Pierre got, dictionnaire historique de l'OAS, publication Jerry de Pierre got, France, 1990, p. 85.

(3) Pierre Mannoni, op, cit, p. 261.

(4) لاغيارد ليون بيار (la gaillard lion pierre) هو محامي ورجل سياسي ولد في 15 ماي 1931 كان من المنظمين لأسبوع الحواجز سنة 1960 حكم بالسجن على إثرها لكنه استطاع الهروب إلى اسبانيا حيث أوقف من قبل الحكومة الاسبانية في مدريد بطلب من السلطات الفرنسية ليطلق سراحه بعد ذلك وينظم إلى منظمة الجيش السري الإرهابية (OAS). ينظر: Jerry de pierre got, op, cit, p. 66

(5) Maurice Challe, Notre révolte, édition presses de cité, paris, 1968, p. 165.

(6) Le Dimanche matin, N° 579, 24 janvier 1960, p. 2.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

استجاب المستوطنين لقائدهم جوزيف أورتيز (Jozef Ortiz) وقاموا بمحاصرة معظم شوارع مدينة الجزائر⁽¹⁾.

وكرر فعل على تضاعف عدد المتظاهرين الأوروبيين في مدينة الجزائر، أمر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال شال (Challe) بنصب الحواجز ووضع صفوف للمظليين أمامها⁽²⁾ بهدف حفظ الأمن العام واحتواء حركة التمرد.

لكن السلطات الفرنسية في باريس لم تكن تتوقع أن استدعاء الجنرال ماسي سيؤدي إلى رد فعل بهذا المستوى من العنف من قبل المستوطنين لذلك من الصعب القول أن عملية استدعاء ماسي (Massu) وإنهاء مهامه هي السبب الوحيد وراء أحداث 24 جانفي 1960 فهي في الواقع لم تكن إلا حجة وسببا من مجموعة من الأسباب تشكل في مجملها تحفظاتهم عن سياسة ديغول منذ وصوله إلى السلطة⁽³⁾.

وأمام تسارع الأحداث وتطورها بشكل خطير تم عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء في باريس بتاريخ 25 جانفي 1960، حيث أدلى الجنرال ديغول على إثره بتصريح ورد فيه قوله⁽⁴⁾: "لقد وجهت ضربة سيئة لفرنسا في الجزائر، لقد وجهت ضربة سيئة لفرنسا أمام العالم، لقد وجهت ضربة سيئة لفرنسا في عقر دارها، لذلك أطلب من المتمردين العودة إلى النظام".

أما الوزراء الحاضرون فقد انقسموا إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول يمثله الوزراء المؤيدون للسياسة الجزائرية للجنرال ديغول أمثال أندري مالروكس (André Marloux) وادموند ميشلي (Idmand Michelet)، حيث طالبوا باستعمال العنف لوضع حد للفوضى في الجزائر. أما الاتجاه الثاني فكان يريد الانتظار إلى غاية الإطلاع على نتيجة الزيارة الميدانية

(1) Pierre Mannoni, op. cit, p. 161.

(2) Ibid, p. 165.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/144, le général Massu est Appelé à Paris par le ministre armée (secret).

(4) Charles De Gaulle, Discours et Messages avec le renouveau, Mai 1958 juillet 1962, édition plon, France, 1970, p.174.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

للوزير الأول ميشال دوبري (Michel Debré) للجزائر، في حين مثل الاتجاه الثالث الوزراء المعارضون لسياسة الجنرال ديغول أمثال برنارد كورنو جونتي (Bernard Carnul-Gentile) وزير الاتصال وبطبيعة الحال الوزير جاك سوستال والذي كان دافع على فكرة الحوار مع المتظاهرين كطريق لتطبيع الأوضاع في الجزائر في حين رفض الجنرال ديغول جملة وتفصيلا أي حوار مع المتمردين وقرر استعمال القوة لانتهاء حركة التمرد، ولذلك خاطبه سوستال بلهجة عنيفة جدا قائلا⁽¹⁾: "بما أن قنبلتنا النووية جاهزة تماما، لماذا لا نفجرها في الجزائر العاصمة بدلا من رقان".

وهكذا تدهورت العلاقات بين الرجلين بطريقة ملحوظة⁽²⁾، خاصة وأن جاك سوستال فسر أحداث الحواجز على أساس أنها عملية مفبركة تمت إثارتها من قبل النظام بهدف تحطيم الثقة الموجودة بين العسكريين والمستوطنين⁽³⁾.

ولقد وجد الوزير جاك سوستال نفسه في موقف محرج داخل حكومة تتعارض سياستها الجزائرية تماما مع قناعاته السياسية، فالمستوطنون الأوروبيون في الجزائر أصبحوا معارضين لسياسة ديغول في الجزائر، وسوستال كان ظاهريا يدعم هذه السياسة لأنه كان وزيرا في حكومة ديغول، لذلك كان يخاف أن يفقد شعبيته الكبيرة التي يتمتع بها في أوساط المستوطنين، الذين أحسوا -حسب سوستال- أنهم أهملوا وتم إبعادهم من الحسابات السياسية لفرنسا، ومظاهرات 24 جانفي لم يكن لها هدف آخر سوى طلب النجدة⁽⁴⁾ حسب اعتقاد سوستال، وليست حركة عصيان ومحاولة لتهيئة أرضية انقلاب عسكري كان يأمل غلاة المستوطنين أن يدفعوا الجيش للقيام به ضد السلطة الشرعية في باريس كما كان يعتقد الجنرال ديغول، ولهذا وقف موقفا حازما ضد رموز هذه الحركة.

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 917/144, le général Massu est Apple à paris par le ministre armée (secret).

(2) Idem.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 145.

(4) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وتبعاً لذلك كتب جاك سوستال رسالة استقالته من حكومة ميشال دوبري (Michel Debré) في جانفي 1960، وأرفقها برسالة شديدة اللهجة ينتقد فيها السياسة المتبعة من قبل الجنرال ديغول⁽¹⁾. لكن ميشال دوبري (Michel Debré) والذي كان عائداً لتوه من الجزائر رفض قبول الاستقالة وطلب من جاك سوستال أن ينتظر إلى غاية تقديم الجنرال ديغول لخطابه⁽²⁾، خاصة وأنه في الفترة الممتدة من 24 إلى 29 جانفي 1960 كان الجنرال ديغول ينتظر الفرصة المناسبة لتعديل الحكومة، وهي فرصة أتاحت له بعدما استطاع الجنرال أوسيل (Oscils) التدخل وانهاء التمرد من دون إراقة للدماء وتم تجاهل فكرة جاك سوستال في التفاوض مع أورتييز وبيار لاغيارد (Pierre la gaillard)، بل تم ترجيح وجهات نظر كل من الجنرال كريبان (Crépin)⁽³⁾ والمفوض العام للحكومة في الجزائر السيد بول دولوفريي (Paul de Lovrierier)⁽⁴⁾ والتي كانت ترى ضرورة إنهاء مهام الجنرال شال⁽⁵⁾ كقائد عام للقوات الفرنسية في الجزائر، بسبب تأييده ضمناً لمطالب المتظاهرين، وهو ما يفهم من تصريحه الذي أدلى به في الليلة من 24 إلى 25 جانفي في ذروة أزمة الحواجز، حيث صرح قائلاً⁽⁶⁾: "إن العسكريين لن يتخلوا أبداً عن الجزائر".

ويمكن القول في هذا السياق أن جاك سوستال أصبح عبئاً ثقيلاً عليه، ولذلك وجد ديغول في ثورة الحواجز فرصة ملائمة للتخلص منه. فقام الجنرال ديغول باستدعائه إلى

(1) Jacques Soustelle, Vingthuit ans de gaullisme, op. cit, p. 169.

(2) Bernard Ullman, op. cit, p. 296.

(3) عين مكان الجنرال ماسي في الجزائر بعد عزله. Pascal gauchon et Patrick buisson, OAS, édition J.P.N, France, 1987, p 30.

(4) بول دولوفريي (Paul de Lovrierier) ولد بتاريخ 25 جوان 1914، بناحية روميرمون (Remiremont) شغل منصب لمفوض العام للحكومة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1958 إلى غاية سنة 1960 وهم الذي أعلن سنة 1960 عن فشل اسبوع الحواجز في خطاب موجه مباشرة للحيش ينظر: Jean louis Gérard, op.cit, p.79

(5) Bernard Ullman, op. cit. p. 265.

(6) Alain de serigny, l'abandon écho d'Alger (1946-1462) tom 26, op. cit, p. 382.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

مكتبه، وخاطبه وهو يضغط على يده قائلاً⁽¹⁾: "أطلب منك أن تغادر الحكومة، أنت غير متفق معي حول السياسة المتبعة في الجزائر لذلك أطلب منك الرحيل".

وبعد انتهاء لقائه مع الجنرال ديغول اتصل جاك سوستال هاتفياً بالوزير الأول ميشال دوبري (Michel Debré) والذي سبق وطلب منه التريث في تقديم استقالته، حيث أبدى دوبري اندهاشه لسماعه الخبر وأخبره أنه التقى بالجنرال ديغول قبل ساعات ولم يطلع على الموضوع. و كان لهذه الإقالة عميق الأثر على جاك سوستال، خاصة أنه كان يستطيع الخروج بطريقة تحفظ ماء وجهه لو قبل دوبري الاستقالة التي سبق أن قدمها له، حيث أعتبر أن ديغول قد أمعن في إهانته وأنه أبعد متجاهلاً كل شيء وكأنه يبعد حشرة مزعجة⁽²⁾.

وقد تم تعويض جاك سوستال بالسيد برنار كورنوت جونتيل (Barnard cornut gentile)⁽³⁾ بعد التعديل الحكومي الذي أعلن عنه يوم 05 فيفري 1960م حيث أرجع جاك سوستال إقصاءه من التشكيلة الحكومية إلى تمسكه بفكرة الجزائر الفرنسية⁽⁴⁾.

وعندما أخرج من الحكومة أصبح جاك سوستال (jacques Soustelle) مناضلاً عادياً في حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (union pour la nouvelle république)، وحتى عضويته كمناضل بسيط في حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة لم تدم طويلاً بعد إعلان القطيعة النهائية بينه وبين الجنرال ديغول، فبعد فترة وجيزة هاتفه ميشال دوبري (Michel Debré) وأخبره أن حزب الاتحاد من أجل الجمهورية ليس له هدف ولا وجهة سياسية سوى دعم أفكار الجنرال ديغول، وأن كل من ينتمي إلى هذا الحزب ويخالف أفكار الجنرال ديغول ستنتم تحيته بطريقة أوتوماتيكية وبالتالي إقصاؤه من عضوية الحزب⁽⁵⁾.

(1) Charles de Gaulle, mémoire d'espoir, tom I, le renouveau, Edition, Plon, 1970, p. 91.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 161.

(3) Idem.

(4) Ibid, p. 162.

(5) Ibid, p. 166.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

كما تلقى رسالتين من الجنرال ديغول أكد له من خلالهما كلام ميشال دوبيري بخصوص إلغاء عضويته في حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة، الحزب الداعم للجنرال ديغول. كما تم إصدار قرار رسمي بتوقيف جريدة لوفواسي بوغكوا (le voici pourquoi)⁽¹⁾ التي كان سوستال رئيس تحريرها. ولكن فصل جاك سوستال من عضوية حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (la Union pour nouvelle république) أدى إلى استقالة العديد من الأعضاء الداعمين لفكرة الجزائر الفرنسية⁽²⁾.

وقد تزامنت تنحية جاك سوستال (jacques Soustelle) من عضوية حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة مع حملة إعلامية كبيرة ذات بعد دعائي (propagande) في شكل مناشير مرفقة بصور للجنرال ديغول مع عبارة الجنرال ديغول منقذ فرنسا للمرة الثانية⁽³⁾. ولقد كان أسبوع الحواجز منعرجا خطيرا في تطور أحداث المعضلة الجزائرية حيث ظهر جليا رفض الجنرال ديغول لسياسة الإدماج من خلال الإجراءات التي اتخذها مباشرة عقب القضاء على تمرد الحواجز ابتداء من تاريخ 13 فيفري 1960، فقد قام بتأسيس لجنة مكلفة بالشؤون الجزائرية ووضعها تحت إشرافه المباشر. كما قلص من سلطات الجيش لصالح السلطات المدنية. وقلص من نفوذ الجيش والمستوطنين، من خلال حل المكتب الخامس⁽⁴⁾ وحول سلطات هذا الجهاز إلى رؤساء النواحي العسكرية نظرا لتواطؤ قاداته مع أوروبيي الجزائر ضد الحكومة. كما قام باتخاذ إجراء هام آخر وهو نزع سلطات حفظ الأمن من الجيش التي منحت له بموجب قانون حالة الطوارئ الذي صدر يوم 03 أفريل 1955م

(1) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p.172.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1K/1167, conférence de presse de mouvement (Algérie Sara).

(3) Ibid, Boîte N° 917/122, la liberté de la presse hier et aujourd'hui, déclaration de gaulle.

(4) المكتب الخامس هو مكتب للدراسات والتنسيق مكلف بالتعبئة النفسية، انشا داخل القيادة العسكرية العليا ويعمل بالتنسيق مع مكتبالتنسيق الداخلي، وكامت مهمته الاولى التجسس على المسلمين وكان يرأسه الجنرال غودار (Godar)

ينظر.: Achour Cheurfi, op.cit, p 95

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وإعادتها إلى جهاز الشرطة ابتداءً من 04 فيفري 1960، لأنه لم يعد يثق بقيادة الجيش بسبب تواطئهم المستمر مع المستوطنين⁽¹⁾.

وهكذا أصبحت الشرطة خاضعة للمفوض العام للحكومة في الجزائر والولاية. كما أصبح الولاية يتمتعون بسلطات جديدة بعد تعديل القوانين الفرنسية من طرف وزارة العدل. وتم تعويض العقيد غودار (Godar) رئيس المكتب الخامس بقائد من الشرطة⁽²⁾. وقد صدر الاجراء الرئاسي الذي يعزز هذه الاجراءات في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 20 فيفري 1960⁽³⁾

وبسبب الليونة التي تعامل بها الجنرال شال مع تمرد المستوطنين خلال ثورة الحواجز قرر الجنرال ديغول ابعاده عن قيادة القوات الفرنسية في الجزائر وأبلغه أنه ينوي نقله إلى منصب آخر في أوروبا. كما قام الجنرال ديغول بإحالة بعض الجنرالات على التقاعد، بموجب التغييرات الهامة التي حصلت على مستوى سلطات وقيادات الجيش والتي تم الإعلان عنها يوم 23 أبريل 1960 حيث أنهى كذلك مهام الجنرال ماسي (Massu) وعين بدلا عنه الجنرال كريبان (Crepin)⁽⁴⁾.

وبالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالجيش، قام ديغول بإجراءات مماثلة فيما يخص المستوطنين الأوروبيين، فقد أصدر القرار رقم 1387-60 الصادر بتاريخ 17 مارس 1960 حل بموجبه كل الحركات السياسية من أحزاب وجمعيات الداعمة لفكرة الجزائر الفرنسية بحجة مسؤوليتها عن ثورة الحواجز⁽⁵⁾. فقد حل جبهة الجزائر الفرنسية (front de l'Algérie français) التي قادت تمرد الحواجز ولجنة قدماء المحاربين (comité d'anciens

(1) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 247.

(2) Edgar O'ballance, the Algerian Insurrection, (1954-1962), Archan Books, London, 1967, pp. 152-153.

(3) Bernard Droz et Evelyn lever, op. cit, p. 247..

(4) لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص 46.

(5) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : ALG, ALGER, Boîte N° 1K/1167, conférence de presse de mouvement (Algérie Sara).

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

(combatants) والحركة الشعبية لـ13 ماي (Mouvement populaire de 13 mai) وحل الوحدات الإقليمية (Union territoriale)⁽¹⁾ والجمعية العامة لتلاميذ الثانويات والمتوسطات في الجزائر (Association générale des élèves des lycées et collèges) والجمعية العامة للطلبة الجزائريين (association général d'étudiant algériens) وفيدرالية الطلبة الوطنيين (Fédération des étudiants nationalistes) لتواطئها الشديد مع المنظمات السابقة الذكر، فاتحا المجال لمرحلة جديدة هي المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

لقد أكد الجنرال ديغول منذ توليه السلطة سنة 1958 بأنه رجل حر ولا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي لذلك كان اعتماده الأول منذ البداية على حشد التأييد الشعبي لسياسته الجزائرية وتقوية سلطة الدولة الفرنسية، عوضا عن فتح المجال للقوى الموازية في الجزائر لصنع السياسة الفرنسية الخاصة بها، حتى لا تكون الحكومة الفرنسية تحت رحمتها ومهددة بالانهيار في أي لحظة إذا هي رفضت أن تخضع لرغباتها⁽³⁾.

ونتيجة لتطورات الأحداث التي عرفتھا القضية الجزائرية وتبعاً للإجراءات السابقة توجه الجنرال ديغول يوم 14 جوان 1960 بخطاب إلى الثوار الجزائريين طلب منهم الدخول في مفاوضات بهدف وضع حد للحرب التي أنهكت قوة فرنسا ماليا وبشريا لأن حرب الجزائر كانت تكلف فرنسا يوميا ثلاث مليارات من الفرنكات الفرنسية⁽⁴⁾، ومما ورد فيه قوله⁽⁵⁾ : "...اننا لانعارض فكرة تقرير المصير للجزائريين اذا كانت هي المخرج الوحيد الممكن لهذه المأساة الدرامية... مرة أخرى أتوجه باسم فرنسا إلى قياديي التمرد وأخبرهم بأننا ننتظرهم في باريس كي نجد معا حلا مشرفا للصراع الذي مازال مستمرا".

(1) هي قوات عسكرية استثنائية اسسها الجنرال بول شريار (Paul Charrier) سنة 1955 لتغطية النقص في القوات النظامية

،حيث كان يطلق عليهم الوحدات الاحتياطية ،وقد وصل عددهم 22000 مجند ينظر :Jean Louis Gérard ,op.cit,p.64.

(2) Alistair Horne, op.cit, p.394.

(3) Royce mardis, and Bernard, Broun, the de Gaulle République hemewoods, the dorey presse, London, 1965, p. 253.

(4) Ibid, p. 409.

(5) Charles De Gaulle, Discours et messages Mai 1958-Juillet1962, op. cit, pp.245-226.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

أما جاك سوستال فقد أصيب بصدمة من استعداد الجنرال ديغول لتنظيم لقاء بقيادة جبهة التحرير الوطني فقرر تصعيد كفاحه السياسي ضد السياسة الديغولية بتأسيس حزب جديد تحت اسم "جبهة الجزائر الفرنسية" (Front de l'Algérie française) يوم 15 جوان 1960 كرد على الدعوة التي قدمها الجنرال ديغول للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني وفي الوقت نفسه ردا عن تنحيته من عضوية حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (union pour la nouvelle république) الذي أرسى جاك سوستال دعائمه الأولى. وكان أول بيان نشر باسم حزب "جبهة الجزائر الفرنسية" موجه للجنرال ديغول بعنوان: "لا نتفق معك" «pas d'accord avec vous»⁽¹⁾ ، كما عمل على تأسيس لجنة الإعلام حول مشكلات الجزائر والصحراء (Comité d'information sur les problèmes de l'Algérie et de Sahara) وهي منظمة سياسية تعمل بالتنسيق مع حزب "جبهة الجزائر الفرنسية" (Font de l'Algérie française)⁽²⁾. كما أسس حركة الجزائر- الصحراء (Mouvement Algérie -Sahara)⁽³⁾.

وقد أثار الحراك السياسي الذي قام به سوستال مخاوف حكومة الجنرال ديغول التي بادرت بوضع جاك سوستال تحت الرقابة الأمنية الدائمة لمعرفة كل تحركاته ومنعه من العودة إلى الجزائر نظرا لما كان يتمتع به من شعبية لدى أوروبيي الجزائر، حيث كان يتوقع من تواجده في الجزائر تعقيد الأمور أكثر⁽⁴⁾.

في الوقت الذي كان فيه المعارضون الفرنسيون لسياسة الجنرال ديغول ولعرضه المفاوضات مع جبهة التحرير يتكتلون في إطار منظمات سياسية وحزبية استعدادا لإفشال هذا المسعى التفاوضي، صرح رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات

(1) Centre d'archives d'outre-mer, en Provence Aix-: ALG, ALGER, Boîte N° 1K/1178, FAF, organe de presse des patriotes N 30, janvier 1960 (pas d'accord).

(2) Bernard Ullman, op. cit, p. 299.

(3) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : ALG, ALGER, Boîte N° 1K/1167, conférence de presse de mouvement (Algérie Sahara).

(4) Bernard Ullman, op. Cit, p. 299.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

عباس من العاصمة اللبنانية بيروت قائلاً⁽¹⁾: "الجنرال ديغول يريد دعوتنا الى باريس لكي نتفاوض من منطلق أننا مواطنين فرنسيين، لكننا نصر على أن نعامل كأعضاء حكومة معترف بها وأن تكون المفاوضات على أرض محايدة".

والواقع أن تبني الجنرال ديغول لمبدأ تقرير المصير كحل للمعضلة الجزائرية وأمله في أن يقبل الناخبون الجزائريون إقامة "جزائر جزائرية" أي جزائر يتساوى فيها في الحقوق والواجبات جميع سكانها بغض النظر عن الفروق الدينية والعرقية وتتمتع باستقلال ذاتي واسع ومرتبطة مع فرنسا في مجالات الدفاع والسياسة النقدية والسياسة الخارجية ورفضه لفكرة الإدماج التي كان يناهز بها سوستال والمستوطنون ليس لأن هذه الفكرة غير واقعية فحسب بل لأنها كذلك في غير مصلحة فرنسا، وهو ما عبر عنه للسيد بيار لافون (Pierre Laffent) المدير العام ليومية ايكو دوغون (Echo d'Oran) والنائب في البرلمان الفرنسية عن مقاطعة وهران حيث قال: ⁽²⁾ "إن هؤلاء الذين ينادون اليوم بالإدماج بقوة هم أنفسهم الذين رفضوا سنة 1943 ما يريدونه الآن إنهم يريدون أن نرجع لهم "جزائر بابا" (l'Algérie de papa) لكن جزائر "بابا" ماتت واذا لم نفهم ذلك سنموت معها".

وفي تعليقه على الإدماج قال⁽³⁾: "نستطيع أن ندمج الأفراد والعائلات أو الجماعات في إطار مقاييس معينة، وهذا يتطلب أجيالا، لكن لا نستطيع أن ندمج شعبا بماضيه وبتقاليده وبتكرياته وبمعاركه سواء كان منهزما أو منتصرا، هل يعتقدون أنه يمكن ذلك مع الأقدام السوداء والعرب، واذا تخلياً بأنه يمكن ذلك فهل تصوّر رتم ماذا سيحدث، إن عدد العرب سيتضاعف مرتين ثم خمسة مرات ثم إلى عشرة مرات في الوقت الذي سيبقى فيه

(1) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence : ALG, ALGER, Boîte N° 41/25, conférence de presse de Ferhat Abbas à Beyrouth.

(2) Georges Fleury, histoire secrète de l'OAS, édition grasset, France, 2002, p. 28.

(3) Raphaël draie, lettre au président Bouteflika sur le retour des pieds -noir en Algérie, édition michlo, paris, 2000, p. 42.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

الشعب الفرنسي ساكنا...، وسيرتفع عدد نوابهم في البرلمان بالموازاة مع عددهم من 200 ثم إلى 400 ثم إلى 600 وبذلك سترون في باريس رئيسا عربيا في الإليزي".

وهكذا يتضح أن الجنرال شارل ديغول لم يرفض الإدماج⁽¹⁾ كفكرة في حد ذاتها وإنما رفض نتائجها انطلاقا من استشرافه لمعطيات المستقبل إذا تم دمج المسلمين الجزائريين في الشعب الفرنسي، فرفضه للإدماج هو رفض للمساس بالهوية الوطنية الفرنسية.

أما صانعو أحداث 13 ماي 1958 من مستوطنين وقادة الجيش وعلى رأسهم الحاكم العام السابق جاك سوستال فلم يمتدوا الجنرال ديغول من العودة إلى السّلطة إلا لأنهم كانوا يعتقدون أنه سيكون بمثابة المنقذ للجزائر الفرنسية، ولهذا اعتبر جاك سوستال أن ديغول يتبذّره لمبدأ تقرير المصير قد خان الجزائر الفرنسية وخذع الذين وضعوا فيه ثقتهم⁽²⁾. واعتبر أن الجنرال ديغول قد غير من موقفه من المشكلة الجزائرية، فقد كان في اعتقاده يدعم سياسة الإدماج وإن لم يأت على ذكرها صراحة ولكنه تلفّظ بعبارة "تحيا الجزائر الفرنسية" يوم 6 جوان 1958م وهو تأكيد على دعمه سياسة الإدماج⁽³⁾.

والواقع أن ما ذهب إليه جاك سوستال لا يستند إلى قرائن صلبة، فهتاف الجنرال ديغول بعبارة "تحيا الجزائر الفرنسية" بالنسبة لجيني تيرنوار (Géné Terrenoire) التي استند عليها سوستال في إصدار حكمه كانت "هفوة خرجت من فم ديغول لأنه كان محاصرا بجمع غفير كان يهتف بحياة سوستال، داعم فكرة الجزائر الفرنسية"⁽⁴⁾ لكن جاك سوستال اعترض

(1) حسب صبر للأراء تم إجرائه في الميترربول الفرنسي سنة 1958 فإن 51% من الفرنسيين يعتبر الإدماج جيد لفرنسا ولكن في نفس الوقت 40% من الفرنسيين يعتبرون الإدماج عملية ممكنة لكن في نفس الوقت 41% منهم يعبر استقلال الجزائر عن فرنسا شيء لا يمكن ما يؤكد أفكار سوستال لإدماج الجزائر بفرنسا لم تكن مؤيدة من أغلبية الفرنسيين وهذا ما تعكسه مواقف الرأي العام في الميترربول الفرنسي، نتيجة للتطورات الملحوظة على الصعيدين السياسي والعسكري وحتى الدولي والإقليمي الذي عرفته الثورة الجزائرية. Guy Perville, pour une histoire de Laguerre d'Algérie édition picard, France, 2002, p. 199.

(2) Georges Fleury, op. Cit , p. 47.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op cit, p. 66.

(4) Jacques Soustelle, la page n'est pas tournée, la table rende, Paris, 1965, p. 113.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

على تفسير تيونوار وبرّ ذلك بأنّ الجنرال "ديغول" ليس من الذين تصدر عنهم هفوات لأذّه كان محاصرا بجمع غفير من الجماهير، وأنّه تلفّظ بعبارة "تحيا الجزائر الفرنسية" في مستغانم، في حين أنّ الجمع الكبير الذي تعالت فيه الهتافات باسم جاك سوستال كان في وهران، مؤكّداً أنّ ذلك كان من دون أي ضغط بل نابع عن إيمان قطعّي⁽¹⁾ بفكرة الجزائر الفرنسية لدى الجنرال ديغول.

ولكن جاك سوستال ناقض نفسه في موقع آخر حينما قال أنّ⁽²⁾: "الجنرال ديغول لم يكن يحق له أن يخفي علينا عدم إيمانه بفكرة الجزائر الفرنسية نحن الذين نصبناه في السلطة، لأننا كنا نظن أننا نصبنا أملنا، كان من المفروض عليه أن يقول لنا لا تعمدوا علي في الحفاظ على الجزائر الفرنسية لأنني لا أوّمن بها".

والحقيقة أنّ العديد من السياسيين الفرنسيين لا يقاسمون جاك سوستال قناعته في أنّ الجنرال ديغول قد غير من مواقفه وخذع أناس وضعوا فيه الثقة، ومن هؤلاء السياسيين السيد ألكسندر سانغنتي (Alexandre Sanguinetti)⁽³⁾ الذي عبر عن رأيه في هذه المسألة من خلال حوار له مع المؤرخ الألماني هارتموت إسنهانص فقال⁽⁴⁾: "كيف يمكن تصور أنّ الرجل الذي ألقى خطاب برزازفيل سنة 1944 وخطاب قسنطينة 1943 لا يقبل استقلال الجزائر، كيف يتخيل أولئك الذين أعادوه إلى السلطة أنهم يستطيعون استعماله وأن يفعلوا به ما يشاؤون، وهو الذي لم يستطع لا تشرسل ولا روزفلت ولا ستالين أن يلعبوا به".

(1) Jacques Soustelle, la page n'est pas tournée, op. cit, p 113.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op, cit, p. 250.

(3) ألكسندر سانغنتي (Alexandre Sanguinetti) ولد سنة 1913، إلّتحق بجيش إفريقيا سنة 1943، كان ملحفا صحفيا بوزارة الاقتصاد في الحكومة المؤقتة "جورج بيدو" سنة 1944م عين سنة 1950 ككاتب عام للجنة حركة جمعيات قدماء المحاربين التي نظمت عدة عمليات ضد المناضلين الموالين للجزائر الفرنسية، هارتموت إسنهانص، المرجع السابق، ص 332.

(4) المرجع نفسه، ص 335.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وعلى الرغم من ثورة الحواجز التي قام بها المستوطنون في جانفي 1960 ولقيت تعاطفا من قبل بعض ضباط الجيش وخاصة الجنرالين شال وماسي والمعارضة المتصاعدة من قبل المستوطنين وأنصارهم من أمثال جاك سوستال إلا أن الجنرال ديغول أبدى تصميمه لا يتزعزع على المضي قدما في تنفيذ سياسته الجزائر من خلال تطبيق مبدأ تقرير مصير الجزائر بواسطة استفتاء شعبي.

ففي 04 نوفمبر 1960 ألقى الجنرال ديغول خطابا وما جاء فيه قوله⁽¹⁾: "إنني قررت طريقا جديدا لفرنسا... هذا الطريق يوصل، ليس إلى جزائر يحكمها الوطن الأم الفرنسي، ولكن إلى الجزائر الجزائرية، وهذا يعني جزائر حرة، جزائر يقرر سكانها مصيرهم بأنفسهم.. هذه الجزائر سيتم بناؤها مع فرنسا، أو من دونها، وإن كان لابد من قطيعة نهائية فإننا لن نلح على البقاء إلى جانب أناس يرفضوننا". وبعد ذلك قرر تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير يومي 07 و08 فيفري 1961م والقيام بجولة في مطلع شهر ديسمبر 1960 لإقناع الناخبين بتبني تصوره لحل المعضلة الجزائرية من خلال التصويت لصالح خيار "الجزائر الجزائرية".

وقد أثار هذا الخطاب هيجان أنصار الجزائر الفرنسية الذين قرروا تنظيم مظاهرات عارمة تشمل المدن الجزائرية بالتزامن مع زيارة الجنرال ديغول للجزائر، تعبيرا عن رفضهم لمضمون خطاب 04 نوفمبر 1960، وأملا في دفع الجيش لإعادة تجربة 13 ماي جديدة تزيج ديغول من السلطة لإنقاذ الجزائر الفرنسية. ولهذا أكمل المسؤولون المحليون لحزب "جبهة الجزائر الفرنسية" (Front de l'Algérie française) في كل وهران وسيدي بلعباس 07 ديسمبر 1960 استعداداتهم لتنظيم إضراب عام يبدأ يوم مجيء الجنرال ديغول ويستمر لمدة 24 ساعة. وبلغ الأمر إلى حد الدعوة إلى تأسيس حكومة فرنسية مؤقتة في الجزائر

(1) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 255.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وتردد ذكر عدة أسماء لتقلد هذا المنصب كالباشا آغا بوعلام⁽¹⁾، لاغيارد (lagailard) وجاك سوستال (jacques Soustelle) وبينني بيدولت (Pinay Bidault)⁽²⁾.

ولكن، وإن كان الاضراب العام الذي دعت إليه جبهة الجزائر الفرنسية قد حقق نجاحا هائلا، وكان متبوعا بمظاهرات حاشدة يومي 09 و 10 ديسمبر 1960م إلا أن النتائج كانت عكسية، فقد تجاهلها الجنرال ديغول ومضى قدما في استعداداته لتنظيم استفتاء تقرير المصير، وأصبح أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على حل أزمة توشك أن تسقط فرنسا في أتون الحرب الأهلية. كما قام بحل جبهة الجزائر الفرنسية كدليل على القطيعة بينه وبين أنصار الجزائر الفرنسية واستبعاد أي تفاوض أو تسوية معهم مهما كانت طبيعتها.

والأهم من ذلك أن جبهة التحرير الوطني استغلت الصراع بين الجنرال ديغول وجبهة الجزائر الفرنسية وقامت بتنظيم مظاهرات شعبية عارمة يوم 11 ديسمبر 1960م شملت المدن الجزائرية الكبرى ولقيت صدى عالمي ورفعت شعار "الجزائر المسلمة"، دعا خلالها المتظاهرون من كل الأجيال إلى تسلم رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد فرحات عباس للسلطة في الجزائر.

ولم تتوقف هذه المظاهرات إلا بعد أن أصدر فرحات عباس بيانا طالب بوقف المظاهرات وعودة المتظاهرين إلى منازلهم، بعد أن حققت المظاهرات هدفها الجوهرى هو تشييع جنازة الجزائر الفرنسية إلى مثواها الأخير إن صح التعبير.

(1) هو السعيد بوعلام، المعروف بالباشا آغا بوعلام ولد في 02 أكتوبر 1906 بسوق أهراس وان كانت أصوله ترجع إلى منطقة تنس في كنف عائلة عرفت بولائها لفرنسا، انخرط في الجيش الفرنسي سنة 1924، حصل على وسام الشرف العسكري الفرنسي سنة 1939، غادر الجيش سنة 1946 ليصبح قائد ابتداء من 11 افريل 1947 في دوار بوعتاب في إحدى البلديات المختلطة التابعة لمدينة الشلف ثم في دوار بود وناس في نفس المدينة، ليحمل لقب آغا سنة 1956 وباش آغا في السنة الموالية، كان من أنصار صيغة الإدماج و ضد استقلال الجزائر و يعتبر الأب الروحي للحركة، كتب مذكرات بعنوان (بلدي فرنسا) (Mon pays ... la France) pp78-79, Achour cheurfi, op.cit

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, FM, Boîte N° 81F/137, manifestation à l'occasion de voyage de chef de l'état (secret).

ر ابعاء - جاك سوستال و الكفاح السري من أجل الجزائر الفرنسية:

تسببت التطورات الخطيرة التي شهدتها الجزائر خاصة منذ تمرد المستوطنين خلال حركة الحواجز (جانفي 1960م) في تفاقم الخلافات بين الجنرال ديغول ووزيره جاك سوستال التي انتهت باستقالة هذا الأخير ومجاهرته بمعارضته الشديدة للسياسة الجزائرية للجنرال ديغول وخاصة فكرة تقرير المصير التي قد تنتهي بانفصال (la sécession) الجزائر واخضاع سوستال للمراقبة البوليسية. ولهذا سأل في هذا الإطار تحديد موقف جاك سوستال من تطورين في غاية الخطورة هما محاولة الجنرال شال و جنرالات آخرون قلب نظام حكم الجنرال ديغول بواسطة القوة المسلحة يوم 22 فيفري 1961م وعلاقته بمنظمة الجيش السري الفرنسي (OAS) وموقفه من الجرائم المروعة التي اقترفتها في حق المسلمين الجزائريين والتي لم ينجو منها كذلك فرنسيون اختلفوا مع أطروحاتها لحل المعضلة الجزائرية، ومنهم الجنرال ديغول نفسه الذي نجا بأعجوبة من محاولة اغتيال اقترفتها عناصر هذه المنظمة.

1. دور جاك سوستال في محاولة قلب نظام حكم ديغول (26/22 أبريل 1961):

بعد أن تعثرت عجلة لقاء ميلان (Melun) الذي عقد بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية، وعقب انقضاء أكثر من 06 أشهر على أزمة الحواجز ومحاكمة منظميها، أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 16 جانفي 1961 استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وفي فرنسا شرع عدد من البرلمانيين الجزائريين المسلمين ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الشيوخ ينظمون عقدهم لأول مرة في تجمع ديمقراطي جزائري، وطلبوا افتتاح المباحثات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽¹⁾.

ولكن هذه التطورات قابلها أنصار الجزائر الفرنسية بردود فعل سريعة كانت تنبئ بما هو أسوأ، حيث أعلن الجنرال شال (Challe) بتاريخ 25 جانفي 1961 أنه طلب أن يحال على التقاعد لمعارضته سياسة الحكومة. وبعدها بفترة وجيزة تجمعت في فانسان العناصر

(1) شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد (1958 - 1962)، ترجمة سوشي فوق العادة، الطبعة الأولى، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 116.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

السياسية التي تؤيد فكرة الإدماج بتحريض من جاك سوستال وكونوا لجنة شعارها "نحن نخدم القانون والسلطة ترفضه"، عرفت بلجنة فانسان (Commission de Vincent).⁽¹⁾

وقد رشحت لجنة فانسان العديد من الشخصيات السياسية لتكون على رأس الحكومة العلة في الجزائر بغرض الدفاع عن فكرة الجزائر الفرنسية، من بينهم وزراء قدماء أمثال روبر لاكوست (Reber Lacoste) وبروجيس مونري (Bourges Maunoury) وجاك سوستال (jacques Soustelle) وكذلك الباشا آغا بوعلام⁽²⁾.

ولكن الجنرال ديغول تجاهل هذه المواقف والتطورات وتشكلت لديه قناعة لا تتزعزع بأن المشكلة الجزائرية أصبحت تمثل عبئا على السياسة والاقتصاد الفرنسي وتهدد مكانة فرنسا وسمعتها على الصعيد الدولي⁽³⁾ ولذلك قرر المضي قدما في تنفيذ سياسته الجزائرية. وخلال سنة 1961 أطلق كثير من التصريحات المتعلقة بالجزائر كما لم يفعل من قبل. وفي تصريحه للصحافة بتاريخ 11 أبريل 1961 تحدث عن وقف إطلاق النار وعن الحكم الذاتي، وهو ما رآه جاك سوستال منعرجا خطيرا⁽⁴⁾.

لكن الجنرال ديغول كان مدركا لخطورة الوضع وتطورات الأحداث وما يمكن أن يترتب عنها حيث قال⁽⁵⁾: "لما شعرت أن الرياح العاتية ستهب دون انقطاع أخذت على عاتقي أن أشرح أفكارى وآرائى بصراحة لم يسبق لها مثيلا وذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 11 أبريل 1961"، وأهم ما جاء في هذا التصريح⁽⁶⁾: "أن الجزائر تكلف فرنسا أكثر بكثير مما تريح منها وأن فرنسا تنتظر بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يحظى بانفصال الجزائر عنها مضيفا أن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا".

(1) Sylvie thénaou, histoire de la guerre d'indépendance Algérienne, édition el maarifa, Algérie, 2010, p. 218.

(2) Idem.

(3) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 331.

(4) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op, cit, p. 227.

(5) شارل ديغول، المصدر السابق، ص 117.

(6) المصدر نفسه، ص 117.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وبعد هذا التصريح الذي أدلى به الجنرال ديغول اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على إعلان إجراء المفاوضات على بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ابتداء من 17 أبريل 1961 بإيفان⁽¹⁾.

وقد تزل هذا الإعلان كالصاعقة على كل أنصار الجزائر الفرنسية وعلى رأسهم جاك سوستال (jacques Soustelle) الذي كان رئيسا للجنة فانسان المعادية للسياسة الجزائرية التي تبناها الجنرال ديغول، وبرر رفضه لهذه السياسة بأن كل الدول المستقلة حديثا بقيت تتال مساعدات ودعما من فرنسا رغم استقلالها، وبالتالي بما أن فرنسا مضطرة في كل الأحوال على دعم مستعمراتها القديمة، فالأفضل أن تبقى تابعة لفرنسا على أن تتال استقلالها السياسي⁽²⁾.

واثر المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 19 أبريل 1961 في قصر فانسان الأمين العام الجديد لحزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (Union pour la nouvelle république)، الحزب الداعم للجنرال ديغول، أكد جاك سوستال استعداده للمجيء أمام التلفزيون من أجل مناقشة القضية الجزائرية داخل السلطتواين أكد بأن الجنرال ديغول لن يسمح بذلك، لأنه يعلم بأن سياسته سيئة.

أما بعض القادة لعسكرون وعلى رأسهم الجنرال شال الذي سبق أن عينه الجنرال ديغول في خريف 1958 قائدا عام للقوات الفرنسية ونفذ مخططا عسكريا رهيبا للقضاء على الثورة" مخطط شال" وأنهى الجنرال ديغول مهامه لتعاطفه مع تمرد المستوطنين خلال " ثورة الحواجز في جانفي 1960، فقد نظموا اجتماعا يوم 12 أبريل 1961 في مدينة رفيال (Raphael) الباريسية حضره كل من الجنرال شال (Challe) الجنرال فور (Four) وزولر (zeller) وغاردي (Gardy) وقرروا القيام بانقلاب عسكري ضد الجنرال ديغول⁽³⁾.

(1) Jacques Soustelle, jean plaichis, le front de généraux, édition arthaud, 1961, p. 55.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 231.

(3) Edmond jouhaud, op, cit, p. 467.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وفي ليلة 19-20 أبريل قدم إلى الجزائر على متن طائرة عسكرية الجنرال شال برفقة كل من الجنرال زولر (Zellers)⁽¹⁾. والكولونال بروازات (Broizet) من القاعدة (Creil) من أجل إطلاق الانقلاب ضد سلطة الجنرال ديغول⁽²⁾، وهو ما حدث فعلا حيث استولى الجنرالات الثلاث شال (Challe) زولر (Zellers) وجوهو (jouhaud)⁽³⁾ على السلطة في الجزائر وتم ما كان هياً له من قبل العقداء، ارغو (Aragoud)، بروازات (Broizet) غاردي (Gardy) وغودار (Godard)، وتم إلقاء القبض على المفوض العام جان موران (Jean Mouron) والقائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر، الجنرال غامبير (Gambaiz)، وقائد منظمة مدينة الجزائر، الجنرال فيزينيه (Fizinié)، وقائد الشرطة رونييه جاتان (Renie jantan) والوزير روبيير بورن (Rebert Borne) الذي كان يقوم بجولة تفتيشية، كما تم الاستيلاء على أهم الأبنية الحكومية⁽⁴⁾. واتهموا الجنرال ديغول بالخيانة العظمى بحجة تهديد الوحدة الترابية الفرنسية، وأصدر الجنرال شال بيانا أعلن فيه أن⁽⁵⁾: "الأشخاص الذين اشتركوا مباشرة في مشروع التخلي عن الجزائر والصحراء سيحالون على محكمة عسكرية أنشأت للنظر والبت في الجرائم التي ارتكبوها ضد أمن الدولة".

ولكن سرعان ما انهارت المحاولة الانقلابية الخطيرة بعد تراجع العديد من الداعمين لها حيث أعلن الجنرال غوران (Goran) قائد جيش مقاطعة قسنطينة، على خطئه وأنه يضع نفسه تحت سلطة "ديغول" وغادر المظليون مدينة وهران وعادوا إلى مراكزهم السابقة، وقد أقلعت الطائرات من مطار البلدية ومطار مدينة الجزائر عائدة إلى فرنسا بناء على أوامر

(1) أندري زولي (zeller marie Andrée) (1898 - 1979) هو بالأصل ابن جنرال ومن عائلة عرفت بتقلد مناصب عسكرية عليا، شغل منصب رئيس هيئة الأركان للقوات العسكرية البرية والمخطط الانقلاب على ديغول. Achour cheurfi, op. cit, p. 100.

(2) Bernard Ulmain, op. cit, p. 311.

(3) إدموند جوهو (Edmond jouhaud) ولد بالجزائر في منطقة بوضفر بوهان سنة 1905، إلتحق بقوات المقاومة الحرة إلى جانب الجنرال ديغول سنة 1942، رئيس هيئة الأركان في الجزائر سنة 1958 ثم مفتش عسكري عام سنة 1989 إلتحق بتنظيم (OAS) ومن مسيرتها في وهران. Idem, p 194

(4) شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص 118 - 119.

(5) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص326.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

الحكومة مم جعل من المستحيل على الانقلابيين غزو فرنسا و قلب نظام الحكم عسكري، اجتمع ، وفي الليلة من 25 الى 26 افريل لم يبقى في مدينة الجزائر أي جيش ثائر باستثناء فرقة المظليين الأجنبية الأولى التي طلت تحرس البناء الذي يضم إدارات الحاكم العام وقرب منتصف الليل 26 افريل تم تحرير الإذاعة حيث تم الإعلان منها مباشرة "أن النظام والحكم الشرعي سيعود إلى الجزائر".

وفي خضم هذه التطورات التي كانت تدل على فشل الانقلاب سلم الجنرال زيلر (Zeller) نفسه. وأما الجنرال سالان (Salan) والجنرال جوهو (Edmonde jouhoud) فقد لاذا بالفرار نحو معسكر زيرالدة حيث أشرفا بصورة سرية على منظمة الجيش السري الفرنسية، في حين سلم الجنرال شال (Challe) نفسه بعد تردد إلى رجال الدرك ونقل فورا إلى باريس حيث سجن في سجن الصحة⁽¹⁾.

ومن المفيد في هذا السياق لدراسة هذا التطور الخطير الذي شهدته أحداث الثورة الجزائرية أن نتساءل عن موقف السيد جاك سوستال من المحاولة الانقلابية، وهل لعب أي دور في أحداثها؟ إذا أخذنا بالاعتبار أنه كان يتقاسم نفس القناعات مع الجنرالات الانقلابيين، في أن الجنرال ديغول قد خان الجزائر الفرنسية، وأنه يريد تسليم الجزائر على طبق من ذهب لجبهة التحرير الوطني.

لقد نفى جاك سوستال في العديد التصريحات الصحفية انتماءه لمنظمي انقلاب أفريل 1961⁽²⁾، وأكد أنه لم يسمع به إلا من قبل الصحافة⁽³⁾. ويبدو أن إنكاره لأي دور في التخطيط لمحاولة قلب نظام حكم شرعي منتخب بطريقة ديمقراطية من قبل الشعب الفرنسي، مرده عدم استعداده لتحمل التكاليف السياسية والعواقب القانونية الخطيرة إذا ثبت انتمائه الى مجموعة الانقلابيين.

(1) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 126.

(2) Antoine Argoud, le désaveu, l'imposture et la tragédie, édition fayard, paris, 1974, p. 246.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 242.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

لكن هذا الانكار يتعارض مع مضمون كتابات الجنرال ماسي (Massu) وشهادة العقيد أنطوان أرغو (Antoine Argoud) وتصريحات الجنرال اندري زولر (André Zeller) فقد ذكر العقيد أنطوان أرغو أنه التقى بالوزير السابق روبر لاکوست (Reber Lacoste) بتاريخ 20 فيفري 1961 وهو نفس اليوم الذي التقى فيه كذلك بالسيد سوستال بحضور الجنرال غرولت دوفوفار (Graul de Beaufort) رئيس سابق للديوان العسكري للجنرال ديغول والكولونال فوداري (vaudry) وبروزات (Broizat)، حيث عرض سوستال خدماته على العسكريين في حالة تنظيم انقلاب ضد الجنرال ديغول، ونصح بعد تجاهل أي شيء في التحضير للانقلاب⁽¹⁾، وأكد أن سوستال لم يكن يرى سوى عسكري واحد قادر على تنظيم الجيش والمدنيين وتوحيدهما سوى الجنرال ماسي⁽²⁾.

ويمكن أن يؤكد صحة هذه الرواية أن الجنرال ماسي (Massu) ذكر أنه استقبل في منزله بتاريخ 08 مارس 1961 كل من العقيد أنطوان أرغو (Antoine Argoud) و العقيد بروزات (Broizat) حيث جاء ليعرضاً عليه قيادة الانقلاب بناء على ترشيحه من قبل جاك سوستال على أنه الوحيد المؤهل لقيادة هذا الانقلاب، لكن الجنرال ماسي أكد أنه رفض هذا العرض لعدم وجود امكانية لنجاح الانقلاب. لذلك سألوه رأيه في حالة لو عرضوا الفكرة على الجنرال "شال". وبعد ثلاثة أسابيع من هذه الواقعة، زار جاك سوستال الجنرال ماسي وعرض من جديد قيادة انقلاب ضد نظام حكم الجنرال بطلب من أنطوان أرغو (Antoine Argoud) وبروزات (Broizat)، لكن ماسي أكد رفضه مرة أخرى⁽³⁾ لمحاولة جره لتزعم انقلاب عسكري ضد حكم الجنرال ديغول. ولهذا اتجهت الأنظار إلى الجنرال موريس شال (Morrice Challe) الذي أبدى منذ أول مارس 1961 استعداداً لتزعم الانقلاب⁽⁴⁾.

(1) Antoine Argoud, op, cit, p. 246.

(2) Ibid, p. 246.

(3) Jacques Massu, le turent et la digue, édition plan, 1972, p. 363.

(4) Jacques Soustelle, jean planchais, op. cit, p. 242.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

ولهذا استنتج المؤرخ الألماني هارتموت السنهانص بأن السيد جاك سوستال قد شارك في اجتماع التحضير للانقلاب في منتصف شهر أفريل 1961 وتعهد خلاله بتحضير التعبئة الشعبية في الجزائر لدعم الانقلاب⁽¹⁾.

وإذا كانت حكومة الجنرال ديغول لم تبادر باعتقال جاك سوستال ومحاكمته ولم توجه له تهمة المشاركة في المحاولة الانقلابية، فقد أكد هذا الأخير من خلال مكالمات هاتفية بتاريخ 26 أنه كان خاضعا للرقابة البوليسية منذ مدة، وبعد المحاولة الانقلابية في الجزائر شددت عليه الرقابة البوليسية بأوامر صديقه القديم روجي فري (Roger ferry) الذي أصبح وزيرا للداخلية، ولهذا قرر مغادرة الأراضي الفرنسية، وأخبر زوجته بذلك من خلال مكالمات هاتفية أجراها معها يوم 26 افريل 1961⁽²⁾.

كما استطاع إجراء لقاء صحفي سري على الساعة العاشرة ليلا في إحدى المدن الفرنسية المتاخمة للحدود الإيطالية بعد أن اجتاز في سرية الحدود الفرنسية الإيطالية مستعينا بعلاقاته التي أمنت له العبور دون أن يلفت انتباه شرطة الحدود الفرنسية. وردت السلطات في الليلة نفسها بإرسال تيلغرام من قبل الشرطة تحت رقم (628) عمّ م على كل المراكز الحدودية بهدف تمكين شرطة الحدود من توقيفه⁽³⁾ لكنه تمكن من مغادرة التراب الفرنسي.

ولكن مغادرة الحاكم العام السابق جاك سوستال لفرنسا على الرغم من الرقابة البوليسية المشددة يكتنفه الكثير من الغموض. فلماذا غادر فرنسا إلى منفاه الاختياري بما أنه لم يصدر في حقه أي قرار بالاعتقال حتى وإن كان تحت الرقابة البوليسية الدائمة التي تم تشديدها عليه بعد أحداث الانقلاب؟

الواقع أن جاك سوستال لم يستطع حتى بعد عودته إلى فرنسا سنة 1968 تبرير أسباب لجوءه إلى المنفى الاختياري، بل اكتفى بالتأكيد على أنه لم يصدر في حقه أمر

(1) هارتموت السنهانص، المرجع السابق، ص ص 118-119 .

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 101.

(3) Ibid, p. 262.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

بالتوقيف وأنه بعد صدور العفو العام سنة 1968 لم يدخل الأراضي الفرنسية إلا بعد أن قام بتسوية وضعيته القانونية، حيث لم يكن من الذين صدر في حقهم أمر بالسجن أو النفي أو التوقيف، مؤكدا اختياره المنفى بطريقة إرادية⁽¹⁾.

لقد أنشأ الجنرال ديغول بموجب المادة 16 من الدستور محكمة عسكرية عليا لمحاكمة الانقلابيين يرأسها قاض نابغة يمتاز بكفاءات خاصة هو موريس بابان (Maurice Papaine) رئيس الغرفة الجنائية في محكمة التميز (Cour de Distingution)، وبتاريخ 29 ماي افتتحت محاكمة وزير (Zeller) وفور (Four) وبعد ثلاثة أيام من صدر الحكم عليهما بالسجن مع الشغال الشاقة لمدة 10 أعوام⁽²⁾. أما جهود (Jouhaud) وقاردي (Gardy) وأرغو (Argoud) فقد حكم عليهم بالإعدام. كما قرر ديغول نظرا للوضع الاستثنائي أن يتحمل لبضعة أشهر سلطات وزير الدفاع. وتم توقيف عدد من اليوميات مثل إيكو دالجي (l'Echo d'Alger).

ولقد أثار استعمال ديغول للمادة 16 من الدستور وتكوينه لمحكمة عسكرية عليا لمحاكمة منظمي الانقلاب حفيظة جاك سوستال الذي اختار المنفى ملاذا له للتحرك بحرية أكثر، حيث انتقد بشدة استعمال ديغول لهذه المادة من الدستور، متهما إياه باستعمال قوانين الدولة لأغراض غير التي شرعت لأجلها، لأن روح هذه المادة - حسب سوستال - هي المحافظة على استمرارية القوانين الخاصة بالدولة وتبرير القرارات الصادرة عن رئيس الدولة، ولكن الجنرال ديغول - حسب رأي سوستال - استعمل هذه المادة التي تخوله سلطات غير محدودة من أجل ممارسة سلطة مطلقة، متسترا وراء خطاب العدالة والمساواة من أجل القضاء على الحريات العامة⁽³⁾.

(1) Centre des archives d'outre -mer, Aix en Provence, CDHA, boit N° sou- 8427, interview de j'acquis Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie.

(2) Henri Azeair, révolte militaire (Alger 22 Avril), édition plan, France, 1961, pp. 241- 242.

(3) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 62.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

وفي يوم 09 نوفمبر 1961 صرح جاك سوستال لصحافي أمريكي قائلاً⁽¹⁾ "أن ديغول قد خدع الذين وضعوا فيه ثقتهم، وخدع مسلمي الجزائر". وعندما سأله الصحافي الأمريكي عن موقفه من الجنرال ديغول رد سوستال فقال⁽²⁾: "أظن أن الجنرال ديغول قد مات ما بين (1951 - 1958) في كولومبي - مسقط رأسه -، فالرجل الذي يحمل هذا الاسم الآن هو شخص مختلف كلياً على ما كان يمثله ويرمز إليه ما بين سنتي (1940 - 1944) زعيم المقاومة الفرنسية الذي أعاد استقلال فرنسا والجمهورية". وهكذا نستنتج أن لجوء جاك سوستال (jacques Soustelle) إلى خارج الأراضي الفرنسية مباشرة بعد محاولة إسقاط وقلب نظام الحكم القائم الذي يمثله الجنرال ديغول لم يكن عفويًا، وإنما يخفي وراءه سرا يتعلق بدوره في المحاولة الانقلابية الفاشلة التي جرت في الجزائر خلال فترة (22-26 أبريل 1961)، خاصة وأن محاولة الإبقاء على الجزائر الفرنسية لإسقاط نظام حكم الجنرال ديغول ظلت عقيدة سياسية راسخة وأملا يراود مجموعة أنصار الجزائر الفرنسية الذين فروا إلى خارج الحدود الفرنسية واستقروا في عدد من الدول الأوروبية كإسبانيا وإيطاليا.

2. جاك سوستال ومنظمة الجيش السري (Organisation d'armée secrète):

على الرغم من أن كثيرا من الكتاب والمؤرخين قادة منظمة الجيش السري مثل راؤول سالان (Raoul Salan) قد كتبوا دراسات حول منظمة الجيش السيري إلا أن كثيرا من الحقائق التاريخية حول هذه المنظمة ما تزال مجهولة بسبب منع الجهات الرسمية المختصة في فرنسا الباحثين من الاطلاع على ملفات المحاكم العسكرية، أو حتى أرشيف النيابة العامة للحكومة في الجزائر، والملفات الخاصة بمكافحة اإرهاب منظمة الجيش السري.

لقد كتب لأول مرة رمز هذه المنظمة، وهو بداية حروفها الأولى بالفرنسية (OAS) على جدران مدينة الجزائر في 6 مارس 1961 وتم الإعلان عن عملياتها المسلحة يوم 07

(1) Georges Fleury, histoire secret de L'OAS, édition Bernard gasset, paris, 2002, p. 42.

(2) Idem.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

مارس ووقعته جبهة الجزائر الفرنسية (Font de l'Algérie Française) تحت شعار "جبهة الجزائر الفرنسية تضرب متى تريد وأينما تريد" (le FAF frappe ou il veut quand il veut). وللتذكير أن الجنرال ديغول قد سبق أن حل هذا الحزب عقب مظاهرات ديسمبر 1960، وهو الذي أسسه - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - سوستال بعد تنحيته من عضوية حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة (Union pour la Nouvelle République).

ولكن في 10 أبريل 1961 قامت "منظمة الجيش السري" الفرنسية (Organisation Armée Sucrait) بتوقيع أول هجوم باسمها متبنية شعار حزب جبهة الجزائر الفرنسية مع تحويله إلى "منظمة الجيش السري تضرب أين تريد وكيفما تريد" (L'OAS frappe ou elle veut quand elle veut)⁽¹⁾. وأصدرت بعد ذلك نشرة خاصة بها عنوانها: (les centurions)، وقد حملت شعار: "إذا قرأتها أعمل على تمريرها" هدفها كسب التأييد الشعبي لسياستها ودفن المؤمنين بأفكارها إلى دعمها والانضمام.⁽²⁾

غير أنه إلى غاية هذا التاريخ لم تتضمن كل التنظيمات السرية المعادية لنظام الجنرال ديغول ولسياسته الجزائرية إلى منظمة الجيش السري، حيث كان أول إعلان عن انضمام كل من الحركة الشعبية لـ13 ماي (Mouvement populaire de 13 mai) وجبهة الجزائر الفرنسية (Front de l'Algérie française) إلى منظمة الجيش السري قد حدث يوم 19 أبريل 1961. ولهذا يمكن القول أن تأسيس "منظمة الجيش السري" الفرنسية قد تم بين شهري مارس وأفريل 1961 وإن كانت بعض الدراسات ترجعها إلى 11 ديسمبر 1960 يوم المظاهرات التي تظاهر فيها المسلمون معبرين عن رفضهم لمطالب المستوطنين وفكرة الجزائر الفرنسية حيث أعلن حزب جبهة الجزائر الفرنسية (Front de l'Algérie française)

(1) Charles Rebert Agiront de l'Algérie française à l'Algérie algérienne, édition EDIF, Algérie, 2000, pp. 524- 525.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° /20678/1962/, les centurions, publication de L'OAS réservée au officier cadres N° 10, le générale Salan s'adresse à la France

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م -1958م)

عن الاستمرار في الصراع والمواجهة. كما أن هناك من يرجح تاريخها إلى ما بين 21 إلى 25 أبريل 1961 بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الجنرال موريس شال ضد نظام حكم الجنرال شارل ديغول⁽¹⁾.

ولكن القضية المهمة في هذا السياق هو مضمون الإجابة عن التساؤل التالي: "هل كانت لجاك سوستال علاقة بمنظمة الجيش السري؟ إذا أخذنا بالاعتبار أن الهدف واحد بالنسبة للطرفين وهو انقاذ الجزائر الفرنسية مهما كان الثمن.

من المعلوم أن جاك سوستال لما قرر مغادرة الأراضي الفرنسية، اختار إيطاليا وجهة له⁽²⁾ والتي لم يكن المزاج السياسي فيها يدعم كثيرا فكرة الجزائر الفرنسية. والسبب أن فرنسا كانت قد وقفت إلى جانب استقلال ليبيا عن إيطاليا سنة 1951، كما أن الصحافة الإيطالية ككل كانت تدعم أنريكو ماتي (Enrico Mettér) المدير التنفيذي العام للوكالة العامة للمحروقات الإيطالية (L'ENI) وهو مهتم كثيرا بالبتروول في الصحراء الجزائرية، ويدعم بطريقة خفية الحركة الاستقلالية لجبهة التحرير الوطني. ورغم هذه المعطيات إلا أن جاك سوستال تم استقباله بطريقة جيدة في إيطاليا بفضل صديقه السابق بيار غوليان دي بينوفيل (Pierre Guillain de Benauville)، وكذلك مارك لوريول (Marc Louriol) وأندري روسفلدر (André Rosfelder) ومدير راديو فرانس (Radio France) الذي دعم انقلاب الجنرالات (كاميل دودكس) (Kamille Dudix) وفليب دي ماسي (Philippe de Massy) الذي رغم كل المعطيات فإنه كان مقتنعا بإمكانية جعل إيطاليا قاعدة خلفية لمنظمة الجيش السري خاصة بعد تأسيسه لشركة مقاولات حاول من خلالها التقرب من الشخصيات المؤثرة في القرار السياسي الإيطالي، كالصحافي تومبو غريغريو توريشيا (Tempo Giorgio Torchia) وشخصيات من اليمين الإيطالي أمثال (ريمندو ملوني) (Remand Mieloni) وآنريكو ديبيوكرد (Enrico de Boccord) كما استطاع سوستال أن يحافظ على نفوذه

(1) Charles Rebert Agiront de l'Algérie française à l'Algérie algérienne op. cit, pp. 525- 526.

(2) Georges floury, op, cit, p. 476.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

السياسي بحصوله على منصب مترجم في فرع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو اختصاراً منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (Food and Agriculture Organization, FAO) التابعة لهيئة الأمم المتحدة ولذلك استقر في فيلا تارم دو كراكلة (villa terme de Caracalla)⁽¹⁾ بالعاصمة الإيطالية روما.

وقد نفى جاك سوستال مرات عديدة أي علاقة له بمنظمة الجيش السري خاصة وهو ما يتناقض مع شهادة العقيد أرغود (Argoud) وهو عضو في منظمة الجيش السري حيث تحدث عن جاك سوستال كمسؤول مهم في هذه المنظمة⁽²⁾ خاصة وإذا علمنا أن جاك سوستال كان عضواً في المجلس الوطني للمقاومة (Conseil National de la Résistance) الذي أنشأه الجنرال سالان (Salan) في مارس 1962 وبعد إلقاء القبض عليه في 20 أبريل 1962 أداره جورج بيدو (Georges Bidault)⁽³⁾ وكان سوستال مكلفاً بالعلاقات الخارجية⁽⁴⁾. وقد تم ذلك خلال اللقاء الذي جمع جورج بيدولت (Georges Bidault) و جاك سوستال وأنطوان أرغود (Antoine Argoud) والسيناتور كلود ديمون (Cloud de Monne) ممثل سطييف وباتنة في ضاحية من ضواحي ميلانو بإيطاليا يوم 20 ماي 1962 حيث أنشأت لجنة تنفيذية ترأسها جورج بيدو بمساعدة جاك سوستال الذي كلف بالعلاقات الخارجية وأرغود الذي استلم مهام قيادة منظمة الجيش السري في البلد الأم⁽⁵⁾. وهكذا نجد أن شخصيتين تاريخيتين وهما جاك سوستال وجورج بيدو من قادة المقاومة الفرنسية خلال

(1) Georges floury, pp. 476- 477.

(2) Nouvel observateur N°24, 3 juin 1993, p. 19.

(3) جورج بيدولت (Georges Bidault) ولد بتاريخ 05 أكتوبر 1899 بمدينة مولان تقلد العديد من المناصب السياسية منها رئيس للحكومة ورئيس للمجلس الفرنسي كما تقلد وزارة الخارجية في العديد من المرات تحت حكم الجمهورية الفرنسية الرابعة، وقد تحول فيم بعد من المعارضين لسياسة الجنرال ديغول في الجزائر، ترأس فيم بعد المكتب التنفيذي المؤقت للجمع من اجل الجزائر الفرنسية، كما كان من الاعضاء المشاركين في انقلاب الحنرالات افريل 1961 ينظر: Jean louis Gérard ,op.cit,p.41

(4) Anne- marie Duranton crobol, l'OAS, la peur et la violace, édition André Versailles, paris, 2012, p. 146.

(5) أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف وآخرون، سيديا للنشر، الجزائر، 2013، ص

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

الحرب العالمية الثانية إلى جانب عقيد سابق قد شكلوا ثلاثيا موحدا في إيمانه بعدالة المعركة التي يخضونها لمواجهة الجنرال ديغول وسياسته الجزائرية.

لقد أنكر جاك سستال أي علاقة تنظيمية له بمنظمة الجيش السري، لكن من الواضح لكن ما يوحي بأن هناك علاقة ما بين الطرفين هو تطابق شعار منظمة الجيش السري وهو "منظمة الجيش السري تضرب أينما تريد ومتى تريد" (L'OAS frappe ou il veut, quand il veut) مع شعار حزب جاك سوستال "جبهة الجزائر الفرنسية (front de l'Algérie Française) وهو "جبهة الجزائر الفرنسية تضرب أينما تريد ومتى تريد" (FAF frappe ou il veut, quand il veut)⁽¹⁾، واستعمال حزب جبهة الجزائر الفرنسية في حملته التعبوية الدعائية بطاقات بريدية كانت توزع مجانا على المنازل والمحلات وهي نفس البطاقات التي استعملتها منظمة الجيش السري فيما بعد فقد أضيفت عليها عبارة (OAS)⁽²⁾، فهل هي الصدفة التي جعلت منظمة الجيش السري تتبنى نفس شعار حزب جاك سوستال؟ ولماذا لم يرصد أي اعتراض إعلامي لجاك سوستال عن استعمال شعار حزبه من قبل منظمة إرهابية؟.

نعم لقد نفى انتماءه إلى منظمة الجيش السري في مرات عديدة فإنه لم يخف كذلك وفي العديد من المرات استحسانه لوجودها ولأهدافها على الرغم من الجرائم المروعة التي ارتكبتها في حق المدنيين العزل بواسطة تفجيرات في الأماكن العامة ومراكز العمل أو اغتيال النخب الأهلية على الرغم من عدم انتماءها لجبهة التحرير الوطني كالكاتب الجزائري المعروف ملود فرعون، أو حرق وتدمير المنشآت الاقتصادية والثقافية، واغتيال كثير من الفرنسيين الذين يعارضون منهجها، ووصل بها الأمر إلى محاولة اغتيال رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول المنتخب بطريقة ديمقراطية.

(1) Anne- marie Durantou Crobol, op. cit, p.146.

(2) Centre d'archives d'outre-mer, Aix- en Provence, ALG, ALGER, Boîte N° 1k/1167, conférence de presse de mouvement Algérie (Sahara).

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وعلى الرغم من سياسة الأرض المحروقة التي اقترفتها "منظمة الجيش السري" الفرنسي إلا أن سوستال لم يدين أعمالها البربرية مادام غرضها هو الدفاع عن الجزائر الفرنسية. بل إنه ادعى أن المنظمة تتمتع بشعبية كبيرة في الجزائر حيث أنها تمثل - حسب - اعتقاده - الرد الجزائري على السياسة الدولية، فهي تعبر عن المقاومة الشعبية التي لا تريد أن تموت⁽¹⁾. وهدفها - حسب جاك سوستال دائما - ليس قلب نظام الجمهورية أو إسقاطها وإنما إبعاد رجل من السلطة قاصدا الجنرال ديغول⁽²⁾.

أما إبعاد منظمة الجيش السري للجنرال ديغول عن السلطة الذي تحدث عنه سوستال، فليس بواسطة اقناع الناخبين بعدم انتخابه بعد نهاية عهده الرئاسية، وإنما بواسطة تصفيته جسديا باغتيال سياسي، وهو ما خططت له المنظمة بعد 03 جويلية 1962⁽³⁾ أي بعد اعترافه باستقلال الجزائر عقب موافقة الناخبين الجزائريين على ذلك بأغلبية عظمى في استفتاء تقرير المصير الذي نظم يوم 01 جويلية 1962، حيث استغلت منظمة الجيش السري زيارة الدولة التي كان الرئيس الموريتاني (مختار ولد داداه) يقوم بها إلى فرنسا لتنفيذ محاولة الاغتيال، لكن القدر وفطنة رجال الشرطة حالت دون موته⁽⁴⁾.

أما جاك سوستال فقد نفى كالعادة أي علاقة له بمحاولة اغتيال الجنرال "ديغول" وهو ما يتعارض مع تصريح العقيد أرقو (Argoud) الذي أكد فيه علاقة جاك سوستال بمحاولة اغتيال الجنرال ديغول حيث قال⁽⁵⁾: "إن التصفية الجسدية لرئيس الدولة لم تشكل مشكلة ضمير لأي منا، كنا كلنا مقتنعين: جورج بيدو (Georges Bedault) الكاثوليكي العملي

(1) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op. cit, p. 316.

(2) Jacques Soustelle, sur une rout nouvelle, op. cit, p. 33.

(3) Mohamed Harbi, Benjamin Strora, La guerre de l'Algérie la fin de l'amnésie, édition Reber Laffont, Paris, 2004, p. 474.

(4) Remi Kauffer, OAS, histoire d'une guerre France, française, édition seuil, 2002, France, p. 301.

(5) Nouvel observateur N° 04, 03 Juin 1993, p. 19.

الفصل الخامس..... سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957م - 1958م)

وجاك سوستال (jacques Soustelle) اللبرالي البروتنتستي، والأقدام السوداء أن الجنرال ديغول يستحق التصفية النهائية".

كما دافع جاك سوستال على اشراك منظمة الجيش السري في المفاوضات حول مصير الجزائر، مساويا بينها وبين جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها تنظيم إرهابي تم قبول فكرة التفاوض معه على طاولة واحدة مع السلطات الفرنسية، فكان يفترض أن تعطي نفس الفرصة إلى منظمة الجيش السري وإن كانت منظمة إرهابية، فيجب التفاوض معها وقبول شروطها بنفس الطريقة التي تم التعامل بها مع جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

وفي تعليقاته عن الأعمال الإرهابية لمنظمة الجيش السري قال جاك سوستال⁽²⁾:
"لماذا القنبلة النووية تم تفجيرها في الصحراء رقان كانت أكثر تقبلا من استعمال عبوات بلاستيكية... إن جذور الشر تكمن في الحرب في حد ذاتها وليس في الوسائل".

وهكذا يتضح أن جاك سوستال قد برر وجود منظمة الجيش السري، وادّعى أنها تمثل إرادة الجزائريين - وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد ما بالنسبة للمستوطنين - ولم يقم بإدانة سلسلة الجرائم المروعة التي اقترفتها في أي من تصريحاته، بل كان في توافق واضح مع أهدافها وحتى مع وسائلها المحظورة وأعمالها بما في ذلك محاولة اغتيال ديغول وهو الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية والذي سبق أن عمل سوستال وزيرا في حكومته.

(1) Jacques Soustelle, sur une route nouvelle, op . cit, p. 280.

(2) Jacques Soustelle, l'espérance trahie, op, cit, p. 255.

الخلاصة

إن قيمة النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي في مجال الدراسات التاريخية الأكاديمية تكمن في كونها نتائج غير قطعية قابلة للمراجعة وإعادة النظر وفقا للمعطيات العلمية الجديدة التي يمكن أن تصبح في متناول الباحث المتخصص في إطار الحركة التّراكمية للمعرفة العلمية.

إن الهدف من هذه الأطروحة لم يكن اعداد دراسة بيوغرافية عادية لشخص جاك سوستال (Jacques Soustelle) وإنما للاعتماد على دراسة تحركات شخصية سياسية مهمة في رصد الكيفية التي أديرت بها السياسة الفرنسية في الجزائر المستعمرة بعد اندلاع الثورة في إحدى أدقّ مستوياتها، فقد توخيت تجاوز الحالة الساكنة للمؤسسات والهيئات التي تشارك في صناعة القرارات، وإن كانت هي الوعاء الذي تجري داخله العملية، بحثا عن السياقات التي تجري فيها العلاقات والاتصالات بين المؤسسات والأشخاص وهي مسألة أحاطت بها مصاعب وحواجز معرفية وأخرى منهجية جمة لا تقلّ عن تعقيد الشروط الموضوعية والتاريخية وحتى النفسية التي تشكل البيئة التي صيغت واتخذت فيها مختلف القرارات ولا عن الغموض والسرية المقصودة وغير المقصودة التي تحيط بعمل المؤسسات والأشخاص.

وانطلاقا من ذلك فقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يأتي:

أولا - إذا كانت الأزمة التي عصفت بوحدة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1953 قد هتّت تحولاّ دراماتيكيّا متسارعا أفضى إلى اندلاع الثورة الجزائرية، فإنّ هذا الحدث التاريخي الهام الذي أحدث انقلابا ثوريا في معطيات المسألة الجزائرية يجب النظر إليه باعتباره نتيجة منطقية لكفاح وطني مرير، ذو أبعاد عسكرية وسياسية وثقافية خاضه الشعب الجزائري منذ بداية الاحتلال عام 1830 لتفكيك نظام استعماري وحشي وعتيد واستعادة السيادة الوطني التي صودرت بالحديد والنار.

ثانيا كان التحضير المحكم لعمليات الفاتح من نوفمبر في غاية السريّة، وهو ما مكّن جبهة التحرير الوطني من مباغطة أجهزة الأمن والاستخبارات الفرنسية رغم امكانياتها الجبارة، وهو

ما يعدّ إنجازا استراتيجيا في غاية الأهمية ولذلك أصيبت السلطات الفرنسية بالصدمة والذهول مما أثار على ردود فعلها الأولية التي تميّزت بالارتباك والتناقض بسبب عدم وفّر معطيات دقيقة حول طبيعة هذه الأحداث ومن يقفون ورائها. ولهذا أصابت حملتها القمعية عناصر لا علاقة لها بالأحداث على رأسها أعضاء اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية، فكان لذلك نتائج عكسية، إذ دفع العنف الاستعماري الأعمى كثيرا من كولد التيارات الوطنية كالمركزيين وأعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء المسلمين وأناس عاديّين إلى الانضمام إلى الثورة .

ثالثا لقد أدركت السلطات الفرنسية سريعا أنّ سياسة القمع العسكري وحدها لن تكون كافية للقضاء على الثورة وهو ما دلّ عليه ما دلّ عليه ساع نطاقه لو كسبها مزيدا من الدعم الشعبي وتواضع نتائج عمليتي فيوليت (violette) وفيرونيك (véroniques) مما دفع السلطات الفرنسية إلى اللعب على وتر جديده وتر الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبذلهاها وزير الداخلية فرانسوا ميتران (François Mitterrand) وأتبعته بإنهاء مهام الحاكم العام للجزائر روجي ليونار (Roger Léonard) الذي تجاوزته الأحداث واستبداله بجاك سوستال (Jacques Soustelle) الذي اعتبر ورقة رابحة أرادت أن تلعبها حكومة منديس فرانس (Mandes France) الإشتراكيّ جانب إصلاحات أوّلية شك طابع اقتصادي وإداري، كانت سببا في سقوطها بسبب الحملة المناوئ للسلطة ياسية والإعلامية والمعادية لها التي شنّها المستوطنون الأوروبيون الذين كان لهم تأثيرا هائلا على مراكز صناعة القرار الفرنسي الخاص بالجزائر المستعمرة وهو تأثير قديم يمتدّ بجذوره إلى القرن التاسع عشر .

رابعا - غير أن نجاح المستوطنين في إسقاط حكومة منديس فرانس لم يتسبّب في إلغاء تعيين جاك سوستال حاكما عاما للجزائر، فبعد الفراغ الحكومي الذي عاشته فرنسا لمدة تسعة عشر يوما نجح إدغار فور (Edgar Four) في تأسيس حكومة جديدة حصلت على تزكية البرلمان، كان أولّ ما قامت به هو تثبيت جاك سوستال (Jacques Soustelle) في منصبه كحاكم عام للجزائر، وهو ما أثار حفيظة المستوطنين الذين نعتوا الحاكم العام الجديد

بخادم منديس فرانس (Mandes France) وروجوا لفكرة أن أصله يهودي وركزوا على أن اسمه الحقيقي هو "ابن ساسون اليهودي" وهو ما يدلّ على أن ظاهرة معاداة اليهود في أوساط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر المستعمرة كانت موجودة في الجزائر المستعمرة بسبب المنافسة الاقتصادية الشرسة بين الطرفين.

ولهذا كان استقبال جاك سوستال لمّا قدم إلى الجزائر لاستلام مهامه باهتا، ومع ذلك بأن منذ البداية عن إرادته في تجسيد مشروعه لحل المعضلة الجزائرية بكلقوة وتصميم، فعيّن أعضاء ديوانه وقام بجولاته استطلاعية شملت مناطق مختلفة من الجزائر خاصة منطقة الأوراس للإطلاع على واقع البلاد والتحديات التي تواجهها وكنتيجة لذلك أقرّ مجموعة من الاجراءات الأمنية الخطيرة لمواجهة الثورة، مثل العمل على اقناع الحكومة والبرلمان باصدار قانون حالة الطوارئ (Etat d'urgence) وهو ما حدث فعلا في ربيع 1955م وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية (la responsabilité collective) وانشاء المحتشدات (les comps de regroupements) والمناطق المحرمة (les zones interdites) ورفع تعداد عناصر الجيش وتكليفه بمهام حفظ الأمن في ظل حالة الطوارئ واحالة المتهمين بالمشاركة في الثورة أمام القضاء العسكري نظرا لاجراءاته السريعة وأحكامه القاسية وفتح المجال أمام انتهاكات مروّعة لحقوق الانسان الجزائري كالإختطاف والقتل خارج سلطة والقانون وشرعنة التّعذيب وتهجير السكان وحشرهم في محتشدات تشبه مراكز الاعتقال النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

خامسا - وبالتّوازي مع تعزيز القمع بكل أشكال لمواجهة الثورة الجزائرية تبذّر الحاكم العام جاك سوستال سياسة الإدماج (intégration) التي تقضي بإدماج كلي للجزائر في فرنسا مثل المقاطعات الفرنسية في المتروبول مع العمل على تحقيق المساواة بين جميع سكّانها في الحقوق والواجبات وهو ما لم يتحقّق أبدا لأنه يتنافى مع روح النظام الاستعماري الجاثم على الجزائر منذ عام 1830م. وفي سبيل ذلك وضع مشروعا إصلاحيا شاملا عرف بمخطط سوستال (Plan Soustelle) لكن صيغة الإدماج لمقترحة وخطّته الإصلاحية قوبلتا برفض

واضح من قبل المستوطنين والجزائريين المسلمين على حد سواء، فالمستوطنون اعتبروا ذلك مساسا خطيرا بامتيازاتهم. أما الغالبية العظمى من الجزائريين المسلمين فقأصبحت ترى أن تقرير المصير الذي سيؤدي حتما إلى الاستقلال الكامل هو الحلّ الوحيد للمعضلة الجزائرية. **سادسا-** كان ردّ جبهة التحرير الوطني على سياسة الحاكم العام جاك سوستال هو تصعيد العمليات العسكرية ضدّ الأهداف الاستعمارية في مختلف أنحاء البلاد، وأبرز دليل على ذلك الهجمات التي قادها زيغود يوسف يوم 20 أوت 1955م في منطقة الشمال القسنطيني والتي جعلت جاك سوستال (jacques Soustelle) يعتقد أطروحة غلاة المستوطنين في الاعتماد على القمع العسكري- من دون قيود- كأداة رئيسية للقضاء على الثورة. لكن تمادي سوستال في استعمال العنف أدب عليه اليساريين من ديوانه أمثال فانسان مونتاي وياك جويي وجيرمان تون، ممّا دفع به إلى محاولة اللّعب على وتر اللّدت هديئة مرة أخرى محاولا استحضار تجربته كمختص في علم الأجناس، وهو أهلهمّ العلوم التي رافقت الحركة الاستعمارية الامبريالية عقب الثّورة الصناعية منذ القرن التاسع عشر فأدّس ما عرف بالشعب الإداري المتخصّصة (sections administratives spécialisées) بهدف عزل الثورة عن الجماهير المسلمة، وأشرف على عملية استخباراتية سرية في منطقة القبائل سمّيت بعملية "العصفور الأزرق"، تمثّلت في إنشاء مجموعات مسلحة أهلية لمحاربة جبهة التحرير الوطني. غير أن هذه العملية الخطيرة انتهت إلى فشل ذريع بسبب اكتشاف كريم بلقاسم قائد منطقة القبائل ونجاحه في اختراق هذه العملية الاستخباراتية الخطيرة والسرية، وهو ما جعل السلطات الاستعمارية تسلح - دون علم منها - في واقع الأمر عناصر جيش التحرير الوطني، ولهذا التحق عناصر هذه المجموعات حاملين أسلحتهم التي زودتهم بها السلطات الاستعمارية بجيش التحرير الوطني، وكان لذلك صدمة ببيكولوجية وأمنية خطيرة بالنسبة لإدارة استعمارية محترفة وعتيدة.

سابعا- وفي فيفري 1956 فاز الحزب الاشتراكي الفرنسي بالانتخابات التشريعية، وكلف غي مولي (Guy Mollet) بتشكيل حكومة نالت تزكية البرلمان الفرنسي كافي أوّل إجراء

اتخذته هو إقالة جاك سوستال من منصبه لأنّ سياسته لا تتسجم مع سياسة الحكومة الجديدة لحل المشكلة الجزائرية وهي: "وقف إطلاق النار ثم الانتخابات ثم المفاوضات". غير أن هذه الطّورات السّياسية لم تكن نتائجها لترضي المستوطنين الذين أصبحوا يرون في جاك سوستال راعي مصالحهم في الجزائر ولذلك عدّت شوارع مدينة الجزائر بألوف مؤلفة من المستوطنين الذين أتوا لتوديعه.

وفي المقابل استقبل المستوطنون الأوروبيون في الجزائر رئيس الحكومة السيد غي مولي (Guy Mollet) استقبالا مهيفي أوّل زيارة له إلى الجزائر لتتصيب الجنرال كاترو (Catroux) حاكما عاما حيث قذف بالطماطم والبيض احتجاجا على سياسته الجزائرية وعلى انهاء مهام جاك سوستال وتعيين الجنرال كاترو (Catroux) ذو الميول اللبرالية التي رأى فيها المستوطنون خطرا على مصالحهم، وعلى الجزائر الفرنسية ولهذا طلب كاترو من رئيس الحكومة اعفاه من هذه المهمة، ولذلك اختار غي مولي بدلا عنه السيد روبر لاکوست (Rebert lacoste) بلقب جديد هو " وزير مقيم" (Ministre résidant)، عوضا عن لقب " الحاكم العام للجزائر" مما يدل على أن الحكومة الاشتراكية كانت تولى أهمية كبيرة للمعضلة الجزائرية.

ثامنا على الرغم من إنهاء مهامه كحاكم عام للجزائر، استمرّ جاك سوستال في الدفاع عن الجزائر الفرنسية من خلال نشاطه السياسي والجمعوي، حيث أسّس "جمعية الآحاد من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية" (Union pour le Salut et le renouveau de l'Algérie française) التي روجت لفكرة الجزائر الفرنسية الأوساط السّياسية والشعبية في الوطن الأم. كما قام بصفته عضوا في البرلمان الفرنسي بشنّ حملة اعلامية شرسة ضدّ حكومة بفيملان (Pflimlin) بعد الطّورات التي عرفتھا القضية الجزائرية على خلفية الاعتداء الجوّي الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 08 فيفري 1958م الذي تسبب في توتر العلاقات الفرنسية التونسية ودفع بالحكومة التونسية إلى رفع شكوى إلى مجلس الأمن الدولي واضطرار حكومة بفيملان لقبول عرض الوساطة الأمريكية- البريطانية لتسوية الأزمة بعيدا

عن أروقة مجلس الأمن الدولي. وكان سبب قبول الحكومة الفرنسية لعرض الوساطة الانجلو - أمريكية هو البحث عن تسوية للأزمة مع الحكومة التونسية بعيدا عن أروقة مجلس الأمن الدولي لتجنب تدويل القضية الجزائرية باعتبارها السبب الحقيقي للأزمة مع تونس. وقد أثار ذلك الحاكم العام السابق جاك سوستال الذيّ إلى الجزائر بعد بداية أحداث 13 ماي 1958 ولعب دورا محوريا في تحريض قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر على تهديد الحكومة بالزحف على فرنسا وقلب نظام الحكم إذا لم تسلّم السلطة إلى حكومة انقاذ عمومي (Gouvernement de salut public) برئاسة الجنرال شارل ديغول وهو حدث فعلا في مطلع شهر جوان 1958م.

تاسعا في ظل هذه التطورات بدأ عصر جديد بتتصيب الجنرال ديغول رئيسا للحكومة يوم 01 جوان 1958 حيث عين سوستال وزيرا للإعلام، وهو الذي كان يأمل في تولّي منصب وزارى له صلة مباشرة بالشؤون الجزائرية. وفي الحكومة الجديدة التي أعلن عن تأسيسها بعد ستة أشهر لم يحظ سوستال سوى بمنصب وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالجاليات، لأن الجنرال ديغول كان يتعمّد إبعاده عن مراكز صنع القرار السياسي المتعلق بالجزائر، نظرا لاختلاف وتناقض وجهة نظر الرجلين فيما يتعلق بالسياسة التي ينبغي تطبيقها في الجزائر، حيث لم يكن الجنرال ديغول يؤمن بسياسة الإدماج (Intégration)، في حين كان جاك سوستال يعتبرها بمثابة الوصفة السحرية لحلّ المعضلة الجزائرية. ولهذا فكر سوستال في اعتزال العمل السياسي والعودة لمباشرة بحوثه في تخصصه العلمي "علم الأجناس"، لكن تدخل آلان دي سيرني مدير جريدة إيكو دالجي (Echo d'Alger) وميشال ديبري، رئيس الحكومة لدى رئيس الجمهورية الجنرال ديغول أرضى طموح جاك سوستال جزئيا، حيث عين وزيراً منتدبا مكلفا بالصحراء ومقاطعات ما وراء البحار.

لكنّ خطاب الجنرال ديغول يوم 19 سبتمبر 1959 الذي تحدّث فيه عن عزمه تنظيم استفتاء يقرّ من خلاله سكان الجزائر مصيرهم (Autodétermination) على أساس خيارات ثلاث منها الانفصال (la sécession) دشّن بداية للقطيعة النهائية بين الرّجلين اللذين ربطتهما

ولاء وتاريخ سياسي مشترك. وبعد أسبوع الحواجز (semaine des barricades) وهو حركة تمردٍ خطيرة نظمها المستوطنون في الجزائر يوم 24 جانفي 1960 واستمرت أسبوعا تنديدا بعزل الجنرال ماسي (Massu) وبفكرة تقرير المصير التي طرحها ديغول، واستهدف منظموها خلق حالة توترٍ وفوضى تؤدي إلى تحرك الجيش للقيام بانقلاب عسكري لعزل الجنرال ديغول من منصبه لرئيس للجمهورية الفرنسية أو نقاذ الجزائر الفرنسية، انحاز سوستال إلى المتمردين ودعا إلى الحوار معهم مما دفع بالجنرال ديغول إلى إقالته من الحكومة ومن عضوية حزب "الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة" (Union pour la Nouvelle République) الداعم للجنرال ديغول والذي أسسه جاك سوستال وأرسى دعائمه الأولى.

تأسست هذه التطورات دفعت جاك سوستال إلى العمل السري المعادي للسياسة الديغولية ابتداء من التحضير لانقلاب الجنرالات في أبريل 1961 ثم منظمة الجيش السري (organisation de l'armée secrète) وإن كان جاك سوستال نفى انتماءه لمنظمي الانقلاب أو حتى انتماءه لمنظمة الجيش السري إلا لمنظمي الانقلاب وأعضاء المنظمة أكدوا في مذكراتهم علاقة سوستال المباشرة بالتنظيمين وهو ما نجده على سبيل المثال لا الحصر في مذكرات الجنرال إدموند جوهود (Idmand jouhoud) أحد منظمي الانقلاب والقيادي البارز في منظمة الجيش السري ومذكرات الجنرالين سالان وشال.

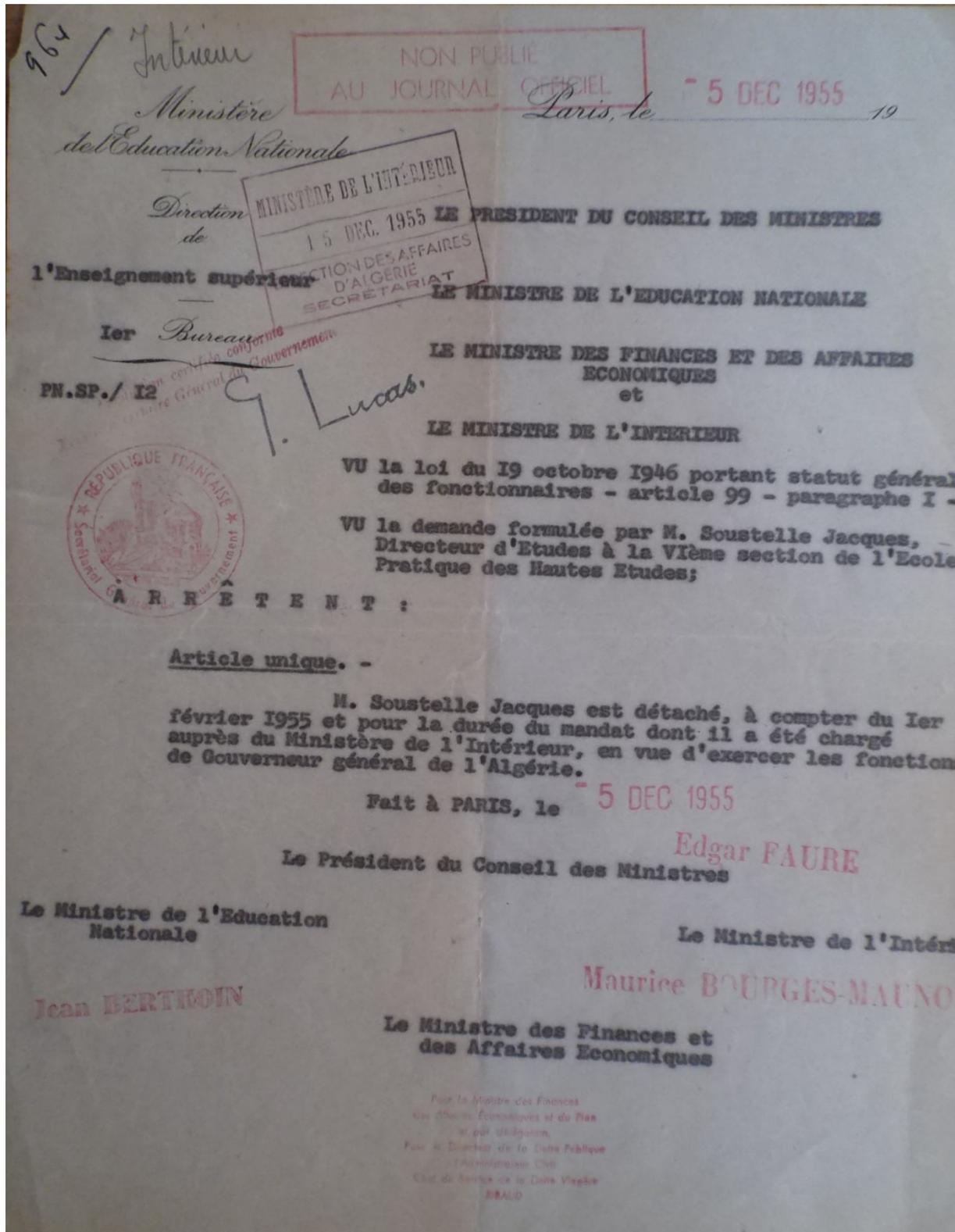
وهكذا يتضح أن الثورة الجزائرية وتطوراتها قد أثرت تأثيرا دراماتيكيا على الحياة السياسية الفرنسية ودالة الولاء السياسي إلى عداء سياسي بسبب اختلاف في المقترحات النسقية الفكرية في التعامل مع الواقع السياسي واستشراف المستقبل الخاص بالجزائر المستعمرة، مما يؤكد أن اللعبة السياسية تحكمها المصلحة فجاك سوستال المحسوب على الجناح الديغولي والمنبوذ من قبل المستوطنين، تحول لبين عشية وضحاها إلى غريم سياسي لديغول وأصبح رمزا من رموز الجزائر الفرنسية. لكن يبدو أن جاك سوستال كان مقتنعا بالذهب السري الذي تبناه وهذا نلمسه في كتاباته عن تجربته السياسية لما كان في منفاه في إيطاليا خاصة في كتابه (الصفحة لم تطوى بعد) « la page n'est pas Tournée » وفي

كل مقالاته ولقاءاته الصحفية حتى بعد دخوله إلى فرنسا سنة 1968، لكن يبدو أن تجربته في الجزائر ومذهبه السياسي الذي تبناه أثرا على مستقبله في فرنسا، حيث أن حزب التقدم والحرية (parti de progrès et de liberté) الذي أسّسه عقب عودته إلى فرنسا مني بهزيمة كبيرة في الانتخابات البرلمانية لسنة 1978 مما يدلّ أنّ الذّاخب الفرنسي كان يرى في سوستال شخصا ينتمي إلى الماضي. وهكذا كانت النهاية السياسية لشخصية كان لها حضورا مؤثرا في أحداث الثورة الجزائرية منذ تعيينه حاكما عاما للجزائر في مطلع عام 1955م إلى غاية استقلال الجزائر عام 1962.

الملاحق

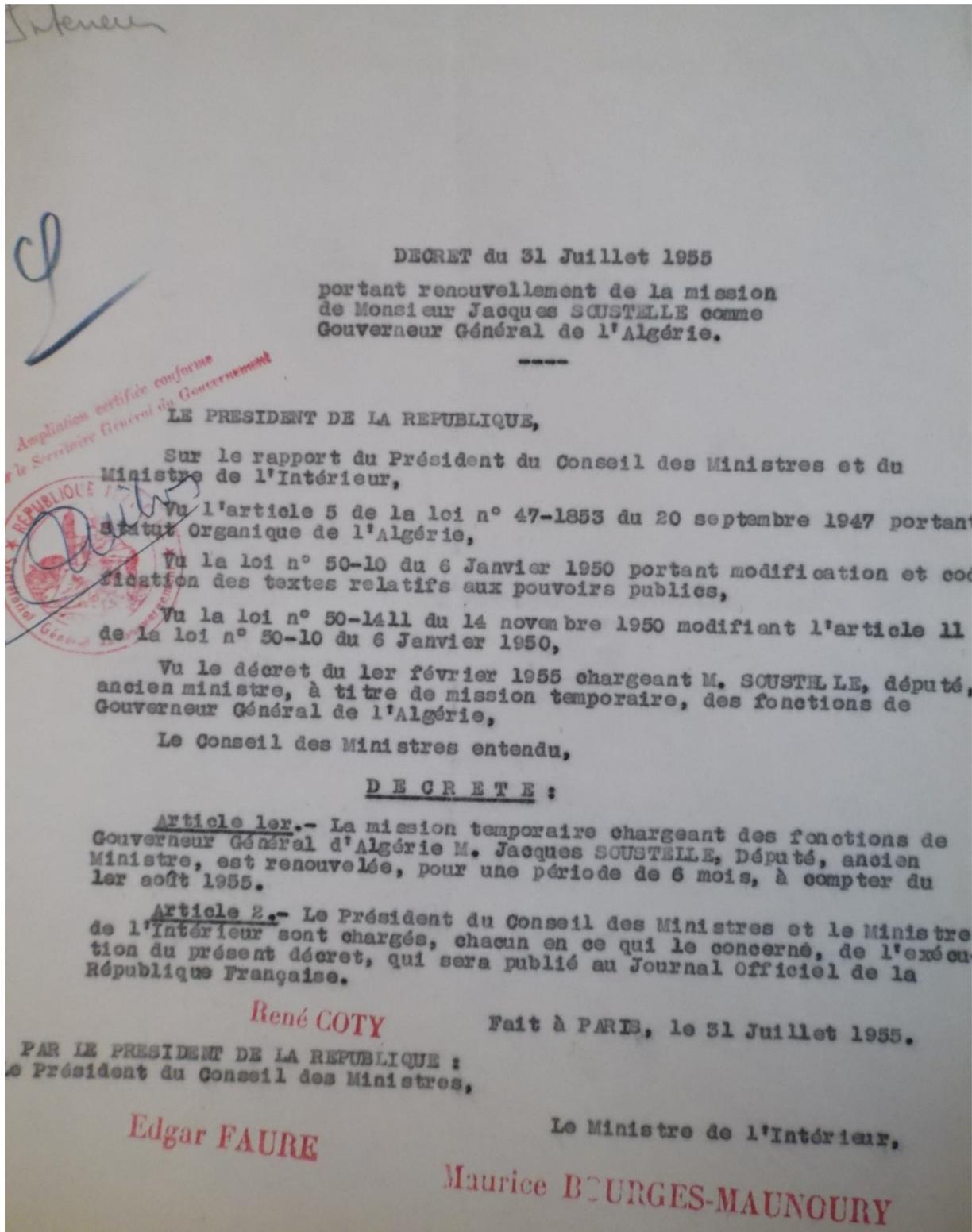
تحوي الملاحق تحتوي الملاحق المرفقة بهذه الدراسة على مادة خبرية هامة تتصل اتصالاً عضوياً بجوانب مختلفة من موضوع البحث ومن شأنها أن تميظ اللثام على العديد من القضايا والإشكاليات المهمة المتصلة مباشرة بموضوع الدراسة، وقد وظفتها كملاحق نظراً لتعذر استعمالها مباشرة في المتن لاعتبارات منهجية، لذلك رأيت من الضرورة استعمالها كملاحق لإثراء المادة العلمية للدراسة خاصة وإن كل الملاحق المستعملة هي وثائق أرشيفية صادرة عن هيئات رسمية وأعني بذلك مختلف أجهزة السلطة الاستعمارية الفرنسية وكذلك جبهة التحرير الوطني.

الملحق الأول: قرار تعيين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر. (1)



(1) Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG, FM, Bôte, 81F/641, Nomination de M. Jacques Soustelle Gouverneur Générale de l'Algérie

(1) الملحق الثاني: قرار تمديد عهدة الحاكم العام جاك سوستال.



(1) Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG, FM, Bôite ,81F/641, Decret de 31 juillet 1955 portant renouvellement de la mission de Jacques Soustelle comme gouverneur générale de l'Algérie.

الملحق الثالث: مقتطفات من خطاب الحاكم العام جاك سوستال أمام الجمعية الجزائرية

بتاريخ 23 فيفري 1955.⁽¹⁾

DISCOURS
prononcé par M. Jacques SOUSTELLE
Gouverneur Général de l'Algérie
à la séance solennelle de l'Assemblée Algérienne
le 23 février 1955

Mesdames,

Messieurs,

C'est d'abord à votre président que je veux adresser mes remerciements les plus sincères — et il le sait — pour les paroles d'accueil qu'il vient de prononcer, pour les éloges, certes excessifs, qu'il a bien voulu me décerner ; et j'observe que, s'il lui a plu de rendre hommage à ma jeunesse, lui-même, malgré l'état-civil, a donné par ce discours une preuve de la sienne.

Monsieur le président, mesdames, messieurs, c'est avec émotion que j'ai entendu évoquer ici le nom de Christian Sorensen. Je tiens à associer le Gouvernement général à l'hommage qui vient de lui être rendu.

C'est qu'en particulier j'ai connu ici ce patriote pour avoir moi-même, — comme chef des services que je dirigeais alors — eu la responsabilité de le faire parachuter en France. Je sais quelle perte l'Algérie a faite en sa personne.

Je mesure, mesdames, messieurs, tout le prix et tout le poids de l'honneur qui m'est échu, de succéder à M. Roger Léonard, administrateur insigne, gouverneur général de grande classe, dont les éminentes qualités m'apparaissent chaque jour davantage à mesure que j'ai à prendre connaissance des actes de sa gestion.

Il s'est inscrit dans une lignée de grands serviteurs de l'Algérie, dont, pour ma part, je m'efforcerai de n'être point indigne.

(1)Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG ,FM, Bôte, 81F24, Discour prononcé par M.Jacques Soustelle à la séance slonelle de l'Assemblée Algérienne le 23 février 1955.

Appelé aujourd'hui à de très hautes fonctions, auxquelles le préparait mieux que personne une expérience approfondie des affaires de l'Etat, M. Léonard n'a point, je le sais, détaché de l'Algérie ni sa pensée ni son cœur. A nous de lui rendre ici l'hommage qui convient, et que l'Assemblée tout entière voudra, j'en suis sûr, reprendre avec moi.

Pour moi, messieurs, je ne dissimulerai pas mon émotion au moment où, par votre entremise, je reprends contact avec cette Algérie que j'ai connue pour la première fois, il y a douze ans.

C'est ici, à Alger, que la France s'est refait un Etat, qu'elle a retrouvé sa souveraineté, qu'elle a restauré sur ce sol africain et français les lois de la République.

Les murs mêmes de cette enceinte ne résonnent-ils pas encore des paroles historiques par lesquelles le Général de Gaulle y annonça au monde que la France avait repris de plein droit sa place parmi les nations éprises de liberté ? C'est ici qu'autour de chefs prestigieux, se reforma l'Armée d'Afrique. Les noms des généraux de Monsabert, Giraud, Juin, de Lattre de Tassigny, demeurent liés dans nos mémoires à cette résurrection épique qui fit reparaître sur les champs de bataille d'Italie, de France et d'Allemagne, les drapeaux de nos armées, portés au plus fort des combats par les fils de l'Algérie, fraternellement mêlés, une fois de plus, dans l'espoir et le sacrifice. N'oublions pas ce fait unique dans l'histoire des hommes : une Métropole envahie et subjuguée qui fut enfin libérée par ses enfants d'outre-mer.

Il y a deux jours, dans les montagnes de l'Aurès, j'ai serré la main à quelques vétérans de la dernière guerre ; j'ai vu leurs décorations et les traces de leurs blessures. Comment ne serions-nous pas attentifs au sort de ces Français autochtones qui ont versé leur sang pour une patrie qu'ils n'ont découverte qu'au moment même où ils la libéraient ?

Depuis ces années héroïques et troublées, c'est plus d'une fois que le sort m'a ramené sur les rivages de l'Algérie.

Convaincu de toutes mes forces que la France ne peut subsister que dans la grandeur et que la grandeur de la France s'appelle l'Afrique, c'est le plus souvent en route vers Dakar, Gao, le Tchad et le Congo que j'ai touché Alger.

Ainsi s'est imposée à moi cette évidence géo-politique qui doit tout commander, à savoir que l'Algérie c'est à la fois une fin et un commencement, c'est la province la plus méridionale de la France, c'est la porte qui s'ouvre sur un continent profond aux espaces immenses.

Croyez-en, messieurs, un homme qui, dans une vie assez brève, a déjà refusé assez souvent des honneurs. Celui qui m'a été fait par le Gouvernement de la République lorsqu'il m'a proposé de prendre dans mes mains les rênes de l'Algérie, je ne l'aurais pas accepté si je n'avais ressenti, en même temps que la lourdeur de la tâche, l'impérieux appel d'un devoir national. C'est de la destinée africaine de la France qu'il s'agit, c'est-à-dire de sa destinée tout court.

J'en ai assez dit pour que vous, membres de cette Assemblée algérienne me compreniez, et j'en suis sûr, m'approuviez.

Qui donc, en effet serait plus qualifié que vous, mesdames, messieurs, pour entendre d'un parlementaire en mission, ses premières paroles et pour être les témoins de ce qu'il m'appartient de dire ici au nom de la France.

Votre Assemblée, dotée par la loi de vastes pouvoirs, a su montrer à la nation, au cours des années, sous la direction bienveillante et sage d'éminents présidents que je salue avec déférence et amitié, quels résultats bienfaisants on peut attendre de l'association étroite de tous les Algériens.

La coopération confiante qui a été de règle entre mes prédécesseurs et vous-mêmes, je la considère comme la base essentielle de toute action positive dans ce pays.



le paysannat : 75 pour cent ; les irrigations secondaires et la défense contre les eaux nuisibles : 99 pour cent ; la formation professionnelle : 140 pour cent.

En chiffres absolus, c'est 600 millions de plus pour les forêts et les sols ; 2 milliards 439 millions pour l'hydraulique agricole ; 660 millions pour le paysannat ; 500 millions pour les voies de communications ; 280 millions (de plus toujours) pour la formation professionnelle ; près de 1 milliard pour l'enseignement.

A la section des dépenses exceptionnelles, j'observe : 1 milliard 800 millions de crédits pour la lutte contre le sous-emploi, en augmentation d'un demi milliard sur l'exercice précédent. C'est donc incontestablement, messieurs, un budget en progrès sur le plan économique et social qui vous est présenté.

Disons tout de suite qu'il n'aurait pas été possible de l'établir sans une contribution métropolitaine s'élevant à 40 milliards, chiffre qui, je peux le préciser aujourd'hui, après avoir été avancé par le Gouvernement au début de février, vient de m'être expressément confirmé.

J'ajoute que le financement du fonds de reconstruction d'Orléansville a été assuré pour une part grâce à une subvention de la Métropole.

C'est pour moi l'occasion de rappeler — car pourquoi oublierait-on les lumières pour ne parler que des ombres ? — de rappeler, dis-je, quel émouvant élan de solidarité s'est manifesté à travers toute la France métropolitaine et d'outre-mer à l'occasion de ce sinistre.

Je m'efforcerai, pour ma part, de faire en sorte que les travaux nécessaires à la reconstruction de cette région si éprouvée soient poursuivis et menés à bien avec toute la célérité et toute l'efficacité qui s'imposent.

Mais — et votre président le sait bien — grandes étaient nos inquiétudes en ce qui concerne le budget ordinaire. Dès ma nomination à Paris, c'est à ce problème que j'ai consacré bien des heures.

Grevé par les frais de fonctionnement toujours croissants que provoque l'impétueux élan démographique de l'Algérie, par les dépenses qu'occasionnent les événements qui ont débuté en novembre dernier, ce budget ordinaire s'est trouvé en même temps privé d'une partie des recettes escomptées, en raison de moins-values importantes dues, d'ailleurs, pour une part au moins, à ces mêmes événements.

Nous nous sommes trouvés devant un déficit qui, après toutes les réévaluations et les compressions possibles, se chiffrait à 6 milliards et demi. Des chiffres plus importants, beaucoup plus importants, ont été lancés dans l'opinion, non sans quelque alarmisme, mais il faut reconnaître que même ce dernier chiffre auquel nous sommes parvenus demeurait considérable.

Ainsi l'administration se trouvait devant un dilemme : ou bien supprimer ou comprimer des dépenses, cependant indispensables au bon fonctionnement et au progrès des services de l'Algérie, ou bien aggraver les charges du pays en demandant à l'Assemblée de consentir un effort fiscal très substantiel.

Quant à cet effort fiscal, on pouvait le concevoir, qu'il s'agisse d'impôts nouveaux ou de majorations, soit sous la forme d'impôts directs, soit sous la forme de taxes frappant la consommation.

Dans le premier cas, on s'exposait à apporter un nouveau motif de ralentissement à l'activité économique ; dans le deuxième, à imposer une charge supplémentaire à la population et en particulier aux classes les plus déshéritées.

Je n'hésite pas à dire que si la première branche de l'alternative me paraissait dès l'abord inacceptable, j'ai tenu aussi la seconde pour inopportune.

L'Algérie qui souffre, l'Algérie qui traverse une phase difficile et douloureuse allait-elle devoir s'imposer de lourds sacrifices ?

Je n'exagère pas en parlant d'angoisse devant une telle situation. C'est dans ces derniers jours, je peux dire dans

ces dernières heures que nous avons pu rompre le cercle dans lequel nous nous trouvions enfermés. L'Algérie a fait appel à la Métropole et cet appel n'a pas été vain.

Je vous épargnerai, messieurs, le détail des multiples et pressantes démarches que le Gouverneur général et ses collaborateurs ont entreprises et menées à bien.

Grâce à l'activité de fonctionnaires de choix qui, hier soir à peine, sont revenus de Paris, grâce à la compréhension des services métropolitains et du Gouvernement dont les plus hautes instances ont entendu avec bienveillance notre voix, ce grave problème est désormais résolu. L'aide de la Métropole nous permet de présenter à l'Assemblée algérienne un budget en équilibre que celle-ci pourra voter sans imposer aux populations qu'elle représente aucun effort supplémentaire.

Permettez-moi de souligner, messieurs, que ce n'est pas seulement une aide matérielle que la Métropole nous apporte ainsi, mais le précieux réconfort de sa sollicitude, la manifestation tangible et concrète de sa solidarité.

Quelle meilleure réponse pourrions-nous opposer à ceux qui seraient tentés de prétendre que la France se désintéresse de sa province africaine ? Quel démenti aux voix étrangères qui dénoncent le prétendu colonialisme de la France, alors que notre pays, loin d'exploiter égoïstement l'Algérie, prélève sur ses propres ressources pour l'aider à vivre dans une période de crise !

Si la situation budgétaire, dans l'immédiat, ne nous cause plus d'alarme, il s'en faut pourtant de beaucoup qu'elle apparaisse comme fermement assurée dans l'avenir. Votre président, tout à l'heure, a justement souligné la nécessité urgente de reprendre la question des rapports financiers de l'Etat et de l'Algérie. Je tiens à mentionner qu'à cet effet, et déjà depuis quelque temps, siège à Paris une commission spéciale créée par le Gouvernement afin de se pencher sur ce problème et dont les rapports, je l'espère, ne tarderont pas à être déposés. Il faut conduire avec rapidité cette étude avec le double souci d'assurer

à l'Algérie les ressources dont elle a besoin et aussi, je le crois, messieurs, de ne pas perdre de vue la nécessité pour ce pays de conserver son autonomie budgétaire et, par conséquent, de mettre en face des dépenses, des recettes dont il soit lui-même responsable.

Si la situation budgétaire, disais-je, ne nous paraît pas fermement assurée pour l'avenir, c'est qu'elle traduit à son tour une réalité économique en rapide mouvement. Vieux pays et pays neuf en pleine transition, l'Algérie voit grandir son peuple plus vite que ses ressources. L'histoire et l'exemple du monde entier nous démontrent qu'à un tel état de chose il n'y a qu'une réponse : modernisation de l'agriculture, industrialisation et grands travaux. Pour nourrir, vêtir, loger ses fils, l'Algérie doit se rénover ! Que l'on cesse de nous énumérer tous les obstacles qui se dressent sur la route : nous les connaissons. Il n'y a pas d'autre alternative que de les surmonter ou de périr. C'est en vérité, une lutte contre la montre qui s'engage ; il n'y a pas un instant à perdre !

Dans l'ordre économique, c'est à une politique de rendement et de plein emploi que nous devons consacrer tous nos efforts.

Rendement, car il faut faire produire davantage à la terre, accélérer la mise en valeur des sols, améliorer et moderniser les méthodes agricoles, assouplir et faciliter le crédit, et surtout susciter par le développement des Secteurs d'amélioration rurale et la vulgarisation des procédés modernes, l'intérêt et l'activité rationnelle du peuple des campagnes.

Plein emploi, car nous ne pouvons ni ne devons nous résigner à voir tant de bras demeurer oisifs dans ce pays qui manque de chemins, de points d'eau, de terres irriguées.

Sans nous détourner pour autant de l'étude et de la mise en œuvre des travaux importants dont dépend notre avenir, et notamment de la recherche et de l'exploitation des richesses du sous-sol, nous avons à parer au plus

pressé : donner du travail et du pain, ouvrir aux douars isolés les pistes qui les relieront au monde, faire surgir l'eau nourricière pour les plantes et pour les troupeaux.

Qui pourrait croire, messieurs, qu'une telle entreprise soit aisée ? Certainement pas celui qui vous parle !

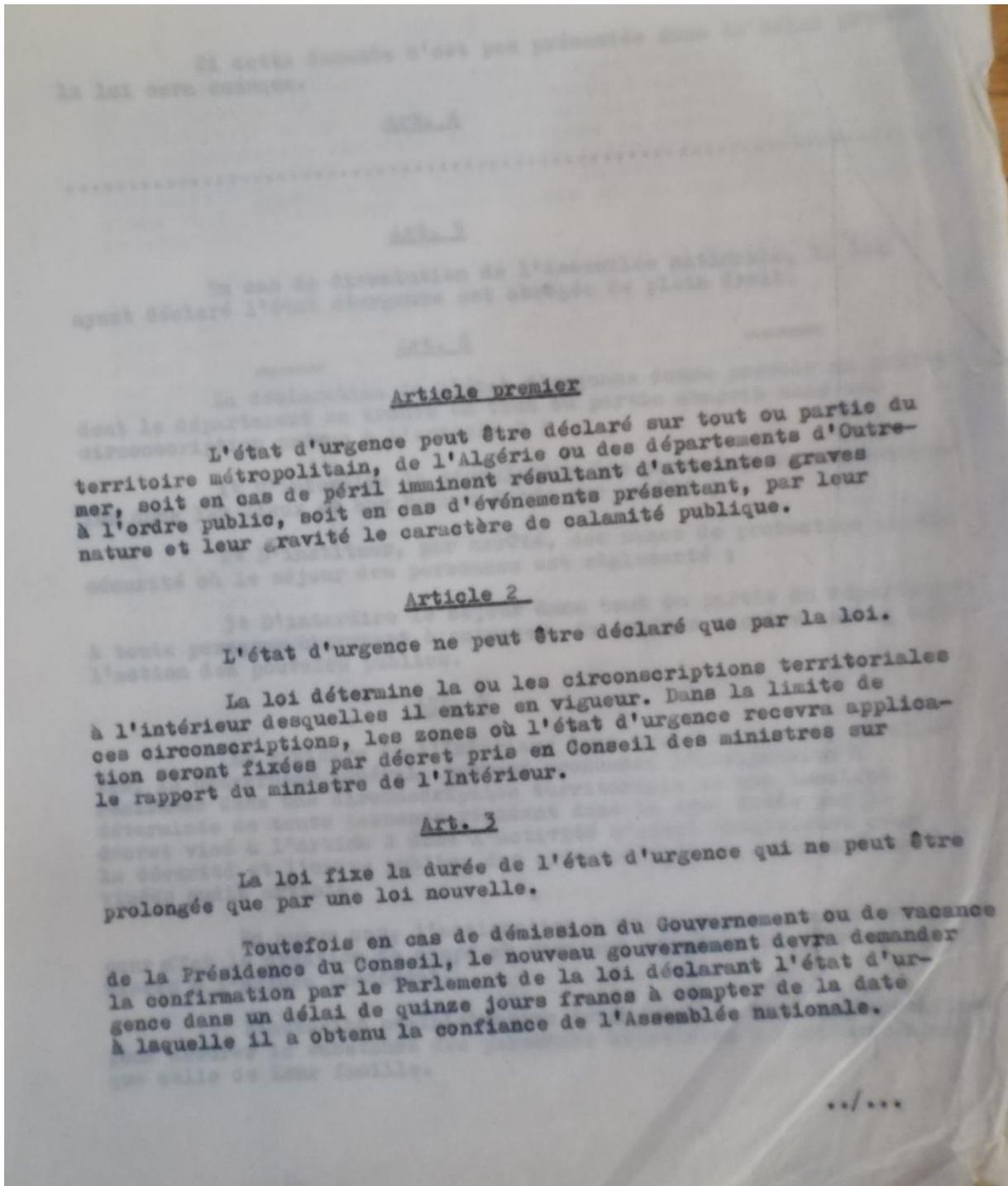
Il s'agit, par un effort concerté, de soulever le poids écrasant d'une misère séculaire. Tâche écrasante en elle-même, mais sacrée, dont tout dépend : le présent et l'avenir. Il n'y aura pas trop, pour l'accomplir, des efforts sans réserve de tous les Algériens quels qu'ils soient et où qu'ils soient. L'Assemblée et le Gouverneur général ont à conduire et guider ces efforts ; c'est là notre responsabilité commune.

Des recherches déjà très poussées dans diverses zones de notre territoire, qu'il s'agisse de la région de Colomb-Béchar ou du Sahara central, permettent d'espérer que l'industrialisation de l'Algérie pourra se fonder sur une base solide.

Je reprendrai ici les paroles d'un des plus grands techniciens français, M. Louis Armand, qui déclarait : « Le moment est venu de nous délivrer d'anciennes manières de voir et de penser, d'abandonner certaines formules traditionnelles qui ont pu assurer le succès mais qui, à l'heure actuelle, sont périmées, surtout dans un pays neuf. Seules des idées modernes permettront d'implanter dans les confins algéro-marocains des techniques modernes, et d'une façon plus générale, de réaliser les promesses de l'Afrique ».

Personne n'ignore qu'il y a là, sur notre sol et sous notre sol, d'énormes potentialités de travail, d'énergie et de production. Certes, nous ne devons pas spéculer sur elles, et c'est pourquoi j'ai mis l'accent sur l'immédiat et sur des travaux moins spectaculaires dont la nécessité nous paraît absolument impérieuse.

Je n'ignore pas davantage les difficultés auxquelles se heurte l'activité industrielle en Algérie. L'aide aux entreprises industrielles et commerciales demeurera une des préoccupations principales de notre administration.

الملاحق الرابع: مقتطفات من مشروع سوستال الإصلاحي.⁽¹⁾

(1) Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG, GGA, Bôte ,11 CAB/38, L'état d'urgence.

Si cette demande n'est pas présentée dans le délai prescrit la loi sera caduque.

Art. 4

En cas de dissolution de l'Assemblée nationale, la loi ayant déclaré l'état d'urgence est abrogée de plein droit.

Art. 5

La déclaration de l'état d'urgence donne pouvoir au préfet dont le département se trouve en tout ou partie compris dans une circonscription prévue à l'article 2 :

1° D'interdire la circulation des personnes ou des véhicules dans les lieux et aux heures fixés par arrêté ;

2° D'instituer, par arrêté, des zones de protection ou de sécurité où le séjour des personnes est réglementé ;

3° D'interdire le séjour dans tout ou partie du département à toute personne cherchant à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des pouvoirs publics.

Art. 7

Le Ministre de l'Intérieur dans tous les cas et, en Algérie, le Gouverneur général, peuvent prononcer l'assignation à résidence dans une circonscription territoriale ou une localité déterminée de toute personne résidant dans la zone fixée par le décret visé à l'article 2 dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité et l'ordre publics des circonscriptions territoriales visées audit article.

En aucun cas, l'assignation à résidence ne pourra avoir pour effet la création de camps où seraient détenues les personnes visées à l'alinéa précédent.

L'autorité administrative devra prendre toutes dispositions pour assurer la subsistance des personnes astreintes à résidence ainsi que celle de leur famille.

Art. 8

Toute personne ayant fait l'objet d'une des mesures prise en application de l'article 6 (3°) ou de l'article 7 peut demander le retrait de cette mesure; sa demande est soumise à une commission consultative composée des délégués du Conseil Général désignés par ce dernier et comportant en Algérie la représentation paritaire d'élus des deux collèges. La composition et les conditions de fonctionnement seront fixées par un règlement d'administration publique.

Les mêmes personnes peuvent former un recours pour excès de pouvoir contre la décision visée à l'alinéa 1er ci-dessus devant le Tribunal administratif compétent. Celui-ci devra statuer dans le mois du recours. En cas d'appel la décision du Conseil d'Etat devra intervenir dans les trois mois de l'appel. Faute par juridiction ci-dessus d'avoir statué dans les délais fixés par l'alinéa précédent, les mesures prises en application de l'article 6, 3° ou de l'article 7 cesseront de recevoir exécution.

Art. 9

Le Ministre de l'Intérieur, pour l'ensemble du territoire où est institué l'état d'urgence, le Gouverneur Général pour l'Algérie et le Préfet, dans le département, peuvent ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boissons et lieux de réunion de toute nature dans les zones déterminées par le décret prévu à l'article 2.

Peuvent être également interdites, à titre général ou particulier, les réunions de nature à provoquer ou à entretenir le désordre.

Art. 10

Les autorités désignées à l'article 7 peuvent ordonner la remise des armes de première, quatrième et cinquième catégories définies par le décret du 18 Avril 1939 et des munitions correspondantes et prescrire leur dépôt entre les mains des autorités dans les lieux désignés à cet effet.

Les armes de la cinquième catégorie remises en vertu des dispositions qui précèdent donneront lieu à récépissé. Toutes dispositions seront prises pour qu'elles soient rendues à leur propriétaire en l'état où elles étaient lors de leur dépôt.

Art. 11

La déclaration de l'état d'urgence s'ajoute aux cas visés à l'article 1er de la loi du 11 Juillet 1938 sur l'organisation générale de la Nation en temps de guerre pour la mise à exécution de tout ou partie des dispositions de ladite loi en vue de pourvoir aux besoins résultant de circonstances prévues à l'article 1er.

Art. 12

La loi déclarant l'état d'urgence peut, par une disposition expresse :

1°- conférer aux autorités administratives visées à l'article 9 le pouvoir d'ordonner des perquisitions à domicile de jour et de nuit;

2°- habiliter les mêmes autorités à prendre toutes mesures pour assurer le contrôle de la presse et des publications de toute nature ainsi que celui des émissions radiophoniques, des projections cinématographiques et des représentations théâtrales.

Les dispositions de l'alinéa 1er de cet article sont limitées aux zones où est appliqué l'état d'urgence.

Art. 13

Lorsque l'état d'urgence est institué, dans tout ou partie d'un département, un décret pris sur le rapport du Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, et du Ministre de la Défense Nationale, peut autoriser la juridiction militaire à se saisir de crimes, ainsi que des délits qui leur sont connexes, relevant de la cour d'assises de ce département.

La juridiction de droit commun reste saisie tant que l'autorité militaire ne revendique pas la poursuite et, dans tous les cas, jusqu'à l'ordonnance prévue à l'article 133 du Code d'instruction criminelle. Si postérieurement à cette ordonnance, l'autorité militaire compétente pour saisir la juridiction militaire revendique cette poursuite, la procédure se trouve, nonobstant les dispositions de l'article 24, dernier alinéa du Code de Justice militaire, portée de plein droit devant la chambre des mises en accusation prévue par l'article 68 du Code de justice militaire, lorsque la chambre d'accusation saisie n'a pas encore rendu son arrêt, soit devant la juridiction militaire compétente "ratione loci" lorsqu'un arrêt du renvoi a été rendu.

Dans ce dernier cas, les dispositions de l'alinéa ci-après sont applicables, et il n'y a pas lieu pour la cour de cassation de statuer avant le jugement sur les pourvois qui ont pu être formés contre cet arrêt.

Le tribunal militaire est composé et statue dans les conditions fixées aux deux deniers alinéas de l'article 10 du code de justice militaire.

Lorsque le décret prévu à l'alinéa 1er du présent article est intervenu, et pour toutes les procédures déferées à la juridiction militaire, les recours en Cassation contre les décisions des juridictions d'instruction, y compris l'arrêt ou le renvoi, sont suspendus et ne peuvent être exercés éventuellement qu'après l'arrêt ou le jugement de condamnation, et s'il y a également un pouvoir contre cette décision. La Cour de Cassation statue alors par un seul et même arrêt sur tous les moyens.

Art. 14

Les infractions aux dispositions des articles 6, 7, 9, 10 et 12 (2°) seront punies d'un emprisonnement de huit jours à deux mois et d'une amende de 5.000 à 200.000 francs ou de l'une de ces deux peines seulement. L'exécution d'office, par l'autorité administrative, des mesures prescrites peut être assurée nonobstant l'existence de ces dispositions pénales.

Art. 15

Les mesures prises en application de la présente loi cessent d'avoir effet en même temps que prend fin l'état d'urgence.

Toutefois, après la levée de l'état d'urgence, les tribunaux militaires continuent de connaître des crimes et délits dont la poursuite leur avait été déferée.

Art. 16

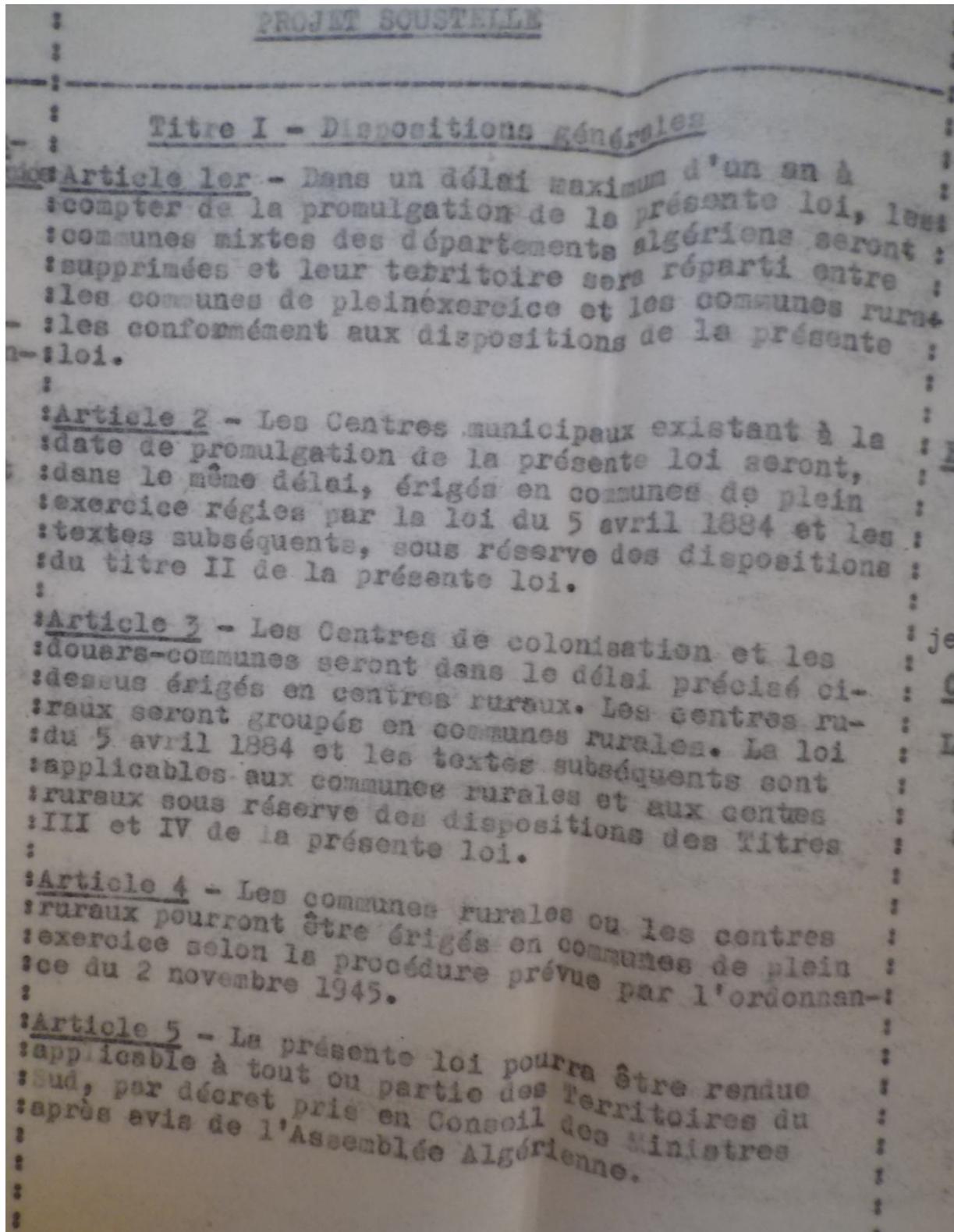
L'état d'urgence est déclaré sur le territoire de l'Algérie et pour une durée de six mois.

Un décret, pris en ~~application~~ exécution de l'article 2, fixera les zones dans lesquelles cet état d'urgence recevra application.

Art. 17

L'état d'urgence déclaré par l'article 16 emporte, pour sa durée, application de l'article 12 de la présente loi.

الملحق الخامس: نص قانون حالة الطوارئ 3 أبريل 1955. (1)



(1) Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG FM, Bôite N° 81F/1276, projet Soustelle.

PROJET SOUSTELLETitre II - Des centres municipaux et des syndicats de communes

Article 6 - La transformation des centres municipaux en communes de plein exercice s'effectuera par décret pris sur proposition du Gouverneur Général de l'Algérie.

Article 7 - Quand le nombre de conseillers municipaux auquel pourrait prétendre l'un des deux collèges est supérieur au dixième du nombre des électeurs inscrits dans ce collège, les sièges de conseillers sont répartis suivant le principe de la parité de représentation des deux collèges.

Article 8 - La date des premières élections sera fixée par arrêté du Gouverneur Général de l'Algérie. Elles auront lieu au plus tard dans les quatre mois qui suivront l'erection de l'ancien centre municipal en commune de plein exercice.

Jusqu'à l'installation des nouveaux conseils municipaux, les intérêts de la commune seront gérés par l'ancienne djemaa.

Article 9 - Le Gouverneur Général de l'Algérie pourra, par arrêté, rendre obligatoire la constitution de syndicats de communes groupant plusieurs communes de plein exercice visées à l'article 6 ci-dessus, pour la réalisation d'œuvres d'utilité intercommunale et la gestion en commun de services administratifs limitativement énumérés par cet arrêté.

L'arrêté de constitution fixera la commune siège du syndicat.

Article 10 - Sous réserve des dispositions de l'article 9 de la présente loi, les règles établies par le titre VIII de la loi du 5 avril 1884 sont applicables aux syndicats de communes constitués.

Titre III - Des centres ruraux

Article 11 - Le Gouverneur Général de l'Algérie détermine par arrêté le chef lieu et les limites de chaque centre rural.

Dans le cas où les limites du Centre rural ne coïncideraient pas avec celles, soit du périmètre de l'ancien centre de colonisation, soit du périmètre des anciens douars communes, cet arrêté interviendra après avis d'une commission comprenant pour chaque arrondissement sous la présidence du Sous-Préfet :

- 1°) les délégués de l'Assemblée Algérienne
- 2°) les conseillers généraux
- 3°) les Administrateurs des services civils, chefs de communes
- 4°) un fonctionnaire de l'Administration des Finances désigné par le Préfet.

Il est statué dans les mêmes formes, après avis de la Commission sur la suppression du centre rural, son rattachement à d'autres unités administratives ou toute autre modification territoriale.

Article 12 - Le corps municipal du centre rural se compose du Conseiller rural, du Président du Conseil rural et d'un ou deux vice-présidents.

Article 13 - Le Conseil rural se compose pour l'ensemble des 2 collèges de :

5	membres	dans les centres ruraux de 500 à 2.500 habitants
10	"	" " " " de 2.501 à 10.000 habitants
15	"	" " " " au dessus de 10.000 habitants

Les membres des conseils ruraux sont élus, renouvelés et leur nombre est éventuellement complété dans les conditions applicables aux Conseils municipaux des communes de plein exercice.

PROJET SOUSTELLE

Article 13 (suite) - Toutefois, quand le nombre de conseillers municipaux auquel pourrait, prétendre l'un des deux collèges en application des dispositions ci-dessus, est supérieur au dixième du nombre des électeurs inscrits dans ce collège; les sièges des conseillers sont répartis suivant le principe de la parité de représentation des 2 collèges; dans ce cas le nombre de conseillers à élire est :

de 6	dans les centres ruraux de	5.000 à 2.500 hts
de 10	"	" 2.500 à 10.000 "
de 16	"	" au dessus de 10.000 "

Article 14 - Sans préjudice de l'application de l'article 34 de la loi du 5 avril 1884 le mandat de conseiller rural est incompatible avec les fonctions de :

- 1) Administrateur des Services Civils,
- 2) Bachega, Agha, Caid
- 3) Garde-champêtre, garde-forestier, cavalier de commune rurale
- 4) Secrétaire ou secrétaire interprète de sous-préfecture ou de commune rurale

Article 15 - La date des premières élections sera fixée par arrêté du Gouverneur Général. Elles auront lieu au plus tard dans les quatre mois qui suivront l'arrêté d'institution. Les élections suivantes auront lieu en même temps que celles aux Conseils Municipaux des communes de plein exercice.

Article 16 - Un Conseil rural ne peut être dissous que par arrêté motivé du Gouverneur Général de l'Algérie.

S'il y a urgence, le Conseil rural peut être suspendu pour une durée n'excédant pas un mois par arrêté motivé du Préfet qui doit en rendre compte immédiatement au Gouverneur Général.

REFORME MUNICIPALE

PROJET SOUSTELLE

Article 17 - En cas de dissolution d'un Conseil rural ou de démission de tous ses membres en exercice et lorsqu'un Conseil rural ne peut être constitué, une délégation spéciale désignée par arrêté du Gouverneur Général, en remplit les fonctions dans les conditions fixées par l'article 44 de la loi du 5 avril 1884. Il est procédé à la réélection du Conseil rural dans les conditions prévues à l'article 45 de la dite loi.

Article 18 - Le Conseil rural se réunit en sessions ordinaires d'une durée maximum de 15 jours sur convocation de son président, dans le premier mois de chaque trimestre. Il peut, en outre, être convoqué à n'importe quelle époque en session extraordinaire à la demande de l'autorité de tutelle prévue à l'article 37 de la présente loi.

L'autorité de tutelle pourra assister à toutes les réunions du Conseil rural ou s'y faire représenter ; elle pourra y prendre la parole.

Article 19 - Le conseil rural règle sur ses délibérations les affaires du Centre rural. Il émet des vœux sur tous les objets d'intérêt local. Ses délibérations sont :

- 1°) soumises à l'approbation de l'autorité de tutelle dans les cas prévus à l'article 20 ci-dessous ;
- 2°) soumises à l'homologation du conseil municipal de la commune rurale dans les cas prévus à l'article 21 ci-dessous.

Article 20 - Les délibérations soumises à l'approbation concernent :

- 1°) l'affectation des biens du centre rural aux différents services publics, au parcours ou à l'usage commun des habitants ;
- 2°) le mode de jouissance et la répartition des terres collectives de culture ou des pâtures et des fruits entre les habitants ; les conditions à imposer aux parties prenantes et le jugement des réclamations ;

PROJET SOUSTELLE

Article 20 (suite) -

- 3°) le parcours et la vaine pâture : les questions relatives à la réglementation des droits d'usage exercés par le centre rural et l'établissement de la liste des usagers ;
- 4°) les souscriptions et cotisations volontaires en nature ou en argent décidées pour assurer la réalisation de travaux ou d'oeuvres d'assistance intéressant le centre rural ;
- 5°) l'établissement des listes d'indigents ; la distribution de secours aux indigents invalides ; l'utilisation des fonds affectés à l'assistance par le travail ;
- 6°) la désignation des répartiteurs et répartiteurs suppléants à la nomination du sous-préfet
- 7°) les opérations de paysanat, de défense et de restauration des sols intéressant le centre rural.

Article 21 - Les délibérations soumises à homologation concernent :

- 1) le Budget du centre rural
- 2) les emprunts à contracter
- 3) l'acceptation des dons et legs
- 4) l'établissement des programmes d'équipement et tous autres projets de travaux neufs ou d'entretien à exécuter dans le centre rural
- 5) les acquisitions, aliénations, échanges de biens immobiliers du centre rural ; leur conservation ou amélioration, leur location ; les permis de recherches ou d'exploitation, pour les carrières dépendant de ces lieux ;
- 6) les actions judiciaires ou transactions
- 7) d'une manière générale, toutes propositions impliquant engagements de dépense.

PROJET SOUSTELLE

Article 22 - Les délibérations visées aux articles 20 et 21 ci-dessus sont considérées comme approuvées ou homologuées si l'autorité de tutelle n'a pas fait connaître sa décision dans le délai d'un mois ou si le conseil municipal de la commune rurale n'a pas statué au cours de sa session ordinaire suivante.

Au cas de refus d'approbation ou d'homologation, le conseil rural peut se pourvoir devant le préfet du département.

Article 23 - Le Conseil rural est appelé à donner son avis sur toute modification territoriale à apporter au centre rural ainsi que sur toute question intéressant l'administration de celui-ci ou lorsque sa consultation est prévue par les lois et règlements ou requise par l'autorité de tutelle ou le préfet.

Lorsque le Conseil rural à ce régulièrement requis et convoqué refuse ou néglige de donner son avis, il peut être passé outre.

Article 24 - Le Conseil rural élit parmi ses membres un Président et un vice-Président. Il élit un deuxième vice-président quand le centre rural compte plus de 2.500 habitants.

Article 25 - Les fonctions de Président, de vice-Président et de Conseiller rural sont gratuites.

Articles 26 - Le conseil rural élit le Président et le ou les vice-Présidents dans les conditions prévues par les articles 76 à 80 de la loi du 5 avril 1884.

Article 27 - La démission du Président, d'un Vice-Président ou d'un membre du Conseil rural est adressée au sous-Préfet.

Elle est définitive à partir de son acceptation par ce fonctionnaire ou, à défaut, un mois après un nouvel envoi par lettre recommandée.

PROJET SOUSTELLE

Article 28 - La suspension du Président, du vice-Président ou d'un membre du Conseil rural peut être prononcée par arrêté motivé du Préfet pour une durée qui n'excèdera pas trois mois.

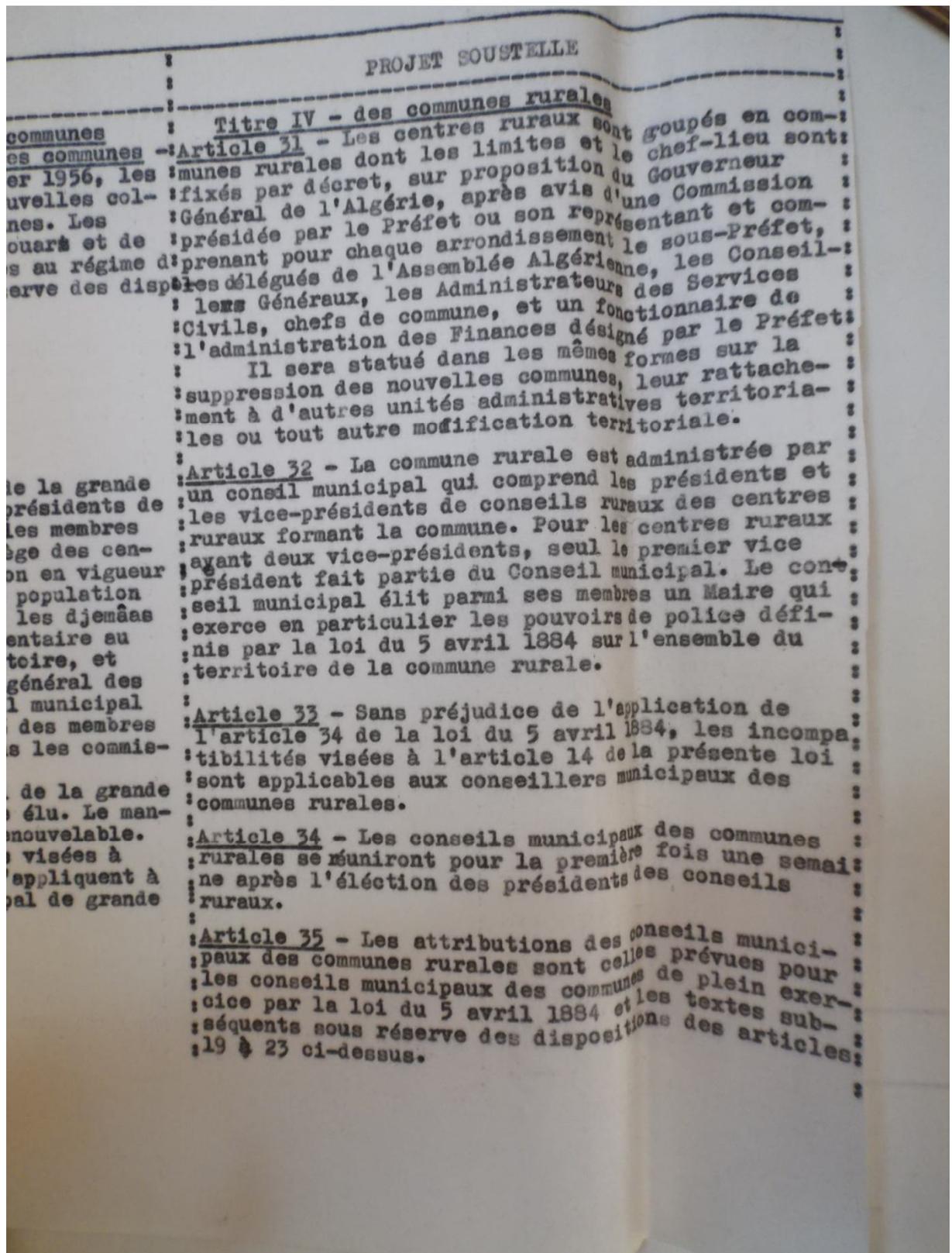
Leur révocation peut être prononcée par arrêté motivé du Gouverneur Général;

La révocation emporte de plein droit l'inéligibilité au conseil rural pendant le mandat en cours.

Article 29 - Le Président du Centre rural peut exercer, sur délégation du Maire de la Commune rurale, les fonctions d'Officier d'Etat civil ou toute autre fonction municipale.

Les arrêtés de délégation ne sont exécutoires qu'après approbation de l'autorité de tutelle.

Article 30 - La contexture des différents budgets, les rapports financiers entre les centres ruraux et la commune rurale, les règlements de comptabilité à appliquer en la matière feront l'objet d'un règlement d'administration publique.



REFORME MUNICIPALE

PROJET SOUSTELLE

Article 36 - Les délibérations des conseils municipaux des communes rurales seront exécutoires après approbation.

Toutefois, sauf pour celles visées à l'article 68 de la loi du 5 avril 1884, le silence de l'autorité de tutelle emporte approbation à l'expiration d'un délai de 30 jours à compter de la date du récépissé.

Article 37 - La tutelle administrative et financière des communes rurales et des centres ruraux incombe au sous-Préfet de l'arrondissement.

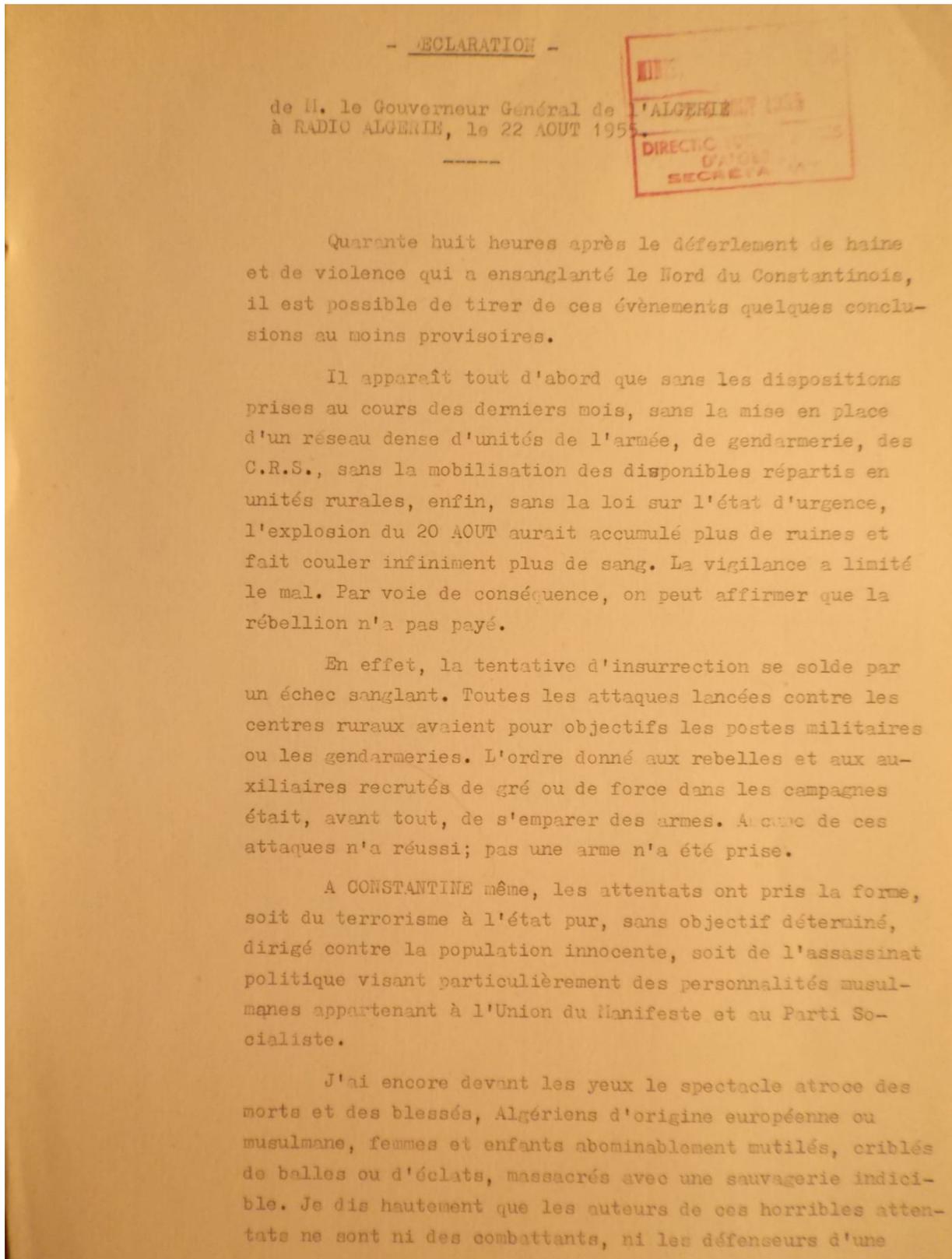
Après de la commune rurale et des centres ruraux un fonctionnaire du cadre des Administrateurs des Services Civils de l'Algérie exerce les fonctions de conseiller administratif permanent ; la tutelle de ces collectivités peut lui être transférée par arrêté du Gouverneur Général.

Ce fonctionnaire dispose du droit d'entrée et de parole au Conseil municipal et aux conseils ruraux. Lorsqu'une délibération est prise en son absence, il peut demander une deuxième délibération en sa présence.

Il est responsable de la préparation et de l'exécution des programmes d'équipement économique et social.

Il provoque les délibérations du Conseil municipal et des conseils ruraux sur ces programmes et en contrôle l'exécution. Tous les engagements de dépenses relatifs à cette exécution sont soumis à son visa préalable.

الملحق السادس: خطاب جاك سوستال 22 أوت 1955. (1)



(1) Centr d'archives d'outre -mere, aix en provence, ALG, FM, Bôte, 81F/641, Déclaration de M. Jacques soustelle à radio Algérie le 22 aout 1955.

- 2 -

cause, mais purement et simplement des criminels. Personne en France ou dans le monde ne saurait sans se condamner soi-même prendre le parti d'assassins fanatiques et cruels, qui n'ont à aucun degré le droit de parler au nom du peuple de ce pays. L'opinion internationale doit prendre conscience du fait que l'Algérie se trouve ici face à une flambée de barbarie qui menace également tous ses habitants et met en danger son avenir.

Il faut qu'on sache bien que la rébellion qui a échoué hier échouerait demain si elle venait à se rallumer. La voie de la violence est sans issue. La France ne cédera pas.

Nos coeurs à tous sont en deuil aujourd'hui avec les familles et les amis de ceux qui sont tombés, civils ou soldats, originaires de l'Algérie, de la Métropole ou d'autres provinces de l'Union Française. Le Gouvernement et le Pays s'inclinent et pleurent sur leurs tombes. L'heure est à la tristesse ; elle est aussi à la résolution. Plus que jamais, l'union est le maître mot, l'union pour faire barrage à cette vague de folie sanglante. Le devoir est simple : former un bloc autour des autorités, derrière le Gouvernement, avec l'armée, avec tous ceux qui ont la charge de rétablir l'ordre et la paix. Le 20 Août, chacun à tous les échelons, a rempli courageusement sa tâche. Grâce à l'énergie concertée de tous, l'assaut a été repoussé. Quoi qu'il arrive, restons unis dans la lutte pour le salut de l'Algérie et pour le retour de la Paix./.

الملحق السابع: القائمة الإسمية للمنخرطين من جبهة التحرير الوطني في عملية
العصفور الأزرق.⁽¹⁾

LISTE DES PATRIOTES ALGERIENS ARMES PAR LES SOINS DE R. LACOSTE	
Groupe de Timizar (Azazga)	
Hanachi, Idir	Mitraillette
Abas, Salah	Mousqueton
Arkoub, Lamara	"
Boughlage, Ahmed	"
Agarghit, Boussaïd	"
Lehamel, Arizki	"
Imrache, Saïd	Mousqueton
Imrache, Mohand	"
Imrache, Mohamed	"
Aït Ramdane, Mohamed	"
Bourial, Mehdi	"
Oubaziz, Akli	"
Gharbal, Akli	"
Ougaida, Amar	Mousqueton
Bercouche, Saïd	"
Ighit, Mohamed	Mitraillette
Chaïb, Mohamed	Mousqueton
Aït Ramdane, Mohamed	"
Aït Ramdane, Mohamed	"
Mhidine, Mohamed	"
Amiche, Mohamed	"
Tonga, Ahmed	"
Ouzir, Mohamed	"
Tamda, Mohamed	"
Youssaidine, Mohamed	"
Hassene, Arezki	"
Berkane, Mohamed	"
Ouikene, Bachir	"
Hanachi, Mohamed	"
Chaïb, Akli	"
Groupe d'Ait-Gouarit (Timizar)	
Sekour, Mohamed	Mitraillette
Aït Farhat, Ferhat	Mousqueton
Amgoud, Akli	"
Azouz, Mohamed	"
Ouahlal, Mohamed	"
Oubaziz, Saïd	"
Ouahlal, Boudjemaa	"
Oubaziz, Mohamed	"
Taouit, Arezki	"
Aït Ramdane, Md Idir	"
Imalous, Ahmed	"
Mehidine, Saïd	"
Sayah, Mohamed	Mitraillette
Houmassi, Kaci	Mousqueton
Houmassi, Idir	"
Houmassi, Mohamed	"
Sayeh, Ramdane	"
Kaci, Saïd-Rabah	"
Belaïd, Mohamed	"
Houmassi, Amar	"
Mezoug, Mohamed	"
Sayan, Rabah	"
Groupe Tala-Tegana (Tigzirt)	
Bouakoub, Omar	Mitraillette
Agninesouk, Mohamed	Mousqueton
Heni, Ferhat	"
Kacioui, Amar	"
Yahi, Belaïd	"
Ibsaine, Mouloud	"
Meheni, Ali	"
Adi, Mhand	"
Groupe Adrar (Douar Mizrana Tigzirt)	
Louda, Mohamed	P. M. 38
Boukar, Amar	Mousqueton
Agouni, Saïd	"
Mohamed B. Lounès	"
Mohamed B. Mohamed	"
Douzan, Saïd	"
Messis, Hocine	"
Oikoiak, Ahmed	"
Mohamed	"
Groupe Timarouza (Mizrana Tigzirt)	
Babou, Lounès	Mitraillette
Guemouri, Saïd	Mousqueton
Ouramdane, Mohamed	"
Ouramdane, Saïd b. H.	Mousqueton
Ouramdane, Saïd b. A.	"
Ounaouk, Saïd	"
Ouanouk, Idir	"
Ouanouk, Rabah	"
Ouanouk, Amara	"
Mehaneck, Ahmed	"
Seimani, Ramdane	"
Aliane, Mouloud	"
Hadjbar, Hand	"
Groupe Makouda (Tigzirt)	
Hocini, Akli	Mitraillette
Aouissi, Ahmed	Mousqueton
Foufil, Arizki	"
Lakhal, Ahmed	"
Hocini, Mohamed	"
Youcefi, Ahmed	"
Idir, Mohamed	"
Benziad, Mohamed	"
Groupe Yaskrene (Tigzirt)	
Boutoudj, Mohamed	Mousqueton
Boutoudj, Amar	"
Boudjelou, Mohamed	"
Boudih, Arezki	"
Tagzirt, Arezki	"
Mouaz, Arezki	"
Batta, Amar	"
Tagzirt, Amar	"
Groupe Taksebt-Iflissene (Tigzirt)	
Zeniou, Mohamed	Mousqueton
Semane, Mohamed	"
Tebelghai, Mohamed	"
Tazounbi, Arezki	"
Bounaou, Amar	"
Guengous, Ali	"
Bourachedene, Amour	"
Zenia, Lounas	"
Aouzenia, Mouloud	"
Aouzenioi, Saïd	"
Aouzenioi, Aneur	"
Agoudjil, Mohamed	"
Djaoued, Arezki	"
Groupe Iguerssalen-Iflissene	
Bourti, Mohamed	Mousqueton
Boudrar, Mohamed	"
Bouchrab, Mohamed	"
Iguernellalla, Mohamed	Fusil-Garant
Iguernellalla, Mh. b. S.	"
Bouchrab, Amar	"
Inazlene, Saïd	"
Bouchrab, Mohamed	"
Iguerlala, Saïd b. Ali	"
Miza, Mohamed	Mousqueton
Inazatena, Ahmed	"
Bourzique, Mohamed	"
Tagzit, Mohamed	"
Chellala, Saïd	"
Groupe Iuersafaene (Port-Gueyodon)	
Retoumi, Amar	Mitraillette
Imsatene, Mohamed	Mousqueton

(1) El moodjehed, organe central de libération nationale, Tom1, N°3 yougoslavie, 1962, p.35.

Oussaleme, Mohamed	Mousqueton
Izirouil, Ali	"
Bouchera, Ahmed	"
Iguerbourti, Ali	"
Gourssoumoussa, Ahmed	"
Aouna, Idir	"
Rhmlab, Amar	"
Tiouerties, Mohamed	"
Chelata, Ahmed	"
Timemaïl, Mohamed	"
Iguerlala, Mouloud	"
Imazatière, Mohamed	"
Imazaitere, Saïd	"
Guerssoumoussa, Saïd	"
Bousslene, Saïd	"
Tiourties, Saïd	"
Tibaranine, Saïd	"
Remolab, Ali	"
Aouna, Amar	"
Tiourtits, Idir	"
Redjama, Mohamed	"

Groupe Djemad Achatre (Port-Gueydon)

Hamad, Mohamed	Mitraillette
Askri, Ali	Mousqueton
Aba, Rahab	"
Aboudjameur, Akri	"
Kartouchent, Saïd	"
Iguerali, Mohamed	"
Zerouki, Tahar	"
Djillali, Arezki	"
Abdoun, Akli	"
Chirifi, Saïd	"
Ferrad, Moh. Chérif	"

Groupe Ichnouchene (Port-Gueydon)

Bouankar, Arezki	Mitraillette
Benhamere, Mohamed	Mousqueton
Guiri, Saïd	"
Berkaoui, Mokrane	"
Islaifene, Amar	"
Tgziria, Saïd	"
Berkani, Mohamed	"
Guiri, Saïd b. Ahmed	"

Groupe Cherfa (Port-Gueydon)

Morsli, Saïd	Mitraillette
Illouli, Saïd	Mousqueton
Hachmi, Mohamed	"
Sabi, Mohamed	"
Sini, Mohamed	"
Demir, Saïd	"
Ouardi, Mohamed	"
Seni, Ahmed	"
Sadou, Ali	"

Groupe Taourirt (Port-Gueydon)

Melahnouch, Mohamed	Mitraillette
Meghzi, Kaci	Mousqueton
Goubrid, Saïd	"
Akniouen, Mohamed	"
Tighrend, Saïd	"
Benmensour, Mohamed	"
Fouchane, Mokrane	"
Aouine, Saïd	"
Haddad, Mohamed	"

Imoumaene, Akli	Mousqueton
Zeboudj, Akli	"
Medjiba, Mohamed	"
Mahlal, Saïd	"
Ougueroudj, Mohamed	"

Groupe Ighil Bousouel (Port-Gueydon)

Meghzifene, Boudjem.	Mitraillette
Meghzifene, Mohamed	Mousqueton
Kherbacht, Mohamed	"
Meghzi, Mohamed	"
Agadir, Mohamed	"
Ramoul, Mohamed	"
Tamlit, Saïd	"
Ramoul, Mohamed b. Amar	"
Abdelkader, M. b. Arezki	"
Tilouta, Mohamed	"
Abdelkader, M. b. Mh.	"
Medjibo, Mohamed	"
Ainlalene, Ali	"
Almaba, Amar	"
Ounaouch, Ahmed	"
Agadir, Moh. b. Ahmed	"

Groupe Ait-Maâmar (Port-Gueydon)

Amenzegouarem, Mohamed	Mitraillette
Amenzegouarem, Amar	Mousqueton
Taloult, Amar	"
Boutlendj, Mohamed	"
Ibziene, Mohamed	"
Oudjebour, Saïd	"
Merassouri, Lounas	"
Igoulmimene, Mohamed	"
Trahi, Salah	"
Ikermodene, Arezki	"
Tentar, Saïd	"
Lazouren, Mohamed	"
Ikermoden, Mohamed	"
Aglalaz, Rabah	"
Amranzegouaren, Mohamed	"

Groupe du Village Ait-Maâmar (Port-Gueydon)

Amghrous, Tahar	Mitraillette
Amrous, Mohamed	Mousqueton
Tighilt, Ferhat	"
Tighilt, Ferhat M.	"
Tighilt, Mohamed	"
Oucif, Saïd	"
Oucif, Mohamed	"
Aït Slimane	"
Aït Slimane, Mohamed	"
Tougaoua, Mohamed	"

Groupe Ait Maâmar (Port-Gueydon)

Hamza, Arezki	Mousqueton
Ouarzik, Mouhoudir	"
Oukana, Ahmed	"
Saradouni, Boudjemaâ	"
Ousmail, Hocine	"
Tighdine, Akli	"
Tighdine, Ferhat	"
Tighdine, Mhena	"
Tiouchichine, Boudj.	"
M Amar	"
Megatt, Mohamed	"
Tis Gouine, Amar	"

Groupe Aït-Lahcene (Tizi-Ouzou)

Tiab, Hacène	Mitraillette
Amour, Amar	"
Louli, Mohamed	Mousqueton
Soumeur, Ahmed	"
Himed, Si Amar	"
Boudjemaa, Achour	"
Amari, Akli	"
Lounis, Ali	"
Bounoir, Mohamed	"
Nebballi, Ali	"
Ibbegaznz, Amar	"
Ouchene, Rezki	"
Amouri, Ali	"
Yousfi, Mohamed	"
Hellal, Mohamed	"

Groupe Aït-Amrane et Aït Ouniche Beni Zmenzer (Tizi-Ouzou)

Belhadj, Mohamed	Mitraillette
Makloul, Saïd	"
Makloul, Ali	Mousqueton
Tiloult, Saïd	"
Amalou, Mohamed	"
Chikhi, Mohamed	"
Haddadene, Ahmed	"
Haddadou, Mohamed	"

Lounas, Hocine	Mousqueton
Lounas, Ali	"

Groupe Bouhinoune (Tizi-Ouzou)

Smadi, Ahmed	Mousqueton
Ben Ramdane, Salem	"
Chaouchi, Saïd	"
Sidi Maâmar Si Mohamed	"

Groupe Akendjur-Beni Tamenzar (Tizi-Auzou)

Aliouane, Mohamed A.	Mitraillette
Mimoun, Lounis	Mousqueton
Maacha, Mohamed b. Ali	"
Mimoun Ahmed b. Ali	"
Slamani, Saïd b. Amar	"
Lamari, Salem b. Mohamed	"
Hamadou, Ahmed b. Ali	"
Gada, Arezki b. Mohamed	"
Gada, Belkacem b. A.	"

Groupe Ighil-Nal (Tizi-Ouzou)

Zauaoui, Mohamed	Mitraillette
Kahil, Belkacem	Mousqueton
Kaci, Ahmed	"
Rezqui, Mohamed	"
Graiche, Mohamed	"
Bareché, Mohamed	"

بيبليوغرافيه البحث

أولاً: المصادر:

أ. المصادر الأرشيفية:

1. مركز أرشيف ما وراء البحار بفرنسا (أكس بروفنس):

1. Centre d'archives d'Outre- mer, Aix en Provence, ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/8 lettre de gouverneur général de l'Algérie à M^{er} le Ministre de l'intérieur CA/S des affaires suivies par les différents parquets d'Algérie et se rapportant aux activités terroristes et séparatistes.
2. ALG, FM Boîte N °81 F/26, renforcement militaire en Algérie.
3. ALG, FM, Boîte N° 81F/24, discours prononcé par Jacques Soustelle à la séance solennelle de l'Assemblée Algérienne, le 23 février 1955,
4. ALG, FM, Boîte N° 1F/226, arrêté de l'état d'urgence en Algérie.
5. ALG, FM, Boîte N° 81 F/24, mesures de sécurité
6. ALG, GGA Boîte N° 11 CAB/14, arrêté relatif à la composition de l'organisation des groupes mobiles de police rurale.
7. ALG, GGA, Boîte N° /SAS/DOC/1mission et attribution des sections administratives spécialisées.
8. ALG, GGA, Boîte N° 11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipée en Algérie. ALG, GGA, Boîte N° 11CAB/38, à monsieurs les directeurs et chefs de service de l'administration centrale, (politique de contact), (secret).
9. ALG. FM, Boîte N° 81 F/24, avant- projet de loi sur la réforme foncière en Algérie.
10. ALG, GGA, boîte N° 3R/291, ministère de la défense national et de force armée, groupe mobile de police rurale.
11. ALG, FM, boîte N° 81F/641, Discours de Jacques Soustelle 22-08- 1955.
12. ALG, ALG Boîte N° ER, 1k/876, manifestation éventuelle d'hostilité à l'égard de général Catroux 03 février 1956 (secret).
13. ALG, Alger, boîte N° 1k/876, manifestation de 6 février 1956.
14. ALG GGA, Boîte N° 3R/295, la tournée d'information cinématographique.
15. ALG, Alger boîte N°3R/304 Lettre d'Un intellectuel à quelques autres.
16. ALG, Alger, boîte N°1k/876 Note de renseignement, manifestation à l'occasion du départ de gouverneur général Soustelle (secret)

- 17.ALG, boîte N° / SAS / DOC/1, notice provisoire sur le service des affaires algériennes, partie mission –organisation – personnels.
- 18.ALG, boîte N° 3SAS/69, mise en garde sur le noyautage de maghzen des Sections administratives spécialisées.
- 19.ALG, FM, boîte N° 81F/641, cabinet de jacques Soustelle.
- 20.ALG, FM, boîte N° 81F/155, effective de la section administrative spécialisée.
- 21.ALG, GGA, boîte N° 3R/314, gouvernement général de l'Algérie, service de l'action administrative et économique bulletin de liaison et de documentation 30 novembre 1955, les zones de pacification (SAS) plan pour une monographie de section administrative spécialisée.
- 22.ALG. GGA, boîte N° 3R/286, la création des SAS.
- 23.ALG.GGA, boîte N° 3R/289 note de renseignement.
- 24.ALG, Alger, boîte N° 1K/846/2, note de renseignement : Activité de l'Union pour le Salut et le Renouveau de L'Algérie française.
- 25.ALG, Alger, boîte N° 1K/1167, union française nord –Africaine.
- 26.AàLG, Alger, boîte N° 1k/876, Alger, note de renseignement, manifestation à l' occasion de départ du gouverneur général Soustelle (**secret**).
- 27.ALG, ALGER, boîte N° 1k/876, télégramme N° 1233, 06 février 1956, Arrivé de Guy mollet en Algérie (**secret**).
- 28.ALG, GGA, boîte N° 11CAB/29, déclaration de Jacques Soustelle.
- 29.ALG, GGA, boîte N° 11CAB/62, dossier de Germaine Tillion de l' Aurès
- 30.ALG, GGA, boîte N° 3 R/304, application de l'état d'urgence en Algérie, la loi N° 55 – I 080 du 7 aout relative à la prolongation de l'état d'urgence en Algérie, modifie le texte du l'article 12.
- 31.ALG. FM, boîte N° 81 F/286, réforme agricole.
- 32.ALG. FM, boîte N°81 F/1275, l'organisation communale en Algérie, note documentaires et études N° 676, réformes de régime communal en Algérie.
- 33.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/110, réforme de crédit agricole exposé des motifs.
- 34.BIB.AOM, boîte N° B//7971, le service des centres sociaux en Algérie, direction générale de l'éducation nationale en Algérie.
- 35.ALG. boîte N° 917/122, la liberté de la presse hier et aujourd'hui, déclaration de gaulle.
- 36.ALG. boîte N° CAB/107, plan Jacques Soustelle.

- 37.ALG, boîte N° G/1 C/789, nomination de Jacques Soustelle gouverneur général d'Algérie.
- 38.ALG, boîte N° CAB/25, réformes Administratives, création du département de Bone.
- 39.ALG, ALG, boîte N° 3R/304, Arrêté N° 19-56T fixant la rémunération des comandants de groupe de police rurale.
- 40.ALG ,FM , boîte N° 81/883, revue de presse .
- 41.ALG ,Alger, boîte N° 7G/1164, Attitude des élus musulmans vis –à -vis de la question algérienne, état d'esprit et comportement, activités des élus rallier et non rallier au groupe des 61 , 1955-1958.
- 42.ALG, Alger, boîte N° 7G/1164, Attitude des élus musulmans vis –à– vis de la question algérienne, état désprit et comportement, activités des élus rallies et non rallies au group des 61,(1955-1958).
- 43.ALG, FM, boîte N°81F/879 Exposées des commmissaire de Gouvernement devant l'assemblée Algérienne de 1^{ER} au 16 Novembre.
- 44.ALG, FM, boîte N°81F/641. Notice biographique de Roger Léonard.
- 45.ALG, ALG, boîte N° 3R/303, note de sécurité dans les Aurès, création d'une section de gendarmerie à Arris, implantation d'un casernement à Arris (**secret**).
- 46.ALG, ALGER, Boîte N° 917/204, revue de presse quotidienne.
- 47.ALG, Alger, boîte N° 81/897, événement de premier novembre, discours et allocation de M Roger Léonard gouverneur générale de l'Algérie.
- 48.ALG, GGA, boîte N°3R/306, les principaux dirigeants du MTLD messalistes.
- 49.ALG. GGA, Boîte N° 11 CAB/110, projet de réformes du culte musulman (séparation du culte musulman de l'état)
- 50.ALG, Alger, boîte N°1k/1172, les maires de l'Algérie retriennent leur confiance de M. Soustelle.
- 51.ALG, GGA, boîte N°11 CAB/14, accroissement des effectifs de gendarmerie.
- 52.FM, boîte N ° 81F/87, discours de général de Gaulle, 19 Mai 1958.
- 53.FM, boîte N °81F/88, télégramme N° 434, du général Salan 19 mai 1958 pour le président de la république (**secret**).
- 54.FM, boîte N° 81F/24, jacques Soustelle l'Algérie perdue, discours prononcé le 09 Mars 1956 à l'assemblée nationale à l' occasion de débat concernant les départements françaises de l'Algérie, extrait du journal

- officielle de la république française (débat parlementaire assemblée nationale de 10 Mars 1956).
- 55.GGA, boîte N° 3R/472, Action aérienne de légitime défense à skiât, le 8 février 1958.
- 56.GGA, boîte N° 3R/468, télégramme N° 434, de général Salin, 19 Mai 1958 pour le président de la république (secret).
- 57.ALG, Alger, boîte N° k/876, index quotidien de la presse française.
- 58.ALG, Alger, boîte N° 1K/1167, conférence de presse de mouvement (Algérie Sara).
- 59.ALG, Alger, boîte N° 1K/1178, FAF, organe de presse des patriotes N° 30, janvier 1960 (pas d'accord).
- 60.ALG, Alger, boîte N° 1k/1167, conférence de presse de mouvement Algérie (Sahara).
- 61.ALG, Alger, boîte N°1K/1171. Association national pour le soutien de l'action de général de Gaulle.
- 62.ALG, Alger, boîte N° 917/144, le général Massu est Appelé à Paris par le ministre de l'armée (secret).
- 63.ALG, Alger, boîte N°1k/1177, rassemblement pour l'Algérie Française.
- 64.ALG, Alger, boîte N° 1K/1167, conférence de presse de mouvement (Algérie Sara).
- 65.ALG, Alger, boîte N° /20678/1962/, les centurions, publication de L'OAS rerservie au officier cadres N° 10, le générale Salan s'adresse à la France.
- 66.ALG, Alger, boîte N° 917/122, la liberté de la presse hier et aujourd'hui, déclaration de de Gaulle.
- 67.ALG, F M, boîte N° 81F/25, revue de presse internationale.
- 68.ALG, FM, boîte N°81F/27, réponse de général de gaulle passer par les journalistes 19 Mai 1958 (conférence de presse de général de gaulle).
- 69.ALG, FM, boîte N° 81F/55, J.O.F. N 3480 du 07- 04- 1955 : loi N° 55-385 du Avril 1955, instituions un état d'urgence en déclarent l'Application En Algérie.
- 70.ALG, FM, boîte N° 1 F/226, arrêté de l'état d'urgence en Algérie.
- 71.ALG, FM, boîte N° 81 F/24, mesures de sécurité prise par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.
- 72.ALG, FM, boîte N° 81F1104 Statut organique de l'Algérie 20 Septembre 1947, loi 47.1853, du 20 Septembre 1947, journal officiel N° 26, 36 Aout 1948.

- 73.ALG, FM, boîte N° 81F/641, décret de 31 juillet 1955, pourtant renouvellement de la mission de Jacques Soustelle comme gouverneur général d'Algérie. .
- 74.ALG, FM, boîte N° 81F/641 , cabinet jacques Soustelle
- 75.ALG, GGA, boîte N° 81F/641, la composition des cabinets civils et militaires du gouverneur général de l'Algérie (ministère de l'intérieure direction des services de l'Algérie).
- 76.ALG, GGA, boîte N° 11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur l'élection anticipée en Algérie.
- 77.ALG, GGA, boîte N°3 R/286, notice biographique de M. jacques Soustelle.
- 78.ALG, GGA, boîte N° 81F/641, la composition des cabinets civils et militaires du gouverneur général de l'Algérie (ministère de l'intérieur direction des services de l'Algérie).
- 79.ALG, GGA, boîte N° 3R/389, note ordre.
- 80.ALG, GGA, boîte N° 11 CAB/03, note du gouverneur général de l'Algérie.
- 81.ALG, GGA, boîte N °11 CAB/38, conséquence de l'état d'urgence sur les élections anticipées en Algérie.
- 82.ALG, GGA, boîte N°11 CAB/14, reformat de l'encadrement administratif en Algérie (**secret**).
- 83.ALG, GGA, boîte N° 11 CAB/100, l'état d'urgence.
- 84.ALG, GGA, boîte N° 11CAB/108 notice biographique de cheikh Mohiédine.
- 85.ALG, GGA, boîte N° 3R/286, cabinet du gouverneur général, note de service.
- 86.ALG. FM, boîte N° 81F/1275, l'organisation communale en Algérie, notes documentaires et études N° 676, réformes de régime communal en Algérie.
- 87.ALG. FM, boîte N° 81 F/24, journal officiel de l'Algérie, 04 novembre 1955, création des centres sociaux. .
- 88.ALG. GGA boîte N°, 3R/65, Revue de presse, l'intégration France – Algérie est elle possible ou impossible, deux article de Raymond Aron et Thierry Maulnier dans la revu occident.
- 89.ALG. GGA, boîte N°11 CAB/107, plan Soustelle.
- 90.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/10, Rapport de la commutations de maspétiol.

- 91.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/46, décret N° 55-082 portons création du département de Bone.
- 92.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/110, note sur l'administration des territoires du sud, projet de loi N° 57 portant création d'un département de Sahara.
- 93.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/110, réforme de crédit agricole exposé des Notifs.
- 94.ALG. GGA, boîte N° CAB/110, projet de décision portant création d'un office Algérien à la main d'œuvre.
- 95.ALG. GGA, boîte N° CAB/110, projet de décision relatif à l'enseignement de la langue arabe en Algérie
- 96.ALG. GGA, boîte N° 11 CAB/110, projet de réformes du culte musulman (séparation du culte musulman de l'état).
- 97.ALG. GGA, boîte N°11 CAB/110 service des liaisons nord Africaines Bulletin des quetions Islamiques, N° 405, Novembre 1955.
- 98.ALG. GGA, boîte N°11 CAB/110, projet de décision portant réforme de régime communal en Algérie.
- 99.ALG.GGA, boîte N° 11 CAB/65, projet de réformes.
100. Ibid, boîte N° B//1336, discours prononcé par M. jacques Soustelle devant l'assemblé Algérienne 23 février 1955, imprimerie officielle de gouvernement général de l'Algérie, Algérie, 1955.
101. FM, boîte N° 81F/137, manifestation à l'occasion de voyage de chef de l'état (**secret**).
102. FM, boîte N°81F /888, Exécution du front de libération national de trois soldat français.
103. GGA, boîte N° 3R/472, Action aérienne de légitime défense à skiât, le 8 février 1958.
- 104.ALG, Alger, boîte N° 4I/25, conférence de presse de Ferhat Abbas à Beyrouth.
- 105.ALG.FM, boîte N° 3R/386, discoure prononcé par Jacques Soustelle Gouverneur générale de l'Algérie a la séance solennelle de l'assemblé algérienne le 23-02-1955, les.
- 106.Ibid. AOM, boîte N° B 100 .52, la vérité Sur l'Algérie, discoure prononcé par jacques Soustelle 02 Mars 1956 au théâtre des ambassadeurs, sous les auspices des conférences des ambassadeurs grandes discours français et internationaux, fondateur Akdré David
- 107.FM, boîte N° 81F/25, décision du général Salan.

- 108.ALG FM, boîte N° 81 F/24, Jacques Soustelle, sur le plan de réforme.
- 109.ALG FM, boîte N° 81 F/24 jacques Soustelle, conférence prononcée par jacques Soustelle le 2 mars 1956, les conférences des ambassadeurs, collection dirigée par André David, paris, 1965.
- 110.ALG GGA, boîte N° 3R/468, décision N° 3704/CM du 21 Mai 1958, création d'un commandement civil et militaire provisoire dan chaque région et département d'Algérie.
- 111.ALG GGA, boîte N° 3R/468, déclaration de général de gaulle
- 112.ALG, FM, boîte N° 81F/24 position de Jacques Soustelle.
- 113.ALG, FM, boîte N° 81F/24, Exposé de note, historique mission permanent de la France en Algérie.
- 114.ALG, FM, boîte N° 81F/1104, l'Afrique française, bulletin du comité de l'Afrique française et du comité du Maroc, N° 27, soixante sixième Année, Novembre, décembre, 1957, p .163.
- 115.ALG, FM, boîte N° 81F/1104, projet de la loi- cadre Relatif aux institutions politique de l'Algérie prises par le gouvernement pour redresser la situation en Algérie.
- 116.FM, boîte N° 81F/26. Réaction de FLN.

2. أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية (باريس):

1. Archives du ministère de la défense, Paris, Shat, boîte N° 1H1206 DI, note d'information, quelque ordres de grandeur concernent les affaire Algérienne.
2. Shat, boîte N° 1H1206, Traitements et Indemnités Allous aux Officiers du Service des Algériennes.
3. Shat, boîte N° 1H2411, La pacification.

3. أرشيف مركز التوثيق التاريخي حول الجزائر (ايكس بروفانس) فرنسا:

Centre de documentation historiques sur l'Algérie, boîte N° 324-SOU-8426.
Inter vix de jacques Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre
de documentation historique sur l'Algérie

1. Boîte N° Sou- 8427, interview de j'acquis Soustelle avec monret jean le 08-08-1989 pour le centre de documentation historique sur l'Algérie

ب. الوثائق المنشورة:

1. Robert Lacoste, pierre chousade, exposé de la situation général de l'Algérie en 1955, imprimerie officielle de gouvernement général de l'Algérie, Algérienne, 1956.
2. GGA, service des liaisons nord Africaines, Bulletin des quetions Islamiques, N° 405, Novembre 1955.
3. Extrait d'un Rapport français ,07 -02-1956, l'information durant la guerre de libération, ministère de l'information, Alger, 1984.

ج. المقابلات:

1. مقابلة مع السيد بيار دو روجو (pierre de rougeaux) ضابط سابق في تنظيم (SAS) بتاريخ 2015/11/13 بمركز التوثيق التاريخي حول الجزائر (centre de documentation) (historique sur l'Algérie), أكس بروفنس (Aix en Provence) فرنسا.

د. المؤلفات:

1. باللغة العربية:

1. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري، الجزء الأول، دار القصبه للنشر، (1932 - 1965)، الجزائر، 2006.
2. الإبراهيمي محمد البشير، في قلب المعركة، دار الأمة، الجزائر: 2007
3. أيت أحمد حسين، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1952 - 1962)، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2003.
4. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1947- 1954)، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1986.
5. بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990.
6. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، 1999.
7. جرمان عمار، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

8. ديغول شارل، مذكرات ديغول، مذكرات الأمل 1958 - 1962م، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1976.
9. الصديق محمد الصالح، عملية العصفور الأزرق، الطبعة الأولى، منشورات دحلب، الجزائر، 1990
10. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999
11. كشيدة، عيسى مهندسو الثورة، ترجمة: اشرشور، الطبعة الثانية، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010.
12. محساس احمد، الحركة الثورية في الجزائر 1914 - 1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
13. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح، الجزء الثاني الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1977.
14. مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1983.

2. باللغة الفرنسية:

1. Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre, Garmier frère, Paris, 1980.
2. Alain de Sergny, la révolution du 13 mai avec les témoignages inédits de ses principaux acteurs, édition Plon, 1958.
3. Argoud Antoine, le désaveu, l'imposture et la tragédie, édition fayard, Paris, 1974.
4. Arreggi Pascal, la corse a tous décisif, édition, Plan, paris, 1958.
5. Ben Kedda Ben Youssef, les origines du 1er novembre 1954, édition Dahleb, Alger : 1989
6. Ben khedda Ben Yousef, Abane –Ben Mhidi, leur appart à la révolution Algérienne, édition dahlab, Alger, 2000.
7. Challe Maurice, Notre révolte, édition presses de cité, Paris, 1968..
8. Chevallier Jacques, Nous Algérien, édition calmant lévy, Paris, 1958 .
9. De Gaulle Charles, Discours et Messages avec le renouveau, Mai 1958 juillet 1962, édition plon, France, 1970, p.174.
10. De Gaulle Charles, mémoire d'espoir, tom I, le renouveau, Edition, Plon, 1970, p. 91.
11. De serigny Alain, l'abandon, Echo d'Alger (1946-1962) tom II, Edition presses de la Cité, Paris, 1974
12. Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, Garmier frère, paris, 1980

- 13.Harbi Mohamed, 1954. La guerre commence en Algérie. 3eme Edition, Editions complexe, Paris.
- 14.Harbi Mohamed, FLN, mirage et réalité, édition jeune Afrique, Paris, 1993.
- 15.Harbi Mohamed, les archives de la révolution algérienne, édition Dahleb, Algérie, 2010.
- 16.Jacques Massu, le turent et la digue, édition plan, Paris, 1972.
- 17.Jacques Soustelle L'espérance trahie, Edition alma, Paris, 1962.
- 18.Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, édition Plon, paris,1956.
- 19.Jauhaud Edmond, Ô mon pays perdu –de Bou- sfer- à tulle-, Edition fayard, France, 1969.
- 20.Kiouane Abderrahmane, mouvement national « texte et position », édition Dahlb, Algérie, 2005.
- 21.Soustelle Jacques, la page n'est pas tournée, édition table Rand, paris, 1965.
- 22.Soustelle Jacques, le drame Algérien et décadence française, édition Plon, paris, 1957.
- 23.Soustelle Jacques, plaichis jean, le front de généraux, édition arthaud, Paris 1961.
- 24.Soustelle Jacques, Vingt huit ans de gaullisme, édition la table ronde, France, 1968.
- 25.Tillion Germaine, Germaine Tillion fragments de vie, texte rassemblés et présentes par tzvetan Todorov, édition du seuil, France, 2009.
- 26.Tricot Bernard, les sentiers de la paix (Algérie 1958-1962), édition Plon, paris, 1972
- 27.Vaujour Jean, histoire de la révolution Algérienne, de la révolte à la révolution aux premiers jours de la guerre d'Algérie, Edition Albin Michel ; Paris, 1985.
- 28.violette Maurice, L'Algérie vivra t'elle Note d'un ancien gouverneur générale, édition Félix Alcon, Paris ,1938.

ثانيا: المراجع الحديثة:

• باللغة العربية:

1. أزغيدى محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 2007.
2. إيفينو باتريك، بلانشايس جون، حرب الجزائر ملف وشهادات، الجزء الأول، ترجمة بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013.

3. ألبير بير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976.
4. بديدة لزهري، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009.
5. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية (صانعو أول نوفمبر 1954) المواجهات الصغرى في المواجهات الكبرى، دار الكتاب الحديث، الجزائر: 2010.
6. بن مرسللي احمد، ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جريدة الجمهورية نموذجاً، 01 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.
8. بورديو بيار، معمري مولود، أنثروبولوجيا الجزائر حوارات ومقالات، ترجمة كمال شاشوا، منشورات المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ علم الإنسان والتاريخ، الجزائر، 2014.
9. بورعدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958 - 1962)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012.
10. بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945، دراسة تاريخية وإيدولوجية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
11. بيكار زدار افكو، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيد، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
12. تينو سيلفي، تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر، لم يذكر اسم المترجم، دار دحلب، الجزائر، 2013.
13. حماميد حسنية، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، الطبعة الأولى، منشورات الحبر، الجزائر، 2007.
14. حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الطبعة الثانية، الجزائر، 1995.

15. خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، دار القصبية، الجزائر، 2009.
16. دارد أوليفي ، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف وآخرون، سيديا للنشر، الجزائر، 2013.
17. شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1955م، الجزء الأول الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر.
18. شريط لخضر وآخرون، إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
19. عمامرة تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931-1956) ورؤساءها الثلاث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة، الجزائر، 2004.
20. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسات والممارسات 1954-1958 ، غرناطة للنشر الجزائر: 2009.
21. قريفور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1955-1962)، ترجمة م. جعفري، الطبعة الأولى، منشورات الساتحي، الجزائر، 2012.
22. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري (النشاط الإداري)، دار العلوم، الجزائر، 2004.
23. محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة: 1984.
24. محمد العربي سعودي المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1516- 1962) ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر، 2006.
25. محمد الميلي الإبراهيمي، الحالة السياسية داخل الجزائر وخارجها من اندلاع الثورة التحريرية إلى غاية مؤتمر الصومام، مجلة الباحث، نوفمبر 1984.
26. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
27. محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
28. محمد يوسف، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

29. مسعود عثمانى، مصطفى بن بولعيد، مواقف وأحداث، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2009.
30. مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى، باتنة: 1999.
31. مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر، دار البعث، الجزائر، 1983.
32. ميشال كورناتون، مراكز التجميع في حرب الجزائر، ترجمة إصلاح الدين، الطبعة الأولى، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
33. نور عبد القادر، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول الإعلامي والإعلام المضاد، دار القصة، الجزائر، 2010.
34. هارتموت ايلسنهانص، كراسات هارتموت ايلسنهانص، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصة للنشر، ترجمة محمد المعراجي، وعمر المعراجي، الجزائر، 2010.
35. وليام ماكندت، الثورة والقيادة السياسية الجزائرية (1945 - 1968م)، ترجمة ونشر مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق، 1981.
36. يحي بوعزيز السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
37. يحي بوعزيز، مكانة ثورة أول نوفمبر 1954 بين الثورات العالمية، مجلة الأصالة السنة الثالثة، العدد 22، الجزائر، 1974.
38. يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الثاني، دار الهدى، الجزائر، 2004.

• بالفرنسية:

1. Abid L'arbi, La pratique médicale en Algérie depuis la période coloniale à nous jours, édition ANEP son date
2. Ageron Charales Rebert, gènes de l'Algérie Algérienne, édition 2000, Algérie, 2010.
3. Ageron Charles Reber de l'Algérie française à l'Algérie algérienne, édition EDIF, Algérie, 2000.

4. Ageron Charles Robert, Algérie algérienne de napoléon 03 à De Gaulle, édition sindbad, France 1980, p240.
5. Allège Henri (et autres), la guerre d'Algérie, "les accasions perdues", Edition temps actuels, France, 1982, p. 512.
6. Aron Raymond, la tragédie Algérienne, éditions ANEP, Algérie, 2006.
7. Aron Raymond, paix et Guerre entre les nations, éditions, calmons Levy, paris, 1968.
8. Association pour la diffusion de livre tricolore, édition EDIP, Alger, 1959.
9. Azeair Henri, révolte militaire (Alger 22 Avril), édition plan, France, 1961.
10. Azize Philippe, le drame de l'Algérie, la mante des périls, édition Verny, paris, 1979.
11. Baldacci Aimée, le temps des révoltes, Sevenir d'une française d'Algérie, édition garches paris, 1986.
12. Beysade (p), la guerre d'Algérie, (1954- 1962) l'insurrection à la fin de quatrième République de barricades d'Algérie à la paix d'Évin, édition Lanete, paris, 1968.
13. Bourdrél Philippe, la dernière chance da la l'Algérie française, du Gouvernement ou retour de Gaulle, (1956- 1958), édition Albin, France, 1996.
14. Bouyaheir Hocine, Algérie 1954- 1962, la guerre d'indépendance au jour, éd Homa, Algérie, 2004.
15. Bouyaheir Hocine, Algérie 1954- 1962, la guerre d'indépendance au jour, éditions Homa, Algérie, 2004.
16. Bram berger Mery et serge, les 13 complots du 13 mai au la délivrance de Gaulle, édition libraire Ar thème foyard, paris 1959.
17. Callot Claude, les Institution de l'Algérie durant la période coloniale (1830- 1962) édition C.N.R.S, paris, son date.
18. Carnaton Michel, Forget Nelly et Marqui Francis, la guerre d'Algérie ethnologue de l'ombre et de la lumière, édition l'harmattan, paris 2015.
19. Champagne Patrick, la sociologie, édition Milan , Paris, 1998.
20. Cheikh Slimane, l'Algérie en arme, édition Casbah, Alger, 1998.
21. Chentouf Taieb, le monde contemporain, édition OPU , Alger
22. Clark Michel, Algeria in turmall, publication Barger, New York, 1960.
23. Copeaux Claire Mauss, Algérie 20 Aout 1955, insurrection, répression, massacres, édition petite bibliothèque Payot, paris, 2013.

24. Courriere Yves, la guerre d'Algérie « les fils de toussaint », édition Casbah, Alger, 2008.
25. Courriere Yves, la guerre d'Algérie, le temps des colonels, édition fayard, Paris, 1970.
26. Courrière Yves, la guerre d'Algérie, le temps des léopards, vol- 2, Rahma, Alger, 1993.
27. Douzon Heri , Laguerre d'Algérie, Tom I, Editions temps actuelle, paris, son date.
28. Draie Raphaël, lettre au président Bouteflika sur le retour des pieds –noir en Algérie, édition michlo, paris, 2000.
29. Duchemein Jacques, histoire de FLN, édition table Ronde, Paris, 1962
30. Duchemein Jacques, histoire de FLN, édition table Ronde, Paris, 1962. François Malye, Benjamin Stora, François Mitterrand et la guerre d'Algérie, Edition SEDIA, Alger, 2010.
31. Duranton crobol Anne- marie, l'OAS, la peur et la violence, édition André Versailles, paris, 2012.
32. Elsenhans Hartimut, la guerre d'Algérie (1954- 1962) la transition d'une France à une autre, éditions publidad, Paris, 1999.
33. Feguerres André, salin Raoul, ex –général d'armée, édition table ronde, Paris, 1965.
34. Ferinot Jean, de Gaulle et la 13 mai, édition plan, Paris, 1965.
35. Fleury Georges, histoire secret de L'OAS, édition Bernard gasset, paris, 2002.
36. Frémeaux Jacques, les bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête, édition Denoël, Paris 1993.
37. Gallo max, De Gaulle, l'appel du destin, Tom I, édition robert l'affront, Paris,1998.
38. Gauchon Pascal et buisson Patrick OAS, édition, J.P.N, France, 1987.
39. Guy képe Vincent, plou montig, le pretonneux, édition, jeune pied noire, Paris, 1988.
40. Harbi Mohamed, Benjamin Strora, La guerre de l'Algérie la fin de l'amnésie, édition Reber Laffont, Paris, 2004.
41. Harrison Alexander, le défi à de Gaulle, L'O.A.S et le contre révolution en Algérie (1954- 1962) édition l'harmattan, France, 2007.
42. Horne Alistair, histoire de la guerre d'Algérie, traduit de L'Anglais par Yves de guerny en collaboration avec Philippe Bourdrel, 4ème édition, édition Dahleb, Algérie, 2007.

43. Hubert, l'union française, histoire, institutions, réalités, édition Berger-levraut, Paris , sans date.
44. Janson Francis et Colette, l'Algérie Hors la loi, édition ENAG, Alger, 1993.
45. Juin Serge et outre, l'école en Algérie (1830- 1962) de la régence Aux centre sociaux, édition publisud, France 2001.
46. Kaddach Mahfoud, histoire du nationalism Algérien, Tom 2, 2ème édition, ENAL, Alger, Son Dat.
47. Kaddach Mahfoud, les absents au rendez vous de premier novembre, édition la tribune, Algérie, 2004.
48. Kauffer Remi, OAS, histoire d'une guerre française, édition seuil, 2002, France.
49. Amar Hamdani Krim ; Belkacèm, le lion des Djebels, Editions Bolland, Paris, 1973.
50. Lacoste Dujardin Camille, opération oiseau bleu, Des kabyles ,les ethnologues et la guerre d'Algérie, edition la Découverte ,Paris ,1997.
51. Legoeyt Pierre, la guerre d'Algérie, édition Perrin, Paris, 1989.
52. Leuliette Pierre leu liette, saint Michel et le dragon, édition de minuit, Paris,1983.
53. Mannoni Pierre, les français d'Algérie vie rueurs, mentale, paris édition l'Harmattan, paris.
54. Mardis Royce, and Broun Bernard, , the de Gaulle République hemewoods, the dorey presse, London, 1965.
55. O'ballance Edgar, the Algerian Insurrection, (1954-1962), Archan Books, London, 1967.
56. Paillât Claude, dossier de l'Algérie (1954- 1958), tom II, édition presse de la cite, France, 1992 ,p. 115.
57. Pellegrin Henri, le statut de l'Algérie, la maison des livres, Alger, 1953.
58. Pellegrin, Henri le statut de l'Algérie, la maison des livres, Alger, 1953
59. Perville Guy, pour une histoire de Laguerre d'Algérie édition picard, France, 2002.
60. Rieunier René, réquisition contre le mensonge (Juin 1940 – Juillet 1962) Nouvelle éditions Latins, Paris, 1963.
61. Stora Benjamin, Algérie, histoire contemporaine (1830- 1988), édition casbah, Algérie, 2006.
62. Stora Benjamin, histoire de la guerre d'Algérie (1954- 1962), Edition la découverte, 1995.

63. Stora Benjamin, les écrits de novembre, la guerre d'Algérie, chihab édition, Algérie, 205.
64. Thénau Sylvie, histoire de la guerre d'indépendance Algérienne, édition el maarifa, Algérie, 2010.
65. Thés Laurent- Batte Philippe, la guerre d'Algérie au temps de mépris, édition Mame, France, 1974.
66. Ullman Bernard, jacques Soustelle le mal aimé, édition plan, Paris, 1998.
67. Wood Nancy, Germaine Tillion, une femme mémoire d'une Algérie à l'autre, édition autrement, France, 2003.
68. Yacono Xavier, les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest de tell Algérois, édition plan, Paris, 1953.

ثالثا: المقالات والدوريات:

1. باللغة العربية:

أ. المقالات:

1. بومالي أحسن، التحضيرات المادية والبشرية لاندلاع الثورة المسلحة "مجلة الذاكرة"، العدد الثالث، السنة الثانية، الجزائر، 1995.
2. الزبيري العربي، موقف الحزب الشيوعي الجزائري من الثورة، مجلة أول نوفمبر، الجزائر، العدد 60، 1983.
3. لعياض نصر الدين، الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة، مجلة علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، العدد 03، الجزائر، 1989.

ب. الدوريات:

المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني

1. الجزء الأول العدد 24، 29 ماي 1958، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
2. الجزء الأول العدد 25، 14-06-1958، الجزء الأول، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 358.
3. الجزء الأول العدد 31، 01 نوفمبر 1958، ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

4. الجزء الأول، العدد 21، 1 أبريل 1958، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.
5. الجزء الثاني العدد 45، 10-11-1959، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.
6. الجزء الثاني العدد 54، 01-11-1959م، ص 276، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر 2007.
7. الجزء الثاني، العدد 59، 11-01-1960، الجزء الثاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.
8. الجزء الثاني، العدد 36، 06-02-1959م، الجزء الثاني، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.

البصائر اللسان المركزي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين

1. المجلد 11، العدد 211، 25-03-1955م، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2006.
2. المجلد 11 العدد 305، 11-02-1955، الطبعة الأولى، السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
3. المجلد 11، العدد 229، 22-07-1955م السنة الثامنة من السلسلة الجديدة الطبعة الأولى دار العرب الإسلامي بيروت، 2006.
4. المجلد 11، العدد 356، 02-03-1956م، الطبعة الأولى، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
5. المجلد 11، العدد 292، 03-11-1954، الطبعة الأولى، السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
6. المجلد 11، العدد 298، 24-02-1954، الطبعة الأولى 11، السنة السابعة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.
7. المجلد 11، العدد 324، 25-06-1955م، الطبعة الأولى، السنة الثامنة من السلسلة الجديدة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006.

المقاومة الجزائرية

1. العدد 14، 30-11-1956، طبعة 02، الغرب.
2. العدد 13، 20-11-1956، الطبعة 2، المغرب.

2. باللغة الفرنسية:

أ. المقالات:

Historia magazine

1. A.R Lentin, Jacques Soustelle, les pièges, in: Historia magazine, N° 203, France, 1971
2. Claude berger, Lacoste a Alger, Historia magazine, N° 213, France 1972
3. Jacques Simon, le discours de djidjli Ferhat Abbas « bascule » il lance le sanglon « Algérie Algérienne », Historia magazine, N° 202, France 1971.
4. Déclaration de Jacques Soustelle, Historia magazine N° 204, France, 1971, p .375.
5. Déclaration du Général Allard, Historia magazine, N° 257, France, 1972, p. 1615.
6. Levée de boucliers, état d'urgence, in Historia Magazine, N ° 202. France, 1971
7. Marie Elbe, sakiat sidi Youssef, Historia magazine, N° 239, France 1972.
8. Jean taousson, Soustelle en triomphal adieu, Historia magazine, N° 211, France, 1971.
9. Ali lakhfi, Abane Ramdane exploite l'état d'urgence, Historia magazine, N° 202, France, 1971
10. Yves courrière, Jacques Soustelle - l'intégration, Historia magazine, N° 207 année, France, 1972
11. Témoignage de capitane Hentic, Affaire K, Historia magazine, N° 223, France, 1972.
12. Vincent Monteil, historia magazine, N° 203, France 1971.
13. Serge Brambarger, Avril 1955 C'est l'état d'urgence, Historia magazine, N° 202, France, 1971.
14. A-Plantin, 6 février 1956, Historia magazine, N° 212, 1971, France

la nouvelle revue Française d'outre –mer

1. Jacques Soustelle, la nouvelle revue Française d'outre –mer, organe du comité central de la France d'outre –mer, N° 8 et 9, out –septembre, France, 1956.

la vérité sur l'Algérie

1. Jacques Soustelle, quater moi de propagande, la vérité sur l'Algérie N° 09, octobre, 1956.
2. Pierre picard, la vérité sur l'Algérie, N° 17, février, 1958.

le temps moderne.

1. Mohamed Cherif sogli, de l'assimilation à l'intégration une Mystification politique, N° 119, 1955, p. 583.

Voici Pour Quoi

1. Claude Delmas, qui est Jacques Soustelle, in : Voici Pour Quoi N° 20 ,23 Octobre 1958
2. Jacques Soustelle, voici pour quoi, 76, 26 février 1961.
3. Jacques Soustelle, voici pour quoi, N°74, 29 décembre 1961.

La guerre d'Algérie

1. Raphaëlle Brancha, Sylvie Thenault, la politique des regroupements dans la guerre d'Algérie, la guerre d'Algérie, N° 8022, out 2001

la Neif

1. Hernan des Philip, ceux qu'étaient les pieds – noirs, la Neif, N° 88, décembre 1963.
2. Hernan des Philippe, ceux qui ont eut les pieds-noirs, la Neif, N°88, décembre 1963.

ب. الدوريات:

L'Echo d'Alger

1. N° 15.675, 02 novembre 1954.
2. N° 15.678, 05 novembre 1954.
3. N° 15.679, 06 novembre 1954.
4. N°16.776, 18 mai 1958.
5. N° 16. 779, 18 mai 1958.
6. N°16. 823, 08 juillet 1958.

La Dépêche de Constantine

1. N° 16.113, 03 novembre 1954.
2. N° 16. 123, 14-15 novembre 1954
3. N° 16.125, 17 novembre 1954.
4. N° 16.126, 18 novembre 1954.
5. N° 16.127, 19 novembre 1954.
6. N° 16.147, 09 Décembre1954.
7. N° 16.149, 11/ Décembre 1954.
8. N° 490, 11 Mai 1958.
9. N° 579, 24 janvier 1960.

Dernière heure,

1. N° 4. 404, 21-12- 1960.

Paris Match

1. N° 357, 11- 02- 1956.

Nouvel observateur

1. N°24, 3 juin 1993.

La Semaine du monde

1. N°136,16 au 22Juin 1955, p. 09.

RADAR

1. N° 366, 12- 02- 1956

la République algérienne

1. N° 46, 12 novembre 1954.
2. N° 47, 03 décembre 1954.
3. N° 51, 28 janvier 1955

El moudjahid, organe central de front de libération national, imprimerie en Yougoslavie, 1962

1. Tome I , N° 11, 01 Novembre 1957
2. Tome I, N° 20, 15 mars 1958,.
3. Tome I, N° 3, s.d
4. Tome1, N° 04, sd

رابعاً: الرسائل الجامعية:

● بالعربية:

1. عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995.

● بالفرنسية:

1. Gregor Mathias, les sections administrative spécialisé (SAS) une institution ambiguë, entre idéal, et réalité (1955- 1962), thèse de doctorat sous la direction de Jean Louis tirant, Université de Provence, département d'histoire (1994 - 1995).
2. Mohamed bouabsa, la politique d'intégration et de réformes à travers quelques communes de la Mitdja oriental durant la guerre d'Algérie 1954-1962, Thèse de 3^{ème} cycle, institue d'histoire contemporaine, université de Poitiers, France, (1985-1986).

خامسا القواميس:

• بالعربية:

1. مرتاض عبد المالك، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي، الجزائر، دون سنة نشر.

• بالفرنسية:

1. Achour Cheurfi, dictionnaire da la révolution Algérienne (1954- 1962), édition jeune Afrique, Paris, 1993.
2. Gérard Jean- louis, dictionnaire historique, et biographique, de la guerre d'Algérie, édition curutchet, France, 2000.
3. got Jerry de Pierre, dictionnaire historique de L'OAS, publication Jerry de pierrgot, France, 1990.

سادسا: الموقع الإلكتروني:

1. http://www.conseil-constitutionnel.fr/conseil_constitutionnel/français/la-constitution/les-constitutions-de-la-France/constitution-de-1848-ii-republique.5106.html

الفها رس

الاسم	الصفحة
الإبراهيمي البشير	58، 56، 55
إبن با أحمد	54
ابن ساسون	72، 70، 61
المدني احمد توفيق	184، 57
ابن طوبال	57
أرون ريمون	147، 146، 145، 13
أريغي بسيكال	219
أستبولي عبد القادر	76
أشياري	197
الزبيري محمد العربي	87، 47
أورتيز جوزيف	239
أوسمين	175
أوغار جاك	38
التبسي العربي	55
إيدوهنري بول	108، 77، 76
الباش اغا بوعلام	253
اسنهانس هرتموت	250، 13
ابن سالم (الدكتور)	91
اوسيل (الجنرال)	241
اوغار جاك	38
الحاج مصالي	48، 46، 25، 24
ارغود (العقيد)	263، 260، 259، 258، 257، 256
الشاذلي المكي	259، 258، 257، 256، 48، 46، 25، 24 263، 260

222،106	الارد (الجنرال)
141	اورباني هنري
198،196،195	بيكار بيار
159	بابان موريس
35،215،212	بورقية الحبيب
202،219	بونوفيل (الجنرال)
203	بيوجي هوفوت
162	بارسيو (الجنرال)
257،256،255	برزوات (الجنرال)
23	بوران بيير
89،46،63	بيتان فليب
256	بورن روبير
256	بودة احمد
180،48	بلونيس محمد
182،180	بلقاسم كريم
50	بن حيبلس الشريف
50	بومنجل احمد
45،25،21	بن بلة احمد
19	بلوزداد محمد
86،83،82،81،23،21	بن بولعيد مصطفى
85،84،46،45،11	بن خدة بن يوسف
24،23	بوضياف محمد
272،229،228،226،223،222،218،215	بفليملان بيير
154	باس بوايي
233	برولي روني

230	بلوش اندري
231	بوجاد ببير
76	بورديي شارل
106	بوفر اندري (الجنرال)
107	بن حمو جرمان
202،117،115	بلوم ليون
161	بيجو (الجنرال)
76	بارليي جاك
163،161،106،97	بارلانج (الجنرال)
266،264،251	بيدولت جورج (الجنرال)
71	بيناي انطوان
190	بينو كريستيان
150	بارا روببير
105،44،38	بروجو هنري
263	بونوفيل (الجنرال)
213	تربولي
197،11	تريكو برنارد
271،186،183،162،137،136،77،11	تيون جيرمان
138	تيروس جون
249	تيرينوار جيني
273،256،229،259،255،09	جوهود ادموند
21،19	جيلالي بلحاج
14	جيرارد جون لويس
185،80،75	جويي جاك
91،256	جانتون روني (النائب)

47،40،12	حربي محمد
21	خيارى عبد القادر
12	دولواز اندري لويس
21	نيدوش مراد
13	دروز برنارد
23	ديشزال ايف
44	دوزون هنري
225	دلباك ليون
226	دولاك (الجنرال)
188	دومال جاك
188	دومنج بول
192	دولادان ادوارد
196	دومان روني
263	دي ماسي فليب
264	دومون كلود
263	دودكس كاميل
192	دالادي (الرئيس)
219	دوفر مونيك
3، 9، 10، 16، 61، 62، 64، 65، 66، 68، 196، 201، 210، 216، 223، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 235، 236، 237، 239، 240، 243، 246، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 259، 260، 265، 273	ديغول شارل (الجنرال)
185، 105	دويبي موريس

114، 113	دانيجلان بواسيبي
233	دومنيك روني
،236، 235، 234، 233، 232، 213، 196 243، 242، 241	دوبري ميشال
62،200، 61	ريفي بول
76	ريدال (الرائد)
263	روسفلدر
180، 178	زيدات أحمد
259، 256، 255	زولر (الجنرال)
4	سبينوزا
،222، 221، 220، 217، 216، 215، 200 ،233، 232، 230، 227، 226، 225، 223 264، 256، 237	سالان (الجنرال)
76	سرفي جون
169	سيرفاندي
،16، 15، 14، 12، 10، 8، 7، 5، 4، 3، 2 ،72، 71، 70، 68، 67، 66، 65، 63، 61 ،105، 102، 101، 100، 99، 98، 97، 95 ،117، 116، 113، 109، 108، 107، 106 ،125، 124، 123، 122، 121، 119، 118 ،133، 132، 130، 129، 128، 127، 126 ،144، 142، 141، 140، 139، 136، 134 ،153، 152، 150، 147، 146، 145 159، 158، 157، 156، 155، 154 ،168، 167، 166، 163، 162، 161، 160	سوستال جاك

،182 ،179، 175 ،174 173 ،171، 169 ،189 188 ،187 ،186، 185، 184 ،183 ، 198، 196 ،195 ،193 ،192، 191، 190 ،212، 210، 207 ،206، 202 201، 200 ،221، 220 218، 217، 216، 214، 213 ،228 ،227 ،226 ،225 ،224 ،223 ،222 ،235 ،234 ،233 ،232 ،231 ،230 ،229 ،150 ،249 ،246،144 ،243 ،237 ،236 ،263 ،261 ،260 ،258،254 ،253 ،251 ،271، 270، 269 267، 266 ،265، 264 274 ،273	
105 ،81 ،79 ،74	شاريار (الجنرال)
257 ،256 ،255، 253، 242 ،240، 202 ،273	شال (جنرال)
85	شرشالي (الحاج)
،157 ،148 ،144 83 ،74 ،73 ،35 ،11 217 ،193 ،186	شوفاليي جاك
230	شوني برنار
149 ،129	شاتينو ايف
،149 ،148 ،88 ،86 ،51،50 ،45 ،43 ،11 246،154 ،150	عباس فرحات
40	عبد الناصر جمال
182، 179، 177 ،175	عشيس الطاهر
256	غاردي (العقيد)
256،255	غودار (العقيد)

212،208	غيار فليكس
،151 ،144 ،141،121 ،107 ،89 ،72 ،71 190 ،189 188، ،187 ،186 ،154 ،153 269	فور ادغار
106، 80 ،79 ،74 ،10	فوجور جون
191،88	روجي ايميدي
76	فافرو اندري
258، 233 ،219، 213	_ اي روجي
214	فويلوبوا
202 196 145 117 115 114	فيوليت موريس
45	فروخي مصطفى
187،158،122،116،74،72،70،69،50،32 30،29،15،5،2،	فرانس مانديس
106 ،80 ،79 ،74 ،11 ،10	فوجور جون
108 ،107 ،89 ،73 ،72	فور ادغار
258،233،219،213	فراي روجي
214،89،65	فيشي
255	فور (الجنرال)
228،227،224،215،204،74،71	كوتي روني
76	كورس مارك
163،80،76	كونستون
76	كالفى غي
102	كارو (القبطان)
272،196،195،194،193،191،190	كاترو
107	كونزالس

238	كمببسكف
85،84،22	كفوان عبء الرءمان
71	كفءولف مورفس
167،160،13	كورففر افف
107	كونفنف (رففس هفئة الأركان)
263	لورفول مارك
161،160	لفوءف (المرءال)
161	لاموسفر (النقفب)
122	لامبور
76	لامسور عف
،251،241،239،230	لاعارء بففر
131	لاكءورءورء
229،228،203	لوءون ماكس
191،154،98،37	لاكففررفموند
13	لوفر افللفن
272،257،253،215،212،211،203،199،1 96،195،183،182181،8	لاكوسء روبفر
196	لوبو ءورء (بروففسور)
74 ،67 ،61 ،39، ،38 ،34، 27 ،26 ،2 269، 196، 195 ،109 ،77، 75،	لفونارء روءف
196	لورفوء (الءنرال)
198	مونو سفمون
257 ،244، 240 ،215، 214، 200 ،10	ماسف (الءنرال)
203	مورفس انءرف
213	مفءلف اءموند

174	موني بيبير
، 128، 121، 99، 98، 92، 89، 86 72 253، 209، 208، ،205، 203، 190، 141	موني بورجيس
185، 184، 163، 148، 84، 83، 82، 75 271، 186،	مونتاي فانسان
196 ،195 ،194 ،193 ،191 ،190 ،159 272 ،271 ،228 ،212 ،203	مولي غي
134، 122، 121	ماسبيتيول
209، 77، 67، 51، 23، 28، 27	ميتران فرانسوا
21	محساس احمد
74، 71، 70، 45، 35	مايبر روني
37	مالبال (النائب)
263	ملوني ريموند
263	ماتي انريكو
196، 192	نيجلان (الحاكم العام)
35	هومسر ليون
156	زيغوديوسف

211-35	الاتحاد السوفياتي
200	الأرجنتين
128	الاعواط
225-203	إفريقيا
184	آقبو
200	الإكوادور
89	الألزاسواللورين
234 - 62	أمريكا اللاتينية
-86-81-80-79-78-77-75-48-33-32-23 270-183-163-136	الاوراس
141	أوريا الشرقية
128	أولاد جلال
274 - 263 - 63	إيطاليا
263	إيطاليا
32-2	إيكسبروفنس
-240-232-215-212-73-154-122-120-68 248	باريس
110	بجاية
110	بجاية
89	بروسيا
121-120-117	البروفنسوالبروتاني
112-211-65	بريطانيا
128-102-78	بسكرة
102	بسكرة
128	بشار

80-78	بوفاريك
264 – 63	بولاندا
127	البويرة
200	البيرو
211-185	تبسة
21	تبسة
212	تشيكوسلوفاكيا
97	تلمسان
154	تمنراست
128	تندوف
128	توقرت
-225-212-211-210-174-107-41-39-31 273	تونس
128-97	تيزي وزو
-27-26-21-19-15-13-11-10-9-8-5-4-2 -42-41-40-39-38-37-36-34-64-29-28 -78-74-72-70-63-53-52-49-46-44-43 -114-113-110-108-107-106-101-84-83 -123-121-120-119-118-117-116-115 -136-135-134-132-129-127-126-124 -146-145-144-143-142-140-139-137 -158-157-155-154-152-150-149-148 -180-179-175-174-173-168-164-161 -208-207-206-205-204-203-187-182 -223-222-218-217-216-215-214-210	الجزائر

-239-235-234-232-228-227-226-225 -257-254-251-250-245-243-242-240 273-269-260-258	
156	الحروش
108	خراطة
156	الخروب
212-210	ساقية سيدي يوسف
128	الساورا
63	سطيف
97	سطيف
156	سكيدة
191-48	سوريا
108	سوق أهراس
207	سويسرا
103	سيدي بلعباس
129-41	شمال إفريقيا
156	عزابة
127-110-97-33	عناية
128	عين الصفراء
108	عين تيموشنت
156	عين عبيد
-105-66-46-38-31-30-29-28-27-9-5 -173-165-147-146-132-122-117-114 -241-234-232-227-214-212-206-188 207-254-244	فرنسا

30	الفلاندر
200	فنزويلا
127	فورناسيونال
225-221	فيلا أوليفيي
263	فيلا كركلة
97-78	قالمة
55-47-45-31-26-25	القاهرة
-179-178-177-176-175-136-128-86-48	القبائل
171-185	
250-156-127-97-63-35	قسنطينية
248-235	قصر الاليزي
128	نورارا
233-200	كوستاريكا
30	الكونغو
150	لاتينغ
195	لبنان
263-81-40	ليبيا
231-207-196-136-10-8	المترولبول
191	مدغشقر
45-40	مصر
225-163-162-39	المغرب
210-206-65	مقاطعة الرون
127	مقاطعة الصحراء
200 - 163 - 136 - 62	المكسيك
141	المملكة العربية المتحدة

66	موسكو
61	مونبلي
213	نيس
191-164-103	الهند الصينية
128	الهوقار
128	الواد
156	وادي زناتي
128	ورقلة
211-207-200-66-65-36	الولايات المتحدة الأمريكية
229-20	وهران
146	يوغسلافيا

50-48	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
154	الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا
154-143-88-41	اتحادية رؤساء بلديات الجزائر
65	تجمع الشعب الفرنسي
62	جامعة السوربون
-45-41-38-31-19-12-10 -104-86-85-84-59-53 -157-152-151-150-105 -172-171-167-164-159 -181-180-175-174-173 -252-231-225-208-183 271-268-266-257	جبهة التحرير الوطني
244	جبهة الجزائر الفرنسية
198	جمعية الضحايا المدنيين
246	الجمعية العامة لتلاميذ الثانويات والمتوسطات في الجزائر
246	الجمعية العامة للطلبة الجزائريين
184-87-56-54	جمعية العلماء المسلمين
228	الجمعية القومية لتأييد سياسة الجنرال ديغول
92-34-26	الجمعية الوطنية الفرنسية
2	الجمهورية الرابعة
16-10	الجمهورية الرابعة
-180-177-165-161-26 212-185-182	جيش التحرير الوطني
268-84-46-45-32-21-19	حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية

180-48-47-46	الحركة الوطنية الجزائرية
198	الحركة الوطنية الفعالة للتعاون
274	حزب التقدم والحرية
54-52	الحزب الشيوعي
122-8	الحكومة العامة
247-12	الحكومة المؤقتة
107-40-31	الحلف الأطلسي
8	رئاسة الجمهورية
-164-161-160-159-16-7 -170-169-168-167-165 271-175-172-171	الشعب الإدارية المتخصصة
196	فرنسا المحاربة
246	فيدرالية الطلبة الوطنيين
198	فيدرالية النساء الفرنسيات
106	قسم الحركة الإدارية والاقتصادية
59	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
24	اللجنة الثورية للوحدة والعمل
64	اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني
253	لجنة فانسان
62	متحف الانسان
273-211	مجلس الامن الدولي
154-126-116-44-35-34	المجلس الجزائري
64	مجلس الدفاع عن الإمبراطورية
45-34-26	مجلس الشيوخ
260-70	المجلس الوطني الفرنسي

26	مجموعة الستة
259	محكمة التمييز
88	محكمة جيش التحرير
122	المدرسة العليا للإدارة
64	المديرية العامة للدراسات والبحوث
64	مديرية العامة للمصالح الخاصة ضد الجوسسة
139-138-13	المراكز الاجتماعية
135	مركز التعليم الإداري
135	مركز تنظيم الشغل
207-81	مصالح شرطة الاستعلامات
167	مصلحة الشؤون الجزائرية
8	مصلحة العلاقات شمال إفريقيا
162	مصلحة شؤون الأهالي
162-161-160	المكاتب العربية
202-16-9-7-6	منظمة الجيش السري
-266-265-264-261-252 273 -267	منظمة الجيش السري
24-23-22-21-20-19	المنظمة الخاصة
263	منظمة الفاو
244-216-198	منظمة قداماء المحاربين
198	نجدة الجزائر
263-204-203-89-29	هيئة الأمم المتحدة
246	الوحدات الإقليمية
138	اليونيسكو

الصفحة	عنوان الملحق
279	الملحق الأول: قرار تعيين جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر
280	الملحق الثاني: قرار تمديد عهدة الحاكم العام جاك سوستال
281	الملحق الثالث: مقتطفات من خطاب الحاكم العام جاك سوستال أمام الجمعية الجزائرية بتاريخ 23 فيفري 1955.
289	الملحق الرابع: مقتطفات من مشروع سوستال الإصلاحى
294	الملحق الخامس: نص قانون حالة الطوارئ 3 أبريل 1955.
304	الملحق السادس: خطاب جاك سوستال 22 أوت 1955
306	الملحق السابع: القائمة الإسمية للمنخرطين فى عملية العصفور الأزرق

الصفحة	العنوان
17 - 1	مقدمة البحث وخطته
الفصل الأول: اندلاع الثورة وردود الفعل الأولية	
18	أولاً: اندلاع الثورة الجزائرية (لمحة عن أحداث ربع الساعة الأخير)
24	ثانياً: ردود الفعل على اندلاع الثورة
25	1- ردود الفعل الفرنسية
25	أ-ردود فعل الحكومة الفرنسية
36	ب- مواقف المجالس المنتخبة من الثورة
37	ج- مواقف الصحافة الفرنسية
42	د- موقف المستوطنين الأوروبيين
44	2-ردود الفعل الجزائرية
44	أ- موقف اللجنة المركزية للحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية
45	ب - موقف الحركة الوطنية الجزائرية
48	ج-موقف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
51	د- موقف الحزب الشيوعي الجزائري
53	هـ- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
56	و- موقف الشعب الجزائري
الفصل الثاني: جاك سوستال حاكما عاما على الجزائر	
59	أولاً- التعريف بإيميل جاك سوستال (Emile jacques Soustelle)
64	ثانياً -جاك سوستال حاكما عاما للجزائر
76	ثالثاً -الجولات الاستطلاعية الأولى للحاكم العام جاك سوستال
80	رابعاً - سوستال واستكشاف امكانيات حل المعضلة الجزائرية عبر الحوار
87	خامساً -اقرار قانون حالة الطوارئ بالجزائر (Etat d'urgence)
96	سادساً - إنشاء المحتشدات
99	سابعاً -المسؤولية الجماعية

102	ثامنا - التصعيد العسكري
104	1- تغيير القيادات العسكرية
105	2- رفع الإمدادات العسكرية
105	أ- دعم قوات الجيش
106	ب- دعم قوات الدرك
107	ج- تأسيس قوات الشرطة الريفية
108	د- دعم سلاح الجو
الفصل الثالث: سياسة سوستال ومشروعه الإصلاحى فى مواجهة الثورة الجزائرية	
113	أولاً - مفهوم الإدماج وخلفيته التاريخية
113	1- أصول فكرة إدماج الجزائر بفرنسا
114	2- مفهوم الإدماج حسب تصور الحاكم العام جاك سوستال
119	ثانياً - مخطط سوستال الإصلاحى (Plan Soustelle)
121	1- الإصلاحات الإدارية فى الجزائر
124	أ- الإصلاح البلدى
124	ب- تقسيم إدارى جديد للجزائر
127	2- الإصلاح الاقتصادى
127	أ- الإصلاحات الفلاحية
128	- إلغاء نظام الخماسة
129	- تأسيس صندوق التوسيع والعصرنة الريفية
130	- دعم مؤسسات القرض الفلاحى
130	- تميم الأراضى بالى
131	ب- الإصلاحات الصناعية
132	ج- الإصلاحات الاجتماعية
132	- إعادة هيكلة وتأطير قطاع الوظيف العمومى
133	- مركز التعليم الإدارى

133	- مركز تنظيم التشغيل
134	- تأسيس المراكز الاجتماعية
137	د-الإصلاحات التعليمية
137	- تعليم اللغة العربية
138	- رفع تعداد المتدرسين المسلمين
138	هـ- الإصلاحات الدينية
140	ثالثا- ردود الفعل الفرنسية والجزائرية حول الإدماج وسياسة الإصلاحات
140	1. ردود الفعل على سياسة الإدماج
140	أ. ردود الفعل الفرنسية
146	ب.ردود الفعل الجزائرية
150	2.ردود الفعل الفرنسية والجزائرية من مشروع سوستال الإصلاحي
150	أ.ردود الفعل الفرنسية
152	ب.ردود الفعل الجزائرية
الفصل الرابع: سوستال إستراتيجية جديدة وسقوط	
159	أولا -الشعب الإدارية المتخصصة: (Sections Administratives Spécialisées)
159	1. ظروف إنشاء الشعب الإدارية المتخصصة
166	2. مهام الشعب الإدارية المتخصصة
166	أ- المهمة الإدارية والسياسية
167	ب- المهمة الاجتماعية والاقتصادية
170	ج- المهمة العسكرية
170	3- رد فعل جبهة التحرير الوطني على تأسيس الشعب الإدارية المتخصصة
172	ثانيا - الحرب الدعائية وعملية العصفور الأزرق
173	1.الحرب الدعائية
175	2.عملية العصفور الأزرق

183	ثالثا - مصير سياسة الحاكم العام جاك سوستال
189	رابعا - نهاية حكم جاك سوستال وتداعياته
195	خامسا - سوستال يؤسس جمعية الاتحاد من أجل إنقاذ وبعث الجزائر الفرنسية (Union pour le salut et le renouveau de l'Algérie français):
الفصل الخامس: سوستال في نجدة الجزائر الفرنسية (1957 - 1962)	
202	أولا: القانون الإطار (la loi-cadre) مضامينه والمواقف المختلفة منه
202	أ. القانون الإطار وصفة جديدة لحل المعضلة الجزائرية
206	ب. موقف النائب جاك سوستال من القانون الإطار
209	ج. موقف جبهة التحرير الوطني
210	ثانيا: أزمة ماي 1958 ودور جاك سوستال في عودة ديغول إلى السلطة
210	1. أسباب أحداث 13 ماي 1958
212	2. اتصال آلان دو سيرني (Alain de Serigny) بجاك سوستال
218	3. جاك سوستال وأحداث 13 ماي
228	ثالثا - لجنرال ديغول على رأس السلطة الفرنسية
228	1. ديغول يستبعد جاك سوستال من مراكز صنع القرار السياسي للجزائر
254	رابعا - جاك سوستال والكفاح السري من أجل الجزائر الفرنسية
254	1. جاك سوستال في محاولة قلب نظام حكم ديغول (26/22 أبريل 1961)
262	2. جاك سوستال ومنظمة الجيش السري (Organisation d'armée secrète)
277-270	الخاتمة
279	ملاحق البحث
309	بيبلوغرافيا البحث
الفهارس	
331	فهرس الأعلام
340	فهرس الأماكن

..... فهرس الموضوعات

345	فهرس الهيئات
348	فهرس الملاحق

الملخص

اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 كان لها وقع الصدمة على السلطات الاستعمارية، التي حاولت أن تلعب كل أوراقها الرابحة لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه من قبل الفاتح من ففمبر، ومن بين الأوراق الرابحة التي راهنت عليها حكومة مانديس فرانس شخصية السيد (جاك سوستال) الذي أولته منصب حاكم عام الجزائر بدلا من روجي ليونار الذي منصب حاكم عام الجزائر بدلا من روجي ليونار الذي تجاوزته الأحداث، لكن هذا القرار إلى جانب مجموعة من الإصلاحات كلفت حكومة (مانديس فرانس) السقوط بعد الحملة المناوئة التي شنّها ضدها غلاة المستوطنين وبقي الحاكم العام المعين حديثا السيد (جاك سوستال) معلقا ولم يستطع الالتحاق بمنصبه إلا بعد أن حددت فيه الثقة من قبل حكومة (إدغار فور)، وهذا ما أثار حفيظة غلاة المستوطنين الذين طالما رؤوا فيه خادم (مانديس فرانس) و(ابن ساسون) اليهودي، وعلى هذا الأساس لم يحظى الحاكم العام الجديد للجزائر باستقبال رسمي، وإنما باستقبال جليدي لم يحضره إلا الموظفون السامون للدولة الذين تحتم عليهم مناصبهم الحضور.

لكن رغم ذلك فقد أظهر جاك سوستال منذ البداية نيته في تجسيد أفكاره لحل المعضلة الجزائرية من خلال شق أمني عسكري، شق آخر إصلاحي وصيغة الإدماج التي اقترحها قوبلتا برفض واضح من قبل المستوطنين والمسلمين الجزائريين، لكن تمادي (جاك سوستال) في استعمال العنف بعد أحداث 20 أوت 1955 قلب موازين اللعبة السياسية لجاك سوستال في الجزائر فمن جهة قربه من لوبي المستوطنين الذين طالما نبذوه، وفي الوقت نفسه أدخلته في خلافات مع اليساريين من ديوانه أمثال (فانسان مونتاي) و(جيرمان تيون) ما دفع به إلى العودة للعب على نغم التهذئة مرة أخرى، مستحضرا تجربته كعالم أجناس فأسس ما عرف بالشعب الإدارية المتخصصة.

ومع مطلع سنة 1956 فاز الحزب الاشتراكي بالانتخابات التشريعية وكان أول إجراء اتخذته الحكومة الجديدة برئاسة (غي مولي) هو إقالة الحاكم العام للجزائر السيد (جاك

سوستال) من مهامه، وهو ما أثار حفيظة المستوطنين بعد أن أصبحوا يرو فيه حامى مصالحهم، وكان ردهم عن هذا القرار أن استقبلوا رئيس الحكومة الجديد استقبالا مهينا بينما حظى سوستال بوداع أسطوري لكن إنهاء مهامه كحاكم عام للجزائر لم تنتهي إيمانه بنضاله من أجل فكرة الجزائر الفرنسية من خلال نشاطاته السياسية التي كللت بمساهمته في إعادة الجنرال ديغول إلى الحكم بعد أحداث 13 ماي 1958، الذي كان إيذانا لمرحلة جديدة للتطورات القضية الجزائرية وكذى للعلاقات السياسية الفرنسية الفرنسية، خاصة بعد أن ابدى الجنرال ديغول عدم تأييده لفكرة الإدماج التي كات يرى فيه (جاك سوستال) الحل السحري لحل المعضلة الجزائرية هذا الاختلاف في المقتربات السياسية كان إيذانا بالقطيعة بين (جاك سوستال) و(الجنرال ديغول) اللذان جمعهما ماضي وتاريخ سياسي مشترك، انتهت بإقالة جاك سوستال من منصبه ما دفعه إلى العمل السري المعادي للسياسة الديغولية، ما يؤكد أن الثورة الجزائرية كانت شوكة في ملف الساسة الفرنسيين فخلطت كل أوراق اللعبة السياسية الفرنسية.

Résumé

Le déclenchement de la révolution du premier novembre 1954 a eu un effet de choc sur les autorités coloniales qui ont tenté de jouer toutes les cartes gagnantes en vue de rétablir l'ordre à l'avant premier novembre, parmi ces cartes sur lesquelles a compté le gouvernement de Mendès France la personnalité de monsieur Jacques Soustelle qui a été désigné au poste de gouverneur général de l'Algérie au lieu de Roger Léonard qui a été dépassé par tous les événements, mais cette décision outre les nombre de réformes à couté la chute au gouvernement de Mendès France après la campagne dirigée par fanatiques du colonialisme. N'ayant pu rejoindre son poste, Jacques Soustelle, gouverneur général désigné, était resté en suspend jusqu'à ce qu'il fut réhabilité par le gouvernement d'Edgar Faure, chose qui suscité la réserve des adeptes du colonialisme qui y ont vu le serviteur de Mendès France et le fils du juif Sasson, c'est pourquoi il n'a pas eu une réception officielle, mais une glaciale assistée par les hauts fonctionnaires de l'état dont les postes leur exigent d'y assister.

Dès le début Jacques Soustelle a affiché son intention d'incarner ses idées en vue de résoudre le problème algérien via un volet sécuritaire et militaire et un autre réformiste à côté d'une nouvelle formule d'intégration, mais son projet de réforme outre sa formule d'intégration ont connu un refus catégorique des colons et des musulmans algériens, mais les dépassement de violence de Jacques Soustelle après les événements du 20 août 1955 ont changé le jeu politique de Jacques Soustelle qui s'est vu approcher du lobby des colons qui l'ont pourtant longtemps rejeté, et en même temps il a connu des différends avec les gauchistes de son clans dont Vincent Monteil et Germaine Tillion, ce qui l'a poussé à jouer l'accalmie s'inspirant de son expérience en tant qu'ethnologue en formant les sections administratives spécialisées.

Au début de l'année 1956, le parti communiste a gagné aux législatives, le nouveau gouvernement de Guy Mollet a pris en première mesure la décision de limoger le gouverneur général

Résumé

d'Algérie Jacques Soustelle, ce qui a suscité la réserve des colons qui y voyaient alors le protecteur de leurs intérêts, leur réaction fut la réception humiliante qu'ils ont réservé au nouveau gouverneur général tandis que Soustelle a eu des adieux mythiques, mais la mise à fin de ses fonctions en tant que gouverneur général d'Algérie n'a pas mis fin à son combat pour l'Algérie française par le truchement de ses activités politiques qui ont sanctionné le retour de De Gaulle au pouvoir après les événements du 13 mai 1958, précurseurs d'une nouvelle ère de la cause algérienne et des relations franco-françaises, notamment quand de Gaulle a manifesté son opposition à l'idée d'intégration à laquelle Jacques Soustelle voyait une solution miracle à même de résoudre le problème algérien, ce différend aux approches politiques était précurseur de la séparation entre Jacques Soustelle et de Gaulle, lesquels étaient réunis par un passé et une histoire politique communs, ce qui a mené au limogeage de Jacques Soustelle qui s'est mis à œuvrer secrètement contre la politique degaulienne, cela nous mène à dire que la révolution algérienne était une épine dans la gorge des politiques français ayant mélangé les cartes du jeu politique français.